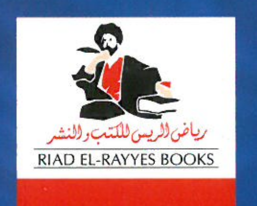
وضّاح شرارة

طوق العمامة

الدولة الايرانية الخمينية في معترك المذاهب والطوائف

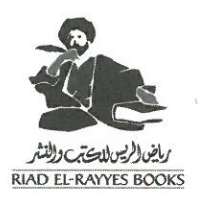




وضاح شرارة

طوق العمامة

الدولة الايرانية الخمينية في معترك المذاهب والطوائف


رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

Waddah Charara

The Turban's Strap

Iran's Khomeinian State in the Conflict of Sects and Confessions

First Published in January 2013

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 554 - 9

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

الى زهرة كاظمي

«حيناً يحسد المَلَك طهارتنا
وحيناً يفر الشيطان من جرأتنا».

جلال الدين الرومي

الدولة الملية «الحديثة» ومسارحها الأهلية ـ الاقليمية

تشد على خناق الدولة الايرانية الخمينية اليوم، في خريف ٢٠١٢، أطواق من المنازعات والخلافات تكاد تودي بها الى الشلل التام والاختناق وربما الانفجار. وتستنزف المنازعات الحادة والخلافات، وأصنافها كثيرة ولا تعف عن دائرة من دوائر التصريف والعمل، طاقات الدولة والمجتمع الايرانيين، وموارد الحلفاء والأنصار في «الولايات» والملحقات والأطراف. ولا تصرف المشكلتان المركزيتان، النووية والسورية، أنظار الداخل ولا أنظار الخارج عن الأزمات الأخرى المتناسلة والمتجددة في إيران وحولها. والمشكلتان المركزيتان استدرجتا، قبل انفجارهما وبعده، أزمات فرعية في جوار ايران القريب والاقليمي. فلا يكاد يبرأ موضع من جسم الخليج المتنازع، أو من حزام شبه جزيرة العرب وسواحله وبحاره، من خلاف كامن أو معلن مع الدولة الايرانية وطاقم حكمها الخميني.

وتتطاول النزاعات الى مسائل متصلة وعريضة. فتلمّ بالاستقلال والديبلوماسية (شأن نزاع إيران مع أذربيجان)، وبالسيادة على الارض والسكان والموارد (مع العراق). وتدور على الوحدة والولاء الوطنيين (في أحوال الكويت والسعودية

والبحرين)، وعلى وحدة البلد الاقليمية (الامارات العربية). وتنتهك السياسة الايرانية ولاية الدول الوطنية في اليمن والسودان وإريتريا ومصر. وهي تطمع في مشاركة السلطات الحكمَ فعلاً في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق. ويتغلغل نفوذ الاجهزة الايرانية البوليسية والاستخبارية في جاليات مسلمة كبيرة، لبنانية في معظمها، تستوطن في بعض بلدان افريقيا ودول أميركا الجنوبية. وينتهك النفوذ وأدواته أمن هذه الدول وحصانتها وتماسكها الوطني الهش غالباً. وتتوج السياسةُ الايرانية الخمينية هذه المنازع مجتمعةً، وتسوغها بإعلانها إرادتها «اجتثاث» دولة عضو في الهيئات الدولية ودعوتها الى «إزالتها من الوجود». وتاج السياسة الايرانية هو مفتاح تشابك خيوطها وتقاطع طرقاتها، على ما تعلن هذه السياسة وتزعم.

الدمج والتأليف

ويعود هذا على إيران الدولة، ومن طريقها على الايرانيين، بالتشكك والتحفظ على أضعف تقدير، وبالعداوة والحصار والمقاطعة في أحيان كثيرة. والطاقم الحاكم ربط، منذ بداياته المضطربة وإرادته «تصدير ثورته»، بسطَ سلطانه الداخلي الساحق والتام على المحافظات والجماعات والموارد والحدود، وعلى الافراد و«المواطنين»، بمكانة اقليمية ودولية عالية ونافذة. وعلى نحو ما ناط تمام سلطانه الداخلي بتشيعه الاثني عشري، وفقهه الجعفري وسلك فقهائه، وبولاية فقيهه الأول ورأس دولته الملية المذهبية، حمل مكانته ونفوذه الاقليميين والدوليين المرجوين على دالته الاسلامية الامامية، الواحدة والمزدوجة معاً.

وتصدى طاقم الحكم الخميني، في أطواره المختلفة، لمعالجة مسألة الفروق الداخلية الكثيرة ـ وهي قومية ومذهبية وبلدية محلية وثقافية ودينية واجتماعية وسياسية طبعاً ـ على مثال إداري وبوليسي. فغلّب الدمج القسري، ونفيَ الخصوصيات والاحتياجات «القومية» (نسبة الى القوم وليس الى الدولة القومية)، على التأليف والتمثيل المركب والنسبي في الهيئات المشتركة. ولم يقتصر على

انتهاج سياسة امبراطورية اتحادية، توالت السلطنات الايرانية على انتهاجها في العهود المتعاقبة، الصفوي والقاجاري والمشروطي والبهلوي (ويستثنى منها الشطر الاول والتأسيسي من العهد الصفوي وتشييعه الايرانيين بقوة الارادة وقوة الاضطرار). فتعدى النهج المتعرج والمعقد الى آخر، ملّي وقومي ايديولوجي واداري صارم و«حديث».

وكانت سياسة التوحيد الامبراطورية نهضت على إلحاق الاقوام ونخبها الاهلية وبلادها ومواردها ببؤرة السلطة المركزية ومرافق مصالحها ومنافعها وادارتها. وتوسلت الى غايتها بأجهزة دولة متسلطة وشبكات وطرق وسكة حديد ومرافئ عريضة ومتماسكة، وبتسويق المحاصيل وسوق عمل وطنية. ولم يحد عن هذا النهج عهد من العهود المتعاقبة والمختلفة. ولم يكن العهد البهلوي في ولاية الشاه الاول أقلها تشدداً وتمسكاً بنهج التوحيد. ولكن الميزان الامبراطوري أو السلطاني التزم، من وجه آخر ومقابل، حد الاقرار للجماعات القومية والمذهبية والدينية والمحلية بكيانات ذاتية تنزل منزلة أدنى من الكيان الغالب. وتولت الجماعات رعاية مقومات كياناتها وعوامل دوامها، على شرط ألا تتخطى الرعاية دائرة الاستقلال الذاتي، وألا تنازع السلطات المركزية على صلاحياتها وامتيازاتها ومرتبتها الغالبة.

دائرة الملة

وموازنة الكفتين، كفة غلبة القوم المركزي او عصبية الدولة، وكفة التحاق أقوام أو جماعات الاطراف وقبولها على مضض مراتب دنيا، هو ما أودت به الولاية الخمينية، وقوضه نظامها السياسي، الملي والقومي الجمهوري. فسعت الولاية الخمينية، ومثال الدولة الذي ولدته وأنشأته، في ترجيح كفة القوم المركزي، وغلبته على الدولة (ـ الأمة) الواحدة والمتجانسة المفترضة، ترجيحاً ساحقاً لا يترك هامشاً أو متسعاً لكيانات الاقوام الاخرى الذاتية. وعمدت الى تعريف قوم الدولة المركزي تعريفاً ضيقاً. وقدمت العامل الملي والمذهبي على العامل

القومي الفارسي، والعاملان يكادان يتطابقان في إيران. وضيقت الدائرة الملية والمذهبية، واختصرتها في مثلث أصفهان وفارس ويزد من أقاليم إيران وبلادها ونواحيها، وفي معمميها وأسر السادة الموسويين من المعممين وعلماء الدين في المرتبة الاولى.

وترتب على تقديم الملة والمذهب، وعلى تضييق تعريف الدولة الدستوري واختصاره، نفي الأقوام والجماعات الاخرى، الملية والمذهبية والقومية والدينية، من المراتب الدنيا التي جرى الترتيب الامبراطوري أو السلطاني التقليدي على إلحاقها بالقوم المركزي ودولته على النحو المترجح والمقيد الذي مر وصفه سريعاً. ولا شك في ان التقديم المتعصب والنفي القاطع صدرا عن منزع ايديولوجي وثوري حاد ألهم روح الله خميني الموسوي مثال ولايته الإمامية الملية والجمهورية العامية، ودعاه الى إنشاء الدولة الايرانية إنشاء سياسياً جديداً وحديثاً، مركزياً بيروقراطياً وبوليسياً عسكرياً. ولكن المنزع الايديولوجي والثوري هذا يمت بروابط وأواصر قوية الى عوامل السياقة التاريخية النواتية التي «حفظت» ايران وحصنتها من غلبة السلطنة العثمانية وإسلامها السني، وحملتها على التشيع الإمامي والاثني عشري من طريق الأسرة الصفوية، السنية والتركية والصوفية في ابتداء أمرها. ودمجت الحاكم والرعية في كيان قومي وصوفي.

الميسم الإيراني

والحق أن التراث الصفوي فالقاجاري فالبهلوي، السطاني أو الامبراطوري، اتصلت آثاره ومفاعيله الى الدولة الخمينية من طريق تاريخ إيران الحديث والمعاصر، وحوادثه وتحدياته ومعضلاته. فإيران لم تنفك قوة أو كتلة بشرية سياسية وجغرافية راجحة، على منعقد دوائر ودول وجماعات وطرق وأسواق تتعاظم أدوارها في موازين القوة والثروة العالميتين. فهي بوابة «الهند» البرية، والحاجز بوجه التوسع الروسي في آسيا الوسطى، وتوأم تركيا، ونظير شبه جزيرة العرب، ورقيب حوض النفط «العظيم»... أو هي في وسعها، ووسع دولة

ايرانية متماسكة أن تكون هذا كله أو بعضه. وهي مركب من قوة حكم وتوحيد واستيلاء مركزية لا شك في طاقتها على الاضطلاع بالحكم والتوحيد والاستيلاء، ومن شعوب وأمم وولايات ترجحت على الدوام بين الانجذاب الى المركز وبين الميل الى «الأخوة» القومية على جهات الحدود الكثيرة الأخرى والانكفاء على «المجتمعات الخاصة» والأهلية.

وجمع تاريخ إيران السياسي والديني، وهذا يتعدى «الجغراسية» (الجيوبوليتيك) واستراتيجياتها الآلية الى الفعل التاريخي، الحافزَ أو المهماز القومي الخارجي والعاصف، والانقياد الداخلي والقومي الشعبي. وقد تسابق الاستجابةُ الشعبية والقومية الحافز الفوقي، السلطاني أو النخبوي، وتسبقه. فتجعل التشييعَ القسري في القرنين السادس والسابع عشر حركة توحيد حميمة ومحمومة، والاصلاحَ والاستقلال والدستور عند منعطف القرن التاسع عشر الى القرن العشرين برنامجاً خلاصياً، وتأميمَ النفط في اوائل النصف الثاني من القرن العشرين بعثاً لتاريخ مجيد من الكرامة والقيام بالنفس.

الإمامة السلطانية

ولعل الحركة الخمينية، في مبتدأ أمرها، حلقة من حلقات هذه السلسلة الملتبسة والجذرية. ولكن حركة فقيه خُمين وقم الموسوي لم تلبث ـ تحت وطأة السائق الايديولوجي والثوري الإمامي، من وجه أول، وجراء دواعي مباني الدولة (ـ الامة) الوطنية الحديثة وآلاتها البيروقراطية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية، من وجه ثان، وملابسات حوادث الثورة وخلافاتها، من وجه ثالث ـ لم تلبث أن غلَّبت الوجه الفوقي والانقلابي المتسلط على المركَّب القومي والشعبي المختلط والمضطرب. فخرج الجسم الاكليركي «الحبري»، أو جهاز العلماء المعممين، من شراكته مع الجماعات والتيارات الأخرى التي ائتلفت الانتفاضة على محمد رضا شاه منها، واجتمعت الثورة الجمهورية الايرانية من

روافدها الكثيرة والمتفرقة. وانفرد الجهاز بالسلطة ومقاليدها، وتولى وحده انشاء الدولة على مثال إمامي وسلطاني. واستعاد المثال سمات معهودة كررها التاريخ الايراني في حقبات متفرقة، دعت إليها عوامل تقدم للتو تناولها.

وقدر الجهاز العلمائي والإمامي المستولي على ما قصَّرت عنه طواقم الحكم السابقة. فتوسل بمباني الدولة (- الأمة) الوطنية الحديثة وآلاتها النافذة والمتغلغلة في أجسام الجماعات، وألحقها بسياسته وغاياته. ووسع الجهازَ استدخال «الجماهير» بواسطة المساجد والحسينيات والمهديات والمصليات وروابط المهن والجمعيات والنوادي (وعلى الخصوص الرياضية)، ومن طريق الشعائر الكثيرة التي يحييها شيعة «أهل البيت». وفي الاثناء كانت «الجماهير» المتشرذمة والمتخلفة عن الهجرة العريضة الى المدن، والمتساقطة من الطبقات الاجتماعية الريفية، والمولودة من توسع التعليم والوظيفة وسوق العمل الرأسمالية على مرتبتيها (رأسمالية الدولة العالمية والانتاج السلعي والسوقي الضيق وتداوله)، انقلبت قوة اجتماعية وسياسية ضخمة وراجحة. وعلى رأس هذه الجماهير - وهي «حررتها» اصلاحات محمد رضا بهلوي، على رغمها، من الروابط والأبنية الاجتماعية المرتبية والمحلية، ونفتها من مسالك التمثيل والمشاركة ومن أقنية التوزيع - قاد خميني، وفريقه و«مجتمعه النقيض» المتغلغل في أوردة الجماهير وكتلها الزائغة، حربه على دولة الشاه المتسلطة والنائية.

البدعة البهلوية

والتسلط والهيمنة من فوق على البلاد وأهلها ليسا سمتين جديدتين ومبتَدَعتين من سمات السلطة في ايران وتاريخها المديد. ولكن البدعة البهلوية القاتلة هي اقتصار السلطة، هذه المرة، على التسلط والفوقية «الأسيوية». فترَكَ الشاه البهلوي الثاني النفحةَ الخلاصية والكونية (الامبراطورية) التي حرصت السلالات الحاكمة السابقة على رعايتها وتوليها - منذ دارا أوداريوس، ومنذ اسماعيل شاه، وبينهما «شاهنامة» الفردوسي و«فيروزشاه» القَصَص الشعبي البطولي المعرَّب الى

محمد مصدق - تَرَكَها وتخلى عنها الى «المخلص الاسلامي» والداعية الامامي. فنصب هذا نفسه، وقد استبطن جماهيره والتهمها، على ما صوره سلمان رشدي في «الآيات الشيطانية»، «مهدي هذه الامة»، وعلامة على وشك قدوم صاحب الزمان وملئه الارض (الكون المعمور على امتداده) عدلاً واستخلافه المستضعفين على ميراث الارض وإمامتها.

ولكن استحواذ الإمام العدل والمرشد وولي امر المسلمين، وهي ألقابه وأسماؤه، على الشق الخلاصي الكوني، والعامي البطولي من الملحمة الامبراطورية الايرانية لم يدعُه، خلافاً للبهلوي الخجول «الأعرج» والمتكبر معاً، الى التخلي عن الشق السلطاني والفوقي المهيمن. فعلى قدر غلوها العامي والشعبي، وطعنها على انسلاخ النظام البهلوي ودولته وجمهرته الاجتماعية من «الاسلام» وعلى تأمركه وتشيطنه واستكباره، غلت الولاية الخمينية في طلب السلطة واحتكار مقاليدها، والانفراد بمواردها الرمزية المعنوية وآلاتها المادية والاجرائية. ولم يكن روح الله خميني شاهاً متديناً، أو طاغية متسلطاً وقانعاً بجهاز السلطان الزمني والدنيوي وثَقلَه. وهو لم يشبِّه على من زعموا تظليل «روحانية سياسية» قسمات ولايته وحكمه، تشبيهاً خالصاً. فـ«جمهوريته الاسلامية» هي صيغة إرادته جمعَ السلطان الإمامي المطلق والملهم، الالهي أو المتأله على قول إثني عشري دارجوسائر، الى انقياد العامة والجمهور، في حلتي «الرعية» السياسية والرعية المؤمنة، وذوبانهما في جسد السلطان وحلوله فيهما.

المساومة الجمهورية والمثال الكولونيالي

فأوسعت إرادة الجمع هذه محلاً ثانوياً وملحقاً لتيارات سياسية واجتماعية وقومية ومذهبية «جمهورية»، ليس في مستطاع الولاية «الاسلامية»، أي الخمينية الإمامية الخالصة، استيعابها أو تمثلها وتمثيلها تمثلاً وتمثيلاً مباشرين ومن غير وسيط أو مواربة. والإقرار بهذه التيارات، على مرتبتها الثانوية، لم يبلغ مبلغ الإقرار بحقيقة كياناتها ومصالحها وحاجاتها ومطامحها، ولو في إطار الدولة الوطنية

الايرانية. فدعيت، هي وأقوامها ومللها، الى تحقيق «جمهورية» الدولة الملية والبرهان على اتساع قاعدتها، وإلى التمثيل الظاهر على شعبيتها أو جماهيريتها. وهذا شرطه، على ما أدرك الفقيه، المنازعة والمنافسة على التمثيل، وأقل كثيراً على النفوذ. وألزم النظام «الجمهوري الاسلامي» المتنافسين والمتنازعين التمسك بالإطار الإمامي الخميني، والبقاء داخل جدرانه، والاحتكام الى معاييره وموازينه و«مصطلحه». وولد هذا ما سماه أحد الباحثين الايرانيين «السراب الاصلاحي»، المستمر والمتجدد من علي أكبر هاشمي رفسنجاني الى محمد خاتمي فحسين موسوي. وهو قد يستأنفه ويجدده أحدهم عاجلاً، على حافة الهاوية النووية والانهيار المالي والاقتصادي والاجتماعي.

وصحب المساومة الجمهورية المقيَّدة والمحدودة تطرف مذهبي وقومي لا توسط فيه. فتسَلطت النواة الامامية والخمينية الملية على الدولة والمجتمع والجماعات، ونُصِّبت مرتبة ومكانة نأتا بالنواة من المحاسبة والمراقبة والتقييد. فأعملت هذه سلطتها المطلقة، على خلاف العقد السلطاني أو الامبراطوري وعلى مثال كولونيالي وأمبريالي بائد، في تدمير الجماعات المذهبية والقومية، غير الامامية الشيعية وغير الفارسية، وتقويض مقوماتها التي تقوم بها هوياتها التاريخية المنفصلة ـ من لغة (ومدرسين وكتب وطباعة) وتعليم (ومدارس ومقررات وجهاز) وأماكن عبادة (وشعائر وإدارة وعلماء) وإدارة إقليمية (وموظفين و«سياسيين» ومناصب ونفقات). فصنعت الدولة الجديدة حركات عصبية مذهبية ملية وقومية عشائرية، لا خيرة لها في تمردها وثورتها على المركز المذهبي والقومي. وقد أسفر هذا عن إدارة أمنية و«حرسية» (نسبة الى الحرس الثوري أو الباسدران) قاهرة. ولا يسعها، من وجه آخر لازم الوجه الأول، صرم روابطها القوية بنظيرها المذهبي، والقومي غالباً، على جهات الحدود الأخرى. ويغذي إحياء الروابط الاقليمية، والرعايةُ الاجنبية التي يبعثها لا محالة، ضغينة المركز وتهمته وإفراطه في القمع والقهر. وهذا، على ما اختبرت القوى الاستعمارية جميعاً، دور يدور.

تخطيط الكتاب

ويتعقب الفصلان الاول والثاني من «طوق العمامة» سياسات الدولة الملية الخمينية في المسألة المذهبية، وهي مسألة سنية خالصة، والمسألة القومية، وهي مسائل بعدد الأقوام والجماعات القومية التي تضويها إيران. وتغلب المسألة المذهبية على المسألة القومية حين لا تتحد المسألتان في واحدة، على ما هي الحال بإيران في بلوش سيستان ـ بلوشستان وحدهم. ويتناول الفصل الاول، وأقسامه الاربعة، بنية دولة ايران المذهبية والعصبية القومية، وترسخها في سياق الأعوام العشرة الاخيرة، إما جراء المنازعات والازمات الداخلية، وإما جواباً عن أطوار إقليمية ودولية اضطلعت فيها السياسة الايرانية، على مقدار أو آخر، بدور سياسي أو امني، راجح أو ثانوي.

ويتناول الفصل الثاني «منازعات الداخل الايراني»، في ست فقرات طويلة، أي وقائع الخلافات التي شجرت إما بين كتل السلطة في أطوار أحلافها المتعاقبة والمتغيرة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٢، أو بين كتل السلطة وبين جماعات الايرانيين وحركاتهم السياسية الانتخابية والاجتماعية. فالداخل الايراني لم ينفك مسرحاً يعج بالمنازعات المتخلفة عن محاولة جمع مؤسس الدولة الملية الإمامية أضداداً تعصى الجمع، وعن صوغ خالفيه صيغ توفيق بين المنازع بعثت مسائلَ جديدة وعويصة، لعل الصيغة النووية أشدها ظهوراً وجدة. وعلى هذا، لا يحيل تعقب حوادث النظام المراقب الى صورة ساكنة وخادعة، على ما تبدو عليه حالها في الانظمة الاستبدادية الاخرى. فالحوادث أو المنعطفات كبيرة أو حادة، وترتبت عليها تداعيات خطيرة، شأن تلك التي نجمت عن نهاية ولايتي خاتمي وابتداء ولايتي محمود أحمدي نجاد، و٢٠٠٩ الى اليوم ذروتها.

ويقتفي الفصلان الثالث والرابع، وهما موسومان بعنوان واحد، «آلة الحروب الأهلية ـ الوطنية» ـ كناية عن السياسة الايرانية في المسارح الشرق أوسطية، ووصلها هذه المسارح بعضها ببعض، وسعيها في إدارة المنازعات المتضافرة

على المسألة الفلسطينية ـ الاسرائيلية و«مقاومة» المحور الصهيوني ـ الاميركي، وقيادتها ووكلائها المحليين، معسكر «المقاومة» الاقليمي وفروعه الوطنية أو المحلية. ويقفّي الفصلُ الخامس، «دوائر الحرب والأمن»، والسادس، «أقاليم شرق أوسط إيراني»، على الفصلين الثالث والرابع، ويبسطان ما غمض ربما بعض الغموض في هذين. وموضوع الفصول الاربعة، وهي تتدرج من العام، الايديولوجي الاعتقادي والمشهدي ـ والمجمل الاستراتيجي وإطار المواجهة «المشترك» ـ الى المسارح الفرعية، الفلسطيني واللبناني والعراقي الخليجي، وامتداداتها في الجوار القريب، المصري والشرق إفريقي والتركي، والبعيد (قياساً على الشرق الاوسط)، الافغاني والباكستاني.

والفصول الاربعة هذه، وفقراتها الـ ٢٧ (٣ + ٨ + ٨ + ٨)، تعالج الحوادث البارزة في سياسة طهران الاقليمية من باب مسألة الدولة المحلية الإمامية والخمينية في إيران نفسها. فبعض وجوه النزاعات الداخلية، الأهلية والمذهبية والطائفية في فلسطين والعراق ولبنان وسوريا، وبعض فصول الاعمال الحربية التي انفجرت في ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ والاصطفافات التي رافقتها وتبعتها وبعضها لا يزال قائماً وبعضها انحل وتصدع ـ هذه كلها رددت أصداء السياسات الايرانية وإرادتها المحمومة بسطَ نفوذها الثقيل والمباشر على دول «الطوق» و«الحاجز» (الإيراني ـ العربي) الوطنية. ويتناول الفصل السابع اليمن والمسرح الحوثي، على حدة. وهو قرينة على جواز استقلال مسرح محلي عن السياسة الايرانية المباشرة قبل التقائه بها وبمصالحها. ومعظم الفصول كتب في الأعوام الأخيرة، وعاصر الحوادث التي يتناولها، ونشر في صحيفتين هما **الحياة** اللندنية و**المستقبل** اللبنانية.

الردع النووي والولايات الأهلية

فما حملته سياسة روح الله خميني على طوق نجاة الثورة ودولتها وطاقم حكمها، من حصار «الاستكبار» و«الرجعية» الاسلامية والعربية الخليجية، ورأت اليه

حصنها من تحالف هذين، هو تجنيدها تحت رايتها الملية القومية والاسلامية العامة (أي العربية كذلك بهذه الحال) بعد جلائها براية الثورة على «الاميركي ـ الصهيوني»، جماهير المسلمين والاسلاميين والعروبيين والقوميين ومناهضي العولمة على مذاهبهم المتفرقة. واحتسبت قيادة «الثورة» الميدانية، التنظيمية والامنية الاستخبارية والعسكرية والمالية، أن الراية الكبيرة والعريضة، مهما خفقت، وعظم ظلها وطال، لا تغني عن الجماعات المرصوصة والمنتخبة، المدربة والمنضبطة والموالية حتى الموت، والمؤتمرة بأمر القيادة الميدانية المركزية، «مكتب حركات التحرر» أو «فيلق القدس» لا فرق.

فـ«الحرب» على إيران الخمينية، وهذا ما لم ينفك أفقاً ماثلاً ومخيماً على الشرق الاوسط وتتعمد القيادة الايرانية التلويح باحتماله، كانت ولا تزال ذريعة تعبئة عامة، شرق أوسطية. وجَبَهَتها القيادة، على ما يردد عسكريوها الحرسيون ومراجع علمائها المعممين، بالاعداد لحرب عامة ساحقة تتولاها، على الجبهة الايرانية، المنظمات «الاسلامية» العسكرية والأهلية المنتشرة على المسرح الإقليمي، وفي ثنايا دول «الطوق» و«الحاجز» الوطنية، وذلك على قدر ما تتولاها القوات العسكرية الايرانية، ونخبتها النووية والصاروخية و«العلمية».

وإذا وسع خميني وفريقه حسم مسألة الدولة الملية الإمامية في إيران نفسها على الشاكلة الموارِبة والعنيفة التي يصفها الفصلان الأولان من «طوق العمامة» وبعض فقرات الفصل الثالث، فمسألة القيادة الإقليمية مختلفة. والفرق الجوهري، في ميزان هوية الدولة الملية ومرجعها المعياري والتشريعي ومثال علاقات المحكومين والحكام، هو مذاهب الجماعات، ونِسَب جمهراتها وأعدادها بعضها من بعض (على ما يذكر شيعة لبنان مواطنيهم في الصباح والعشية من كل يوم، وعلى ما لا ينسى «إخوانهم» بالعراق والبحرين الإلماع)، الى الدور التاريخي الذي اضطلعت به الجماعات في أوقات مختلفة من سياقة التوحيد السياسي والوطني، إذا كان قيض حصول مثل هذه السياقة. ولم يحل توافر الشرطين للشيعة الاثني عشريين بإيران بينهم وبين سوس الدولة، حين استولى عليها معمموهم، بسياسة كولونيالية

ثقيلة اليد والوطأة. وهما لا يتوافران، حكماً، في إطار الاقليم العربي الاسلامي لأي جماعة من الجماعات، وبالأحرى للجماعات الإمامية الاثني عشرية.

اعتقاد السياسة

فعمد الفريق الخميني الحاكم الى ابتكار سياسة خارجية، إقليمية ودولية، على مثال بعض سياسته الداخلية، الملية المذهبية والقومية. وخال أنها تناسب مجتمعات ودولاً مركبة، متعددة الأقوام والملل، يغلب عليها أهل السنة، ويستحيل على الشيعة الإماميين الاثني عشريين الغلبة عليها. فأحل محل التشيع الاثني عشري والجعفري، وهو دين إيران في الدستور الخميني، أركان السياسة الايرانية في صيغتها السياسية والخطابية «الشعبية»: الحرب على «أميركا الصهيونية» ومحورها الاقليمي ودوله ومجتمعات هذه الدول، من غير تمييز ولا ترتيب في الخطابة إن لم يكن في الاجراءات. والبراءة منها جميعاً، وتلبية «الخارج» على ظلمها. وسعى الفريق الخميني في إدخال هذه في صلب الاعتقاد على نحو ما أدخل في رفع الأذان بعض معتقده وعوَّل الفريق الخميني، وهو ما يعوِّل عليه الفريق الحرسي اليوم، على توحيده «إسلامه» القومي والملي في «سياسته»، أو جمعه الدين والسياسة أو الدين والدنيا في واحد، على ما ردد ترديداً مرهقاً في العقد الاول من استيلائه.

وتوسل الى تحقيق مقالته ـ وهي حلقة من حلقات نشأة إسلام سياسي واجتماعي وإيديولوجي حديث تعود بوادره أو إرهاصاته الى أواخر القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة الأُوَل من القرن العشرين قبل أن تتبلور ملامحه الحادة في المراجعات الباكستانية والمصرية ـ بحوادث معاصرة «كبيرة»: توقيع كمب ديفيد، والحرب الإيرانية ـ العراقية، ونهاية الحرب السوفياتية بأفغانستان وولادة الجماعات «الجهادية»، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات والحملة الاسرائيلية على الاراضي اللبنانية والمنظمات الفلسطينية المسلحة والمخيمات وقوات الردع السورية... وحقق الفريق الخميني الحاكم مقالته الملية السياسية

من طريق إنشاء منظمات أهلية مسلحة وأمنية، أو التحالف مع منظمات قائمة وفاعلة. فحَمَلَ على قتال الدولة العبرية، وعسكرة المعارضة السياسية والسيطرة عليها. ودعاها الى تعليق الخلافات السياسية والأهلية والطائفية على «خط» الحرب على «أميركا الصهيونية» ومحورها الإقليمي المفترض الذي يتصدره العراق أو السعودية أو مصر، مداورة ومن غير تمييز أو ترتيب. وخاض الفريق الخميني، في الأثناء، حرب استيلاء على «الاسلام» السني في بعض معاقله مثل الحج أو القدس، أو في فقهه مثل فتوى إهدار دم صاحب «الآيات شيطانية».

ولا شك في ان الحملة الاميركية على العراق، واختبار الفوضى الاهلية و«الجهادية»، انعطفت بالسياسة الايرانية، بعد حربها الوطنية والملية والثورية هي على الأراضي العراقية، صوب تقديم الخيار النووي ودمجه في الخيار الفلسطيني ـ الاسرائيلي. فالغزو الاميركي كشف تداعي أبنية الدولة الوطنية، وفي مقدمها البنية الدفاعية العسكرية. فثبت قصور أبنية الدولة عن حماية النظام «الوطني». ولم تحمه، من وجه آخر، التعبئة السياسية، والحركات المدنية والتظاهرات. ولكن ثبت أن في وسع المنظمات الأهلية «الجهادية» والارهابية نشر الفوضى، ولبننة «الحروب» المحلية، وتشتيت القوات التقليدية وتكبيدها خسائر عسكرية بشرية ومعنوية عظيمة الأصداء والمفاعيل.

فخلص الفريق الخميني والحرسي، في أثناء ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، إلى ان السلاح النووي وحده رادع عن مهاجمة الدولة الإيرانية. وكان خلص في ضوء اختبار الجماعة الشيعية والخمينية المسلحة في لبنان إلى أن إنشاء بؤرة أهلية حصينة، راسخة القدم الأولى في المجتمع والأخرى في أبنية الدولة، على شاكلة ولاية حرسية، في مستطاعها مناوشة الدولة العبرية، ودول الخليج، وتهديد الشرق الأوسط كله بجره الى حافة حرب إقليمية ـ هذا الإنشاء حلقة ثمينة من حلقات الردع المتدرج، وتقي غائلة الجموح إلى أقاصي العنف والدمار الشاملين. ونحن، اليوم وإلى أجل غير معلوم، على هذا واحتمالاته.

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

القسم الأول

الدولة الإيرانية «الإسلامية» والـمسألتان الـمذهبية السنية والقومية

تمهيد

يبلغ عدد المسلمين السنة في ايران، اليوم، نحو ١١ ـ ١٢ مليوناً، هم قرابة ١٥ في المئة من الـ٧٥ مليون ايراني الذين تعدهم رسمياً جمهورية ايران الاسلامية في (٢٠١٠). فهم الاقلية الدينية الاولى في ايران، الدولة «الاسلامية» بحسب المادة الـ١٢ من دستورها، وعلى خلاف نص الدستور في مادته الـ١٣ على أن الزرادشت واليهود والمسيحيين «هم وحدهم الاقليات الدينية المعترف بها». وعلى هذا، فالمسلمون السنة هم مسلمون، على دين ايران «الرسمي». ولكنهم ليسوا على «المذهب الجعفري الاثني عشري». ويقر لهم القانون الاساسي بـ١٢ نائباً في مجلس الشورى من ٢٧٠، أي نحو ٤,٥ في المئة، رفعهم في انتخابات ربيع ٢٠١٢ الى ١٧ نائباً من اصل ٢٩٠ نائباً، أي نحو ٦ في المئة او اقل بقليل.

وأهل السنة في ايران ليسوا قوماً او جماعة على حدة. فهم ليسوا احد الاقوام الايرانية او الاعراق الثمانية المعروفة، ولا يقيمون بناحية من انحاء ايران دون غيرها، ولا يقتصرون على شعب من شعوبها. وهم غالبون غلبة تكاد تكون كاملة على البلوش (١,٩ في المئة من السكان ونحو ٣ ملايين ايراني)، وغلبة جزئية على كرد كردستان ايران (ويعد هؤلاء نحو ١٠ ملايين و٧,١ في المئة من السكان، ثلاثة ارباعهم ربما من السنة). وهم قلة في عرب الاحواز (٢,٥ في المئة ونحو ٣,٥ ملايين) قد تبلغ الخمس، وفي التركمان (نحو ٤٠٠ ألف)، وقلة

ضئيلة في الترك الأذريين (٢٠,٦ في المئة ونحو ١٥ مليوناً). ويقيم بعضهم، قلة ضئيلة العدد كذلك، في ثنايا اقوام اخرى مثل اللور (٨,٨ في المئة و٦,٢ ملايين) والقزوينيين (٧,٢ في المئة ونحو ٥ ملايين).

ويقيم السنة الايرانيون عموماً حيث يقيم القوم أو الشعب الذي ينتسبون اليه وهم جزء قومي منه. والاقوام التي ينتسب اليها اهل السنة بإيران تنزل كلها، من غير استثناء، اطراف ايران «القصية». فينزل عرب الاحواز في وسط غرب ايران، على شاطئ الخليج المتنازع وعلى حدود العراق الشرقية والجنوبية، نظير العمارة العراقية تقريباً. وقلة من العرب تنزل اطراف كرمان وهرمزان وفارس. ويقيم الكرد في الشطر الشمالي الغربي من ايران. وتفصلهم عن الاحوازيين، جنوباً، بلاد اللور، لورستان. وتحجز بينهم وبين اقصى الشمال الايراني اذربيجان الايرانية او الجنوبية. ويقيم جزء من الكرد بأقصى الشمال الشرقي من ايران، بمحاذاة تركمانستان. ويرجح المؤرخون انهم بقية هجرة سكانية وعسكرية استعملها حكام ايران، على جاري سياسة قديمة، في ضبط اقوام متطرفين عصاة. ويقيم معظم البلوش في الزاوية الشرقية الجنوبية من الاراضي الاقليمية الايرانية، وعلى ساحل بحر عمان وابتداء المحيط الهندي. والقوم الاذري يجتمع معظمه في الزاوية الشمالية الغربية. وينزل بعضه بين بحر قزوين وتركمانستان بجوار الجيب الكردي. ويقيم بعض ثالث غير بعيد من ضفة الخليج الشرقية، بين الاحواز ولورستان (الى الشمال) وبين شيراز (الى الشرق). وبعض رابع يحاذي سيستان ـ بلوشستان حيث تلتقي بكرمان.

وفي بلادها ونواحيها هذه تتقاسم اقوام الاطراف، تلك التي يغلب عليها السنة وتلك التي لا يغلبون عليها، مع نظيرها القومي والمذهبي البلادَ على طرفي الحدود. فعلى جهتي الحدود الايرانية ـ العراقية، بالأحواز الايرانية وبين البصرة والعمارة العراقيتين، يقيم عرب يتحدرون من قبائل وعشائر عربية تربط بينها، إلى اللغة و«التاريخ»، مصاهرات وتجارات وحروب واحلاف متقلبة وثابتة معاً. وعلى جهتي الحدود الشمالية، الى الشرق الايراني والغرب العراقي منها، والى الشمال

التركي كذلك، يقيم الكرد ببلاد متصلة الارض والقوم، ومقسمة دولاً وأنظمة. وكذلك هي حال ترك اذربيجان أو ترك (أذريي) كولستان وشمال خراسان، وكرد خراسان. فعلى جهتي الحدود بأذربيجان وتركمانستان وإيران يقيم شعب (عرق) تركي، أو متترِّك على قول بعض الدارسين، واحد. ووتتقاسم دولتا ايران وافغانستان، على طول مئات الكيلومترات بين مشهد وزاهدان، الشعب الفارسي نفسه. ففي شمال افغانستان الغربي يغلب قوم الهزارة، الفرس لغة وثقافة وعرقاً. ويسكن البلوش على جهتي الحدود الايرانية ـ الباكستانية، ويتقاسمون، شأن الكرد، في الجهة الغربية الشمالية من ايران، بلاداً متصلة تحجز الدول وكياناتها السياسية بين شطريها المتجانسين. وقلة قليلة من البلوش تقيم على الجهة الايرانية من الحدود الايرانية ـ الافغانية بسيستان التي تجمع الى بلوشستان في اسم اقليم واحد. وهذه الاطراف المبعثرة والمشتركة هي مرآة نشأة الدولة الايرانية الوطنية (أو «القومية»، على معنى سياسي) عن امبراطورية قديمة شاسعة ومتصلة الاطوار والحدود، وانكفائها الى نواتها الفارسية والأذرية. ففي اثناء القرن السابع عشر (م) والى اوائل القرن التاسع عشر، وابتداء التوسع الاوروبي والروسي في آسيا الوسطى، كانت مملكة الصفويين فالقاجاريين تمتد من أذربيجان وشرق العراق، غير بعيد من بغداد، الى مشارف كابول شرقاً، ومن مرو، غير بعيد من بخارى، عاصمة مملكة خان الاوزبك، شمالاً، الى هرمز ـ طرف بلوشستان الشرقي على الحدود الهندية المغولية، جنوباً. واضطر التوسع الغربي، البريطاني والفرنسي والروسي، حكام إيران الى التخلي عن بعض أذربيجان وبلاد التركمان وبلاد الكرج (جورجيا) الى روسيا القيصرية، وعن معظم الغرب الأفغاني الى بريطانيا، وعن بلوشستان الجنوبية الى امبراطورية الهند. واستعادت السلطنة العثمانية بعض العراق ومعظم كردستان.

واستقرت «الخسائر» في ١٩١٤ ـ ١٩١٩. وبقي من انكماش الامبراطورية القديمة أطراف وشعوب متقاسمة، «انتزعت» من دوائر أقوامية مختلطة، وكانت تجد في البنيان الامبراطوري المركب والمتقلب مستقرها أو مضطربها. فلما نزعت السلطة

المركزية بإيران، تحت وطأة التوسع الاوروبي، شمالاً وشرقاً، الى بلورة كتلة سياسية وعسكرية وطنية وجامعة، اقتطعت كتلتها هذه من الكتلة التركية ـ المغولية الاوسع، والفارسية الأقدم، وأرستها على خط المدن التاريخية الكبيرة من تبريز فهمدان فاصفهان فشيراز غرباً، ومن مشهد، الى كرمان وبينهما يزد وسطاً وشرقاً. ومن هذه الدائرة معظم موارد ايران من الزراعة والمياه والتجارة والمواصلات والسكان والمدن. وفيها اجتمع القوم الفارسي الشيعي، والقوم التركي الأذري والشيعي الذي اضطلع بدور حاسم في تاريخ ايران السياسي الملكي والديني ـ الشيعي الامامي، على رغم الفرق العرقي والمذهبي في أول الامر.

وغلب على اقوام الاطراف، الى السمات التي مرت، بنيانها الأهلي والاجتماعي القبلي. وأدى هذا البنيان الى تقسيمها السياسي، وغلبة شيوخ العشائر وكبار ملاكي الارض على جماعاتها الفرعية، والى ضعف عمرانها المديني وجماعاتها المدينية. وحملتها مواقعها الحدودية على الاستفادة من طرق التجارة المشروعة وغير المشروعة استفادة ريعية أبقت على فقرها وضعف انتاجها. والمواقع الحدودية نفسها عرضت الأقوام لنفوذ الدول المتاخمة، إما مباشرة أو من طريق الشطر القومي. وانتهجت الدولة المركزية الايرانية في الاقليات نهجاً متصلاً توسل غالباً بالشدة والقمع والاقصاء، وبتغليب الادارة المباشرة على الادارة الذاتية.

والوصف الجغرافي ـ السياسي الذي تقدم، ويسند اليه المراقبون غالباً وجهي علاقة السلطة بالأطراف والاطراف بالسلطة، يلم بثوابت هذه العلاقة، وقد لا يتخطاها الى تاريخها السياسي والاجتماعي. والحق أن الثوابت، على قدر حقيقة ثباتها، لا تستوفي معاني الحوادث ومنعطفاتها، ولا تحول بينها وبين الحدوث والتجدد. ويقتضي هذا تاريخاً سياسياً وحدثياً، فيما يلي بعض مادته في أربعة أقسام: يتناول الاول المرجع الفقهي والتاريخي للترتيب المذهبي والقومي، ويتطرق الثاني الى سياسة النظام الأقليات وقمعها، ويصف القسم الثالث انعطاف ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، ويعالج الرابع اخفاق الانعطاف.

الفصل الأول

التباس «الاسلام» و«المذهب»

لم يبرز دور العامل القومي والمذهبي في بناء نظام «الجمهورية الإسلامية» الإيرانية، وتشكيل طبقة حكامها، على حدة أو مستقلاً عن مجرى الحوادث والوقائع السياسية والعسكرية والاقتصادية في الأعوام الثلاثة أو الأربعة الأولى من الثورة الخمينية. فالدستور الجديد الذي أقره استفتاء عام في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، بعد ثمانية أشهر من الاستفتاء على إلغاء الامبراطورية البهلوية وإعلان الجمهورية «الإسلامية» بغتة، على زعم أبو الحسن بني صدر، أول رئيس جمهورية إيراني، حاز الدستور ٩٨,٢ في المئة «ممن كان لهم حق التصويت» (المادة الأولى من الفصل الأول قبل تعديله). والإجماع هذا شمل الأقوام الإيرانية من غير الفرس، بديهة، وشمل الـ٦ ملايين من السنّة يومها، من نحو ٣٦ مليون إيراني، والمليون ونصف المليون من الأقليات الدينية، اليهودية والمسيحية والزرادشتية والبهائية، المقصية «تعريفاً» من الحياة العامة والسياسية. وذهب إجماع المسلمين، شيعة وسنّة، ربما إلى «حكومة القرآن العادلة الحقة»، على حسب نص الفقرة الثانية من مادة الدستور الأولى كذلك. ولا ريب في أن «أساس نظام الجمهورية» المؤتلف من ٦ أركان أحصتها المادة الثانية، يتضمن ركناً شيعياً إمامياً صريحاً هو «الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام» (الأساس الخامس). وقررت مواد أخرى

أو فقراتها «سنة المعصومين» (المادة ٢ أ) بعد الكتاب أساس «الاجتهاد المستمر»، أو «زمنَ غيبة الإمام المهدي» (المادة ٢٥)، وقرن «الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري» الواحد بالآخر ودمجهما في جملة أو مادة واحدة «تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير» (المادة ١٢)، إلخ. ولكن مواد أخرى نوهت باعتبار المسلمين «أمة واحدة» (المادة ١١). ونصت المادة ١٢ على تمتع «المذاهب الإسلامية الأخرى»، الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، «باحترام كامل»، كما نصت على حرية أتباع هذه المذاهب في «أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم»، وعلى «الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم». وتقضي المادة نفسها، في فقرتها الثانية، باتباع الأحكام المحلية للمنطقة التي «يتمتع أحد. . . المذاهب بالأكثرية» فيها المذهب الغالب أو الأكثري، «مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى».

وتميز المادة الثالثة عشرة والمادة الرابعة عشرة «الإيرانيين الزرادشت واليهود والمسيحيين» وهؤلاء وحدهم «الأقليات الدينية المعترف بها» و«غير المسلمين»، من «المسلمين» جملة. ولا تترتب على التمييز هذا أحكام في أداء «الأقليات» المراسم الدينية وتحكيم قواعد الأحوال الشخصية تختلف عن أحكام أهل «المذاهب الإسلامية الأخرى»، الحنفي والشافعي. . .

والحق أن الصيغة الدستورية انطوت على التباس عميق ومُعَمٍّ تعمد حمل إسلام التشيع الإمامي، ومقالته في أركان الاعتقاد ومصادره وحججه، على معنيين معاً: معنى الاعتقاد العام ومعنى مذهب في «المراسم» (الشعائر) والأحوال الشخصية (المعاملات). ولكن قران «الإسلام»، من غير تخصيص وهو يقصد به إسلام الإمامية الإثني عشرية، بالمذهب الجعفري في الفقه، وإحصاء المذاهب الفقهية الستة على قدم المساواة، القران والمساواة يؤدي التباسهما وتوحيدهما معنى مضطرباً. فبناءً على القران يعود الى التشيع الإمامي الإثني عشري تعريف الإسلام الواحد ومعتقده، من غير أن يقال هذا صراحة. وبناءً عليه كذلك، يضم المذهب

الجعفري الى الإسلام الواحد، ويدمج فيه وكأنه من أصله، بينما تخرج المذاهب الأخرى مخرج الفروع (الثانوية). وأما من وجه آخر، فيميَّز المسلمون السنّة من غير المسلمين، أي من «الأقليات الدينية»، ويُجمعون مع الشيعة في الإقرار بمذاهب فقههم وأحكامها. ويُراد لهذا الإقرار أن يبدو إعلاءً من شأنهم، وتوحيداً لهم في مكانة إسلامية واحدة مع الشيعة الإمامية. ولكن الحكم الدستوري في «غير المسلمين» و«الأقليات» لا يختلف في شيء عن حكم «المسلمين» من أهل المذاهب الخمسة، والإقرار لهم بحرية «أداء مراسمهم الدينية (والعمل) وفق قواعد(هم) في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية» (المادة ١٣ من دستور جمهورية إيران الإسلامية).

وترتبت على الالتباس العميق والمعمّي هذا أحكام وإجراءات عملية هي في القلب من شكوى التمييز والتضييق التي يرفعها بعض سنة إيران في وجه الحكام الشيعة ومذهبيتهم المنحازة. ففي مسألة المساجد، وحرمان السنة من بنائها حيث يحتاجون إليها، والصلاة بها بحسب شعائرهم («مراسيمهم»)، يدعو المسؤولون أهلَ السنة الى الصلاة في مساجد «المسلمين» الشيعة، الواحدة والمشتركة. وينكرون على أهل السنة إلحاحهم في الانفراد بمساجدهم، ويحدسون في الإلحاح «حساسيات مذهبية» يُراد «إثارتها»[1]. ويغفل المسؤولون (الشيعة) ما يراه أهل السنة «مخالفات شرعية» في مساجدهم (مساجد الشيعة) تتطاول إلى الأصول والفروع: أدخلت الشهادة لعلي بن أبي طالب بالولاية في الأذان، وأدخل فيه القول «حيَّ على خير العمل»، وأخيراً اسم الخميني في كثير من المساجد. ويرى الشيعة المسح على القدمين في الوضوء دون غسلهما وهذا باطل في رأي اهل السنّة، ويبطل وضوء المتوضئ به وصلاته وصلاة المأموم. والشيعة يصلّون على قطعة من التربة الحسينية ومن لا يصلي عليها «يتعرض لما لا يسرّه». والشيعة يعقدون في مساجدهم «ما يسمى بحلقات اللعن»، ووضع اليدين على الصدر في الصلاة وقول «آمين» من سنن أهل السنة الثابتة ومن مبطلات الصلاة عند الشيعة[2]. فالقول بوحدة المساجد مقدمةً لدعوى الاشتراك في الصلاة، والغنى

عن الصلاة في مسجد أهل السنة، يترتب على التباس «الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري» في المادة العتيدة، أو يسوغ التباسُ المادة المتعمد القولَ بوحدة المساجد وفرض المسجد والصلاة الشيعيين على أهل السنّة.

التباس الدولة والعصبية

ولعل مصدر الأمرين هو الطريق التي نشأت دولة «الجمهورية الإسلامية» الراسخة منها، وسياقة النشأة والرسوخ. ففي أعقاب عودة روح الله خميني الى طهران، واستقبال ملايين الإيرانيين العائد، خرجت الى العلن نزاعات التيارات والحركات والجماعات والطبقات التي تضافرت وتكتلت على إخراج محمد رضا بهلوي وتقويض نظامه. فانقسم المعتدلون والمتطرفون، والمدنيون والعلماء، والطبقات الوسطى والطبقات الرثة، والحزبيون والمقاتلون، بعضهم على بعض، وبعضهم على نفسه، وتنازعوا على السلطة، وعلى نهج الحكم. وحين استولى «الطلاب في خط الإمام» على السفارة الأميركية في أواخر ١٩٧٩، واستعملوا بعض وثائقها في عملية «تطهير» سياسي وإداري وعسكري واسعة نجم عنها إعدام مئات كبار المسؤولين من غير محاكمة، كانت الجمهورية على وشك الغرق في رمال عداوات الكتل المتناحرة: كتلة بهشتي وكتلة رجائي وكتلة طالقاني وكتلة غفّاري وكتلة هاشمي رفسنجاني، وكلهم علماء ومقربون من المرشد، وبعضهم من ابنه وأمين سره «السيد أحمد»، إلى كتلة بني صدر وكتل الأحزاب المسلحة مثل «الكوميته» (اللجان) ومجاهدين خلق و«حزب الله» و«جند الله» و«ثأر الله» و«غشتي زينب»...

واختط احتلال السفارة الأميركية، ثم حرب صدام حسين على إيران، نهج بناء السلطة الجديدة على معيار واحد هو «تطهير» المجتمع والدولة من مخالفي «خط الإمام» أو المترددين في الولاء المطلق للمرشد وأعوانه المقربين. فإذا احتسب أبو الحسن بني صدر بعض الإنجازات العسكرية لنفسه، ولمبيته في الجبهة، عد أعوان المرشد الرأي هذا افتئاتاً على «الإمام»، ومنافسة قبيحة على مكانته.

والحرب تحت راية غير راية خميني مباشرة، ولو كانت راية إيران والشعب الإيراني والأرض الإيرانية، غير مرضية ولا جائزة. وشن مجاهدين خلق، حلفاء بني صدر على بهشتي، انتفاضة مسلحة. فاغتالوا نحو ألفين من الملالي وأعيان النظام. وكانت قوات النظام شبه الرسمية تتولى الحرب على الجبهات، وأعمالَ الأمن والمحاكمات العرفية في الداخل. فقتلت نحو عشرة آلاف، بعضهم من أنصار مجاهدين خلق وبعضهم الآخر من «الطواغيت» أو غير الموالين للسلطة الجديدة. وانتشرت وحدات المتطوعين (الباسيج) في أحياء المدن الإيرانية، وأقامت الحسبة والرقابة على الناس وقيافتهم وأزيائهم، واعتقلت نحو أربعين ألف مظنون، معظمهم من غير تهمة ولا قرينة. وانتُدب «القضاء الثوري» الى أطراف إيران. فقضى خلخالي بإعدام المئات بسنندج، عاصمة كردستان إيران السنية. وتولت إدارة عرفية بالأحواز، على رأسها الأميرال مدني، الحكم. فنقلت الى الداخل العرب، الشيعة والسنّة، على رغم اشتراك الطرفين في التحفظ عن حرب صدام حسين.

وفي نهاية مطاف المرحلة التأسيسية هذه انتهت مقاليد الحكم إلى أيدي المتحدرين من الأصول التي يتحدر منها روح الله خميني: فمن ألف منصب نافذ، في المراتب والمرافق كلها (الدولة وهيئات الحكم والأوقاف)، يتولى سادة موسويون، من ذرية موسى الكاظم (سابع أئمة الشيعة الإماميين المعصومين) التي ينتسب إليها خميني نفسه، ٦٠٠ منها[٣]. و٥٣ عضواً من أعضاء مجلس الشورى الـ ٢٧٠ موسويون، و٧ من حكام الولايات الـ٢٣، و٧٥ من الـ ١٢٠ مديراً عاماً على رأس الشركات الوطنية الكبيرة. ويعود تدبير الأوقاف الكبيرة ومؤسسات الإعالة إلى أقرباء المرشد. والسادة الموسويون، والسادة عموماً، هم ثلث العلماء بإيران، ويحسبون أنفسهم «قادة الأمة» وأولياء أمر المسلمين. ويليهم في المرتبة، وفي مراتب النفوذ والجاه، أهل أصفهان وفارس ويَزْد. وأهل الولايات الثلاث يعدون ١٠ في المئة من سكان إيران كلهم، ويتولون ٧٥ في المئة من المناصب الراجحة. ويتولى الشيعة، وهم ٨٥ في المئة من الإيرانيين، ١٠٠ في

المئة من المناصب النافذة من غير استثناء، و٩٥ في المئة من مجلس الشورى. ويتمتع الـ ١٠٠ معمم أو ملا، من آيات الله وحجج الإسلام الأعلى مرتبة والأوسع نفوذاً، بحراسة أمنية خاصة بلغت أكلافها، في ١٩٨٤، ٣ مليارات من الجنيهات الاسترلينية أي نحو ١٥ في المئة من عائدات النفط في ١٩٨٤. وتعد المراتب الدنيا من جماعات الحظوة، وأهل «عصبية الدولة» الإمامية، من عشرات الآلاف (في اللجان الأمنية أو «كوميته الإمام») الى مئات الآلاف (في «الحرس الثوري» و«تعبئة المستضعفين» أو «الباسيج»، وهؤلاء يبلغون ٣٠ مليوناً اليوم بحسب وزير الدفاع الجنرال وحيدي أو وزير الداخلية الجنرال نجار)، إلى المليون و٢٠٠ ألف تعيلهم مؤسسات الشهداء والمستضعفين والهلال الأحمر وجهاد البناء. وبلغت تكلفة الإعالة نحو ١٠ في المئة من الناتج الإجمالي الداخلي (في ١٩٨٤)[٤].

ويسدد «المستضعفون» الشيعة عموماً ثمن هذه الحصة من النفقات العامة، الأمنية والاجتماعية، وثمن «امتيازاتهم» في إطار اقتصاد حرب وإعالة (قسائم التقنين وتجارتها، التعويضات النقدية والعينية عن خسارة المعيل أو المقاتل بالجبهة...) دماً وموتاً. فنظير الـ ٧٥ في المئة من المناصب النافذة التي يتولاها أهل الولايات المحظية الثلاث «الصافية» قوماً فارسياً ومعتقداً إمامياً اثني عشرياً، بذل أهل أصفهان وفارس ويزد ٧٥ - ٨٠ في المئة من عدد القتلى في ساحات الحرب العراقية - الإيرانية. ويسدد الأعيان وأهل المناصب ومراتب القيادة الأمنية والإدارية والقضائية و«الإكليركية» البيروقراطية والسياسية المركزية والمحلية ثمن مناصبهم، وكلمتهم النافذة واستحواذهم، اغتيالات وتصفيات و «محناً» ووشايات.

ولاية أصفهان - فارس - يزد

وعلى هذا، فجمع الدستور «الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري» في معنى أو أقنوم واحد ومندمج، وتوحيده «الكتاب وسنة المعصومين» مرجعاً للـ

«اجتهاد المستمر»، إنما يصدران (الجمع والتوحيد) عن صيغة فكرية وعملية، أو نظرية وإجرائية، ترعى ترتيب جماعات الدولة الإيرانية على مراتب غير متكافئة، وتتولى توزيع الموارد المتفرقة، السياسية المعنوية (السلطة والأمن والهوية) والمادية، توزيعاً غير متكافئ. والاحتجاج بوحدة «الإسلام» و«الأمة الإسلامية» رداً على الحركات السياسية القومية والسنية، ورداً على التيارات الإصلاحية التي يغلب عليها الشيعة والفرس كذلك، يقود إلى إنكار الفروق الحادة في توزيع الموارد، والتمتع بالحقوق. ويسوِّغ إنكار الفروق الامتيازاتِ الكبيرةَ التي تحظى بها كتلة النافذين العليا، ومن ورائها أو تحتها الكتلة الكبيرة من جمهور الإيرانيين الشيعة والفرس. وتلحمُ الامتيازات، وهي مطلقة في كتلة النافذين وأصحاب المناصب ونسبية في العامة و«أهل الضعف»، أهل المناصب والنفوذ و«المستضعفين»، وترص صفوفهم في كتلة قومية ومذهبية واحدة، على رغم فروقها الداخلية ومنازعاتها. فإذا تصدرت الكتلة القومية والمذهبية، الفارسية (على رغم اصولها العرقية التركية، على ما هي حال الصفويين وحال القاجاريين) والشيعية الإمامية، بناء الأمة والدولة الإيرانيتين، في القرون الخمسة الأخيرة، وتولت قيادة هذا البناء وتعاقبت عليه - وهي حال الكتلة الفارسية - الشيعية بإيران فعلاً، وفي القلب منها مثلث أصفهان وفارس ويزد - لم يقتصر التسويغ على الإنكار والسلب بل تعداهما الى إثبات دور حيوي اضطلعت به الكتلة المركزية في التاريخ الإيراني.

وكان مرشد «الجمهورية الإسلامية» الأول و«قائدها»، على ما يسميه الدستور، استبق التباس النصوص الدستورية، فأنكر حقيقة كثرة المذاهب الإسلامية وحقيقة مراجعها الاعتقادية والفكرية والفقهية. فوصف الدولتين (الإسلاميتين)، الأموية والعباسية، بـ «الشرك والطاغوت»، وولاتهما بـ «أكاسرة وأباطرة وفراعنة»[٥]. ونسب كثرة «شعوب» المسلمين وأقوامهم - وهو يقول: تحويل المسلمين إلى شعوب - الى «الاستعمار»، وسعيه في تفتيت الدولة العثمانية، ثم الى إنشائه «دويلات» غداة الحرب العالمية الأولى، «على رأس كل دويلة عميل منهم»[٦].

فيقتضي توحيد الأمة الإسلامية وقطع دابر «الهرج والمرج»، وإقامة «حكومة إسلامية» على رأسها الولي الفقيه الذي «يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي(ص) منهم» أي «دعامة إدارة المجتمع» (القضاء، السفارات، المعاهدات، الحروب، الاستخلاف، جباية الضرائب...)، يقتضي «تحطيم رؤوس الخيانة وتدمير الأوثان والأصنام البشرية». وبإزاء «حكومة الإسلام»، وهو يريد حكومته وولايته، كل خلاف أو تحفظ إنما يصدر عن «الآراء والأهواء»[7]. ويترتب على الأفكار الحكومية «الإسلامية» هذه الطعن في الخلافات القومية والمحلية والدينية والمذهبية والاجتماعية كلها، وحملها على الشرك والطاغوت والأوثان والأصنام و«الاستعمار». ولا تستثنى الخلافات السياسية والإيديولوجية والاجتماعية في صفوف النواة الإيرانية، القومية والمذهبية، من الأحكام الخمينية. فمعظم الضحايا والقتلى، جراء النزاعات والصراعات، وقعوا في صفوف النواة هذه. وجُبهت المعارضة الداخلية في قلب الكتلة الحاكمة، وفي صفوفها ونخبتها من ١٩٨٠ الى ٢٠٠٩ (وتليتها) وعند المنعطفات البارزة، بالعزل والتضييق والحصار والإسكات أو بالتهمة والمقاضاة والسجن، وبالاغتيال في بعض الأحيان. وأُعمل معيار «الإسلام» في الخلافات والتباينات على درجاتها. ولما كان الحُكم في الأقوام والشعوب والملل، غير الإمامية وغير الفارسية ضمناً، أنها شرك بـ«الإسلام» وطاغوت ووثنية أو ردة، وجب على الولي الفقيه حربها وقتالها واستتابتها، وغيرها من أحكام الردة والمرتدين.

وقياساً على هذا الوجه من «الزعامة الإدارية»، تُشكِل الموادُ الدستورية «الجمهورية» المنصوص عليها في دستور ١٩٧٩، والثابتة في التعديلات الثانوية اللاحقة. فنصُّ المادةِ العشرين على شمول «حماية القانون... جميع أفراد الشعب ـ نساءً ورجالاً ـ بصورة متساوية» وتمتعهم «بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، وهي مادة «مدنية» و«جمهورية» بامتياز، يقيدها جزء الجملة الأخير: «ضمن الموازين الإسلامية». وليس هذا لأن «الموازين الإسلامية» باطلة في نفسها، حين يُعْرف المقصود بها ومعايير

التعريف، بل لأن الموازين هذه تأتي في متن المادة مأتى القيد السياسي والظرفي على إطلاق النص في صيغته الحقوقية، المدنية والجمهورية. ويعف الدستور عن تناول المسائل القومية والمذهبية مباشرة، ما خلا المادة الثانية عشرة والمادة الرابعة والستين (عدد النواب وانتخاب «الأقليات» نوابهم). ولكنه يتناولها من طرف جانبي. فالمادة الثامنة والأربعون تنص على أنه «لا يجوز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق في مجال الانتفاع من مصادر الثروة الطبيعية، والموارد الوطنية العامة، وتنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد، بحيث يكون لكل منطقة رأس المال اللازم والإمكانيات الضرورية بما يتناسب وحاجاتها واستعدادها للنمو». وصيغةُ المادة مدنية وجمهورية لولا تقييدها بالمادة الرابعة والأربعين، وتعريفها «النظام الاقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية»، وإقامته على ٣ قطاعات: حكومي وتعاوني وخاص. وتنيط المادة بالقطاع الحكومي «الصناعات الكبرى كافة، والصناعات الأم، والتجارة الخارجية، والمناجم، والعمل المصرفي...». فهو، أي القطاع الحكومي، بمنزلة المهيمن الكامل على الإنتاج والتوزيع، من غير رقيب فعلي أو حسيب عليه، على مثال مركزي و«سوفياتي» مجرب. فـ«الدولة»، أي إدارة الأجهزة والمجالس ودوائر النفوذ القريبة من المرشد، بمنأى من السلطات المضادة المقيدة والمشروعة، الممثلة لتطلعات ومصالح جزئية أو عريضة يحق لها (وليس «يحل») مناقشة خطط الدولة العامة، ومعارضتها وإبطالها واقتراح بدائل عنها. والصدور عن التطلعات والمصالح التي يسكت القانون الأساسي عنها، وسكتت «فلسفة» هذا القانون (نظرية ولاية الفقيه) عنها، يجر على أصحابه الإدانة بالشرك والوثنية والخيانة والعمالة للاستعمار.

المركز والأطراف

ونصيب أهل السنّة بإيران، من الأقوام غير القوم الفارسي وغير القوم الأذري (وهما كثرتهما الساحقة شيعة إمامية)، من الإدانة هو على قدر افتراقهم عن مذهب الدولة الرسمي وقومها الغالب (أو قوميتها الغالبة، على وجه الدقة)، وعلى قدر المكانة التي توليها الكتلة الحاكمة للمذهب الديني والاجتماع عليه في

توحيد الشعب ورصه وراء الكتلة هذه. ويجمع دارسو التاريخ والمجتمع الإيرانيين، إلى الإيرانيين أنفسهم، على دور التشيع الإمامي الراجح، في حلته الفارسية الإيرانية التي جددت أو استأنفت صيغته السنية الغالبة ومزجتها بالأخبار والتقاليد المحلية والشعبية الوطنية(٨)، في بناء السلطنة الصفوية وإرسائها، وصمودها بوجه السلطنة العثمانية، وتوسعها لتضم الى الهضبة الإيرانية الجبلية والصحراوية، بعض بلاد الهند (باكستان اليوم) وأفغانستان وتركمانستان ومعظم أذربيجان(٩). وعلى هذا تدين الأمة الإيرانية، على ما ترى نواتها العريضة وكتلها الحاكمة على مر العهود والأسر المختلفة، إلى التشيع الإمامي بتماسكها وتبلورها قوة سياسية وعسكرية مركزية في غرب آسيا الوسطى، على حدود العالم التركي العريض والقوة الروسية فالسوفياتية إلى الشمال، والعالم العربي الى الغرب، والعالم الهندي الى الجنوب والشرق. وشفعت الموارد النفطية والغازية الضخمة وطرق إمدادها شرقاً وشمالاً وغرباً بالموقع الجغرافي السياسي المحوري، وأحلت الدولة المركزية والمتسلطة، وهويتها، وقوتها العسكرية، محلاً متصدراً وبارزاً. وقيام ثورة شعبية، أو عامية «جمهورية»، تحت لواء علماء الإمامية وفقهائها الجعفريين، ودعوتهم الى ولايتهم العامة والمطلقة الدينية والدنيوية، أقصى حكماً غير الإماميين الجعفريين، وسلط عليهم الارتياب في ولائهم الوطني والسياسي، وقطع في إدانة مطاليبهم الذاتية والمحلية في المساواة، وحملها على إرادة انفصال وشقاق. ونزول السنّة اطراف الدولة، واتصالهم القومي أو الإثني بأمثالهم ونظرائهم في القومية وراء حدود الدولة الوطنية الإيرانية، غذّيا الشكوك المركزية والتهمة.

ولما كان وجه من وجوه الخلاف أو النزاع بين المركز والأطراف يدور على السلطة وتدبيرها وتصريفها (حكام الولايات وكبار الإداريين والعسكريين)، ويدور وجه آخر على الموارد وتوزيعها واستثمارها، أدى احتكار الموسويين والسادة والعلماء وأهل مثلث أصفهان وفارس ويزد الدولةَ والموارد الى احتدام الصراع بين الدولة المركزية، وقومها ومذهبها، وبين الأطراف، وأقوامها ومذهبها الغالب

على الأقوام الطرفية. وأرست الدولة «الجديدة»، وطاقمها الحاكم، سياستها الاجتماعية والاقتصادية (وسياستها الاقليمية الخارجية من بَعد) على جزاء الولاء وشرائه معاً بالمناصب والامتيازات النقدية والعينية والإعفاءات والإعالة المباشرة، اي على علاقات شخصية تضطلع القرابة الدموية، والإلفة العصبية والجوار والميل، بدور قوي في نسجها ودوامها. ورتب توزيع الموارد المباشر على الأنصار والموالين، من طريق التوظيف والتجنيد أو من طريق المساعدات والهبات، تبديد شطر كبير من العوائد الوطنية على قواعد الطاقم الحاكم الاجتماعية والأهلية، وتقليص النفقات الاستثمارية في خطط إنتاج ومرافق تنمية تمتص البطالة وتؤتي عوائد على أمد طويل، وتحتاجها أول ما تحتاجها المناطق والبلاد النائية أو الفقيرة الموارد. ونجمت آفتان مزمنتان عن السياسة الاقتصادية المختلة هذه، وعن غلبة سياستها الاهلية والعصبية اقتصادها، هما البطالة العالية (١٥ الى ٢٠ في المئة متوسطاً) والتضخم برقمين. وترددت أصداء هذه السياسة قوية في حملة محمود أحمدي نجاد، في ٢٠٠٥. فدعا ضابط الاستخبارات في الحرس الثوري السابق ورئيس بلدية طهران، الى «وضع» عوائد النفط على مائدة الإيرانيين الفقراء. فجددت مساعدته النقدية المباشرة المحتاجين وذوي الدخول المحدودة المشكلتين «الثوريتين» المزمنتين، التضخم والبطالة، وفاقمت التفاوت بين أهل الحظوة، السياسية والقومية والمذهبية والجغرافية، وبين المنفيين منها. وتنهض المعارضة الدينية علماً جامعاً على روافد الاحتجاجات الأخرى كلها، على نحو ما تنهض القيادة الدينية والمذهبية علماً على وحدة الدولة المركزية وتماسكها وقوتها.

الفصل الثاني

سياسة الأقوام البوليسية والكولونيالية

وعلى نحو ما لم يتردد الفريق الذي أحاط بقائد «الثورة الإسلامية» في معالجة الانشقاقات الداخلية في صفوف الجماعات التي قامت بالثورة، ومدتها بذخيرتها الشعبية الغنية والمتنوعة المصادر، بالعنف والعزل والإرهاب، حَمَلَ الفريقُ نفسه تحفظ الجماعات القومية أو السنية عن السياسة المركزية الجديدة على الشقاق والانفصال. فجمع ستّة إيران، وهم أنشأوا مجلس شورى كان مقره طهران قبل أن يلجأ إلى أردبيل بأذربيجان، مآخذهم على الحاكم بطهران في عرائض أحصت، من غير ترتيب: المحاكمات المتعسفة والعرفية السريعة، وإلزام القضاء بأحكام المذهب الجعفري، وتسليح شيعة باكستان وإنشاء منظمات وأحزاب شيعية في العالم العربي، وهدم عشرات المساجد السنية في أنحاء إيران وغلق بعضها الآخر، وتهجير العلماء السنّة والتضييق عليهم، وحظر المدارس الدينية السنّية، وإهمال خدمات المناطق السنية، وفرض أعضاء مجالس الشورى عليهم، وانتداب موظفين من خارج المناطق ومن غير أهلها إلى إدارتها وبناء مساجد للشيعة فيها وهي خُلو منهم، وإقصاء السنة عن المناصب التنفيذية العالية «من وزراء ونواب وزراء»، وتولي الإذاعة والتلفزة الطعن في معتقدات أهل السنة والترويج لانقلاب بعض أفرادهم الى التشيّع، وعرقلة السفر بين مناطق السنّة وبين مرافق العمالة والتوظيف في بلدان الخليج على رغم تفشي البطالة في

مناطقهم وصفوف شبانهم. ولمسألة اغتيال العلماء السنّة واعتقال العشرات منهم سنوات طويلة من غير محاكمة منزلة خاصة.

وتفصيل هذه المسائل يملأ رسائل العلماء والمحازبين والطلاب والنواب وممثلي الجمعيات الأهلية في الخارج. ولكن إدراجها في سياقات تتيح تتبع مناخٍ متراكمة ومنتظمة، أو انعطافات مرسومة وواضحة، أو انتكاسات وانحرافاتٍ ملموسة، مثل هذا الإدراج متعذّر. ويكاد يكون ممتنعاً لولا علامات استدلال عريضة مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، وولاية محمد خاتمي الثانية، وحلول محمود أحمدي نجاد محله وتعاظم دور الإدارة العسكرية المباشرة في الأطراف القومية والسنّية.

ولعل لائحة الاغتيالات التي أردت بعض علماء أهل السنّة الدينيين ومثقفيهم البارزين[١٠] من القرائن القليلة الموثقة والواضحة على نهج أمني متصل. وتتصدر الرسالة شكوى «أهل السنة»، من أكراد وبلوش وتركمان ولموالش و«حواشي الخليج»، خلوَّ وفاضهم «من أية وزارة أو سفارة (أو) وظيفة مهمة» في الدولة، وحرمانهم حقوقهم الاجتماعية والمدنية وحظر تشييد المساجد وبناء المدارس الدينية عليهم. وتتهم الرسالة آية الله الخامنئي، بعد «وفاة الإمام الخميني»، بحمل «لواء القتل والاغتيال لعلماء السنة في أطراف ايران الأربعة». وتحصي «على سبيل المثال لا الحصر»، قتل ١٤ عالماً إما اغتيالاً أو إعداماً أو تعذيباً في أثناء الأعوام العشرة المنصرمة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦). وإلى ١٩٩٣، ووفاة أحمد مفتي زادة في السجن ـ وهو عالم دين كردي بارز ومن أنصار الثورة الأوائل، وأحد المشاركين في صوغ الدستور، وعضو مجلس الخبراء، وأحد خطباء مؤتمر التقريب بين المذاهب في ١٩٨٢، قبل أن يجهر معارضته المرشد من غير أن يدعو الى «الجهاد» وحمل السلاح ـ إلى ذلك العام قضى ٦ من علماء السنّة المعروفين: هبمن شكوري من طواش (١٩٨٦) وعبدالوهاب خافي (١٩٩٠) وقدرة الله جعفري (١٩٩٠) وناصر سيماني (١٩٩٢) وعلي مظفريان الشهرازي الأذري (١٩٩٢) وأحمد مفتي زادة الكردي (١٩٩٣) إعداماً في السجن، بعد محاكمات

طعنت على الدوام المنظمات الحقوقية الدولية في التزامها قواعد التحقيق والمقاضاة والمحاماة وأصولها[١١].

وليست حال الحرب والطوارئ السبب الظاهر في الإعدام، بعد الاعتقال والمحاكمة والتعذيب. فليس في اللائحة من قُتل في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وفي حياة خميني (ت١٩٨٩) إلا عالم واحد. والعلماء الثمانية الباقون: محمد صالح ضيائي من بندر عباس (١٩٩٤) وعبدالعزيز اللهياري (١٩٩٤) وأحمد ميزين البلوشي (١٩٩٦) وفاروق فرساد الباختراني (١٩٩٦) ومحمد ربيعي الكردي (١٩٩٦) وعبدالعزيز كاظمي الخراساني (١٩٩٦) ـ قضوا اغتيالاً، وخارج النظام القضائي الثوري. وتتفق سياسة الاغتيال، وقتاً وزمناً، مع تجديد ولاية علي أكبر هاشمي رفسنجاني الرئاسية، في ١٩٩٣. واغتيل ٦ في سنة واحدة هي سنة ١٩٩٦. وفي هذه السنة اجتمعت ظواهر أربع: بروز تكتل نواب «ليبراليين» من أنصار الرئيس رفسنجاني في انتخابات مجلس الشورى عرفوا بخُدّام (أو مهندسي) إعادة البناء، وفازوا بـ٧٠ مقعداً (من ٢٧٠)، الى ٤٠ مقعداً فاز بها اليسار و٣٠ المستقلون، وذلك قبل سنة من الانتخابات الرئاسية الحاسمة. ودوام أثر أنصار حزب الله «العنيف» في المنازعات السياسية وتهمتهم الليبراليين واليسار بخيانة الثورة والإسلام و«الشهداء» و«المستضعفين». وتردي الاقتصاد الإيراني والاستثمار في الإنتاج وتشديد الحصار الأميركي، وإنجاز طهران ربط جمهوريات آسيا الوسطى بالبحار الدافئة بواسطة خطوط سكة الحديد[١٢]. فتضافر احتدام النزاع الداخلي، في وقت ضعفت فيه قبضة القوى المحافظة ومالت دوائر اجتماعية عريضة الى التحرر من قيم هذه القوى، مع مد الدولة المركزية نفوذها إلى الأطراف والجوار، تضافر الامران على نشدان «الأمن» من طرق موازية غير طرق المقاضاة ولو الشكلية والصورية[١٣]. وفي الأثناء، تعاظمت تجارة المخدرات، على الحدود الشرقية المحاذية لأفغانستان، في بلاد البلوش القبلية، وصارت آفة عامة تصيب نحو ٤ ـ ٥ ملايين إيراني، على بعض التقديرات. ولا ترى السلطات ضيراً في جمع التهريب والتململ المذهبي والقومي في مسألة واحدة.

وتعزو رابطة أهل السنة اغتيال العلماء الى سياسة «تشييع العامة»، وذلك بواسطة «إطفاء الكشافات ثم المصابيح»، على نهج طالما نسبه مراجع الحوزات في عهد محمد رضا بهلوي، الى الشاه، وإلى الغرب المستكبر والمستعمر الكولونيالي. ويضطلع كبار العلماء، على خطى «المعصومين» و«الحجج» و«مصابيح الهدى» و«الصفوة» في التراث الإمامي وأخباره ورواياته، بدور متصدر. وينيط التراث الإمامي بـ«أهل البيت» و«العترة النبوية» و«الذرية الحسينية»، على معنى ناسوتي ومتجسد، القوَّامية على الهداية، وينزلهم في بعض الحديث منزلة كفء الكتاب والتنزيل، أو الثَّقَل الثاني. ويتوج المهدي، آخر أئمة العصمة من أهل البيت، إمامة الهداية والخلاص والزمان[١٤]. وتقدم التنويه بحصة السادة الموسويين، والسادة عموماً، من الطاقم الحاكم.

ولم تقيد صلاحيات خاتمي الرئاسية اغتيالات العلماء السنّة. فأذاع بيان صدر عن رابطة أهل السنّة في إيران، في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨[١٥]، خبر «اقتياد الشيخ نظام الدين روابند نجل الشيخ عبدالله (الراحل) العالم والشاعر الشهير في بلوشستان، وهو كان بصدد بناء مسجد، ويدير مدرسة». وينتهي الخبر إلى ما يشبه نعي الرجل: «ولم يُعرف شيء عن مصيره». وحمل البيان اغتيال الشيخ يار محمد كهرازهي، إمام جمعة أهل السنة في خاش حيث «كان يدير مدرسة دينية ايضاً»، على الاستخبارات الإيرانية. وهو خلف على الجمعة، وعلى المدرسة، الشيخ عبدالستار البلوشي الذي اغتيل في ١٩٩٦. وفي بيان ثالث، أذاعه مكتب رابطة أهل السنة في إيران بلندن[١٦]، روت الرابطة خبر مهاجمة عناصر من الاستخبارات الإيرانية، في ٢١ (اغسطس) ١٩٩٧، منزل الشيخ التركماني ولي محمد ارزانش، الهارب إلى تركمانستان «أسوة بمئات من طلبة العلم من السنّة الإيرانيين الى الدول المجاورة». وأعلن في ١٩٩٩ عن مقتل عبدالجبار البلوشي بن ملا نور محمد، وهو خُطف من جامعة بلوشستان، وعُذّب وأُودعت جثته في ثلاجة مستشفى زاهدان. وفُقد معه بعض زملائه في الدراسة. وبقي في المعتقل مولوي ابراهيم دامني، وإقبال ايوبي، وفيصل سباهيان، ويوسف كردهاني،

وابراهيم جهان ديده، وواحد بخش لشكرزهي، ومهران مير عبد الباقي، وصفري، وكسرائي، وغيرهم.

وخلصت رابطة أهل السنّة بإيران الى أن مقتل بعض العلماء والمدرّسين السنة هو من صنع الشبكة الاستخبارية التي قتلت، في ١٩٩٨، الوزير السابق في وزارة مهدي بازركان، داريوش فوروهار وزوجته بارفانيه اسكندري، وكاتباً وصحافيين واختفى مئات آخرون في هذا الوقت، كلهم إصلاحيون، على ما روت شيرين عبادي في مذكراتها. وأرادت أوساط أنصار حزب الله الانتقام لقتل أسد الله لاجوردي، المسؤول السابق عن إدارة السجون في العقد السابق (ونُشرت وصية نُسبت الى لاجوردي، وفيها أن قتلة رجائي وباهونار، من أعيان النظام في أوائله، هم من داخل النظام)، والثأر لمحاولة اغتيال محسن رفيق دوست، رئيس مؤسسة المستضعفين وأحد مؤسسي الحرس الثوري وقادته الأوائل في ذروة الحرب العراقية ـ الإيرانية. ولم ينفك «الأنصار» هؤلاء عن الاعتداء بالضرب والطعن على الصحافيين الإصلاحيين. واضطر التحقيقُ القضاءَ المحافظ إلى تهمة بعض موظفي وزارة الاستخبارات، واستقالة بعضهم، وانتحار سعيد إمامي أحد كبارهم، وتقديم غورباتالي دري نجف أبادي، الوزير، استقالته التي رفضها المرشد.

القمع الاقوامي والمذهبي

واتفقت الاغتيالات مع تظاهرات طالبية حاشدة بطهران، ومع تظاهرات بسنندج ومريوان الكرديتين، فرّقتها قوات الأمن بالرصاص الحي. وسبقت التظاهراتُ المطلبية (دفاعاً عن باعة متجولين قمعتهم الشرطة) تظاهرات سياسية خرجت تأييداً لعبدالله أوجلان، وتنديداً باعتقاله، في شباط (فبراير) ١٩٩٩. وتذرّع كرد المناطق الكردية باحتفالات الثورة، في العُشر الأول من الشهر، الى مواصلة التظاهر. فقتلت الشرطة، و«الحرس» الوصي عليها، ١٣ متظاهراً وجرحت ١٥٠٠. وبين القتلى طفل، أو ولد، وأربع فتيات «صغيرات»[١٧]. وقايضت السلطات، أي الحرس الثوري، تسليم الجثث الى الأهل بالمال، ما حمل نائب

الدائرة الى مجلس الشورى، وهو كردي سني من أنصار الحكم، على الشكوى والتنديد. ودعا محافظ المدينة، «وهو شيعي كالعادة» على قول الرابطة «ولكنه من أنصار هاشمي رفسنجاني»، الى التهديد بالاستقالة. والتقط الحرس صوراً للجرحى في المستشفيات، واستدعى بعضهم إلى التحقيق، واشترى تعليق ملاحقتهم الأمنية والقضائية بـ «عملهم» في جهازه الاستخباري ووشايتهم بإخوتهم وزملائهم. ويشتري الجهاز الأمني «عمل» بعض الشبان السنّة، على مختلف بلدانهم وأقوامهم، إما بالتوظيف أو بالدراسة الجامعية، وهما مرفقان مقننان وغالباً مسدودان في وجه الشباب السنيين، على ما تشهد هجرة واسعة في صفوفهم إلى باكستان وبلدان الخليج، على وجه الخصوص، وإلى تركيا. ومالت أسعار النفط، في العامين الأخيرين من تسعينات القرن العشرين، والأعوام الثلاثة الأولى من العقد الأول التالي، الى الانخفاض. وتقلصت عوائده الإيرانية، بينما عانى الاقتصاد علّتيه البنيويتين، ضعف الاستثمار والعمالة وتوسع البطالة والتضخم (على رغم تدافع الأمرين الأخيرين أو «تناقضهما»). فتعمّدت السلطات حرف التذمر صوب الأفغان المهاجرين الى إيران هرباً من حروب أفغانستان الأهلية والإقليمية. وانتخبت من مليونين الى ٣ ملايين من المهاجرين، من الأقوام والملل الأفغانية كلها، شطرهم السني، وخصّته بالتحريض وبإجراءات الطرد والعودة القسرية. وناشد ١٥٣ نائباً في مجلس الشورى رئيس الجمهورية، والسلطة التنفيذية، التعجيل في طرد المهاجرين واللاجئين الأفغان[١٨]. فأوّل البلوش، وهم شطرهم الأعظم في باكستان وأفغانستان، الإجراء اضطهاداً مذهبياً لهم ولأهل «ملتهم».

والسياسة الأمنية والقمعية المباشرة، على وجهيها «الفارسي» والأقوامي، سعت في تقويض قوام الجماعات وتصديع عوامل تماسكها، وقطع دابر حركاتها السياسية الذاتية، فتعددت اغتيال الرئاسات والنخب والقيادات، وسجنها وتهجيرها وتهديدها، على ما تقدم بشيء من التفصيل، إلى إضعاف الهيئات التي ترعى تجديد عوامل التماسك وتوارثها، وتحضن إعداد النخب ودوامها، وفي صدارتها

المساجد والمدارس الدينية واللغة القومية والتعليم الجامعي ومرافق العمل المحلية والبلدية. ومعظم المشايخ الذين اغتالتهم الأجهزة الموازية، أو اضطهدتهم السجون والمحاكم والهجمات الليلية وهجّرتهم، هم أئمة مساجد وفقهاء ومفتون متواضعون، ومدرّسون في مدارس دينية باللغات القومية. فقتلهم أو سجنهم وخطفهم أو تغييبهم، على قول النظام في بعض رجالاته، وتهجيرهم، كلها ترمي الى نخر مقومات الجماعة القومية والمذهبية، وهدم أركان دوامها واتصالها الاعتقاديين والتاريخيين، على مثال استعماري كولونيالي ندد به الاصلاحيون الاسلاميون على الدوام. ولعل الإصرار على حرمان مسجد خاش ومدرستها الدينية من مدرِّسيْها، الشيخ عبدالستار البلوشي أولاً في ١٩٩٦، ثم الشيخ يار محمد كهرازهي من بعده، في ١٩٩٨، وقتلهما الواحد تلو الآخر، قرينة على إحكام هذه السياسة، وسعيها الدائب في غرضها.

غلق المساجد والمدارس

وفي هذه المسألة كذلك، ليس في متناول المراقب ثبتاً متصلاً بالمساجد والمدارس التي عمدت السلطات الى غلقها. وكانت ذريعتها، في أول الأمر أي في سنوات الحكم الجديد الأولى انفلات الجماعات المحلية في النواحي النائية، وهي مواطن الأقوام السنّة، من القيود الإدارية المركزية على المساجد والمدارس، ومبادرة السنة بإيران الى التعويض عن ندرة المساجد والمدارس المرخصة في العهد الشاهنشاهي، وإنشاء المساجد والمدارس عشوائياً، وحيثما وسع الأهالي إنشاءها. ولما كانت التبرعات في سبيل تشييد المساجد والمدارس، وإجراء المرتبات على الأئمة المدرّسين، وتوزيع المنح الدراسية على طلبة علوم الدين، خليجية المصدر في معظمها ومن الأهالي المحليين المهاجرين الى بلدان الخليج وفي مقدمها دبي والإمارات، حملت سلطات طهران حركة بناء المساجد والمدارس، ومشتقاتها التعليمية والطباعية، على سياسة نعتتها السلطات بـ «الوهابية». ونسبتها الى «هجوم» سني يريد الالتفاف على الدولة الشيعية الإمامية في عقر دارها، والتصدي لسياسة «تصدير الثورة» الى العالم الإسلامي،

وإلى البلدان العربية التي تحتضن معالم دينية ورمزية راجحة على حدود إيران البرية والبحرية، ويحل بعضها شيعة إماميون إثنا عشريون هم جزء لا يتجزأ من الجماعة الوطنية. وأرسى النزاع الإقليمي الذي انفجر مع انتقال إيران من نظام الى نظام، في الداخل والخارج، وجوه الخلاف القديمة والجديدة على الأرض والبشر والسلطان، أرساها على نزاعات أضداد ونقائض متصلة ومتداخلة: النزاع الإيراني ـ العربي، النزاع الشيعي ـ السني، النزاع «الثوري» ـ التقليدي. وهبت الحرب العراقية ـ الإيرانية على مركب النزاعات هذا، واتصلت الى «حرب الحج» في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، وقبلها الى الحرب الإسرائيلية ـ اللبنانية (العربية)، والاحتفال بيوم القدس (رداً على «يوم الأرض» الفلسطيني الوطني)، وإلى فتوى خميني في سلمان رشدي وروايته في ١٩٨٩...

فسوغ اتصالُ النزاعات، وشبكُ بعضها ببعض، مبادرة طهران، وسلطاتها الحاكمة وكتلها العلمائية الحوزوية وضباط حرسها وإدارييها المحليين المندوبين الى حكم الجماعات القومية والمذهبية، الى تعظيم مسألة المساجد والمدارس والبعثات. فتشبثت بحظر تشييد مسجد للسنة بطهران، على رغم توصية مؤتمر التقريب بين المذاهب بطهران، في ١٩٨٢، بتمليك سنّة المدينة ارضاً تصلح موقعاً لمسجدهم العتيد. ولا ينفك سنّة إيران ينددون بحرمانهم إنشاء مسجد بطهران، ومساجد المسلمين ترتفع في عواصم العالم الغربي كله، وفي مستطاع مسيحيي طهران ويهودها وزرادشتها (مجوسها)، من دون أهل «الإسلام» (على ما نص الدستور)، الصلاة في كنائسهم وكُنُسهم و«صوامعهم»، على قول رابطة أهل السنة. فصادرت السلطات مسجد أهل السنة في مدينة الأهواز، في مطلع الحرب العراقية ـ الإيرانية، واحتل الباسيج مسجد قبا، بمدينة تربت جام السنية. وسُوي مسجد نغور، ببلوشستان، ومدرسته الدينية بالأرض. وصادر حاكم شيراز مسجد الحسنين، وكان إمام جمعته الدكتور علي مظفريان، الطبيب الشيعي قبل اعتناقه معتقد أهل السنة، أعدم، وحول المسجد صالة سينما. وبشمال غرب إيران، بمدينة طوالش اعتقلت السلطات إمام جمعة أهل السنة، وعذبته وقررته العمالة لإسرائيل، وصادرت المسجد ومدرسته[١٩].

ولم تقتصر حملة الهدم والغلق وتحويل وجهة الاستبدال والمصادرة على مساجد مستحدثة في بلاد نائية. فتعرضت لمساجد تاريخية مثل مسجد شيخ فيض بمشهد، ويعود تشييده الى أواخر القرن الثامن عشر(م). ومهد بنيانه بالأرض (١٩٩٤)، ونصبت حديقة عامة مكانه، غير بعيد من دار والد علي خامنئي، المرشد الجديد (يومها). ويروى عن ناظر (سادن) ضريح الإمام علي الرضا ووقفه بمشهد، الشيخ طَبَسي، انه قال: لا يجوز أن يبقى معلم سني في دائرة ١٠٠ كلم من الضريح. وكانت مشهد موئل اجتماع الحجاج السنّة من بلوشستان وخراسان إلى مكة والمدينة، ويلتقون بمسجدها قبل سفرهم. وبمشهد نفسها، كان رخّص ببناء مسجد ٤ آبان، غير ان انتخاب خامنئي الى منصب المرشد بعث «حرمة» المدينة وجوارها على السنّة، فحيل بين الترخيص وبين إنفاذه[٢٠]. وغلق مسجد الإمام الشافعي بباختران بعد اغتيال إمامه وخطيبه ملا محمد ربيعي، ومسجد كنارك ببلوشستان. ومُنع بعض سنة يزد من جميع التبرعات لبناء مسجد فيها بقطعة أرض سبق شراؤها. وبكرمنشاه، منع المصلون من إقامة الجمعة في مسجد الإمام الشافعي. وتهدد السلطات أهلها بهدم مسجد البرزنجي، وهو مسجد أهل السنّة، وتختلق الذرائع لذلك. وهاجم الحرسيون المسجد المكي بزاهدان، غداة هدم مسجد شيخ فيض، وأطلقوا النار على المصلين بذريعة أنهم تجار مخدرات. وفرقوا تظاهرات سلمية في مدينتين «سنّيتين» هما نيكشهر وتربت جام. وبادرت قوى الأمن إلى غلق «حوزة» الإمام الشافعي بمهاباد، ومدرسة صالح آن بسرخس، ومدرسة بدرغاه شيحان بمريوان. ولم تعف عن التكايا الصوفية. وحصة بلدات بلوشستان وشرق خراسان من الهدم والغلق كبيرة. فتطاولا (الهدم والغلق) الى دولي جلال ودولي بهلول وخشتي وخطابي شنغل... و٨ بلدات غيرها.

هجرة العلماء

ودعا غلق المدارس والمساجد، وحظر البناء، الى اغتيال العلماء وسجنهم وإدانتهم أمام قضاء مذهبي وثوري أي سياسي خالص، دعت هذه عشرات العلماء

والدعاة والطلاب المتقدمين الى الهجرة. وتحصي بعض نشرات رابطة أهل السنة في إيران، في ١٩٩٩، أسماء ٢٦ عالماً اضطروا الى الهجرة، إما بعد الاعتقال، وهو شأن الشيخ محيي الدين البلوشستاني، وإما بعد التعذيب، شأن الشيخ نظر محمد ديدكاه النائب السابق في مجلس الشورى، وإما بعد الترهيب، شأن الشيخ علي أكبر ملازادة، فترك بلوشستان بعد إطلاق النار عليه...

وتتوسل السلطات المذهبية الى التضييق والقهر والإحراج بوسائل أخرى، منها تغيير أسماء المدارس السنية بأسماء أصحاب روح الله خميني، وفصل مدرّسي الدين في مدارس السنّة، وتولية التعليم الديني مدرّسين شيعة يدرّسون عقيدة أهل السنة، وتقرير كتب دينية للتدريس «تقرب» بين المذاهب على طريقة السلطة وتنفي الفرق بينها، وفتح مدارس دينية رسمية يتولى التدريس فيها أنصار السلطة ويوعد الملتحقون بها بالإعفاء من الخدمة العسكرية وتأمين العمل المجزي بعد التخرج، وإنشاء مساكن لطلاب أهل السنة القادمين من القرى للدراسة في المدن وتوكيل علماء شيعة بإدارتها وتعهد طلابها، وتنظيم رحلات تسرية وترفيه لطلاب المدارس السنية الى مقامات الأئمة، وكتابة شعارات التشيع الإمامي على جدران المدارس، والحمل على الاحتفال بموالد «اهل البيت» ومساواتهم بالأنبياء...

الادارة المباشرة

ولم يقتصر أمر السياسة الأمنية والقمعية على اغتيال الرئاسات وسجنها وتهجيرها وتهديدها، وغلق المدارس والمساجد وتهجير العلماء. فعمدت الأجهزة العسكرية والأمنية الموازية ـ الباسدران والباسيج، وهي حلت تدريجاً محل الأجهزة الرسمية وغلبت عليها عديداً وعتاداً ونفوذاً سياسياً وأهلياً وقوة اقتصادية ـ، ومن ورائها أعيان العلماء النافذين والمتحكمين في «المجالس»، الى السطو على إدارة الأقوام وبلادها مباشرة، ومن غير وساطة نخبها الأهلية، القومية والمحلية والمذهبية. ولم يخفَ على الأهالي المثال «الاستعماري»، أي الكولونيالي، الذي يقتفيه نظام ولاية الفقيه الخميني فالخامنئي. فكتبت «حركة التجمع الوطني في الأحواز (عربستان)» الى أمين عام جامعة الدول العربية عمرو

موسى، في ٢٣/٣/٢٠٠٢[21]، تفند إجراءات «الأنظمة الإيرانية المتعاقبة»، وآخرها «الجمهورية الإسلامية». ويعدد الكتاب إجراءات ليس بينها إجراء مذهبي، وذلك في بلاد استمالت الدولة، والمساكنة الطويلة على جهتي الحدود الإيرانية والعراقية الجنوبية، أهاليها الى التشيع الإمامي.

ولم يشفع التشيع للأحوازيين وبلادهم، فجرت عليهم قوميتهم أو إثنيتهم السياسة نفسها التي تنتهجها الدولة في الأقوام والبلاد والتي تجمع الاختلاف القومي الى المذهبي. فهي (الدولة) باشرت حكم خوزستان حكماً عسكرياً وعرفياً، وألغت هيئات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية، وبنت الثكن العسكرية وسلحتها على نحو يقصد به «مراقبة وقمع وإرهاب أبناء الأحواز». واقتطعت «عشرات آلاف الكيلومترات المربعة» من أراضي الأحواز، وضمتها الى إيران، ونقلت جماعات من العرب قسراً إلى شمال إيران وأحلت محلهم فرساً استقدمتهم من الداخل. وحظرت الحكومات في المحاكم ترجمة الوثائق عن اللغة العربية وإليها، فحالت بين المتقاضين الأحوازيين وبين مراجعة المحاكم. وسلطت على الإدارات الحكومية و«مرافق الإنتاج» والعمل الإيرانيين الفرس، وقدمتهم على الأحوازيين، على رغم قلة عددهم النسبية. وألغت صكوك الأملاك والأرزاق الموروثة، وأجبرت أصحابها على النزول عن الأملاك، من غير تعويض، الى الفلاحين الفرس المستقدمين. وجففت الأنهار المحلية، وجرّت مياهها الى الداخل. وفرضت الضرائب الباهظة على المحاصيل المحلية، وعلى العاملين المحليين. وأهملت الرعاية الصحية والخدمات. وحظّرت التعليم باللغة العربية واقتناء الكتب العربية، وارتداء الزي العربي على الأهالي. ودأبت المحاكم على إصدار أحكام الإعدام على العرب المدانين من غير محاكمة. وتشن أجهزة الأمن حملات الاعتقال على الشباب، وتسجنهم وتعذّبهم وترهبهم، استباقاً لتظاهراتهم واحتجاجاتهم. ويخلص الكتاب الى تقويم «الخطر الذي يهدد الكيان العربي في الأحواز» بالقول انه «أشد فتكاً من الاستعمار»، ويقارنه بـ «خطورة... الصهيونية في فلسطين الأبية».

الفصل الثالث

القوميات الايرانية... وليس المذاهب

في ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، التقى بلندن مندوبون عن ٧ منظمات «قومية» إيرانية تداعت الى مؤتمر مشترك يتولى تنسيق أعمالها ومبادراتها ومطاليبها في الحرية والديموقراطية. وسمت لقاءها «مؤتمر القوميات الإيرانية في سبيل إيران فيديرالي»[٢٢]. والمنظمات المجتمعة هي الحزب الديموقراطي في كردستان إيران، وحزب كومالا في كردستان إيران، والجبهة المتحدة لبلوشستان إيران، وحزب الشعب البلوشي، وحزب التضامن الديموقراطي للأحواز، والحزب الديموقراطي الفيديرالي لأذربيجان، ومنظمة الدفاع عن حقوق الشعب التركماني. وجمعت مؤسسة البحوث الجمهورية (الأميركية)، اميركان انتربرايز إنستيتيوت، في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٥ بواشنطن ندوة عنوانها: **إيران المجهولة: وجه آخر من الفيديرالية؟** اشترك في أعمالها حسين بور، عن جبهة بلوشستان المتحدة، وعلي الطائي، أحد قادة حزب التضامن الديموقراطي للأحواز، ومرتضى اسفندياري، مندوب الحزب الديموقراطي في كردستان إيران الى الولايات المتحدة، ورحيم شابازي عن الجمعيات الأذرية بشمال أميركا. والمؤتمر والندوة جمعتا ممثلين عن حركات قومية ومحلية إيرانية تسعى في سبيل انتزاع اعتراف طهران بها، والإقرار بحقيقة مطاليبها وحاجاتها. والحركات القومية والمحلية تقر على هذا القدر أو ذاك، بوحدة الدولة الإيرانية، وتقصر برنامجها

السياسي المشترك على الصيغة الاتحادية أو الفيديرالية وعلى حكم القوميات الذاتي.

وتقدم القوميات وحركاتها السياسية الناشطة الصفة القومية والشعبية على سمة أخرى قائمة وحقيقية هي السمة الدينية المذهبية. فهي تتقاسم على مقادير متفاوتة الانتساب الى إسلام السنة والجماعة. ولكن غلبة الهوية السنية على البلوش والكرد والتركمان لا تحجب غلبة التشيع الإمامي الإثني عشري على الأذريين والعرب، أو انتساب شطر من الكرد والتركمان الى هذا التشيع. وعلى هذا، فالقاسم المشترك والغالب، من غير قيد مذهبي أو ديني، على الجماعات المتظلمة من سياسة طهران المركزية والمتشددة، هو الهوية القومية الأقلية والمركبة. وألَّف بين نزعاتها المتفرقة طلبُ الإدارة الذاتية والمحلية في إطار دولة اتحادية واحدة. وكان مقدَّراً لطلب الانفصال ومحتماً عليه أن يميز الجماعات المتذمرة بعضها من بعض، ويدعو الواحدة منها الى الذهاب في حال سبيلها من غير «خصم» أو «عدو» مشترك تناصبه المعارضة في جبهة متماسكة أو مؤتمر واحد.

ويتدارك طلب الفيديرالية تشرذم الأقوام، وانفراد القوم الواحد، على حدة، بحركته الانفصالية أو الاستقلالية، من وجه أول. ومن وجه ثان، يستبق طلب الفيديرالية الانقسامات اجنحةً وتيارات متنازعة في صفوف القوم الواحد، ويحبط ربما انفجار الحركات «القومية» أحزاباً متقاتلة ومتحاربة. وبعض التأمل في المنظمات الأحوازية العربية، غداة ثورة ١٩٧٩ واستيلاء روح الله خميني وأنصاره وحزبه على حكم إيران، يقود الى ملاحظة عمق الانقسامات القائمة والمحتملة. فالحركة الثورية الديموقراطية، وهي نشأت في ١٩٨٠، جعلت «الحكم الذاتي» بغيتها، بينما ذهبت اللجنة الثقافية الأحوازية (١٩٨٢) الى أولوية التثقيف، وتوعية أبناء الإقليم العرب. وأرفقت بالحكم الذاتي، وهو بند مزمن في برامج الحركات الأحوازية، بند حق تقرير المصير، وأثبتته حقاً مبدئياً. فخطت خطوة أبعد من الحكم الذاتي المقيد بالدولة الاتحادية، ولوحت باحتمال الانفصال والخروج من

عباءة الدولة الواحدة. وحين نشأت الجبهة الديموقراطية الشعبية للشعب العربي الأحوازي (١٩٩٠)، حملت الحق في تقرير المصير على «الخلاص والتحرر من العبودية والاحتلال»[٢٣]. والحركات البلوشية أعمق انقساماً وخلافاً من الحركات الأحوازية. فأعمال «جند الله» العسكرية، وعوائدها الانتقامية القاسية على سكان سيستان ـ بلوشستان لا تحظى بإجماع الأهالي ولا بإجماع «الوجهاء» وأهل الصدارة منهم. وهي حال «بيجاك» الكردية، المقاتلة، في كردستان إيران. وأخيراً، تتلافى الفيديرالية، أو الحكم الذاتي، ظهور أثر الفروق المذهبية في الوحدة القومية وتصديعها. فالبلوش وحدهم يجمعون اعتناق مذهب واحد في قوم واحد ومتجانس، على خلاف الأقوام الأخرى كلها. وبعضها، مثل عرب الأحواز وأذريي الشمال، يغلب التشيع عليهم، وتشدهم رابطة المذهب إلى الكثرة القومية ـ المذهبية.

انعطاف ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦

وأما انعقاد «مؤتمر القوميات الإيرانية في سبيل إيران فيديرالي» في الوقت الذي انعقد فيه (أي شباط/ فبراير ٢٠٠٥) فيتفق مع ظروف وحوادث واضطرابات داخلية وإقليمية متضافرة، ويستجيب دواعي ناشئة عن الظروف والحوادث والاضطرابات هذه. فمنذ اواخر ٢٠٠٣، وهي سنة غزو قوات التحالف الغربي، تحت قيادة أميركية، العراق القريب وإسقاطها صدام حسين ونظامه وسيطرتها على محافظاته، سرت في إقليم الأحواز أصداء الحادثة المزلزلة والمتصلة. ولا ريب في ان انتشار عشرات آلاف الجنود الغربيين، الأميركيين على وجه الخصوص، على طول الحدود الإيرانية ـ العراقية المشتركة، المأهولة في شطرها الجنوبي (الغربي) بالأحوازيين العرب، وفي شطرها الشمالي بالكرد، صوَّر للقومين المتململين مؤاتاة الفرصة والوقت لبعث أو تجديد المطالبة المزمنة بحقوق أهلية قديمة، وبرفع حيف ليس أقل قدماً. فـ «امريكا» التي استنزل المتظاهرون الإيرانيون المتحزبون للخميني ونظامه «الموت» عليها ولها منذ غلبتهم على الحكم قبل نحو ربع القرن (يومها)، دخلت أراضي الجار العراقي

من غير مقاومة يعتد بها، ونشرت قواتها وقوات حلفائها على طول الحدود، وحلت الجيش، وتعقبت أعيان «الدولة»، وأصدرت قانون مجلس الحكم الانتقالي. وكانت، قبل عام ونصف العام (أواخر ٢٠٠١)، أسقطت حكم «طالبان» في أفغانستان. وأصاب الغزو والاحتلال أول ما أصاب الدولة المركزية المتسلطة، وحررا من قبضتها الشديدة الأقوام أو «المكونات» المقهورة، وفي مقدمها «المكون» الشيعي والمكون «الكردي» المقيمان بإيران لصق الحدود المشتركة وعلى طرفيها الغربيين. ولكنهما، أي الغزو والاحتلال الغربيان الأميركيان، كانا كذلك ذريعة انفجار «جهادي» سنّي غذّته الجماعات المقاتلة الوافدة من أنحاء العالم العربي والإسلامي القريبة والبعيدة، ومن جاليات الانتشار في أوروبا المتوسطية. وتعهدت «القاعدة» بعض هذه الجماعات، بينما صدر معظمها الغالب عما سمي الجيل الجهادي الثالث الذي رعته وحضنته شبكات الاتصال والمنتديات والمواقع الإلكترونية المعولمة في صنفي «البلاد»: بلاد الإسلام ومَهاجر غير المسلمين[٢٤].

«انتفاضة» الأحواز

ومهما كان من أمر منعطف ٢٠٠٥ وعوامله الكثيرة (ونعود الى المسألة لاحقاً)، فالقرينة القوية على الانعطاف برزت واضحة وحادة في نيسان (ابريل) ٢٠٠٥. فطوال نحو اسبوع عمّت مدن خوزستان، وعلى الخصوص الأهواز، اضطرابات وتظاهرات تخللتها مداهمات واعتقالات ونصب حواجز أمنية وحصار حارات سكنية وحرق محال تجارية ومنازل، وأسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً، معظمهم من الأحوازيين، وجرح فوق المئة. وتعزى الحوادث هذه الى سبب مباشر هو إذاعة وثيقة «رسمية» تشير على الإدارات المحلية بالإعداد لتغيير المركّب السكاني الأحوازي، العربي اللغة والأنساب، ونقل شطر من السكان الى محافظات إيرانية أخرى. وتدعو الوثيقة المفترضة الى التضييق على الأحوازيين في أجورهم ومرتباتهم، وفي توظيفهم وعملهم، كما في سكنهم، هذا الى تشديد مراقبتهم السياسية والأمنية[٢٥]. وحركت إشاعة الورقة الرسمية الخلاف المزمن

على ولاء أهل الإقليم العرب، والتشكيك الإيراني المركزي فيه، على رغم خذلان الأحوازيين صدام حسين المعوِّل على انحيازهم العصبي والعروبي الى حملته العسكرية (في خريف ١٩٨٠)، أو الى احتلاله أراضي إيرانية طوال سنة ونصف السنة (إلى اوائل ربيع ١٩٨٢).

وردت طهران، وحرسها الثوري (الباسدران) وشرطة متطوعيها (الباسيج)، رداً عنيفاً، على ما يشهد إحصاء القتلى والجرحى يومها، وشهدت محاكمات عرفية متصلة قضت بإعدام ١٥ رجلاً دينوا بالاشتراك في أعمال تفجير بالأهواز توالت في حزيران (يونيو) وتشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٥، وفي كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، وذلك في أعقاب اضطرابات نيسان. ومنذ ٢٠٠٥، يحتفل الأحوازيون بـ «يوم الغضب»، ويجددون تعاهدهم على مقاومة تذويبهم في هوية «وطنية» أو قومية وثقافية واحدة تنكر على أقوام إيران هوياتهم الخاصة. وكانت الحلقة الظاهرة، وما قبل الأخيرة من سياسة الردع والقمع الإيرانية، إعدام ٩ أحوازيين عرب في ٨/ ٥/ ٢٠١١، ٣ منهم هم الأخوة علي وجاسم وناصر حيدري شُنقوا على الملأ في أحد الأحياء العربية، مفترق طرق الحميدية، بغرب مدينة الأحواز. والحلقة الاخيرة، موقتاً من غير شك، هي مقتل نحو ٣٠ عربياً أحوازياً في ربيع ٢٠١٢، في ذكرى نيسان (ابريل) ٢٠٠٥ هذا[٢٦]. وعزت أجهزة طهران حركة الاحتجاج الأحوازية الى يدٍ بريطانية وسعها التدخل، على قول الأجهزة، غداة تولي القوات البريطانية الإشراف على محافظة البصرة، قبالة الأحواز، في إطار توزيع المهمات الإدارية والعسكرية على قوات التحالف المحتلة بالعراق. وربطت ربطاً مباشراً بين الحركة الأحوازية، القديمة قدم ضم الأحواز الى الدولة الإيرانية في ١٩٢٥ عن يد رضا شاه بهلوي وإلغاء إمارة المحمرة الكعبية (نسبة الى بني كعب)، وبين لقاء مفترض جمع منصور أحمد الأحوازي، رئيس الجبهة الديموقراطية الشعبية للشعب العربي الأحوازي (الاستقلالية والانفصالية) بجاك سترو، وزير الخارجية البريطاني، واستقبال البيت الأبيض سعيد طاهر نعمة الأحد، الرجل الثاني في جبهة تحرير خوزستان، في ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٥[٢٧].

الحركة الأذرية

وصادف ربيع ٢٠٠٥ وصيفه إحياء الأذريين بأذربيجان إيران، شمال إيران (مثلث تبريز وأردبيل ورشت بين بحر قزوين شرقاً وبحيرة أورومية غرباً)، عيدهم الثقافي والتاريخي في قلعة بابك، في الرابع والخامس من تموز (يوليو) كل عام. واحتشد حول القلعة «القومية» في صيف ٢٠٠٥ نحو مليون و٢٠٠ ألف أذري. واستبقت أجهزة طهران الاحتشاد باعتقال عدد من الناشطين والمنظمين. وأحالت ٢١ منهم الى القضاء، فدينوا بمناهضة النظام، أي ولاية الفقيه الإمامي والجعفري، وإنشاء منظمات سرية تحاربه، وحكموا بالسجن مدداً بين ٣ أشهر وسنة. وآذنت التظاهرات الثقافية والتاريخية هذه بتظاهرة سياسية وقومية عارمة بتبريز في ٢٤ أيار (مايو) ٢٠٠٦، جمعت ٢٥ ألفاً وأدت الى توقيف ٢٥٤ متظاهراً ومقتل ١٠ على أضعف تقدير. وعلى نحو يشبه بعض الشبه الوثيقة السرية الأحوازية، كان الباعث على التظاهر نشر صحيفة «إيران»، وهي من إصدارات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، في ١٦ أيار، رسماً كاريكاتورياً يُرى فيه صرصار يسأل باللغة الأذرية، وهي واحدة من اللغات التركية، «ماذا؟». ولم ينمّ الرسم الكاريكاتوري والساخر، في الصحيفة الرسمية والوزارية، بسياسة تمييز مركزية وقومية سكانية، على ما هي حال الوثيقة الأحوازية المفترضة، ولكنه نمَّ باستعلاء قومي و«ثقافي» لا شك فيه.

والقمع الذي صاحب احتشاد الاحتفالات حول قلعة بابك، ثم التصدي للمتظاهرين من طلاب وتجار بازار، وإطلاق النار القاتل عليهم، وإظهار الصحيفة الرسمية ازدراءً عنصرياً بالقوم الكبير الذي تميزه لغته فوق ما تميزه مكانته الاجتماعية والسياسية ـ هذه كلها حركت في الأذريين نازعاً ذاتياً واتحادياً أو فيديرالياً لم ينفك يراود أهل أذربيجان الإيرانية، على رغم انخراطهم السياسي والاجتماعي والمذهبي (الإمامي) في الدولة الوطنية الإيرانية. وعشية التظاهرة الدامية بتبريز، كانت التظاهرات انتشرت في بعض مدن أذربيجان الأخرى، مثل ماراند وأورومية وغوشاشاي، وهتفت شعارات ترجحت بين إعلان الرغبة في

الإدارة الذاتية أو أكثر، مثل «أذربيجان واحدة عاصمتها تبريز»، وبين إعلان نازع قومي يجمع شطري أذربيجان (تبريز الإيرانية وباكو الأذرية السوفياتية السابقة) إلى أنقرة التركية، مثل هتاف «باكو ـ تبريز ـ أنقرة». غير ان التظاهرات التي عمت، غداة تظاهرة تبريز، مدناً أخرى مثل مشكين شهر، حسمت الترجح، فهتف متظاهرو هذه المدينة: «نحن إيرانيون أتراك ولسنا أتراك إيران»، «حين تشتم أذرياً فأنت تشتم إيرانياً». ولم يدعُ ذلك رئيس الجمهورية، محمود أحمدي نجاد (في ٢٥/٥ وفي ٢٨/٥)، ولا دعا المرشد الأعلى، علي خامنئي (في ٢٩ من الشهر)، الى التحفظ علناً عن تهمة المتظاهرين بالانقياد الى «نفخ العدو في الحزازات القومية (الإثنية)». ولكن وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، وهو رأس الوزارة التي تنشر المطبوعة المدانة، اعتذر من الأذريين، وطلب الصفح عن الرسم الساخر، وأوقف الرسام ومحرر الصحيفة عن العمل[٢٨]. وإقرار حكومة محمود أحمدي نجاد، ومن ورائها وفوقها المرشد وفريقه، بعض المسؤولية عن التململ الأذري المتعاظم، حمل وزير الداخلية مصطفى بور ـ محمدي، وهو أرجح ثقلاً من وزير الثقافة والإرشاد، على جمع حكام المحافظات، في أواخر أيار (مايو) ٢٠٠٦، وتحذيرهم توسل «العدو» بالمشكلات الصغيرة والثانوية، وتعظيمها. ولا شك في أن نصب عيني الوزير الأمني، وهو يحذر أذرعه الإدارية المباشرة، تواقتُ الاضطرابات في الأطراف القومية والمذهبية، العربية والأذرية (على رغم غلبة التشيع الإمامي على خوزستان وأذربيجان إيران) والكردية والبلوشية، السنية، فيما بينها، وتواقتها مع تفاقم ذيول احتلال التحالف الأميركي الغربي العراق، وقبله أفغانستان. فقبل مؤتمر لندن العتيد، في شباط (فبراير) ٢٠٠٥، بنحو سنتين صرح أحد وجوه المعارضة الأذرية في الخارج، محمود علي شهره غاني، أن الحملة على صدام حسين نزعت الخوف من الملالي من قلوب الأذريين. وجهر رغبته وقومه في التخفف من «الشوفينية الفارسية»، وفي جمع شمل الأذريين على جهتي الحدود الإيرانية (حول تبريز) ـ الأذرية (حول باكو).

الاضطراب الكردي

وصادفت اضطرابات اذربيجان إيران في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، وذورتها في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، حوادث قد تفوقها خطورة، مسرحها كردستان إيران هذه المرة. وحين أراد محمود علي شهره غاني، غداة التظاهرات الطلابية بإيران، في تموز (يوليو) ٢٠٠٣، لقاء وزير خارجية تركيا عبدالله غل، ومفاوضة أنقرة بعد باكو على مساندة تبريز وحركتها الباطنة، امتنع رأس الديبلوماسية التركية من استقبال الناشط الأذري الإيراني، على رغم توصية أميركية حارة. وجزت طهران، وحرسها الثوري، أنقرة خيراً عن إمساكها وتحفظها هذين، فهاجمت قواتها قواعد مقاتلي حزب العمال الكردستاني أو فرعه الإيراني، «بيجاك» (حزب الحياة السعيدة) لاحقاً[٢٩]. وكان مقاتلو «العمال الكردستاني» يلجأون في حربهم الدامية على قوات أنقرة العسكرية الى خطوط خلفية نائية وحصينة في جبال كردستان العراق وكردستان إيران، ويحتمون بها وبسيادة الدولتين، العراق (الإقليم الاتحادي منذ ٢٠٠٣ عملياً) وإيران، من الهجمات التركية. فاحترام السيادة الإقليمية ألزم القوات التركية تجنب انتهاك سيادة الدولتين، على هذا القدر أو ذاك. وغضت طهران النظر بعض الشيء عن أعمال «بيجاك» العسكرية الدفاعية بأراضيها، وأعملتها في سياساتها المتقلبة والظرفية بإزاء تركيا، المنتقلة الى قيادة حزب التنمية والعدالة «الإسلامي المعتدل» في ٢٠٠٢ والمتحفظة عن الغزو الأميركي، وبإزاء الإدارة الكردية الذاتية للإقليم العراقي الشمالي. وهذه، الادارة الذاتية، توجت قيام كرد العراق على صدام حسين و«حروبه» المدمرة عليهم، ترحيلاً وتوطيناً قسرياً وقتلاً جماعياً بالسلاح الكيماوي. وكانت هدية أميركية ثمينة للحركتين الكرديتين المحليتين، وقيداً ثقيلاً على أنقرة وسياستها الكردية الفظة، وشرطاً أثقل على طهران وسياستها القومية والمذهبية المتزمتة والقاهرة. وأنقرة طرف أو قطب على رغم منها أحياناً، في الموازنات الأذرية (التركية) الإقليمية، إما مباشرة وإما بواسطة دورها الحاسم في المسألة الأرمنية وتحكيمها المفترض والمنتظر في الخلاف الأذري ـ الأرمني. وهي كذلك طرف وقطب في المسألة

الكردية الإقليمية وحواشيها الدولية. وترتب عليها قطبيتها المزدوجة أدواراً ملتبسة، وتعود عليها بعوائد ليست أقل التباساً. وفي الأحوال كلها، تعود سياستها الكردية، في كردستان تركيا وسوريا والعراق، على إيران بنتائج تحتسبها الدولتان الجارتان والمتنافستان احتساباً دقيقاً.

وقد تكون كردستان إيران، قبل تصدر بلوش سيستان ـ بلوشستان المنازعات الطرفية بإيران، أكثر الأقاليم اضطراباً، وحركتها القومية أقدم الحركات المترجحة بين الانفصال والاستقلال وبين طلب الحكم الذاتي والاتحادي. فالإقليم ومحافظاته الإيرانية الأربع، وأهله، شطر لا يتجزأ من الشعب الكردي ووطنه. وهذان تتقاسمهما اربع دول، اثنتان منها، ايران وتركيا، قطبان إقليميان وازنان، وأمتان متماسكتا النواة القومية والسياسية والثقافية والمذهبية الدينية، ومتسلطتان على الأقليات القومية والمذهبية التي تأتلف الدولتان منها ائتلافاً رجراجاً. فلم تكد القوات الأميركية والغربية المتحالفة تدخل العراق من البوابة الغربية، الجنوبية الشرقية، وليس من البوابة الشمالية الغربية، التركية، حتى تداعت أصداء الغزو ومفاعيله في بلدان الجوار، وفي أقوامها، والقوم الكردي أولها. فالعراق الجديد و«الحر» الذي عاد الى القوات الأميركية تدبيره وإدارته تصدرت الفيديرالية، العربية ـ الكردية على أضعف تقدير وأوجبه، صورته الدستورية قانوناً وعملاً، على ما رسم ونص قانون الإدارة الانتقالية (دستور العراق الموقت) في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤. ولاحت الصورة هذه في أقاليم كردستان المتفرقة مثالاً منشوداً ومرغوباً، وباعثاً على المطالبة النشطة والملحة. وكان أثر المثال على مقدار حرمان الإقليم (الكردي) من الحقوق الذاتية وحدَّة هذا الحرمان. فقام أكراد الحسكة والقامشلي بسوريا ـ وهم أكثر الشطور الكردية حرماناً وتسليماً (وقد يكون مرد التسليم الى سكنهم السهل وإحاطة العشائر العربية بهم وإلى مشاركة الكرد في الحركة الاستقلالية السورية) ـ على الحكم «القومي» العربي المركزي، في آذار (مارس) ٢٠٠٤. وخلفوا ٢٥ قتيلاً جزاء قيامهم ومطالبتهم بحقوق مثل إحصاء نحو ٢٥٠ ـ ٣٠٠ ألف مكتوم منهم لم يُحصَ آباؤهم وأجدادهم في عداد

المواطنين السوريين في ١٩٦٣ وورثوا هم كتمانهم واطراحهم من الإحصاء ومن المواطنة.

وأجاب كرد إيران الواقعتين (المتصلتين؟)، وواقعة ثالثة هي مقتل ١١٧ كردياً عراقياً بإربيل في الأول من شباط (فبراير)، بتظاهرات حاشدة دامت ٣ أيام في سَرْدَشت. وفي بوكان، حرق المتظاهرون بعض فروع المصارف المحلية. فاعتقلت الشرطة فتاة وضربتها ضرباً مبرحاً قتلها. وفي مهاباد، سار عشرات الآلاف من المتظاهرين، واجتمعوا في ساحة شفارشيرا، حيث أعلن القاضي محمد جمهورية مهاباد «السوفياتية» في ١٩٤٦، قبل الانصراف الى قبر القاضي وتحيته. وعم التظاهر مدن كردستان إيران السنية، دون الشطر الشيعي الذي تتصدره كرمنشاه. وحطم المتظاهرون، في مريوان، نصب حسين فهميده، الولد الكردي الذي هجم على دبابة عراقية وقُتل في الهجوم، وهو في الرابعة عشرة من العمر، ومثّلت حكومة طهران بمقتله على «روح الاستشهاد الحسينية» (شعار الباسدران على لسان المرشد الأول روح الله خميني: «كونوا استشهاديين حسينيين»)، وشيوعها في صفوف الكرد السنة. ويفترض هذا قرينة على استتباب القيادة والمثال لأركان الحكم بطهران. وهو داعٍ، بحسب حكام المحافظات وقادة الباسدران المحليين وفي عدادهم الدكتور رزّاني حاكم سننذج الجديد، الى انصياع كرد إيران إلى الحكم المباشر الذي تزاوله طهران. فرزّاني هذا وصف ثقافة الكرد بـ«الثقافة الفرعية»[٣٠]، وقدَّم عليها ثقافة أصلية وكلية نهض حسين فهميده نصباً عليها وعَلَماً. وتحطيم النصب في سياق التضامن مع كرد العراق، والاحتفال بفيديراليتهم الجديدة، وتجديد ذكرى القاضي محمد و«جمهوريته» - طعن في ولاية الفقيه، ومؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية وفروعها المذهبية، وفرع «الاستشهاد الحسيني» منها.

«جبهة» سيستان ـ بلوشستان

وإلى الناحية المقابلة من كردستان إيران، على الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية،

شهدت بلاد سيستان ـ بلوشستان وبعض خراسان وكولستان في العامين اللذين أعقبا الحملة الأميركية والغربية (الأطلسية) على أفغانستان «طالبان»، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، تبلور تيار سياسي وعسكري جديد. ووُلد التيار شأن تيارات أخرى تشبهه في الوقت نفسه في صفوف الأقوام الإيرانية الأخرى، من الخلاف على المسألة الوطنية في شقيها: الحكم الذاتي في إطار دولة إيرانية اتحادية أو الاستقلال التام في إطار وحدة قومية جديدة. وعلى هذا، خرجت جبهة بلوشستان المتحدة ـ ايران، في ٢٠٠٣، من المنظمة الديموقراطية لشعب بلوشستان، ومن المجلس الوطني البلوشي. وهما منظمتان تدعوان الى الاستقلال الذاتي. وسوغ الخروج نشدان الجبهة الاستقلال والانفصال عن إيران في حلتها الدستورية والإجرائية والإيديولوجية المستقرة، وهي الحلة التي عجز محمد خاتمي في أثناء ولايتين رئاسيتين عن تغييرها و«إصلاحها». ويؤرخ بعضهم لظهور منظمة مقاتلة جديدة، هي «جند الله» أو «حركة جند الله في إيران»، في ٢٠٠٢، ويصفها بـ«حركة سلفية» تناضل في سبيل «رفع الظلم (عن) أهل السنّة عامة والشعب البلوشي خاصة (و)تحصيل حقوقهم»[٣١]. ولكن الإعلان عن مبادرة «جند الله» الى عمل مسلح نسبته الحركة أو الجماعة إلى نفسها، لم يسبق آخر يوم من ٢٠٠٥. فأذاعت محطة **العربية** الفضائية، في ٣١ كانون الأول (ديسمبر)، بيان ناطق باسم الجماعة يعلن خطفها ٩ جنود أو شرطيين إيرانيين من مخفر شرطة بسرافان غير بعيد من الحدود الإيرانية ـ الباكستانية[٣٢]. وقرن المراقبون الإعلان بحادثة سبقته بأسبوعين. ففي ١٥ كانون الثاني (ديسمبر) هاجم مسلحون موكب الرئيس محمود أحمدي نجاد الرسمي على مقربة من زابُل، وقتلوا جنديين من حرسه. واشترطت الجماعة في ٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، إطلاق سراح ١٦ عضواً من أعضائها اعتقلتهم السلطات لقاء الإبقاء على حياة الجنود الرهائن التسعة، وهددت بقتلهم إذا لم تستجب السلطات الشرط. وورد وزير الداخلية الإيراني مصطفى بور ـ محمدي برفض المفاوضة، ونسبَ الجماعة السنّية الى «مدرسة طالبان» وإرهابها، وإلى الاستخبارات الأميركية، في آن.

وتوالت فصول المحاورة العنيفة. فأذاعت جماعة «جند الله» في ٢٠٠٦/١/١٩، من طريق فضائية **العربية**، شريط إعدام أحد الجنود الإيرانيين الرهائن رداً، على قول الجماعة، على «اعتداءات على شخصيات سنية في بعض المدن الإيرانية». وأتبعت الإعدام المصور بمهاجمة مجموعة من المسؤولين الإيرانيين، في ١٧ آذار (مارس) ٢٠٠٦، وقتلهم بين زابُل وزاهدان، عاصمة الإقليم. ورد وزير الداخلية بإعلانه القضاء على المهاجمين ومقتل رأسهم ومقدمهم عبدالملك ريغي. فصورت المنظمة مشهد إعدام أحد الجنود الإيرانيين الأسرى، في ٨ نيسان (ابريل)، وإعدام جندي آخر، في ١١ من الشهر في حضور عبدالملك ريغي نفسه. وعلى حين عزا بعض المعلّقين الأزمات القومية والمذهبية المتواترة والمتنقلة في الأقاليم الإيرانية المتفرقة الى سياسة أميركية متماسكة تسعى حثيثاً في صب الزيت على جذوة الخلافات القومية والمذهبية الإيرانية[٣٣]، وإشغال النظام الذي استأنف أعمال تخصيب اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي في ٢٠٠٥، لاحظ مراقبون ودارسون آخرون قسوة القمع الإيراني المركزي الاحتجاجات المحلية والأهلية، وأعمال التهريب وتجارة المخدرات في زاهدان وضواحيها، ووصفوا «الموت الذي يلابس السكان في حياتهم العادية اليومية ويُطبق عليهم، وأعمال الشنق الأسبوعية في الساحة العامة»، و«خلو طرق المدن وشوارعها من القطط حين هبوط الظلام»[٣٤]. ونبه هؤلاء الى التباس علاقة المقاتلين البلوش بالقوات الأميركية في مسارح الحروب والمنازعات الإقليمية المتكاثرة والمتعاظمة مطلعَ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين: فبعض مقاتلي «جند الله» سافروا الى العراق غداة سقوط صدام حسين وانخرطوا في مقاتلة القوات الأميركية إلى جنب الجماعات السنية المحلية والوافدة في رعاية «القاعدة». فهل يخلص من الواقعة هذه الى القول ان «جند الله» هم حلفاء طالبان بأفغانستان وربما حلفاء «القاعدة»؟ المراقبون أنفسهم يشككون في الأمر. وهم لا يَغفلون عن ان «جند الله» البلوش، على خلاف حركات قومية متطرفة من أبناء قومهم في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، يقاتلون في إطار إيراني اتحادي، ولا يريدون الخروج من الإطار أو النطاق هذا ولا يسعون في الانفصال ولا في الاندماج في

شطرهم ونظيرهم القومي على الجهة الأخرى الباكستانية من حدود إيران الوطنية والدولية. فاسم المنظمة هو حركة المقاومة الشعبية بإيران، وينص برنامجها على رفض التمييز، ونشدان مواطنة تامة، والمساواة بين البلوش السنة وبين الشيعة الإيرانيين خارج العلاقة «الاستعمارية» التي تسود الجنوب الشرقي بإيران[٣٥].

الفصل الرابع

التـرتيبان الـمذهبي والقـومي

تعقب الجزء الثالث من المقالة أطوار أو أحوال الجماعات القومية الإيرانية، والسنية على مقادير متفاوتة، في وقت انعطافها الحركي وانقلابها من معارضة مسالِمة بعض الشيء الى المصادَمة المسلحة والمنظمة في بعض الأحيان. وتبدو الأعوام الثلاثة التي كان أولها ٢٠٠٣، سنة غزو التحالف الأميركي الغربي العراق، واتصلت الى ٢٠٠٦، ذروةَ الاقتتال «السني ـ الشيعي» في العراق قبل انحسارها في العام التالي، والمَعْلَمَ على الانعطاف والانقلاب اللذين تقدم وصفهما المجمَل. وتناول الجزء الحركات أو التيارات الأحوازية العربية والأذرية والكردية والبلوشية بحسب مكانة العامل المذهبي وأثره في بلورة الحركة القومية وتوقيت انعطافها. فبينما تكاد الحركة الأذرية تقتصر على نازع قومي ومحلي خال من نعرة مذهبية، وتراوده نزعات وميول تركية وحدوية عريضة أو أذرية ضيقة، تشكو التيارات الأحوازية العربية تمييزاً قومياً جارحاً، على رغم تشيّع معظم القوم أو «الشعب» العربي الأحوازي، شأن القوم الأذري. والفرق القوي وربما الحاد بين القومين مصدره القريب وربما المباشر امتحان الهجوم العراقي، العربي (العروبي؟) والسني، الرابطة الوطنية الإيرانية في الأحوازيين، في حرب ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. ولم تمتحن حادثة أو واقعة من هذا القبيل العروة الوطنية الإيرانية في

الأذريين. فالجوار العراقي، العربي والسني (المحلي والخليجي)، يضطلع بدور يفوق الدور الأذري، ما اقتصر هذا على الدولة الصغيرة ولم يلابس الدور التركي (أنقرة) وزناً ورجحاناً. وثمة فرق ثالث، قريب وثابت كذلك، ناجم عن العدد: فالأحوازيون العرب يبلغ عددهم واحداً من ثمانية من عدد الأذريين (مليونان و١٦ مليوناً). ويقيد العدد، الى عوامل أخرى، مفاعيل حركتهم، ويقصر مطالبيها تالياً على أفقٍ في متناولها. وتخلو الحركة الأذرية الذاتية من شكوى مذهبية. بينما تلابس الشكوى المذهبية الاحتجاج الأحوازي العربي، وتجمع التيارات الأحوازية التظلم القومي الى التظلم المذهبي. وهي حريصة على ترجيح كفة التظلم القومي، وهو عمدة وحدتها الداخلية.

ويشترك القومان الكردي والبلوشي في المذهب السني وغلبته النسبية على القوم الكردي والتامة على البلوش. ويتقاسم النازع المذهبي والنازع القومي الغلبة على الحركتين «القوميتين». ويبدو النازع المذهبي أغلب على الحركة البلوشية منه على الحركة الكردية، على حين يبدو النازع القومي أغلب على الحركة الكردية، وهو ضمان تماسكها، وملاذ اتحادها. ومرد الترتيبين المختلفين الى تاريخ القومين وحركتيهما القوميتين. فالكرد بإيران وبالبلدان الثلاثة الأخرى التي تجتمع فيها أراضي كردستان الإقليمية، خاضوا طوال قرن مديد ودامٍ من الزمن حروباً وانتفاضات «استقلالية» و«انفصالية» لا تحصى. ولَحَمت هذهِ الحركات على مقادير متباينة ولكنها فعلية وحقيقية بين أجزاء كرد كردستان وشعبها، على معنى عرقي يتقدم ربما المعنى السياسي والتاريخي. ومثل هذه اللحمة لا تتوافر للبلوش على جهتي الحدود الإيرانية ـ الباكستانية، والحدود الإيرانية ـ الأفغانية. وفي كلتا الحالين، تغلب البنية العشائرية القبلية والمحلية على القومين، وتحول بينهما وبين تماسكهما السياسي. فكلاهما لم ينضو في دولة جامعة، على معنى الأمارة أو السلطنة، منذ قرون بعيدة. وانقسامهما مناطق ورعايا في دول مركزية ووطنية متفرقة يؤلب عليهما هذه الدول، ويدعوهما إما الى إعمالهما في نزاعاتها، والكرد مثال يكاد يكون مدرسياً على الإعمال المتقلب هذا، وإما الى

التحالف على الأقلية القومية والمذهبية «المتمردة» (و«اتفاق الجزائر» بين طهران البهلوية وبغداد الصدّامية، في ١٩٧٥، أقسى تمثيل على المنحى هذا). وافتقار القوم الواحد الى دولة مركزية وطنية راعية يتأتى عنه نهجان أو حالان أحلاهما مر: فإذا ادعت رعايته دولة «شقيقة»، شأن دعوى عراق البعث وصدام حسين في عربستان/ الأحواز، نجمت عن الدعوى حرب إقليمية عاصفة (أو أدت الحرب الإقليمية الى بعث الدعوى)، وأضعفت الحرب الحركة القومية المحلية وألحقتها ببرنامج الحرب وقواها، وعرضتها للسحق أو القهر التام ـ وإذا عدم القوم رعاية مثل هذه الدولة لم ينتفع بالأمر كثيراً، وأثقل على «إخوته» في الدولة (أو الدول) الوطنية الجارة، على ما هي حال «الكردستاني» التركي أو الإيراني مع إقليم كردستان العراقي.

ولعل المنازعات والأضداد التي تتعاور الحركات القومية والمذهبية بإيران «الجمهورية» و«الإسلامية» الإمامية هي ما دعاها الى الإجماع على طلب الحكم الذاتي في إطار اتحادي أو ائتلافي فيدرالي، في مؤتمر لندن (٢٠٠٥)، وعلى منابر كثيرة أخرى مر الإلماح إلى بعضها في السياق المتقدم. وينبه شَبَه الإجماع المعلن، في أعقاب مناقشات داخلية عريضة بعضها معروف ومعظمها مضمر، إلى كثرة عوامل انعطاف ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ (وسنة ٢٠٠٥ قطب رحاها). وولادته من روافد وأسباب الحرب الأميركية والغربية على بغداد في شتاء ٢٠٠٣، وقبلها على امارة طالبان بأفغانستان في خريف ٢٠٠١، رافد أو سبب قوي منها وليس كلها، على خلاف ما يريد جهاز «الإرشاد الإسلامي» بطهران الإيحاء، ويماشيه صحافيون وكتّاب غربيون، أوروبيون وأميركيون، يزاولون «صحافة القطيعة» أو «إعلام القطيعة» (على مثال «مرافعة القطيعة» في الدعاوى القضائية). وحمل الحركات القومية، والدينية على مقادير متفاوتة، بإيران، على صنيعة أميركية هو من «صحافة القطيعة» وإعلامها، على نحو ما هو ذريعة يتوسلها الجهاز البوليسي والعلمائي أو الحبري (علي شريعتي) الحاكم بطهران الى تسويغ قمعه الحركات الأهلية والمحلية وسحقها. ويسوغ السحق حين تنتفي مشروعية هذه الحركات

فوق ما يسوغ إذا تمتعت بالمشروعية. وتنتفي هذه انتفاءً تاماً حين تنسب الحركات نسبة مباشرة الى دولة أجنبية، قريبة أو بعيدة، فكيف إذا هي تصدرت في صورة «شرّابة خرج» الدولة الأجنبية والعدوة بامتياز، اي الولايات المتحدة الأميركية.

منعطف خاتمي ـ أحمدي نجاد

ويلاحظ ان المنازعة في صفوف الأقوام والحركات القومية والدينية على الحلين، الاستقلالي الانفصالي أو الائتلافي الذاتي، وغلبة الميل الى الثاني، تبلورت في ولايتي محمد خاتمي الرئاسيتين (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥). واتفق تقديم الحل الائتلافي الذاتي أو الفيديرالي على «تقرير المصير» مع نهاية ولاية خاتمي الثانية، وظهور أعراض ردة محافظة قوية آذنت بها انتخابات البلدية في ٢٠٠٣[٣٦]، ومهدت الى انكفاء الإصلاحيين في انتخابات ٢٠٠٤ النيابية، وعزلتهم الى ٢٠٠٩، سنة الانتخابات الرئاسية وتجديد ولاية محمود أحمدي نجاد عنوة. ففي انتخابات أيار (مايو) ٢٠٠٥ الرئاسية انتشر الاقتراع المتحفظ عن المرشح المحافظ (الأوفر حظاً) في سيستان ـ بلوشستان كلها، ومال الى التحفظ الشديد في ضواحي زهدان وبحيرة هلمند، على مقربة من باكستان بين زاهدان ونوخوندي بباكستان، وعلى طول ساحل خليج عُمان، بين غواندار الباكستانية شرقاً ومضيق هرمز غرباً (وعلى الجهة الغربية من الشريط الساحلي محافظة هرمزغان وعاصمتها بندر عباس). ويغلب التحفظ على ناخبي كرمان، ويتصل الى شطرها الشمالي الغربي، قبالة يزد، وإلى شطرها الجنوبي الغربي، ويمتد الى الجزء السني من فارس وعاصمتها تبريز، على طول ساحل بوشهر (بو شير) على الضفة الشرقية من الخليج. ويجتمع التحفظ الشديد شمالَ الأحواز الى ديزفول، وفي زاوية لورستان مع خوزستان جنوباً وأصفهان شرقاً. ويظهر بمحاذاة الحدود الإيرانية ـ العراقية من كردستان وأذربيجان الغربية، بين كرمانشاه وأورومية. وتجمع هذه البلاد القوم الكردي الى المذهب السنّي، شأن نظيرها في الجنوب الشرقي، بمحاذاة باكستان وعلى ساحل خليج عمان و«البحر» الداخلي (خليج الضفتين الإيرانية والعربية).

ويتقاسم التحفظ والتحفظ الشديد ناخبي البلاد الشمالية، على ضفة قزوين الشمالية الشرقية، بين جرجان ومازنداران، على حدود تركمانستان، وهي موطن أهل سنة، ثم الى شرق مشهد بخراسان، قبالة هراة الأفغانية وعند ملتقى حدود الدول الثلاث: إيران وأفغانستان وتركمانستان. وكانت المناطق التي تحفظت عن انتخاب الرئيس الفائز الجديد، محمود أحمدي نجاد في ٢٠٠٥، أو تحفظت تحفظاً شديداً، وخالفت بذلك نازع المقترعين الشيعة ووجهة اقتراعهم، أيدت في دورتي انتخابات ١٩٩٧ و٢٠٠١ المرشح محمد خاتمي، وماشت وجهة اقتراع المقترعين الشيعة في الدورتين. فلما آذن التيار الإصلاحي بالانكفاء، وظهرت أعراض الضعف عليه، خرج مقترعو النواحي السنية (والقومية) عن التجانس الانتخابي والسياسي الإيراني، وانتحوا على حدة من «الإجماع» الشيعي ـ الفارسي، ومن وحدة الاقتراع في النواحي الأذرية (والتركية اللسان) والنواحي العربية والكردية، الشيعية. وبرز الفارق المذهبي، الشيعي/ السني، عاملاً انتخابياً وسياسياً يضاهي أثره أو فعله الفارق القومي، الفارسي/ العربي والفارسي/ البلوشي...[٣٧]. وذهب آخرون، في الاقتراع نفسه، الى رأي يختلف بعض الشيء: «اشتركت الأقليات الإثنية (القومية ـ الكاتب) والجماعات السنية في المعركة الرئاسية، وقسمت أصواتها على التيارات السياسية الوطنية المتفرقة على نحو يشبه ما حصل أو يحصل بطهران، وإن كان طلب اللامركزية في هذه الحال واضحاً ولا يزال القمع والعنف السياسيان ظاهرين...»[٣٨].

وعلى هذا، فانعطاف ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ الإيراني مزدوج: وجهه الأول جغرافي ـ سياسي («جيو ـ بوليتيكي») وإقليمي تغلب عليه الحوادث العسكرية والديبلوماسية وما تخلفه في موازين القوى وأدوار البلدان والجماعات والأحلاف والمنازعات في الموازين هذه، ووجهه الثاني داخلي ومؤسسي يعود التأثير الراجح فيه إلى الجماعات الوطنية وروابطها، وعلاقاتها بالدولة المركزية وبعضها ببعض، وإلى منازعاتها وطرق تحكيمها فيها. وقصر الانعطاف وأسبابه على الوجه الأول، على ما تصنع السلطة الإيرانية، يغضي عمداً عن الوجه الثاني ودور المنازعات السياسية

الداخلية التي أفضت الى إزاحة المحافظين الجناحَ الإصلاحي الخاتمي عن بعض مقاليد الحكم، في بلورة معارضات قومية ومذهبية سعت في صيغة دولة ائتلافية وذاتية، ومال بعضها الى العمل المسلح. وأتاحت الملابسات والفرص الجغرافية ـ السياسية الطارئة، وفي مقدمها الحربان الأميركيتان الغربيتان بأفغانستان والعراق، الى الشرق من إيران وإلى الغرب منها معاً، في غضون سنة ونصف السنة، أتاحت للعمل المسلح وللاحتجاجات الحاشدة والحادة متنفساً عريضاً.

وآذن انتخاب محمود أحمدي نجاد في ربيع ـ صيف ٢٠٠٥ بانعطاف سياسي قوي اخرج الدولة الايرانية، وطاقمها الحاكم، من بعض المساومة والتحفظ الاستراتيجيين الى التعويل المغامر على تعاظم القوة الايرانية ودورها الاقليمي. فإلى استئناف تخصيب اليورانيوم وجبه عقوبات مجلس الامن وقراراته، بادرت الحكومة، في اشراف المرشد وفريقه الحرسي، الى انتهاج سياسة اقليمية محمومة. فضلعت في الاضطرابات العراقية وسلحت بعض الاطراف علناً. ومضت على تقوية «حزب الله» الحرسي بلبنان وساندت السياسة السورية فيه، ولم تتحفظ عن تمديد ولاية إميل لحود مولى بشار الأسد الشخصي ولا تحفظت عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الوطني والسني رفيق الحريري، ولم تبخل بدعم «حماس» وتزكية سياستها الهجومية في اسرائيل والانشقاقية في فلسطين، في ٢٠٠٦. وثنت برعاية هجوم الجماعة الشيعية المسلحة في لبنان على الدولة العبرية ثم بشنها نزاعاً أهلياً مذهبياً مضبوطاً طوال ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وتقربت من السنّة الترك والعرب بالنفخ في نزاع «حماس» واسرائيل والاستدراج الى حرب غزة والى «حرب» الاغاثة. وفي الاثناء، انفجرت حروب صعدة اليمنية بين الحوثيين «الشيعة» وبين الحكم «الزيدي» والقبائل المحلية واستدرجت المملكة العربية السعودية الى بعض فصولها، من غير تعليل انفجارها تعليلاً إيرانياً خالصاً.

وداخل إيران، تذرعت الحكومة الجديدة بالازمات القومية والمذهبية الى سياستين متضاربتين: فدعت الأذريين والأحوازيين الشيعة والكرد الى المهادنة والانخراط

في بعض الهيئات التمثيلية، وعينت بعضهم في مناصب عالية من غير ان تكون تقريرية (نائب محافظ كردستان)، من وجه، وقمعت بشدة لا هوادة فيها الحركات المعارضة، وتوسلت بالاغتيالات والسجن والتعذيب والمطاردة الى ارهاب المعارضين، من وجه آخر. وكان البلوش الضحية الاولى لهذه السياسة، يليهم الأحوازيون، ثم الكرد. وأوكلت سياسة الاغتيال والقمع والترهيب الى الحرس الثوري، على نحو ما أوكلت الى بعض شركاته المتكاثرة والمتعاظمة الدور سياسة «الإنماء» في النواحي التي يتولى الحرس أمنها وحكمها. وكشفت عملية «جندالله» في ١٨ تشرين الاول (أوكتوبر) ٢٠٠٩، وقتلها نحو ٣٥ ضابطاً حرسياً بعضهم من القادة (الجنرال شوشتري نائب قائد قوات الحرس البري)، وتلويح علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى بأن عملية بيشين (اسم البلدة) تعرقل «تطور المحافظة» على الصعيد الاقتصادي، كشفت هذه عن تصدي الحرس الى ادارة المحافظات المضطربة من غير وسطاء محليين او إداريين مدنيين. وسبقت عملية بيشين عملية انتحارية بمسجد زاهدان في ٢٨/٥/٢٠٠٩. وقالت جماعة «جندالله» ان عملياتها هذه إنما هي على سبيل الانتقام لمقتل «مئات من شبان محافظة (سيستان ـ بلوشستان) في غارات أو تحت التعذيب أو إعداماً»[٣٩]. وأدت صفقة وعملية استخباريتان الى القبض على عبد المالك ريغي، قائد «جندالله» وقتله «خارج القضاء».

ونشطت جبهة تحرير الأحواز المسلحة، ولكن نشاطها لم يطغ على الحركة الأهلية التي تغذي «الاحتفال السنوي الدامي»، والادارة الحرسية والأمنية المحلية هي التي تضطلع بدمويته، بقيام الاحوازيين على السلطة القاهرة. وتعود فصول القمع والقهر الاخيرة الى النصف الثاني من نيسان (ابريل) ٢٠١٢. وعلى هذا، لم ينجم عن جنوح الحركات القومية والسنية الايرانية الى الصيغة الاتحادية نهج مركزي مرن. وهذا قرينة من قرائن أخرى على ان المسألتين، القومية والمذهبية، بإيران هما رهن المسألة السياسية التي كشفت عنها انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية وفاز بها محمود احمدي نجاد في دورتها الأولى[٤٠].

هوامش القسم الأول

(١) على ما ظن الشيخ محمد إسحق مدني، مستشار الرئيس محمد خاتمي لشؤون أهل السنة وعضو مجلس خبراء القيادة، وعضو مجلس الشورى عن بلوشستان دورتين، نقلاً عن **مختارات ايرانية**، العدد٤٧، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤. ويقر الشيخ مدني بأن التقرير الرسمي «غير مقبول»، على وجه الفقه، ويتذرع بامتناع الحكومة من القول «لنا صراحة أنها لا تسمح ببناء المسجد، لكنها تعد من دون تنفيذ».

(٢) د. زيد العيص: **الـخميني والوجه الآخر**، نقلاً عن **الراصد**، www.alrased.net, العدد الثاني عشر، جمادى الآخر، ١٤٢٥ هـ.

(٣) Amir Taheri: The spirit of Allah, Khomeiny and the Islamic Revolution, 1985, London.

أمير طاهري: **روح الله خميني/ والثورة الاسلامية**، لندن (باريس، دار بالان)، ١٩٨٥، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٤) أمير طاهري: **روح الله/ خميني والثورة الاسلامية**، المصدر السابق، ص ٣١٦ ـ ٣١٨.

(٥) آية الله الخميني: **الحكومة الاسلامية أو ولاية الفقيه (١٩٦٩)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٣.

(٦) آية الله الخميني: **الحكومة الاسلامية**، المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٧) آية الله الخميني: **الحكومة الاسلامية**، المرجع السابق، ص ٤٩ وص ٣٥ وص ٣٧، تباعاً.

(٨) Vali Nasr: **The Shia revival/ how conflicts within Islam shape the Future**, 2006.

(٩) فالي نصر: **الإحياء الشيعي**، ٢٠٠٨ (الترجمة الفرنسية، دار ديموبوليس)، ص ٥٦ ـ ٦١.

Jean Sellier et Andre Sellier: **Atlas des peuples d'Orient**, La Decouverte, Paris 1999, p.31, 33, 35, 37.

جان سيلييه واندريه سيلييه: **أطلس شعوب الشرق**، لا ديكوفيرت، باريس، ١٩٩٩، خرائط ص ٣١ ـ ٣٧.

(١٠) نشرتها صحيفة **الحياة** اللندنية في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٧، وهي جزء من رسالة وجهتها رابطة أهل السنة في إيران الى رئيس جمهورية إيران الاسلامية المنتخب محمد خاتمي. ونسبة المشايخ القومية أو البلدانية عن موقع **الراصد** الالكترون Alrased. net.

(١١) تقارير منظمة العفو الدولية في إيران على موقعها الالكتروني www.amnesty.org، وفي باب «قمع الاقليات»، تحصي التقارير الشنق العلني، والإقرار، والتعذيب، وجهل المحامين بالتحقيقات...

(١٢) فريبا عادلخا: **أحوال العالم / ١٩٩٧** (بالفرنسية)، ١٩٩٦، لاديكوفرت، باريس، ص ٢٧١ ـ ٢٧٥.

(١٣) قد لا يكون أمراً ثانوياً تنبيه الرسالة الرئيس الجديد محمد خاتمي الى دَيْن «السيد رفسنجاني (...) لأصوات أهل السنة» في انتخابه رئيساً لولاية ثانية، وفي انتخاب انصاره من نواب «خدام

إعادة البناء». وتعزو الرسالة سكوت رفسنجاني الى غناه عن أصوات السنة «إذ ليس لديه فرصة أخرى للترشيح»، **الحياة**، ١٢/٦/١٩٩٧.

(١٤) للكاتب (وضاح شرارة): **الواحد نفسه/ مقالات في السياسات الاسلامية ـ العربية**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، فصل **المعنى الآن/** في **إكمال الدين، اتمام النعمة في إثبات الرجعة** لابن بابويه (ت ٣٨١ هـ)، ص ٩٥ ـ ١٣٩، وعلى الاخص ص ١٣٥.

(١٥) **الحياة**، ٥/١/١٩٩٨.

(١٦) في ٢/٣/١٩٩٩، نقلاً عن موقع **الراصد** www.alrased.net.

(١٧) المصدر السابق، موقع **الراصد** الالكتروني.

(١٨) موقع **إيران إمروز** الالكتروني www.iran - emroz.net مقال حسين باقرزادة في ١٠/٩/٢٠٠٠، نقلاً عن www.alrased.net.

(١٩) في كتاب رابطة أهل السنة في إيران الى رئيس جمهورية إيران الاسلامية محمد خاتمي، **الحياة** اللندنية، ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٧.

(٢٠) عن موقع **الراصد** الالكتروني، في أوقات وسنوات متفرقة. وفي لقاء بصحيفة **أريار**، في ٤/١٢/١٩٩٩، قال أكبر غانجي، أحد قادة الطلاب (السائرين) في خط الامام ونصير خاتمي من بعد، أن الاستخبارات هدمت مسجد أهل السنة بمشهد رداً على انفجار دبرته الاستخبارات نفسها في حرم الامام الرضا، **المصدر** نفسه.

(٢١) عن عباس عساكرة: **القضية الأحوازية/ المقدمات ـ التداعيات ـ التطلعات**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٣٢٢ ـ ٣٤٥

(٢٢) نقلاً عن:

David Rigoulet - Roze: Le «Polygnone» Kurde au Coeur de l'enjeu iranien - IFAS (Institut Français d'Analyse strategique) www.strato - analyse.org, 17 mars, 2007.

دَفيد ريغوليه ـ روز: **«المربع» الكردي في قلب قضية ايران** (بالفرنسية)، ١٧/٣/٢٠٠٧.

(٢٣) **المصدر السابق**.

(٢٤) عباس عساكرة، **القضية الاحوازية**... دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(٢٥)

Olivier Roy: L'Islam mondialise, Le Seuil 2002, p.194 - 198.

أوليفييه روا: **الاسلام المعولم**، باريس (دار سوي)، ٢٠٠٢، ص ١٩٤ ـ ١٩٨

(٢٦) David Rigoulet - Roze: Les Questions souleves par la multiplication des attentats perptrs dans la province iranienne du Khouzistan a majorit arabe, Institut franais d'analyse stratgique, 27/1/2007.

دفيد ريغوليه ـ روز: **المسائل التي يثيرها تزايد العمليات العسكرية في ولاية خوزستان الايرانية ذات الغالبية العربية**، ٢٧/١/٢٠٠٧، على رابط الحاشية ٢٢.

(٢٧) مراسلة عبد الهادي طرفي الى فضائية «**العربية**» بدبي، في ٨/٥/٢٠١١، عن www.alarabiya.net، ومراسلة موسى الشريفي في ١/٥/٢٠١٢.

(٢٨) ***Debka - net - weekly***: the Khuzestan Front's number leader Said Taher Naamahad paid a secret visit to the White House, May 6 2005.

عن موقع ديبكا ـ نت ـ ويكلي www.debka.com: **الرجل الثاني في جبهة خوزستان القيادي سعيد طاهر نعمة الاحد يزور سراً البيت الابيض**، ٦ أيار (مايو) ٢٠٠٥.

(٢٩) David Rigoulet - Roze: Le Réveil nationaliste des Aézris D'Iran et ses conséquences virtuelles sur la stabilité du pays, IFAS, www. strato - analyse.org, 15/3/2007.

دفيد ريغوليه ـ روز: **يقظة اذربي إيران القومية وآثارها المحتملة في استقرار البلد**، ١٥/٣/ ٢٠٠٧، على الموقع المذكور في الحاشية نفسها.

(٣٠) Ihsan Kurt: Iran - Washington joue la carte Azérie contre Téhéran, Infosud, 28/7/ 2003.

احسان كورت: **إيران، واشنطن تستخدم الورقة الأذرية في وجه طهران**، موقع Infosud.org.

(٣١) Chris Kutchera: Kurdistan d'Iran: Le réveil des Kurdes, Le Nouvel Observateur, numéro 2085, 21 - 27 Octobre 2004.

كريس كوتشيرا: **كردستان إيران: يقظة الكرد**، أسبوعية **لونوفيل أوبسرفاتور**»، عدد ٢٠٨٥، ٢١ ـ ٢٧ تشرين الاول (اوكتوبر) ٢٠٠٤.

(٣٢) محمد العواودة: **حركة جندالله في إيران، من أهل السنة في إيران**، كتاب **المسبار** السادس والاربعون، تشرين الاول ٢٠١٠، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي (عن ميدل إيست أونلاين).

(٣٣) David Rigoulet - Roze: Les Interrogations concernant l'agitation accrue dans la province iranienne du Sistan - Balouchistan a majorit sunnite, 20/6/2006, www.strato - analyse.org.

دَفيد ريغوليه ـ روز: **التساؤلات المتعلقة بالاضطراب المتعاظم في ولاية سيستان ـ بلوشستان الايرانية ذات الغالبية السنية**، ٢٠/٦/٢٠٠٦، على رابط الحاشية ٢٢.

(٣٤) Seymour Hersh: The Iran Plans: would President Bush go to war to stop Tehran from getting the bomb? The New Yorker, 17/4/2006.

سيْمور هيرش: **الخطط الايرانية: هل يذهب الرئيس بوش الى الحرب ليمنع ايران من الحصول على القنبلة؟** عن ذا **نيويوركر**، ١٧/٤/٢٠٠٦.

وكانت رسالة صحافية واخبارية اسرائيلية ضيقة الانتشار هي **ديبكا ـ نت ـ ويكلي** كتبت، في عدد ٢٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢، أن وحدات من وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية (سي آي إي) دخلت إيران من زابُل وباشرت عملياتها في سيستان ـ بلوشستان، عن دفيد ـ ريغوليه روز: **التساؤلات المتعلقة بالاضطراب المتعاظم في ولاية سيستان ـ بلوشستان**... الحاشية ٣٣.

(٣٥) Stephane Dudoignon (Delphine Minoui): Iran: Un p'tit tour chez les Baloutches, Le Figaro, 20/10/2009.

سيتفان دودوانيون (مقابلة مع ديلفين مينوي): **جولة صغيرة عند البلوش**، صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية، ٢٠/١٠/٢٠٠٩.

(٣٦) ستيفان دودوانيون: **جولة صغيرة عند البلوش**، المصدر السابق.

(٣٧) في انتخابات ٢٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٣، هبطت نسبة مشاركة الناخبين من ٦٥ في المئة (١٩٩٩) الى ٩, ٢٤ في المئة. وأدى امتناع الناخبين في المدن الكبيرة الى خسارة الاصلاحيين ٢٨ عاصمة ولاية. وما أرهصت به انتخابات ٢٠٠٣ حسمته انتخابات شباط ٢٠٠٤ الى مجلس الشورى: ففاز في الدورة الاولى ١٥٦ نائباً محافظاً ضمنوا الغالبية التي رفعتها الدورة الثانية في أيار (مايو)، الى ١٩٠ نائباً. وتضافر على خسارة الاصلاحيين «الخاتميين» عاملان: ارتفاع نسبة الممتنعين الى ٤٩، ٤٣ في المئة، وإبطال مجلس الخبراء ٢٥٠٠ ترشح الى الانتخابات معظمهم من الاصلاحيين الاقوياء.

(٣٨) وزارة الداخلية الايرانية، طهران، www.moi.ir.

عن Francois Hourcade: Géopolitique de l'Iran, 2010, Armand Colin, Paris, p. 67.

فرنسوا أوركاد: **جغرافية ايران السياسية**، ٢٠١٠، باريس، ص ٦٧، تعليق الكاتب فرنسوا أوركاد على أرقام وزارة الداخلية الايرانية، وعلى خريطته الانتخابية.

(٣٩) F. Adelkhah: IRAN: La «surprise» Ahamadinedjad, L'Etat du monde, La Découverte, Paris, 2006, p.241.

فريبا عادلخا: **إيران: «مفاجأة» أحمدي نجاد، حال العالم**، ٢٠٠٦، باريس، ص ٢٤١.

(٤٠) للكاتب: **استيلاء الحرس الثوري على الدولة في ايران يزج بها في منطق امبراطوري متصلب، الحياة**، ٢٨/١٠/٢٠٠٩.

القسم الثاني

منازعات الداخل الإيراني

الفصل الأول

إيران الخمينية وحرب الاسلام والجمهورية

في الانتخابات «الشوروية» (البرلمانية)، في آذار (مارس) ٢٠٠٨، أَشهد أهلُ النظام الإسلامي (الخميني) وأعيانه العالمَ، مشايعين ومريدين ورعية، من وجه، وأعداء وأشراراً وشياطين، من وجه آخر، على عظمة نظامهم «الأسطورية»، على قول علي خامنئي فقيه النظام ووليه، وعلى غرابته وأوهامه وتركيبه المرقع ومنازعاته، في آن. فقل ان تدعو دولة مستقلة ومستقرة مواطنيها وناخبيها الى دورة انتخابية، في موعدها الدستوري العادي، وتتنافس أحزابها على مقاعد مجلسها النيابي أو الشوروي، ثم يعمد أعيان الدولة هذه، وأصحاب رئاساتها، الى تأويل نتائج الاقتراع، ونسب المشاركة فيه وأعداد الفائزين وميولهم، تأويلاً دولياً خالصاً. فمن طرق غامضة للوهلة الأولى، وربما الثانية والثالثة، يحمل أعيان الدولة الخمينية الإيرانيين أولاً، والمهتمين خارج حدود إيران ثانياً، على حسبان انتخاباتهم العادية والدورية حرباً طاحنة ودامية بين «الأعداء»، وهم كتلة واحدة أو «فسطاط» واحد على قول العدو اللدود والمتكلم بلسان النفس، وبين «الشعب الإيراني العزيز»، أو «المسلمين»، وهم كتلة أقوى تراصاً، من غير خوض في التفاصيل الوطنية والقومية والسياسية والملية المذهبية والجغرافية. ولا يفتأ «الأعداء»، على ما يليق بهم، يتآمرون على ايران والإسلام والمسلمين. ولا ينفك الناخبون «الأسطوريون والأقوياء» يحبطون مؤامرات الأعداء، ويردونهم على

أعقابهم خاسرين وخائبين، في جولات ينتصر فيها المنتصرون وحدهم، ولا يكلون من الانتصار المؤزر والساحق على الأعداء وإفنائهم، ويخسر فيها الخاسرون ولا يضجرون من الخسارة ولا يملونها. ولا يقلق أعيان النظام الحاكم و«الأسطوري» دوران المعارك العظيمة هذه على أرض إيران، وليس على أرض «المملكة» الأميركية أو «الممالك» الأوروبية. ولا يبعثهم على السؤال توسلها بالنظام الانتخابي الإيراني ميداناً ومسرحاً، وبالناخبين الإيرانيين سواعد وسيوفاً وخيلاً ودروعاً.

محنة القلة المتسلطة

ويلبس حكامُ إيران الإماميون فصلاً عادياً وسائراً من فصول الحياة والعلاقات السياسية الموسمية والدورية لباساً خطابياً منمقاً و«عجمياً»، من غير جمال بعض سجادهم وصنعته، جواباً عن حوادث تاريخهم السياسي القريب، وعن معضلات النظام السياسي الذي ينسبونه الى الإمامية و«الإسلام». فهم، أي كتلة الحكم الصلبة والحرسية التي يحمل لواءها محمود أحمدي نجاد وأصحابه من الحرس الثوري واستخباراته وبعض مدرسي حوزة قم ومعمميها وطلبتها، لم يفيقوا بعد من محنة انتخاب ٨٠ في المئة من الناخبين الإيرانيين، في صيف ١٩٩٧، «الإصلاحي» محمد خاتمي، المنشق عن جبهة العلماء المجاهدين «المبارزين»، وداعية مجتمع مدني فتي ومختلط ومتحرر ومنتج ومعاصر. ولا أفاقوا من تجدد المحنة في ٢٠٠١، وانتخاب خاتمي الى ولاية ثانية على رغم تردده ونكوصه عن مساندة ناخبيه الطلاب والمتعلمين، في ١٩٩٩، بوجه شرطة قاليباف، وقتلة وزارة الداخلية ومغتالي كبار موظفيها، وعلى رغم إهماله تردي أحوال «الضعفاء» الاجتماعية، وانقسام الإيرانيين أبناء يسر بشمال طهران وأبناء عسر بجنوبها. وحين استعاد اليمين الأصولي والاستخباراتي روعه، في انتخابات شتاء ٢٠٠٣ البلدية، وانتصر على مرشحي «جبهة المشاركة» الخاتمية، أرسى نصره هذا على خيبة الناخبين. وترجمةُ الخيبة اقتصار المقترعين بطهران (١٦ مليون ايراني من نحو ٧٠) على ١٥ في المئة من الناخبين، وبعموم الأراضي الإيرانية على نيف وعشرين

في المئة. ومذ ذاك، ومنذ الأعوام الثلاثة الأخيرة من ولايتي علي أكبر هاشمي رفسنجاني وسياسة الانفتاح الاقتصادية التي انتهجها، أو خلى بينها وبين الهجوم على الإيرانيين وأهل الضعف منهم، والنواة الأصولية والاستخباراتية ترتعد خوفاً على نظامها من الطعن فيه، وفي مزاعمه تمثيل الإيرانيين ومصالحهم ورغباتهم وتاريخهم الوطني والقومي (الديني). وإعلان النواة المتزمتة الحاكمة، المؤتلفة من بيروقراطية المعممين المركزية ومن الحرسيين المتشددين المتسلطين والعامة المستضعفة المعدمة والمتعيشة من صدقات الإدارة والأوقاف، إعلانها انتصارها «العظيم» لأنه وسعها، على زعمها غير المحقق، حمل ٦٠ في المئة من الناخبين الإيرانيين على الاقتراع، إنما هو صدى متجدد للعقد الأسود (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥) من تاريخها القصير. ففي أثناء العقد هذا كادت السلطة تفلت من يدي الائتلاف الملتحم وغير المتماسك الذي صنعه المرشد الأول (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) روح الله خميني. وكادت «الجمهورية»، أي الوجه الحر والطوعي والمركب والمتنازع من الشعب الإيراني، ومن علاقاته وثقافته السياسية، تغلب الوجه السلكي (سلك المعممين وسلك الحرسيين) والامتثالي والعصبي المستتر بـ «الإسلامية»، وتصدعه. وحصل هذا، وكاد يودي بسيطرة الائتلاف أو يغرق الإيرانيين في لجة حرب أهلية مدمرة، على رغم حراسة الهيئات «الإسلامية»، السلكية والرعائية، الدولة الخمينية واستبداد هيئات المراقبة عليها. ومالت كثرة الإيرانيين، وفي الكثرة هذه ثلثا الحرس الثوري نفسه، الى النظام الجمهوري. وأيدت، من طريق الاقتراع الكثيف لمحمد خاتمي ولأنصار حرية الاقتراع والرأي وتقرير النظام السياسي والاجتماعي، انتقالاً متدرجاً وسلمياً يفك الجمهورية، وسيادة الشعب وهيئاته وضماناته وكتله، من أسر ائتلاف عصبي ومتسلط. فكان دأب الائتلاف هذا، مذ ذاك، مكافأة نسبة المقترعين التي أيدت النظام الجمهوري والمدني والشعبي على النظام السلكي والعصبي والأمني. فعدّ المشاركة في الاقتراع، ولو نقصت عشرين في المئة رسمياً عن النسبة الجمهورية، انتصاراً له، وإقراراً بغلبة النظام السلكي والعصبي والأمني على النظام الجمهوري. ولا ريب في ان الحرص على الإدلال بنسبة اقتراع عالية، وتعظيم هذه النسبة بالوسائل كلها، ومنها الكذب جهاراً، هما

ضرب من مبايعة «الرذيلة» القاهرة «الفضيلةَ» الجمهورية والحرة (على قول مجازي فرنسي). فالقوة القاهرة والمتسلطة على الإيرانيين ودولتهم لا تستغني عن المشروعية الشعبية، لا سيما بعد إعلان كثرة الإيرانيين إرادتهم. وهي تؤوِّل الإعلان الانتخابي ولاء وبيعة وطاعة، في مناقضة حادة لمعنى الجمهورية، على ما فهمه الإيرانيون ومثلوا عليه في دورات انتخابية وحملات رأي سابقة وقريبة.

إجماع «العلماء» واختلاف الشعب السياسي

ويجدد أو يستأنف الحرص السلكي والعصبي على المشاركة الانتخابية معضلة «الجمهورية الإسلامية»، ومناقضتها بعضها بعضاً (أو «تناقضها الداخلي» على قول سالف). فالاقتراع الكثيف لمحمد خاتمي «الإصلاحي»، قبل ان يتكشف «إصلاحه» عن تردده وخوائه وتعلقه بأركان النظام «الإسلامي»، أظهر أين تميل كثرة الإيرانيين، وتيار الرأي فيهم. وكان هذا بمنزلة تحد ليس في مستطاع الفئة المتسلطة والقاهرة إغفاله وإهماله من غير خشية ما يترتب على الإغفال والإهمال من عواقب وخيمة مثل انهيار النظام في انتفاضات وأعمال تمرد تلقائية ومتناسلة. ويحول بين الائتلاف المتسلط والقاهر وبين إغفال إرادة الإيرانيين ورغباتهم وميولهم، حرص صاحب النظام الأول ومرشده، أي خميني نفسه، على إظهار إجماع الإيرانيين ـ طبقات متوسطة جديدة، متعلمة وميسورة ووطنية، وتقنيين وعمالاً، وجماعات اهلية تقليدية وعامة غير متجانسة ـ على الحركة الاستقلالية والشعبية التي وقعت إليه وبين يديه، وقادها، هو و«حزبه العلمائي»، واستولى عليها. فقيام معظم الإيرانيين على الشاه، وعلى حاشيته الضيقة وأجهزته وصنائعه المستأثرين ووارثي ازدراء الفاتحين والأغوات العامةَ والأهالي، ما كان ليؤدي الى تقويض النظام الامبراطوري والقاهر لو اقتصر على الجهاز العلمائي، وعلى «مادته» المستضعفة، العامية والجماهيرية. فالثورة الإيرانية كانت شعبية، على بعض معنى الشعب السياسي. فأقرت في مراحلها الأولى بانقسام الشعب أقساماً وأجزاء متباينة يسوس علاقاتها، بعضها ببعض، إجماعها على رابطتها التاريخية (وهواها) وعلى احتكامها في فض منازعاتها الى قواعد مشتركة تتولاها النصوص والهيئات

والعادات والسنن. وهذه هي النواة الجمهورية من حركة الشعب الإيراني. واضطر الائتلاف الخميني الى لحظها، والنزول لها عن الصيغ الانتخابية والتداولية والتمثيلية التي ينص عليها الدستور. فهو نص عليها على رغم هجنتها الجوهرية، قياساً على ولاية الفقهاء الأمرية والسلكية التقليدية. وتوسل الى تقييدها وشلها بواسطة ازدواج اجهزة الدولة، وتوكيل مجالس كثيرة ومتشابكة: مجلس الخبراء، ومجلس حراس الدستور، والأمن القومي، وتشخيص مصلحة النظام، والوصاية على الهيئات المنتخبة، أو تلك التي تتولاها هيئات منتخبة مثل الرئاسة والوزارات ومجلس الشورى والقوات المسلحة النظامية والإدارة والبلديات. ويدعو مرجع تقليد أحمدي نجاد، مصباح يزدي، الى الاقتصار على المجالس الإسلامية وشطب الجمهورية من المؤسسات والهيئات. وهذه سمة بارزة من سمات الأنظمة الكليانية (أو التوتاليتارية) أو ذات المنزع الكلياني.

سد ذرائع السياسة

ويجري الحرص على المشاركة الشعبية العريضة مجرى رعاية أسطورة الإجماع الديني والقومي والشعبي (العامي) الذي ابتدأ الثورة واستهلها، ومثّل عليه خميني، وأراد رعايته، وانتهك في سبيل رعايته المنطق الإمامي، العلمائي (الإكليركي) والفقهي والفكري، الذي صدر عنه الرجل وأصحابه وشيعته. ويخالف سعي «أولياء» الإيرانيين في إجماع عريض عليهم، وعلى سياستهم وأفكارهم ومعاييرهم، الأحوال والمصالح السياسية والاجتماعية، والانقسامات الفعلية المشهودة. وهذه المخالفة قريبة من مخالفة المنزع العلمائي (الإكليركي) المنزع الجمهوري. ويحمل «الأولياء» السلكيين، من علماء فقهاء وجهاز عسكري واستخباراتي وتكتلات اجتماعية ريعية، على طلب الإجماع، أو المشاركة العريضة، عاملٌ اساس من عوامل الإمامية الخمينية هو تكتيل «المسلمين» كتلة واحدة ومتراصة و«جبهة عالمية» بوجه الغرب «اليهودي والنصراني»، على ما لا تجهر الخمينية، خلافاً لأسامة بن لادن وظهيره الظواهري، ولكنها تضمر وتيقن. فافتراض «المسلمين» كتلة أو أمة واحدة، على

خلاف الشاهد الماثل وعلى خلاف تاريخ لم تفتر عداواته وحزازاته ولم تهدأ يوماً، يجيز التخفف من معالجة افتراق الجماعات، قبائل وشعوباً وفرقاً ومذاهب وتواريخ ومصالح، معالجة سياسية.

وفي حال إيران يبلغ الافتراق هذا مبلغاً يوردها موارد خطر اكيد وجاثم: فإيران «أمم» فارسية وتركمانية وأذرية وبلوشية وعربية وهزارية. وتصلها «أممها» هذه بكيانات سياسية جارة، وتعرِّضها لمصالحها ومطامحها ومنازعها. وإيران مذاهب وطوائف على رغم غلبة الإمامية الإثني عشرية عليها، وهي قبائل ونواح ومدن وعصبيات. وبخس الحكم المركزي، وطاقمه السلكي الحاكم، امبراطورياً عسكرياً وبيروقراطياً كان أم علمائياً وحرسياً وعامياً، شأنَ الفروق الكثيرة هذه، وحقها من الاعتراف والإقرار. فأنكر حقيقتها، واستعان بـ «الإسلام» على إنكاره هذا ونفيه. ودمج المعتقد الديني الإمامي بمذهب سياسي في الحكم ومصدره وأهله وصورته ومبانيه وإنفاذه، جميعاً. فسدّ منافذ السياسة وذرائعها على الجماعات القومية والأهلية، وقطع طرقها على الطبقات والكتل الاجتماعية والسياسية، على صفتها غير الدينية أو المذهبية هذه. ونسب الى نفسه، أي إلى جهازه وحده، أهلية الاضطلاع بالحكم والسلطان، وجواز الاضطلاع بهما. فأوكل الى مجالس معينة، أو يختار بعضها بعضاً، مقاليد العقد والحل الفعلية. ونصب المجالس هذه وصيّاً على إرادات «المواطنين» القصّر والجهلة، قياساً على العلم الإمامي المكنون، ووليّاً على الإرادات والمواطنين. فوسع أحد هذه الأجهزة، مجلس حراس الدستور (أو الرقباء عليه، أو الأمناء، أو الحراس من غير زيادة)، إلغاء ترشح ألفي مرشح «إصلاحي» الى انتخابات منتصف آذار (مارس) ٢٠٠٨ الجاري. ولما اضطر المجلس العتيد الى إقرار عدد مرشحين «إصلاحيين» يساوي عدد المقاعد العائد الى طهران، استدراجاً الى نسبة اقتراع طوعية ومعقولة في العاصمة، عمد بعد الاقتراع الى إلغاء احتساب ١٥٠ ألف ورقة اقتراع بيضاء ليتسنى له إعلان فوز الفائزين من مرشحين «إسلاميين»، أي غير جمهوريين، بالنسبة المشترطة في الدورة الأولى.

انتهاك الخارج

والعامل الأساس الثاني الذي يدعو الجهاز العلمائي والحرسي والأهلي الى الإلحاح في الإجماع وافتراض هذا الإجماع عسفاً، تحت لوائه وسلطانه، هو إنكاره على «الخارج» ـ الغربي «اليهودي والنصراني»، والإسلامي السني ـ التأثير في «الداخل» تأثيراً مشروعاً يوجب على الولاية «الإسلامية» احتسابه أو اعتباره، والإقرار تالياً بحقيقته وصدقه. ولعل العامل الأساس الثاني هذا هو مصدر الرسم السياسي (الديني واللاهوتي) الثنائي الذي يقسم الإيرانيين، وأهل البلدان التي صدر إليها الجهاز الإيراني الحاكم نفوذه، شطرين متعادين ومتحاربين. فالتنويه أو التذكير بدور إضرابات التقنيين والعاملين الإيرانيين، ودعوات الكتاب الديموقراطية، في قيام الجمهور على سلطان محمد رضا بهلوي، وانتفاضه عليه، يرى إليه المتسلطون على إيران اليوم افتئاتاً على «الإسلام»، وسطواً على «ثورته»، وانتقاصاً من انفراده بالحادثة التاريخية التي يسند إليها الجهاز المتسلط سلطانه الكلي (أو النازع الى الكلية أو الكليانية)، وانفراده به، ودفعه تقييده بإرادات الجمهور.

فحمل السياسة والدولة على الولاية النبوية والإمامية وخلافتها، وعلى الوساطة بين السماء وبين الأرض وعمرانها البشري، يحيل أثر المجتمعات والدول «العلمانية» في «دار» الإسلام والمسلمين، ومترتبات الأثر هذا، انتهاكاً محضاً. فكلام المتعلمين والكتّاب على الأثر الاجتماعي والتقني والثقافي «الغربي» في مجتمعات المسلمين تجديف وابتداع، على ما يرى الأصوليون. وهو طعن في كمال «الإسلام» وتمامه، وفي ختم النبوة المحمدية النبوات، أي هو كفر صريح. ودعوة الناشطين والمتعلمين والتقنيين والكتّاب، أي المثقفين على المعنى الاجتماعي والوظيفي، الى احتساب الأثر الاجتماعي والثقافي «الغربي» في التدبير السياسي الداخلي والوطني، تتصور في صورة الهجوم والاستدخال الشيطانيين والمدمرين. فعلى الضد من الشواهد الظاهرة لا يزال الحزب العلمائي والحرسي والأهلي القومي يسعى في إيهام الإيرانيين، وأنصاره ومواليه ومحازبيه العرب، أن في وسع

الأمم الإسلامية البراءة من الآثار الغربية، الثقافية والاجتماعية والسياسية، الماضية والحاضرة، ونفضها عن نفسها حال الفراغ من عقود البيع والشراء، وصفقات نقل التقنيات على أنواعها وأصنافها (الصناعية والمالية والإدارية والإعلامية...). وإذا هو لم يفلح في الإيهام هذا، وهذه حاله على رغمه، رمى ولائد الأثر الغربي وقرانه بالأنسجة والمباني المحلية والوطنية بالهجنة، ونسبها الى الزنى تحت اسماء «التغريب» و«الغربنة» و«الاستشراق» و«العمالة» و«المؤامرة». وشن على من يصمهم بالوصمات هذه هجمات لا تعف في بعض الأحوال عن القتل، أو عن المقاضاة «الثورية» والسجن أعواماً طويلة. ولا تعف عن الإقذاع اللفظي والشتم والتحقير والتشهير المعنويين، في الأحوال كلها.

ولعل درجات العنف هذه، وتدرجها من الاغتيال (في ١٩٩٨، اغتالت الاستخبارات بروانة وداريوش فوروهار، وعلي مشتري، وجعفر بوجانده، ومجيد شريف، وكاظم سامي، تباعاً) الى المقاضاة والسجن (اكبر غانجي وقويدار) والتحقير والتشهير (ما لا يحصى من الإيرانيين، وآخرهم موقتاً شقيق محمد خاتمي، النائب ورئيس تيار المشاركة «الإصلاحي»، وقبله بقليل موسويان، من مفاوضي الملف النووي)، لعلها مرآة انقسام النظام السلكي والجهازي الخميني، وتدافعه وتنازعه الداخليين. فجولاته وحملاته السياسية والانتخابية، سواء الرئاسية منها والبلدية، كلها «حروب» طاحنة بين «الأمة» الإسلامية الإيرانية وبين الأعداء، الجمهوريين على حياء وخفر، المتخلقين بخلقات حيوانية يحلو لأعيان النظام تسميتهم، وركلهم، وصفعهم، وهزيمتهم، وإذلالهم كل يوم وكل ساعة. و«يهزم» علي خامنئي أنصار «المشاركة» الإصلاحيين، أو حلفاءهم البعداء مرشحي لائحة «الثقة الوطنية» (أنصار مهدي كروبي، رئيس مجلس الشورى في ولايتي محمد خاتمي)، على نحو ما يهزم الصهيونية الأميركية أو اميركا الصهيونية في مياه الخليج وجنوب العراق وجنوب لبنان، وبغزة. فالجمهورية هي الوجه الداخلي والكريه والمقزز من «الحكومة الإسلامية». والجمهوريون، ولو على استحياء وخجل وحرج، هم لقطاء

شياطين الاستكبار «الذليل» و«المهزوم» في ثنايا الأمة الإيرانية، وفي أحشائها. فالأعداء، أعداء الخارج والداخل المتصلَين والملتحمين، وجه حميم من الهوية الدينية ـ القومية والعصبية. وتجديد العداوة، ونصبها تهديداً كينونياً، على مثال الولاية «المعصومة» التي كان خميني يطمح إليها وعلى مثال النزاع النووي الماحق، شرط لازم وأول من شروط إثبات الهوية الدينية ـ القومية والعصبية. ويقرِّب النحو السالب الذي يصوغ عليه الفريق العلمائي والحرسي الأهلي الهوية الإيرانية «الإسلامية»، قومية الإيرانيين (والعرب) الخمينيين من القوميات الفاشية الأوروبية بين الحربين العالميتين. وهذه القوميات سلالية وامبراطورية وإرادوية وكاريزمية وعنصرية. ويجمع مفهوم القيادة الوجه «الأرستقراطي» النسبي الى عامية غوغائية ودهمائية، منقادة وعمياء.

العامة السياسية والاجتماعية و«الدينية»

ولعل أحد موارد قوة الفريق العلمائي والحرسي الأهلي والخميني، بإيران وفي «الولايات» العربية العلنية والمضمرة، هو حلفه الوثيق مع العامة وأهل الضعف في المدن والضواحي العشوائية والريف. ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي حرص الجهاز الخميني المركب (العلمائي والحرسي العسكري الاستخباري والبيروقراطي) على توليها، وهو يحبو خطوات إنشائه الأولى، عرض ظاهر من أعراض الحلف الوثيق هذا. ولكن قصر الحلف، أو وقفه على الرعاية الاجتماعية الظاهرة والمتفاوتة، يخطئ بعض وجوهه الحاسمة، ويحمله على إجراءات تفوق في أحوال كثيرة قيمتُها الرمزية مفعولها المادي والملموس. وعلى هذا، فالعامية تتخطى الرعاية وإجراءاتها المتواضعة والمتعثرة الى إرساء بعد سياسي وخلاصي راسخ وعريض. فإلى العامة المنقادة الى سلك العلماء، والمتمسكة بتلابيب اعتقاد تقليدي شعائري وتشخيصي خرافي، ينسب قادة الخمينية القيام على الشاه والامبراطورية والاستكبار والبيروقراطية الأمرية. فهي، على الرواية الخمينية، مستودع الإيمان والصدق والأصالة، وشعب الإمامية المختار، وشيعة أهل البيت غريزة وطبعاً. ويعرِّف العامة الخمينية نفيُها من

السلطان (السلطة)، أو ضعفها، وإخراجها من مراتبه وعوائده وموارده. وكل سلطان أو ملك (تملك) إنما هما استئثار وسطو ومصادرة، و«الضحية» هي العامة. وتلخص «المظلومية»، على قول خميني قل تردده، حال العامة المقيمة والمزمنة. وهي حال كينونية، بدورها. فإذا عمد رفسنجاني، اقرب المقربين الى خميني وأحد اثرياء الجهاز العلمائي، في ولايته الثانية الى فتح باب الاستيراد والاستثمار، وسعى في تقليل دعم بعض السلع الحيوية وتخفيف تكلفة الدعم، وصرف الوفر الى إنشاءات منتجة ـ حُمّلت سياسته «الظالمة» و«الطاغوتية»، على قول احمدي نجاد في الحملة الانتخابية التي أصلاها منافسه الجهازي على الرئاسة في ٢٠٠٥، المسؤولية عن الغلاء والتضخم والبطالة والمضاربة التي فشت فعلاً بإيران. وأنتج إغفال محمد خاتمي انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية تحتسب نتائج سياسة سلفه وتصححها، وظهور الطلاب والشباب والنساء والمثقفين والتقنيين بمقدمة المسرح السياسي وعلانيته، أنتج الأمران تعبئة العامة البائسة على «الإصلاحيين»، وليبراليتهم المزعومة، واستئنافهم سيرة «الطاغوت» البهلوي في «المسلمين» المؤمنين والمستضعفين.

ولا يتحمَّل محمود أحمدي نجاد التبعة عن انهيار اجزاء كاملة من الاقتصاد الإيراني، مثل التسليف وسوق الأسهم و(بعض) شبكة التوزيع، أو عن تفاقم الغلاء والبطالة ولجوء عشرات المليارات من الدولارات الى مصارف الضفة العربية من الخليج واستثمارها في الآلاف من الشركات هناك. فتوزيعه النقدي والمباشر بعض فتات عوائد النفط على بعض الفقراء، وتحويله الإدارة الاقتصادية العامة الى ديوان مظالم جوال ومتنقل في الأحياء الفقيرة وقرى الريف، وحمله لواء المصالح السلكية الحرسية والعلمائية، وتصويره التخصيب النووي الإيراني المستتر في صورة الحاجز الحصين بوجه العدوان «الأميركي» و«اليهودي» المسلح، وانتصاره لـ «إسلام» المحمدي (والسني ضمناً) على «الإساءات» ـ هذه كلها تعصم الرئيس الحرسي والاستخباري «المعجز»، على قول زوجة أحد موظفيه، من تهمة السلطان وإعماله في ظلم العامة ومصادرتها

على «حقوقها». ويتفق هذا اتفاقاً عميقاً مع بعض وجوه الرواية الإمامية لمصائر العدل والجور والسياسة في التاريخ الإسلامي. فعلى هذه الرواية، العامةُ الإمامية لا تحكم، ولا تتقلد الأحكام، وليست من «أولي الأمر». فهي «معارضة» على الدوام، ومهضومة الحقوق شأن من تناصرهم من اهل بيت النبوة الى قيام الساعة، ولو قسمت فيها عوائدة نفط العالم وذهبه وفضته! وأما تصريف شؤون الحكم والإدارة والإنتاج، على ما ينبغي ويتوقع في «دولة الله» التي يسوسها «حزب الله»، فيتصاغر ويتضاءل بإزاء المهمة العظيمة التي يضطلع بها «رجال الله»، من دون الجمهوريين، وهي هزيمة «الأميركان»، وإرباكهم وإذلالهم كل يوم، في «المواقع» (محمد حسين فضل الله) كلها. وهذه مهمة العامة. ويؤهلها الى قيامها بها وحدها «حبها الشهادة»، و«ثقافة» الموت والدم والمقاومة والتكليف الشرعي (و«المجالس»، مجلس حراس الدستور...، لسان التكليف هذا، وليس الانتخاب على رغم وجوبه «الديني» شرط صرفه الى الاقتراع القويم، على قول خامنئي في الحرب الانتخابية الأخيرة). وعامةٌ هذا شأنها لا تسأل عن برنامجها وإنجازاتها وسياساتها. فهي تحرس، بالسلاح و«العلم» النوويين، وبـ «جيش القدس» أو فيلقه واستخباراته، و«حزب الله» وجيشه، وشراذم العصابات العراقية، وبعض «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، والأذرع السرية في بلاد الشتات الشيعي ومهاجره، «حرمة» المسلمين و«كرامتهم». وتنفق على الحراسة هذه، وعلى أجهزتها، من «ديوان مال» المسلمين فتاتاً قد يصيب بعضها موارنة فتوح كسروان الفقراء، وأروام الشوير. وهي، على هذا الوجه، لا تؤدي حساباً لـ «أولي الأمر» العدول إلا عن حراستها هذه، ومعارضتها الاستكبار العالمي. ولا شبه بين معايير حسابها «الإسلامي» والعامي وبين معايير الجمهور الفاسدة والعلمانية.

الحزب المستحيل

وعلى هذا كله، قد لا يبدو إحجام «العامة»، أي أوليائها والأجهزة التي تحل محلها وتنطق بلسانها وتوحي لها، عن الانفراد بالحكم والسلطة، وإلغاء الشطر

الجمهوري من الحكومة، مفهوماً ومعقولاً. والإحجام هذا يقيد منزع النظام «الإسلامي» الى الكليانية على المثالات الغربية المعروفة، من فاشية ونازية وشيوعية سوفياتية. وهو يدعو معجبين يميلون بعض الميل الى الفصل الإمامي و«التحرري» من تاريخ ايران المعاصر، من أمثال بول فياي ويان ريشار وأوليفييه روا فريبا عادلخا وجان ـ فرانسوا بايار وغيرهم، الى تناول مسائل السياسة الإيرانية الخمينية على وجه مسائل نظام جمهوري ومدني متعثر. وبعض من لا يرون هذا الرأي، ويحملون النظام على استبداد ينحو نحو الكليانية (التوتاليتارية)، من أمثال رامين كمران وفريدريك تيلييه، يقصرون تشخيصهم على «مقدمات» الكليانية وسراديبها وردهاتها الخلفية. وتنبه نتائج الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٨)، شأن نتائج الدورات الانتخابية كلها (منذ وفاة المرشد الأول في ١٩٨٩)، وشأن المنازعات السياسية والاجتماعية والسجالات الثقافية، الى مكانة مسألةٍ لا كليانيةَ، أو نظاماً شمولياً، إلا بحلها، هي مسألة الحزب الواحد، فاشياً أو نازياً أو شيوعياً أو «قومياً ـ اجتماعياً» أو شعبياً. . . فمن ١١٣ نائباً محافظاً، أي جهازياً، انتخبوا في دورة الانتخابات الشوروية الأخيرة (منتصف آذار الجاري)، حاز أحمدي نجاد، و«الجبهة الموحدة للمدافعين عن المبادئ»، ٧٠ نصيراً. وفاز ٤٣ نصيراً للائتلاف الموسع للمدافعين عن المبادئ. و«الجبهة الموحدة» النجادية هي مركب من حركات، بعضها نجادي خالص مثل «أريج الخدمة العذب»، وبعضها حليف قريب لا يدعوه حلفه الى الذوبان في «الأريج» والارتماء في مياهه. و«الائتلاف الموسع» بدوره تتقاسمه تيارات ثلاثة بارزة يتصدرها علي لاريجاني ومحسن رضائي وقاليباف (والثلاثة من أعيان الأسلاك المتصدرين والبارزين). وتشاركت اللائحتان، النجادية واللاريجانية، «الجبهة» و«الائتلاف»، شطراً راجحاً من المرشحين خارج طهران، وأجمعتا عليهم. ولم يفرقهما فعلاً غير الترشيح الى طهران. وعلى رغم هذا أقام القطبان على افتراقهما. ولم يحل الشطر المشترك دون فوز «الإصلاحيين»، وهم جماعات كثيرة ورخوة اللحمة بدورهم، بنحو ٤٥ مقعداً نيابياً في الدورة الأولى، والتفوق على «ائتلاف» الأعيان المقربين من علي خامنئي وفريقه.

وإلى تعليل تفرق النواة «الإسلامية»، السلكية والعامية، بوجهي الثورة، يحمل بَهمَن نروماند تفرق الحزب «الإسلامي»، العلمائي والحرسي والأهلي، على تفرق الأبنية الاجتماعية والسلكية التي يصدر عنها الحزب غير الحزبي، والقاصر عن الحزبية الواحدة، هذا. فالوجه العلمائي والرعائي والاعتيالي الذي تتولاه «مجمعات» الأوقاف الإمامية والأهلية، أو «المؤسسات»، يعصى التوحيد الحزبي والجهازي على رغم تأميم كتل الأوقاف عملياً، والسعي في مركزة الفتوى والاجتهاد والتدريس وجمعها في بنية واحدة ومرتبية (على خلاف التقاليد الإمامية الراسخة). فإلى «مؤسسة المستضعفين»، وهي استولت على أملاك الشاه وأسرته وحاشيته القريبة وجعلت في تصرف المرشد ومنها يوزع هذا جزءاً من المال الذي يصل به "حزب الله" على قول أمين عامه الأسبق صبحي الطفيلي، ثمة «مؤسسة الإمام الرضا». ويقدر بعض المراقبين أموالها الثابتة بنحو ٢٠ مليار دولار. وعزا إليها صحافيون لبنانيون، مقربون من الحزب الخميني المقاتل بلبنان، معظم الهبات التي سددت بعض خسائر الحرب الحزب اللهية ـ الإسرائيلية في صيف ٢٠٠٦. ويتصدر المؤسسة هذه عباس واعظي ـ طبسي منذ عينه خميني على عمله. والرجل هو وكيل المرشد على خراسان وأهلها والإفتاء فيهم، وعضو مجلس الخبراء. وتتقاسم جماعات علمائية كثيرة، مثل «العلماء المجاهدين» و«مجلس العلماء المجاهدين» و«حزب المؤتلفة الإسلامي» (المتحدر من «فدائيي الإسلام») و«الأمانة العامة لخطباء الجمعة»، وجمعيات مختلطة مثل «أبادغاران» (أو «البناؤون») والجماعة هذه شطر أو جزء من «جمعيتي إسارغران» (أو «المتأهبون للفداء») ـ تتقاسم مصادر وقفية وسهمية أو خمسية يصعب حصرها وإحصاؤها. وتمول عوائد المؤسسات الوقفية، من غير رقابة تتعدى الإعلان والإعلام الطوعيين، الهبات وأعمال البناء والقروض الزراعية والمصحات والتعليم والمساجد. وتمول، إليها، منظمات أو جمعيات أمنية وعسكرية وشبه عسكرية. وترتبط بروابط معقدة ومتداخلة بأجهزة «الدولة» المفترضة مركزية مثل «الحرس الثوري» أو «الباسيج» أو «فيلق القدس» أو «مكاتب» المراجع وأعيان النظام. وتتصرف الأجهزة بمرافق عمل وموارد على مثال واحد من التفرق

والانفراد و«الاجتهاد». فتنشأ عن الفوضى الملتفة والمتشابكة هذه كتل سلطان ونفوذ مبثوثة في ثنايا «المجتمع» و«الدولة» من غير رقيب ولا حسيب. وإجماع أقطاب الكتل هذه على ولاية الفقيه، وتفرقهم على تأويلها، لا يتستر على تنافس كتلهم وسياساتهم وأحلافهم، وعلى تناحرها في أحيان كثيرة. ولا تجمع الكتل هذه، وتدعوها الى «الائتلاف» أو «التوحيد»، ولو «موسعين» على زعم لافتات الكتل الانتخابية وأسمائها، إلا الأزمات المتفجرة والعامة. وهذه سمة أخرى من سمات الكليانيات. فعلى رغم ضعف صفة التوسع الامبراطوري في ايران الإمامية، وتحصنها بالتشيع الإمامي الإثني عشري من التوسع العثماني، التركي السني والقومي الأسري، لم ينفك النظام العلمائي والحرسي من الانتقال من أزمة إقليمية ودولية إلى أزمة أخرى، سعياً في إجماع على حراسة النظام من التصدع الداخلي. وتتولى رعاية «خط الأزمات» الثابت والمتصل هيئات النظام الموازية والتحتية. فلم يملك محمد خاتمي ولا فريقه كلمة في مسائل مثل التسلح النووي، أو «حركات التحرر» على شاكلة «المقاومات» و«الثورات» و«الجبهات» الإسلامية المزعومة، أو العمليات الخارجية، أو الصفقات الإنشائية الكبيرة. ويرسو «خط الأزمات» هذا على الركن النووي الدولي، والركن «الإسرائيلي» الإقليمي العريض، والركن السلكي العصبي والعامي الداخلي. وتنفخ الأركان هذه في بؤر ازمات متوقدة ومتجددة، لا توشك على الانطفاء ولا على التبدد. ولعل فكها بعضها من بعض هو أقرب الاحتمالات الى خلاص الإيرانيين من الحرب الأهلية ومن النار النووية.

الفصل الثاني

«ثورة المخمل» على مراتب الأوليغارشية الحاكمة

عشية انتخابات ايران الرئاسية في (٢٠٠٩) حذر أحد أبرز مفوضي الحرس الثوري السياسيين المدعو يدالله جواني، الناخبين الإيرانيين من اجتماعهم على «ثورة مخملية» على النظام الخميني الحاكم، ومن إطاحتهم النظام بينما هم يقترعون في انتخابات مشروعة يتولى النظام نفسه، هو وهيئاته وأجهزته الأمنية والإعلامية والإدارية والسياسية، إعدادها وتأطيرها والإشراف عليها. وفي معرض شرحه ما يعنيه بثورة مخملية، تناول رئيس المكتب السياسي الحرسي تفصيلاً عارضاً وثانوياً هو اختيار حملة المرشح مير حسين موسوي، المتحفظ الإسلامي (أو نظير يمين الوسط الإسلامي الخميني)، اللون الأخضر شعاراً للحملة. ولكن اللون الأخضر الحسيني، أحد لوني عمائم أهل البيت مع الأسود الموسوي ولون «الربيع»، ليس محل اعتراض أو انكار الجناح الحرسي من الطاقم الخميني الحاكم. والثورات الملونة ليست كلها مخملية، على المعنى التشيكي الذي طوى السلطة الشيوعية على تشيكوسلوفاكيا (سابقاً) في ١٩٨٩.

موسوي والاستدراج

فما يريده أو يعنيه المفوض السياسي والفكري والاعتقادي بثورة مخمل ايرانية

محتملة هو خروج الناخبين، وعلى وجه الخصوص منهم الشبان والشابات والطبقات الوسطى المدينية وأهل الخبرات المهنية والثقافية ومتنورو المعممين والطلبة، خروجهم من اطار الاختيار الانتخابي المقيد بإرادة الحزب الحاكم الى استفتاء رأي. وعلى رغم ان استفتاء الرأي هذا ليس حراً، فاليد العليا في استبقاء المرشحين أو اطراحهم واستبعادهم هي يد طاقم النظام الحاكم، وسع جمهور المرشح موسوي نفخ حياة سياسية واعدة في مرشحه الباهت والبطيء والصامت طوال عشرين عاماً من تاريخ ايران المعاصر والمكبل.

فمير حسين موسوي «ورث» ترشحه من محمد خاتمي. وكان هذا، في أثناء ولايتيه (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥)، رجل الناس و«المجتمع المدني» في وجه أهل المناصب والقوة والقمع. وهو عزم على الترشح قبل نحو شهرين، ولكنه أحجم وأمسك خوفاً من الترهيب والتهديد بالاغتيال، واحتساباً لتقدم حظوظ موسوي الراجحة بالفوز، نظراً لعلاقاته الواسعة بأوساط المحافظين المتعقلين والمعتدلين ولحظوته عند مساعدي خميني ووارثي نظامه وسلطاته. ويرجح مراقبون كثر أن موسوي، وهو رئيس وزراء روح الله خميني «الأول»، يوم كان علي خامنئي رئيساً للجمهورية وكانت السلطة التنفيذية مقسومة في رئيس جمهورية ورئيس وزراء، ما كان ليترشح، ويخرج من عزلته النسبية واقتصاره على شورى خامنئي، لولا رغبة خامنئي في احياء الحملة الرئاسية وبث الروح فيها. فلو بقي أحمدي نجاد، أو أحد حملة لواء الخمينية الرسميين، المرشح الراجح الوحيد، لغطت الحملة في سبات عميق، واسترسلت في رتابة رمادية فضَّت عنها الناخبين الإيرانين وصرفتهم. و«الثورة»، أو السلطة القاهرة والموزعة في هيئات الحكم المؤتلفة والمركبة لا تزال تحتاج الى التعبئة والمبايعة الشعبيتين. وذلك تسويغاً لزعم طاقم الحكم التحدر من قيام الإيرانيين، قبل ٣٠ عاماً، على الإمبراطور البهلوي، ومن إجماعهم يومذاك على وجه الثورة وروائدها.

وجها الخمينية

ويقتضي التسويغ، اليوم، شأنه في أوقات الأزمات والاستنقاع التي ينفضُّ فيها

الناس عن الطاقم الخميني المتهافت والقاصر والفاسد، التلويح باحتمال منافسة حقيقية بين مرشحين ليسوا فقط أجنحة ممثلي الأجهزة أو ألسنتها. وهؤلاء، ليسوا على شاكلة محمود أحمدي نجاد وعلي لاريجاني ومحسن قاليباف وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحسن رضائي، يؤدي انفرادهم بالمسرح السياسي الى اظهار خواء وفاض السلطة وطاقمها من تأييد الناخبين، وضعف تمثيلها (وتمثيلهم) العددي والإحصائي جمهور هؤلاء. ولا يخول انقسام طاقم الحكم، وائتلافه من أجنحة وكتل متباينة تلحم بينها نواة علمائية وعسكرية قومية وعامية (شعبوية)، لا يخول الانقسام هذا طاقمَ الحكم حشوَ صناديق الاقتراع بـ ٩٧ في المئة من الأوراق التي تحمل اسم زعيم أوحد و«أبدي» على شاكلة الحاكم العراقي السابق وزميله السوري اليوم وبالأمس.

ومن الشق هذا أو الثغرة هذه، أي كثرة كتل السلطة واضطرارها الى التحكيم، تخرج ثورة المخمل، أو يخرج خوف أهل الأجهزة الخمينية الحاكمة منها. فالثورة العتيدة تحصل سلماً، ومن غير قصد من أصحابها، وفي ظل الهيئات والمؤسسات والقوانين الغالبة والمسيطرة، وفي أثناء أداء الهيئات وظائفها. ولعل ثورة المخمل الأولى التي يعرفها المفوض السياسي الحرسي جواني من قرب، هي انتخاب محمد خاتمي المفاجئ في ١٩٩٧، وعلى مقدار أقل تجديد ولايته في ٢٠٠١. فالرجل حظي، شأن مير حسين موسوي اليوم، بتزكية مجلس الوصاية على الدستور، الهيئة التي تتولى دور المصفاة أو الحاكم المتعسف في مطابقة المرشح معيار المنافسة، والتزامه قيود النواة الخمينية عليها. وهذا قرينة على انضوائه في النواة. وهو رضي به المجلس العتيد، حيث رأي المرشد راجح في الأحوال السائرة، استدراجاً للناخبين المتحفظين أو الصادفين يأساً وقرفاً، شأن «مرشح» خاتمي اليوم. ولكن تخطيه دوره هذا، أي الاستدراج والترغيب، وتجاوز المهمة الداخلية الى تعبئة دوائر عريضة من الناخبين العصاة على أطر النواة الخمينية العلمائية والحرسية القومية والإدارية (المالية)، هذا التخطي هو ما يخشاه المفوض السياسي والحرسي، ويسميه ثورة ملونة. وهو كناية عن يد

«أميركية» مزعومة يعزى اليها خروج المواطنين عن التزام حدود الهيئات المرسومة والمقدرة. وكان «أمير» الحزب الخميني المسلح (في لبنان) ذهب، في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٥، على ما سمي من بعد تكتل الحزب وملحقاته، الى استحالة ثورة ملونة برتقالية لبنانية، أي الى الخروج على السيطرة السورية من باب الانتخابات.

وعلى هذا، فالهيئات النظامية، وأولها هيئة الإرشاد والولاية الفقهية ومجلس صيانة الدستور، متنازعة بين دورين، دور رعاية «الإجماع» الشعبي والجماهيري على النظام، ودور حماية النواة الصلبة الحاكمة، والمستأثرة، من القوى العريضة التي لا تتفق مصالحها ورغباتها الجزئية والعامة مع مصالح النواة وحاجات أنصار أطرافها (أطراف النواة الحاكمة). ولعل التنازع هذا، وهو رافق العقود الثلاثة الماضية من تاريخ الخمينية في ايران وخارجها، هو السبب في تلازم وجهي الخمينية، المنفتح (المتعدد) «الديموقراطي» والمنقبض المستبد، وفي انقلابها من وجه الى آخر وترجحها بين الوجهين.

مراتب الامر

وبنية المؤسسة السياسية هي مرآة التنازع والتقلب هذين. فتتولى هيئات الرقابة والوصاية اخراج قلب الولاية الخمينية، العلمائية والحرسية، وهويتها الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية، من التنازع والخلاف والمناقشة. وهذا معنى تنصيب هيئات أو مراجع غير منتخبة فوق إرادة الناخبين، وإفتائها سلفاً في من يحق له الترشح، والاحتكام الى اختيار الناخبين تالياً، وفيمن لا يحق له. وهذا نظام حزبي «بلشفي»، وينطوي على وجه من وجوه العائلية أو العشائرية المافياوية والإخوانية الصوفية. فهو يوكل الى نواة ضيقة من الأفراد يختار بعضهم بعضاً في ميزان معايير مشتركة، ويتوالد بعضهم من بعض، حماية أركان النظام، المعنوية والشخصية، من آراء «العوام» وأهوائهم وانقيادهم المحتمل الى من يوهمهم باستقامته. وأساس التمييز بين أهل الولاية والعلم والإيمان وبين أهل

الأصنام والزيغ والظاهر أصل أو مبدأ اسماعيلي يرتب الناس على مراتب من «العلم» والفهم لا مقارنة بينها ولا قياس. والإكثار من النسبة الى الألوهة، ومن إطلاق صفة «الإلهي» أو «القدسي» على الخسارة العسكرية المحدودة، أو على احتساب اصوات الاقتراع المبكر والمتسرع، أو على عدد أجهزة الطرد المركزي، أو على عثرة الأعداء ـ هذا الإكثار مصدره إرادة عزل نواة النظام المستبد وركنه من المحاسبة والمناقشة ومن اقتراع العوام «الجاهلين». ويضمر أو يعلن هذا تقسيم الإيرانيين (واللبنانيين والفلسطينيين والعرب) طبقة أولى، هادية ومهدية، وطبقة دنيا تتولى الطبقة العليا، من المرشد وبطانته ومجالسه وعماله الى قواعد الباسيج والباسدران وبينهما الأجهزة و«كوادرها»، الاستيلاء عليها وقيادتها وتنظيمها وتجديدها.

فالانتخابات، عموماً، ينبغي ألا تتناول صلاحيتها، أي صلاحية رأي الناخبين، نواة «الثوابت»، على قول «سوري» أسدي. فلا يترك إلى الإيرانيين، من الجمهور والعوام والضعفاء (ديناً وموارد معيشة وعمل) و«أشرف الناس» على القول الديماغوجي المعروف والشائع، البت في الأمور «العظيمة» و«الكبيرة» مثل من «يدير» البلد، وكيف يحكم، وما يليق بالإيرانيين فعله أو لا يليق، وكيف يتنازعون أو يتفقون، وما هي معايير التحكيم في منازعاتهم وهيئاته، وما هي معايير احلافهم وسلمهم وحربهم، وغيرها من المسائل. ففي هذه كلهاالمسائل مدونة أجوبة وعلم سابقة وثابتة. والأجوبة «العلمية» مستودعة في المرشد ودائرة اصحابه ومن يرون رأيه ويرى رأيهم. والمرشد ورجاله هم مستودع العلم المكنون هذا. وعلى الناس ان تنتخب، اي ان تدلي بصوت مقيَّد لا يتخطى «ألوان» الدائرة، على ان يقتصر الفرق بين هذه الألوان على اقل القليل ما أمكن، بناء على عزل دائرة المسائل، ودائرة الطاقم الحاكم، عن المحاسبة والمداولة.

وهذا شأن السلاح الذري، والصناعة النووية، في العقيدة السياسية الخمينية والخامنئية، العلمائية والحرسية. فما لا يكف الطاقم الحاكم عن ترديده هو ان التخصيب خارج المناقشة والمفاوضة، وهو موضوع «طوي»، على قول أحمدي

نجاد «المنتصر». وهو وسيادة ايران وكيانها ودينها واحد لا يتجزأ ولا يتعدد. وهذا ما يقوله الحزب الخميني والشيعي المسلح و«المدني» (بلبنان) في سلاحه و«مقاومته» وأراضيه الإقليمية ونوابه ووزرائه وحلفائه وموظفيه و«موازنته».

«خارج النقاش»

وهو ما تقوله «حماس» في «مقاومتها» وصواريخها وقوتها الأمنية ومعازلها الغزاوية. فالسلاح، والمنظمة العسكرية المسلحة والكتلة الأهلية التي تحوط البنية العسكرية وتحميها بنفوسها وباستعدادها للموت في سبيلها، هو على الدوام «خارج النقاش». فهو وسيطرة نواة الطاقم الحاكم في الدولة أو في الجماعة متلازمان ولا ينفصلان. وعلى هذا، ينبغي ان يبقى بمنأى من مناقشة الداخل، على نحو ما يصر الحكام على أنه بمنأى من مناقشة المجتمع الدولي، ودوله المستكبرة والمستضعفة على حد سواء. وطلب المناقشة، أو الحوار على قول اللبنانيين المهذب والحيي، إذا صدر عن الداخل، فهو قرينة على عمالة الداخل للخارج المستكبر والإمبريالي. وإذا صدر عن الخارج فهو قرينة على تواطؤ الاثنين، وعلى سعيهما في تقويض الثورة. و«ثورة المخمل»، على المعنى الحرسي، هي شعار التواطؤ المزعوم هذا.

وتوحيد كلا الخارج بالداخل والداخل بالخارج يعقل في ضوء مقاصد النظام السياسي أو البنية السياسية والاجتماعية التي تتعهدها السيطرة العلمائية الحرسية. فلا تستقيم هذه السيطرة إلا بتأليب العوام وتكتيلهم وراءها وتحتها. ويقتضي التأليب، ودوامه، استتباع العوام أو جعلهم أتباعاً للنواة المستبدة والمستأثرة بالسلطة على النفوس والجوارح والعقول. وفي اثناء ولايته الأولى رشا احمدي نجاد نحو ٤ ملايين شاب وشابة تزوجوا في الأثناء، وأمر المصارف بتقديم «منحة» لهم من غير شروط تسديد. وكان توزيع أكياس البطاطا من عناوين حملته الانتخابية. ومحاولته زيادة الرسم على محروقات السيارات، قبل نيف وسنة، إجراء أراد به الأخذ من متوسطي الحال والميسورين، «أنصار» خاتمي وموسوي

وقبلهما وبعدهما ربما أنصار رفسنجاني، والتخفيف عن مالية عامة غرضها الأول إعالة أنصار النواة العلمائية والحرسية. وتلبس الإعالة هذه لباس المنح والهبات و«الصناديق»، على شاكلة صندوق الجنوب اللبناني، وشاكلة المساعدات الحمساوية. وهي غير منتجة وليست استثماراً مجزياً ذا عوائد، وتؤدي الى إفقار الفئات المتوسطة والعوام والدولة (والمجتمع) عموماً. ولكنها شرط ضروري لتثبيت الطغمة أو الأوليغارشية الحاكمة، وإرساء سيطرتها على المعدمين والمحرومين وأهل الضعف وشراء ذممهم. والصناعة النووية عامل آخر في تثبيت الطغمة وسيطرتها. فهي عنوان الحرب على الداخل والخارج، وعلى «تواطئهما» المفترض على سيادة ايران وكيانها.

فلما تهدد ناخبو مير حسين موسوي، وهم ناخبوه وناخبو حليفه المعلن خاتمي وحليفه المستتر ربما رفسنجاني، مرشحَ الثورة العلمائية والحرسية، بدا التهديد هذا إيذاناً بتصديع اللحمة الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية التي تلحم بين أجنحة الأوليغارشية الخمينية ومراتبها. فثار الحرس الثوري، من قبل ومن بعد. وكان سبقه أخوه اللبناني. وهو اليوم في صدارة المهنئين بانتصار الثورة، الى «حماس» والرئيس السوري.

الانتخابات الرئاسية الإيرانية... من التسويد النجادي الى «الكرنفال» الحزيراني

غداة أربعة أيام على إحصاء وزارة الداخلية الإيرانية نتائج الانتخابات الرئاسية التي دعي الى المشاركة فيها ٤٦ مليون ناخب، ولبى الدعوة ٨٠ في المئة منهم، نظم انصار محمود أحمدي نجاد، المنتخب الى ولاية ثانية في الدورة الأولى بثلثي أصوات المقترعين، نظموا تظاهرة تأييد و«توحيد» لصاحبهم. ومنع أنصار خصم الرئيس المنتخب، في اليوم نفسه، من التظاهر. وناشد المعارضين والمحتجين صاحبُهم، المرشح مير حسين موسوي، البقاء في منازلهم، وترك الشارع العظيم بطهران، ولي عصر (إمام الزمان المنتظر، و«خليفة» بهلوي ثم محمد مصدق، رئيس الوزراء الذي «قلبته» الـ «سي آي أي» في ١٩٥٣، على الاسم)، الى متولي احمدي نجاد وراعيه، علي خامنئي، المرشد والولي الفقيه ومرجع التقليد، آية الله العظمى.

المحادثة الشبكية الأخطبوطية

وتقول وكالات الأخبار في الحشد النجادي والخامنئي هذا ـ وكنا، نحن مشاهدي التلفزيون، رأينا العشية السابقة صوراً مضطربة، وتكاد تكون رمادية وبعيدة، تظهر فيها ظهوراً هلامياً حركات جموع تروح هذه الجهة ثم تلك، وتشبه موج البحر في

علوه وهبوطه وامتلاء أطرافه ثم انحسارها وضمورها ـ تقول الوكالات ان الحشد جمع من غير شك آلافاً من المتظاهرين، ربما بلغوا العشرة أو فوق العشرة. والحق ان العدد، ولو فاق العشرة آلاف أضعافاً كثيرة، ليس ما يستوقف، ويدعو الى النظر والتأمل. فما يستوقف هو تناول التلفزيون (الرسمي طبعاً) المسيرة أو التظاهرة الجديدة أو الأخيرة. فالصور والمشاهد اقتصرت على نصف الشاشة، ومعظمها بعيد من المتظاهرين، وضيق البؤرة، ومحجم عمداً عن التصوير العالي والإجمالي والبانورامي، ومن غير صوت خلفي أو غير خلفي. وأما نصف الشاشة الآخر، نظير التظاهرة الحاشدة والتوحيدية، المفترضة عينة من ٦٢,٦٣ في المئة المقترعين لأحمدي نجاد، فـ «احتله» المعلقون أو المذيعون، خطباء مكبرات الصوت الجماهيرية في حجرات الاستديو المركزي المغلقة والصامتة.

وعلى هذا، انفرد المذيعون الخطباء بالكلام والتعليق الكثيرَين على الصور القليلة والغائمة والضيقة الحقل والصامتة. وعادت الشاشة، وصورها المتدافعة والعصية على القراءة والتصفح النافذين والبصيرين، عادت الى دورها المتواضع والثانوي سنداً للإذاعة والصوت الجهوريين والمعنويين، والمقتصرين على المعنى والمضبوطين عليه. والضبط ليس، في هذا المعرض، كناية ولا مجازاً. فالمعلقون والمحللون، على قول الوكالات، وهم كلهم صوت مجلس تنسيق الدعاية الإسلامية، وصاحب الدعوة الى التظاهرة، تكهنوا بالأثر المترتب على التظاهرة النصفية والصامتة. فأجمعوا، والإجماع فضيلة الصوت الواحد الداعي ومجيب الدعوة معاً، على ان الجمع «يحسم دابر المؤامرة والإخلال بالأمن»، و«يحبط مخططات الأعداء».

وفي الأثناء، على قول موقع قناة «برس تي في» على الشبكة، شهدت مراسلة القناة مناصري المرشح الخاسر، وخصم أحمدي نجاد و(تدريجاً) علي خامنئي، يتجمعون ويقصدون ساحة وناك، أحد مسارح الحملة الانتخابية البارزة شمالاً، ويتكاثرون، ويضمون روافد المتظاهرين المتقاطرين من الطرق والشوارع الفرعية والخلفية. وحين صاروا «تظاهرة كبيرة وضخمة»، وخضراء جهيرة الأخضر،

قصدوا «في هدوء» جادة ولي عصر، الشريان الواصل جنوب طهران «الفقير» بشمالها «الميسور»، والبالغ ١٦ كلم طولاً و٥٠ متراً عرضاً. وانعطفوا صوب مبنى هيئة التلفزيون الإيراني، جنوباً، حيث يطمئن صوت المستضعفين، ونورهم ومنارتهم، في حضن أهله. ويسعه ان يعمى عن تظاهر الخصوم «الأعداء»، ويصم الأذن عن أصواتهم ومطاليبهم، ويعدمهم. وكان المقترعون لموسوي يجتمعون في مدن ايران الكبيرة الأخرى مثل شيراز، جنوباً، وأصفهان، وسطاً. فيسرع «الباسيج»، شرطة التعبئة («المعبأون» حرفياً)، الى محاصرتهم وتخويفهم وتفريقهم واعتقال بعضهم، حين لا يقتلونهم غدراً.

ويتضافر على الإسكات والتعتيم، وهو صنو الإعدام واسمه الآخر في عصرٍ وليّه أو امامُه الصورة المتلفزة والرقمية وليس الصوت الإذاعي، قطع شركة الهاتف الخلوي التي تملكها الدولة الاتصال عمداً، والحظر على أخبار وسائل الإعلام الأجنبية. وقال أحد مأذوني وزارة الثقافة أن وزارته، أي دولته، حظرت على الصحافيين والمراسلين التصوير التلفزيوني والفوتوغرافي (الشمسي) في انحاء «المدينة»، وفي المدن الإيرانية الأخرى، بالأحرى. وكانت السلطات الفقهية الراشدة والهادية والمهدية، الثقافية والإعلامية، أسكتت معظم المواقع والمدونات المناصرة موسوي في الأيام الثلاثة السابقة. فلجأ المناصرون الى نشر الأخبار والصور وتبادلها على مواقع «حرب» الغوار والطياحة المحدثة، وطرق «تموينها»، وعلى «فايسبوك»، و«تويتر»، منافسه المولود قبل وقت قليل. فانتصاب نصف الشاشة التلفزيونية الرسمية معلقاً أوحد ومأذوناً على نصفها المصوَّر والغامض والصامت الآخر، وعلى الحشد المستجيب دعوة المعلقين وهيئتهم الراشدة (مجلس تنسيق الدعاية الإسلامية)، إنما شرطه تجفيف «الدم» السائل في شرايين المواصلات والخطوط التلفزيونية والإلكترونية. فلا يستقيم تسويد الشاشات، وإطلاق ألسنة المحللين المأذونين في القيام مقام المقترعين والناشطين والمتظاهرين وأصحاب الرسائل القصيرة والمواقع والمدونات، أي مقام المحادثة العظيمة والأخطبوطية التي عصفت بإيران والإيرانيين طوال

الأسبوعين الأولين من شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، ومثّلت على السياسة غير الخمينية ولا الخامنئية الحرسية والباسيجية ـ لا يستقيم هذا إلا بخنق ذاك.

العزل والكوى . . . ومحمد خاتمي

والحق ان الانقلاب الى الحال الأخيرة، حال التعتيم والتسويد وانتصاب نصف الشاشة رقيباً على نصفها الصامت الآخر، هو مرآة الانقلاب الحرسي والفقهي على المحادثة والسياسة الإيرانيتين اللتين استفاقتا في الأيام العشرة عشية الانتخابات، بعد أربعة أعوام من سلطة حرسية وبوليسية متزمتة. فعلى رغم ان سنوات ولايتي محمد خاتمي (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥) لم تدرأ عن الإيرانيين المتنورين اغتيالات ١٩٩٨، وهذه طاولت بعض المثقفين (وفيهم امرأة) ولا اقتحام جامعة طهران والعدوان على الطلاب وقتل بعضهم ترهيباً، ولا هي حمت الفقراء وأصحاب المداخيل المتواضعة من البطالة وانهيار قيمة العملة وضعف الخدمات العامة، إلا انها نفخت بعض الروح واللون والأمل في الحياة الاجتماعية والثقافية. ودعت الشباب والطلاب والنساء وشطراً من أهالي المدن الى مشاركة واسعة في دائرة التعبير العامة والمشتركة. وسعى الرئيس السابق في تقييد الحسبة الحرسية والباسيجية على حركات الناس وسكناتهم، وعلى أفكارهم وأقوالهم وذوقهم ولباسهم واختلاطهم وشرابهم ودراستهم. وهو لم يهدم جدار الفصل الشائك والعقيم الذي شيدته الخمينية ورفعته، وأوكلت إليه عزل إيران والإيرانيين عن تيارات مبادلات العالم ومداولاته، على وجوهها الكثيرة، ولكنه فتح كوى في الجدار الأمني والإيديولوجي، أو حال بعض الوقت دون ردمها وتطيينها على وجه السرعة، ومعاقبة المتجرئين على النظر أو الكلام أو الاستماع منها (ولم يبرئ هذا عبدي ولا كديوار، ولم يخرجهما من السجن ولكنه ربما حماهما من السحق وأحكام القتل التي يتهدد بها قضاة خامنئي وأحمدي نجاد معتقلي اليوم).

وحين حانت انتخابات ٢٠٠٥، كان استنفد الرئيس ولايتيه، وبدا جلياً، منذ

انتخابات ٢٠٠٣ البلدية، قصوره وقصور أنصاره، وحزب المشاركة الذي يجمعهم ويضويهم، عن جمع كثرة الإيرانيين على سياسة تتفادى، في آن، الانقسام الداخلي العميق، ووصاية مجالس النظام الانتصابية أو الرقابية على اجتماعهم واقتصادهم ونزاعاتهم وانتخاباتهم. وإلى هذا، وهو فادح، لم يخرج من صفوف الخاتميين، أو أنصار «الإصلاح» المقيدين بقيود «ولاية الفقيه» المزعومة والرازحين تحت ثقل تقاسم كتلها النفوذ والعوائد والموالي، لم يخرج «إصلاحي» واحد اضطلع باستئناف دعوة الرئيس السابق أو تجديدها. والعقم هذا ليس من حيل النظام الخميني المركب ومراوغته وحسب. فالحرب التي أصلتها المجالس والإدارة المهترئة والفاسدة الرئيس خاتمي، ومجلس الشورى المناصر له، استنزفت شطراً كبيراً من طاقاته ووقته ومساوماته و«رجاله».

ولكن خاتمي سلّم طوعاً، منذ فوزه وعلى رغم فوزه الكاسح بأصوات لم يفلح التزوير المتعمد والشرس اليوم في بلوغ عددها (٧٠ في المئة من المقترعين)، بأرجحية المرشد وهيئاته وأجهزته. وهو لم ينازع المرشد والحرس والباسيج و«أنصار حزب الله» والحوزة على قواعدهم وجمهورهم من «عيال» الثورة الخمينية وحروبها المعلنة والمستترة، ومستضعفيها وعوامها. فتركهم نهباً لوصاية شرهة ومتنمرة لم تفتأ تشد قبضتها على أعناقهم، وتغريهم بما أغرت به الامبراطورية الرومانية العوام، وصرفتهم بواسطته عن الجمهورية، وهو الخبز (المنح والقروض والإعفاءات والشيكات والطعام لملايين «المستضعفين» والموظفين وصغار اصحاب المصالح في الريف وضواحي المدن) والسيرك (النووي والثوري والإقليمي الدولي).

فلم تقتصر الهزيمة على مرتبة «الإصلاحيين» المتأخرة، وهم كان وجههم البارز الشيخ المعمم والمسن (نسبياً) مهدي كروبي قبل ان تجلوه معارضة الأعوام الأربعة الأخيرة صوتاً غير متلجلج، بل تجاوزت تأخر المرتبة، وانفراط العقد، الى اضطلاع رجل مثل محمود أحمدي نجاد بقيادة ايران في النصف الثاني من

العقد الأول. فـ «تجديد» النظام الخميني، وما اقتضاه من تقديم الحرس الثوري والباسيج وهيئاتهما ومصالحهما على هيئات النظام الأخرى بما فيها هيئة الإرشاد، وما آذن به التجديد هذا من تحريك نعرة «المستضعفين» في الداخل والنفخ في عصبية قومية وإقليمية مقاتلة تعهدت حروب اختيار متواترة (في ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) وشقاقاً أهلياً مزمناً (في لبنان وفلسطين والعراق والبحرين وسوريا واليمن) ـ تولاه الحرسي الاستخباري الغامض والمغامر هذا. وهو زعم إحياء الثورة الإيرانية، وقيادة «ثورة إسلامية ثانية» تُتِم الأولى، وتقتلع جذور «انحرافاتها» اللاحقة، وفي مقدمها امتيازات بعض اعيان النظام من المتحفظين عن سياسة أحمدي نجاد وعن شعاراته وخطاباته قبل سياسته. ويشمل أهل الامتيازات الأثرياء، وأهل الالتزامات من غير الحرس، ومعظم العلماء «القاعدين» أو «الصامتين»، والطبقات الوسطى الليبرالية وأولادهم الوارثين، والطلاب والنساء المائلين مع «الغرب».

واتفق انتخاب أحمدي نجاد مع غلاء أسعار الطاقة، وفورة البلدان الناشئة «الكبرى»، والعولمة المالية. فمدته هذه بموارد عظيمة صرفها الى توزيع «خبزه» وإخراج ألعاب «سيركه»، وإلى قمع خصومه الكثر والمتحفظين عنه. فأحيا، منذ اسابيع ولايته الأولى، مراقبة الباسيج البوليسية على لباس الصبايا والنساء، وزينتهن وشعورهن وصحبتهن من يصحبن. وخول شرطة «الأخلاق» تعنيف المخالفين والمخالفات، وتوقيفهم (وتوقيفهن) واقتيادهم الى المكاتب المحلية وابتزازهم والتشهير بهم، على ما صورت وروت مرجانة ساترابي في أشرطتها المصورة، «بيرسيبوليس»، وفي فيلمها الجامع (وهي تناولت المراحل الأولى من الانقلاب الخميني وقهره). فسام خصومه ومعارضيه السياسيين والاجتماعيين والثقافيين والإيديولوجيين، وهم على الأرجح معظم الشعب الإيراني «النبيل»، على قول حسين منتظري، إذلالاً ومهانة وتضييقاً. وجمعت هذه التمييز الرمزي الى وطأة التعسف والإمعان في الحجر والانغلاق والارتهان للطغمة الخمينية المتجددة والحاكمة.

الرمادي والأخضر

وعشية انتخابات ربيع ٢٠٠٩ الرئاسية، أو قبل أشهر قليلة، لم يكن الإيرانيون وكثرة المراقبين، داخل إيران وخارجها، ليشكّون جدياً في تجديد ولاية محمود أحمدي نجاد. وذلك عملاً بسنّة درج عليها النظام منذ ترئيس علي خامنئي في ١٩٨١ ـ ١٩٨٩. وهذه السنة انقلبت «حقاً» ادعاه المحافظون لصاحبهم، وبدا أن رأس النظام لا ينكره عليه، على رغم كثرة الثارات التي أججها الرجل في طاقم الحكم، وأجنحته المتنازعة والمتفرقة. وكان السبب فيها سعيه علانية وجهاراً في جمع مقاليد السلطة، ومفاتيح النفوذ، في نفسه وأنصاره وصنائعه، وفي إقصاء كتل النفوذ الأخرى، على خلاف ما استقر تقليداً ثابتاً في سياسة «الجمهورية الإسلامية». وقبل نحو السنة، أعلن محمد خاتمي عزوفه عن خوض الانتخابات. وأخرج إعلانه مخرج خطوة الى الأمام، وأخرى جانباً، وثالثة الى الوراء، على جاري تردد هاملت الإيراني هذا، واضطرابه وتنازعه المكبِّل. ولم ييأس بعض اصحابه من حمله على الترشح. وأولهم أحد أركان حملته الأولى، وأحد نوابه الرئاسيين في ولايته الثانية، محمد علي أبطحي، الكثير الوجوه، والمتشابك الأدوار والخيوط، وأحد المعتقلين البارزين في قيادة حملة مير حسين موسوي غداة إعلان النتائج.

وأثمرت المثابرة عودة عن العزوف، قبل اسابيع قليلة من افتتاح الحملة. ودعا المرشح، أو المؤذن بالترشح، الى مهرجانات على عتبة الصفة الانتخابية، اختبارية، خارج طهران. فكان الإقبال لجباً وعريضاً. وأطل الرجل ذو المحيا الأنيس والطلق، وصاحب النظرة الصافية والمباشرة، والعينين اللتين يذكر الإيرانيون انهما دمعتا في أوقات عصيبة بدا فيها الرئيس مقيداً بولائه البنوي للولي الأب وسياسياً مشلولاً وحائراً. واستقبله الجمهور مرحباً، وآملاً في التخلص من دبق جنرال استخبارات الحرس، و«دكتور» تنظيم المواصلات في المدن الخانقة والملوثة التي تتصدرها طهران، ورئيس بلديتها السابق. وثَنَى تهديد حاشية أحمدي نجاد الرئيس السابق، وربما الآتي، بلقائه مصير بنظير (بنازير) بوتو،

على ما كتبت «كيهان» وعلى ما تهامسَ من غير شك اهل الظل الذين تنقل عنهم «كيهان» وأشاعوا، ثنى التهديد المرشح عن المضي على حملته. وتولى وسيط الجمهورية ومناورها، ورجل فصولها الكثيرة والمتقلبة، علي اكبر هاشمي رفسنجاني، وساطة أفضت الى انثناء خاتمي، على ما يحب ويرغب، وترشيح مير حسين موسوي، أحد اصحاب خميني المقربين، وجامع طرفي الاعتدال مصلحاً ومحافظاً، و«اليساري الفلسطيني»، على قول ايليوت ابرامز (أحد بيروقراطيي الأمن القومي الأميركي البارزين). وافتُرض أن موسوي المنكفئ والصامت طوال ٢٠ عاماً حاسمة، ومخاصم الرئيس المرشح، أحمدي نجاد، من طريق زوجته زهرة رهنورد (التي صرفها الرئيس الحرسي من رئاسة الجامعة النسائية فيمن صرف و«طهر»)، قد لا يهزم احمدي نجاد، ولكنه قد يحول دون فوزه في الدورة الأولى، ويضيّق الفرق بين المرشحين. فإذا فاز، على رغم تكتل الخصوم، والمتحفظين الذين احتسب فيهم علي خامنئي نفسه ورجاله وأقرانه من رؤوس الحوزة، خرج من المعركة «بطة عرجاء»، على ما أحب المعلقون العرب والعجم القول في جورج بوش الابن ورددوا كثيراً غداة الانتخابات النصفية في خريف ٢٠٠٦.

وأراد استراتيجيو النظام، وأولهم ولاة الدعاية الإسلامية والثقافة (وهما واحد بطهران و«ضاحية» بيروت) وكبار موظفي وزارة الداخلية، وفوقهم «الأوصياء» على الدستور و«خبراؤه» وأهل التمييز والتشخيص، أرادوا إفحام الأعداء، وكسرهم وإذلالهم وإماتتهم بغيظهم وتعذيبهم. وفطنوا، عن دراية وحدس سوسيولوجيين، وربما في ضوء استشارات مكاتب دولية مثل التي أطلقت كذبة مفاوضة الحزب الخميني المسلح في لبنان صندوق النقد الدولي، فطنوا الى ان دليلهم الأقوى على مزاعمهم في موالاة الإيرانيين الثيوقراطية الخمينية المسلحة هو إشراك الإيرانيين المتحفظين والعازفين في الحملة الانتخابية. ويقتضي الإشراك هذا، واستجابة الإيرانيين الدعوة المتأخرة والمقيدة، الرضوخ لشروط احتفال وطني صاخب وحر، ينسي الناخبين، وعلى الأخص فتيانهم وفتياتهم

(٦٠ في المئة من الناخبين) وجمهور الرسائل القصيرة ومواقع الإنترنت و«الفايس بوك» و«تويتر» والطلاب (٦٠ في المئة منهم طالبات) والمتعلمين وأهل المهن، اعوام أحمدي نجاد وخامنئي «السياسية» والدعاوية والنووية الثقيلة.

وارتضى دعاة الأجهزة والكتل الصارمون والرماديون، في هذا السبيل، إعلان حال طوارئ مقلوبة واستثنائية طوال نحو أسبوعين. فتركوا للجمهور الذي نشأ وشب على هدهدة الحكاية الخاتمية، وحملته الولايةُ النجادية على تجميل الحكاية الذهبية هذه، حبلاً طويلاً على الغارب. وعندما حل مئات المراسلين والصحافيين الغربيين ربوع إيران طوال ١٠ أيام معدودة، وكانوا منعوا عملياً من ارتيادها في الأوقات العادية أو اقتصر اهتمامهم في الأثناء على السيرك الإقليمي، فاجأهم الإيرانيون باحتفالاتهم اليومية، وأعيادهم المخالفة على نحو حرفي ودقيق «عاشوراء» البويهية والصفوية والقاجارية والخمينية، وتعمدهم الرد على شعائرها، ومناقضة شطور الشعائر هذه بشطور من ايار ١٩٦٨. فعلى نقيض الأسود طليت الوجوه والجدران والسيارات بالأخضر الفاتح والفاقع. ورفعت الأعلام الخضر على المنازل والسيارات وفوق التظاهرات، ولُفّت المعاصم بالخيوط الخضر، ورسمت الراحات المفتوحة وأصابعها الخمسة على الجدران. وسارت المواكب السيارة، وجابت شوارع المدن مثقلة بحملة الأعلام (الخضر) وحاملاتها، طوال ساعات العصر والغروب والعشاء الى مطلع الفجر، أو ساعات الليل المتأخرة الى السحر ووقت السحور في الليالي الرمضانية.

العيد والتبديد

وهتف أهل المواكب مودعين احمدي نجاد بـ «باي! باي!»، ونعتوه بالكذب والتضليل وتزوير الأرقام (مثل زعمه ان متوسط التضخم هو ١٥ في المئة، فرد البنك المركزي ان الرقم الدقيق هو ٢٥، ودعواه ان البطالة اقل من ٨ في المئة ورد اختصاصيون مستقلون انها تبلغ نحو ٢٠ في المئة). وعلى خلاف الشاشة التلفزيونية ذات الشعبتين، الصامتة الغائمة والخطابية الثرثارة، وسع مناصري

المرشحين البارزين المناقشة والمطارحة على جهتي الطريق الواحدة، وعلى الرصيف الواحد، ومن سيارة الى سيارة. وتبادلوا، الى اللكمات والرفسات والشتائم أحياناً، البيانات والهتافات والشعارات والحجج، أحياناً أخرى. وتبوأت النساء، تلميذات وطالبات وعاملات وجامعيات و«ربات» منازل، محل الصدارة. فلوَّنَّ المواكبَ والمسيرات والتظاهرات بألوان تعمدن زهوها وبهجتها وضوءها. وسهرن خارج البيوت. وتوافدن الى الاجتماعات والمهرجانات وبادلن الشباب الهتاف والتحية و«خفقة القلب»، على زعم صحافية فرنسية. وأسمعن أصواتهن. وانتخبن زهرة راهنورد موسوي ـ الرسامة، وصاحبة صالة عرض فنية، والأستاذة والعميدة الجامعية، أم ثلاثة أولاد، وصاحبة الوشاح الملون تحت غطاء الرأس الأسود، وشريكة زوجها في الحملة والخطابة، وشابكة يدها بيده على الملأ، ومتقدمته الى المنبر، والقائلة «نحن» كناية عن الرئيس الجائز وعن نفسها، ومن صب أحمدي نجاد عليها افتراءه في معرض تهمته خصمه بالفساد والمحاباة ـ زهرة راهنورد هذه انتخبتها الإيرانيات «الخضراوات» في اثناء الحملة علماً عليهن، وعلى علانيتهن وطلبهن الاختلاط والصداقة والشركة والمحادثة والقيام بالنفس من غير مراتب ولا وصاية.

وترك المعبأون والمستنفرون طوعاً (الباسيج) المغتاظون واصحاب الضغينة، وهم يعدون ٦ الى ٨ ملايين ايراني وناخب، مواطنيهم ومواطناتهم المختلفين و«الغرباء»، يحتفلون بـ«كرنفالهم» و«كرمسهم». وخلوا بينهم (وبينهن) وبين قلب الدنيا، والعادات السائرة والسنن الثورية المعهودة والمشهورة، رأساً على عقب، على ما يجدر الأمر بالأعياد وتبديدها في أيام قليلة خزائن أعوام طويلة من الإمساك والجمع والمراكمة. وأمسكوا، على ما أمروا، عن قمع الإيرانيين المحتفلين، بعد صمت رمادي طويل، بانبعاث الحياة والألوان والمشاعر والأفكار والكلمات والروابط والكثرة في السواد الخميني والنجادي.

وجاءت الإشارة من عل، على صورة دعوة الى سبع مطارحات تلفزيونية حرة بين المرشحين الأربعة. فشهد الإيرانيون وسمعوا، وكان متوسط عدد المشاهدين

المستمعين ٤٥ مليوناً، سياسييهم ومقدمي دولتهم، لأول مرة، يكلم بعضهم بعضاً من غير تزويق ولا تلفيق أو مواربة. وخرج على الملأ تفرق أهل النظام المفترضين اسرة أو عائلة واحدة تحت عباءة الولي. وأنكر بعضهم على بعضهم الآخر الكذب والفساد والرشوة، والتوسل بالقضايا السياسية الكبيرة الى الصغائر. واستخلص الجمهور، واستخلصت الحملات من بعده، من المطارحات صوراً أو مواقف تختصر نهجاً. فعمت الجدران والصحف صورة إبهام مير حسين موسوي وهي تقطع كلام الرئيس محمود أحمدي نجاد المسترسل في رده الطويل، وغير الآبه بالقيد على وقت الكلام، وتلزمه الاستماع الى منافسه. وثبت ان الإيرانيين ليسوا رعية من القصّر لينتصب ولي ملهم وصياً عليها وقائداً يدعي مناجاة إمام الزمان، ومكاشفته على حدة من الشعب الإيراني، ومن هيئات دولته (وعلى رأسها المرشد!). وطالبُ الوصاية يستظهر بكرامات لم يعطها غيره مثل النور الذي جلل رأسه ووجهه وهو يخطب قادة الأمم و«ملوكها» في محفلهم الأممي. وكان بعض منافسيه، السابقين أو المرجأين، مثل علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى، يرى رؤى «يظهر» فيها خميني، وليس هو.

ولكن التلفزيون، وعلانيته، ذو حدين، على ما يعلم حق العلم أعيان الخمينية وبن لادن وأحزابهم. فهو مجلى الخلاف والنزاع والكثرة والاحتجاج، وعلى هذا فهو «دنيوي» و«بشري» ومبدد هالات. ولكنه، من وجه آخر، صانع ايقونات، ومجلل هامات. فشطر من الجمهور رأى أحمدي نجاد في صورة البطل المظلوم والمنافح عنه (عن الشطر)، والذائد عن حياضه وحقوقه ومصالحه، وحاميه من وحشية الليبراليين الشرهين، ومصاصي الدماء، عملاء «الأميركان» الذين أذلهم الحرسي ابن الحداد، و«أخوه البطل» حسن نصر الله، على ما قال الأول في الثاني. وترددت أصداء المناظرات التلفزيونية دعوة متعاظمة الى الحساب والعلانية والكثرة، من وجه، ويقيناً بإقدام «الملك» فيروز، البطل الملحمي الفارسي، وعدله ونصرته الضعيف على المستكبر الظالم، من وجه آخر.

والحق ان الإيرانيين لم يخرجوا الى علانيتهم الانتخابية، الموقتة والمقيدة، من

مراسهم السياسي والاجتماعي طوال العقود «الخائية» (خميني وخامئني وخاتمي) الثلاثة. فهم خرجوا إليها من ارتدادهم الى حياتهم الخاصة التي قسرتهم السياسات الخمينية عليها، على مثال عرفه ووصفه روائيو الأنظمة الكليانية الشولية من أمثال ميلان كونديرا التشيكي ـ الفرنسي (وقد يحضر المتذكر، اليوم، غاسل الزجاج في «خفة الكائن المحالة الاحتمال»، وكلامه على مغامراته الجنسية). وبعض الصحافيين الذين زاروا، أخيراً طهران ومدناً إيرانية أخرى، لاحظوا كثرة الأشكال والصور التي يتصور فيها الانصراف الى الاهتمام بالنفس، أو ما سماه أحدهم «همّ ذات النفس». وبعض الصور هذه مأساوي. فمنها مقتل ٢٨ ألف نفس في السنة في حوادث سير، وإصابة ٢٨٠ ألفاً بالتعويق. وهذا ثمرة ركوب هوى السيارة الفردية الإيرانيين. ومنها، كذلك، تعاظم الانتحار في صفوف اهل المدن العريقين، مسنين وشباناً، وفي صفوف المهاجرين من الريف الى المدينة الأولى العظيمة والساحقة. وإدمان المخدرات، على رغم الحرب التي تشنها قوات الأمن على الحدود الأفغانية ـ الإيرانية وكلفة الحرب الباهظة، البشرية والمادية، قد يكون تظاهرة من تظاهرات «الخلاص» البائس والفردي في مجتمع يتربع في سدته السياسية متزمتون، ومترهبو سياسة وأمر (ونهي، على وجه الخصوص). ومنها، أخيراً، تردي متوسط الإنجاب والولادات الى مستوى «أوروبي».

وإلى الوجه المعتم هذا، ثمة وجه آخر يشاركه الدلالة ويخالفه العبارة. فجراحة تجميل الوجه وقسماته، وأولها جراحة الأنف (وتصغيره أو الحد من تصدر عظمته الوجه وغلبتها عليه)، لم تبق ميلاً، أو شاغلاً يقتصر على فئة ضيقة من الناس. وهذا ما كانت عليه العمليات الجراحية قبل ٤ سنوات، عندما انتبهت الصحف الإيرانية إليها ونبهت عليها. فلم يفت الصحافيين الوافدين، والنازلين ايران بعد غياب طويل أو لأول مرة، عموم التظاهرة ومعناها. والعناية بالجسد، والوجه آيته الأولى، وبجماله لا تقتصر في دولة انتصبت لسياسة الأجساد واللباس والقيافة على قدر ما تصدت لسياسة النفوس والأذواق والأهواء والأفكار، العناية هذه جزء من مجادلة السلطان، والرد عليه حيث لا يحتسب رداً وجدالاً. وتتصل

العمليات الجراحية التجميلية بحلقات نفسية تنصرف الى «تجميل» النفس، مثل التحليل النفسي، وعالم الرياضة الروحية الشرقي البوذي، والروحانيات الغيبية، والرياضات الجسمانية، من البادمينتون الى كرة الطاولة.

ويرتدي الانقسام الاجتماعي والسياسي الإيراني العميق، في ضوء العيد الانتخابي، وعشيته الرمادية وغداته الدامية والقانية، أثواباً مسرحية. وهذه جزء من تعريف هوية ايران السياسية. وهي قناع يحول بين قواها وبين تعرفها مسالكها الى مجتمع سياسي يقر بالكثرة والعلانية والمناقشة ناموساً يومياً وعادياً، وليس مكيدة ومراوغة تستدرجان الإيرانيين الى مبايعة احد أقلهم مروءة سلطاناً عليهم.

«الحرس الثوري» في سدة الدولة وولاياتها

ضمَّنت الحركة البلوشية، «جند الله»، عمليتها الإرهابية، في ١٨ تشرين الأول (أوكتوبر) ٢٠٠٩، بإيران «رسالة» سياسية تتصل بأحوال إيران العامة، الداخلية والخارجية. ففي أعقاب ٥ أشهر على عملية المسجد الشيعي بزاهدان، في ٢٨ أيار (مايو)، وهي قتلت نحو ٣٠ مصلياً من الجمهور، اختار الانتحاري البلوشي عبدالوهاب محمدي ساراواني تجمعاً لقادة الحرس الثوري والباسيج (الأمن «الشعبي») ورؤساء عشائر محليين، من السنّة البلوش والشيعة، وأودى بنفسه وبعشرات من هؤلاء. والذين قتلهم الانتحاري البلوشي اختارهم، أو اختارتهم قيادة «جند الله» التي يتربع عبدالمالك ريغي في مشيختها وقيادتها. فغداة الانتخابات الرئاسية في الوقت الفاصل بين عمل مسجد زاهدان الإرهابي وبين العملية الانتحارية في مدينة بيشين، أوكلت الحكومة الإيرانية الى الحرس الثوري إدارة محافظة سيستان ـ بلوشستان وحكمها مباشرة.

عسكرة الادارة

وعسكرة الإدارة المدنية الحكومية في المحافظة الحدودية، المتاخمة بلدين خطرين هما باكستان وأفغانستان المضطربتان، جزء من بسط الحرس الثوري نفوذه المحلي، بعد خروجه «منتصراً» من المعركة الرئاسية التي خاضها على النحو

الذي خاضها عليه، تهديداً وترهيباً وانتهاكاً وتزويراً. ومشاركة عدد من أعلى ضباط الحرس رتبة، على الصعيدين الإيراني الوطني والمحلي، في مصالحة مذهبية، أهلية وعشائرية، قرينة على الدور الجديد الذي يضطلع به ضباط الباسدران في الإدارة المحلية والمدنية. وقرينة أخرى، أمنية وقبيحة على دور الحرس في المحافظة الحدودية، هي عدد القتلى المحليين الذي خلفه تدخل الإدارة الحرسية فيها. ففي البيان الذي أذاعه موقع «إسلامي» غداة العمل الإرهابي، أحصى «جند الله»، في أثناء العام الجاري، مقتل «مئات من شباب محافظة (سيستان ـ بلوشستان) في غارات أو تحت التعذيب أو إعداماً». و«جريمة» مئات القتلى هؤلاء هي «أنهم من السنّة والبلوش»، على قول البيان، والاغتيال والإعدام والتعذيب من وسائل الجهاز الأمني الأثيرة.

ويتولى الحرس في المحافظة السنية، الى مهمات «سياسية» وإدارية وأمنية، مهمات اقتصادية. ففي أثناء تعزيته أهالي الضحايا ذهب علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى ومنافس محمود أحمدي نجاد سابقاً وشقيق رئيس السلطة القضائية الجديد الذي ناصر السلطة الحرسية النجادية بعد تحفظ لم يدم، ذهب الى أن «هدف الإرهابيين الإخلال بالأمن والاستقرار» في المحافظة الشرقية الجنوبية. وهذا لهجت به ألسنة القيادات الحرسية والسياسية كلها. ولكن لاريجاني زاد على التعليق الشائع ملاحظة انفرد بها، فقال: «وهذا يدل على انهم لا يريدون أن تتطور المحافظة على الصعيد الاقتصادي». وخلص من هذا الى أن «الحرس الثوري سيرد، ويفرض الأمن في المنطقة بقوة أكبر من القوة السابقة». ويكاد يكون تصريح رئيس مجلس الشورى «وشاية» مزدوجة، أمنية واقتصادية. وتولي الحرس الثوري، وهو قوة عسكرية وأمنية استخباراتية وسياسية حاكمة، وظيفة اقتصادية في محافظة تقطنها أقلية قومية ومذهبية مقهورة وفقيرة، وهي باب واسع من أبواب تهريب المخدرات من البلدين الجارين المضطربين. وقد يكون التولي هذا إجراءً يعظّم ثقل الحرس في السيطرة على المحافظة وأهلها، ويجمع في يده مقاليد الأمر كلها. ويتفق هذا وتعاظم ثقل الحرس الاقتصادي على صعيد

إيران كلها، ووضع يده على مرافق وموارد عامة أهمها مناقصات القطاع العقاري والبناء والمنشآت والنقل، الى قطاع الصناعات الحربية.

سيستان ـ بلوشستان جبهة دولية

وحال وقوع العملية الإرهابية لم يتستر الحرس الثوري على صدارته الأمنية والديبلوماسية السياسية. فأذاعت وزارة الداخلية الخبر، واقتصرت على وصف الحادثة، وإحصاء عدد الضحايا، ووعدت بالقبض على «منفذي العمل الإرهابي». ولم يذهب الرئيس الإيراني نفسه أبعد من تقرير وزارة الداخلية. فطلب الى «السلطات الإيرانية (...) ضبط المسؤولين عن الهجوم ومعاقبتهم (على ارتكابهم) جرائم في حق الإنسانية». واعتدال أحمدي نجاد الحقوقي والقانوني مدعاة دهشة. ففي الأثناء كان الحرس الثوري يذيع بياناً ينسب الى «قوى الاستكبار العالمية»، أي الولايات المتحدة وبريطانيا، «تحريض عملائها» على المقتلة. وثنّت قيادة القوات المسلحة، فحمّلت «إرهابيين يساندهم الشيطان الأكبر أميركا وحليفتها بريطانيا»، بالاسم، المسؤولية عن الواقعة. واقتفى «السياسيون» رأي البيانين العسكريين. فسمى علاء الدين بُروجردي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية الشوروية النافذ، الولايات المتحدة. و«اعتدل» علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى، فاقتصر على تحميل «نتيجة أعمال الولايات المتحدة» التبعة. وانتهز الفرصة ليزين كلامه بصورة خطابية حاسمة، فقال: «أوباما قال إنه يرغب في مد يده الى إيران، وها هو يحرقها في العمل الإرهابي هذا».

وغفل قادة إيران الحرسيون، ورجالها السياسيون، في نشوة انتقامهم اللفظي من «الشياطين» التقليديين، والتنديد بهم، عن محل التهمة الأول والبارز، وهو الجار الباكستاني، على وجوهِ جوارِهِ الكثيرة، الجغرافية والمذهبية والقومية والأمنية الاستخبارية. فلم ينتبهوا الى مترتبات الجوار الكثيرة، وذرائعه، إلا تالي يوم العمل الإرهابي. ودار على مستوى الرئيسين، الباكستاني والإيراني، حوار حاكى

«الحوار» السوري ـ العراقي غداة «الأربعاء الأسود» ببغداد في ١٩ آب (أغسطس) ٢٠٠٩، وقبل «الأحد الأسود» في ٢٥ تشرين الأول من العام نفسه. فقال أحمدي نجاد ان «إقامة عناصر إرهابية معادية لإيران بباكستان لا مسوغ له ولا مبرر». وشأن نوري المالكي، طالب الرئيس الإيراني زميله الباكستاني باسترداد البلوش الإيرانيين المقيمين بباكستان. وسكت أحمدي نجاد عن أفغانستان، وعن طالبان وزيرستان وقندهار الذين جردت عليهم إسلام آباد قبل يوم واحد حملتها الكبيرة والحاسمة. وبدا، في اليوم الثاني على الهجوم الانتحاري، أن سفير باكستان بطهران لم يعد الى سفارته منذ ان اضطر الى تركها، ومغادرة طهران الى بلاده، غداة جريمة زاهدان ومسجدها في ٢٨ أيار. وآذن هذا طبعاً بالشك في مسؤولية «عناصر» باكستانية.

ولكن قادة الحرس، على مراتبهم، وأنصارهم المباشرين من الساسة، عوضوا الغفلة عن إسلام آباد في اليوم الأول. فزعموا، على شاكلة محمد علي جعفري، جنرالهم العام، أن في حوزتهم «وثائق» تثبت تنسيقاً بين «جند الله» وبين أجهزة استخبارات أميركية وبريطانية وباكستانية. ووعد بإرسال «أدلة» على مسؤولية عبدالمالك ريغي، قائد «جند الله»، عن الهجوم. وهو قال لتوه انه يملك «وثائق» تدين من هم وراء ريغي وفوقه. فإذا به يتواضع في الجزء التالي من مهمته، ويقصر «أدلته» على الرجل الذي أعلنت منظمته فور ارتكابها المقتلة مسؤوليتها عنها. وكرر قائد قوات الحرس البري، محمد باكبور (وهو خسر نائبه في التفجير الانتحاري، الجنرال شوشتري)، تهمة قائده العام. وأضاف إشارة سياسية لم يسبقه أحد اليها، ولم يكررها أحد بعده. فقال ان «أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكنهم قبول الوحدة في البلاد». وهذا تعليق أو ذيل على الانتخابات الرئاسية التي شقت الإيرانيين وفرّقتهم، وقسمتهم على دور الباسدران، واستيلائهم على الجمهورية، واستتباعهم المرشد «الفقيه». فتوسل القائد الحرسي بالمجزرة التي أصابت سلكه العسكري والأمني الى تنصيب السلك ولياً على الإيرانيين الذين قسمهم سلكه.

وعقّب بيجان فروزشي، نائب سيستان ـ بلوشستان في مجلس الشورى وهو من أنصار قيادة النظام و«عمالها» المعينين، على تلويح باكبور بـ «رد ساحق قاس ومدمر» على المنظمة البلوشية المذهبية والقومية الإرهابية. فزعم انعقاد «إجماع» على تولي قوات الحرس الثوري والباسيج الرد هذا، وعلى «إجراء عمليات (الرد) في الأراضي الباكستانية». ويتخطى التصريح المرتجل والمهوِّل «صلاحيات» وزراء الخارجية والحرب (الدفاع) والاستخبارات والأمن القومي، الى «صلاحيات» رئيسهم وهو رئيس الجمهورية، في نظام تختلط فيه الصلاحيات اختلاطاً ذريعاً. ويسع فروزشي قول ما قال، وتوريط النظام في مزاعم ونوايا وخطط تصمه بالخفة في أحسن الأحوال وبالعدوانية الخطرة في شرها، بينما الوزراء ساكتون. وبعضهم منشغل بمفاوضات فيينا في رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحفز سكوت السياسيين المفترضين، وهم ظهروا في المناسبة موظفين في مراتب ثانوية يتولى مراتبها الأولى لفيف ضباط وقادة أجهزة لا يُسألون، حفز الضباط على الكلام على المثال غير المسؤول نفسه.

اقتصاد الباسدران وديبلوماسيتهم

فتوالى على الكلام قائد القوات المسلحة حسن فيروزآبادي، وقائد «قوة القدس» في الحرس الثوري (وهي «صاحبة» اليد العليا في العراق ولبنان وغزة وربما في اليمن) قاسم سليماني، ونائب القائد العام لقوات الحرس حسين سلامي، ويد الله جواني، رئيس المكتب السياسي في الحرس، ومحسن رضائي، أحد آباء الحرس، ومسعود جزائري، مساعد رئيس هيئة أركان القوات المسلحة «الصاعد». وحين خرج وزير الخارجية منوشهر متكي عن صمته، في اليوم الثالث على الحادثة، نوه بـ «حدود الصداقة» التي تجمع باكستان وإيران. ولكن قادة الحرس عادوا، في الأثناء، الى التنديد بـ «ملف الولايات المتحدة وإسرائيل الإرهابي» (فيروزآبادي) و«أعداء الأمة الإيرانية» (سلامي)، بينما كان مندوب إيران الدائم الى الأمم المتحدة يطلب الى الهيئة الدولية إدانة الهجوم. وهذا ما بادر اليه مجلس الأمن، مجمعاً، بعد يومين.

وحمل قادة الحرس بعض الجمهور الإيراني من أنصارهم الخلَّص ـ وهؤلاء شيعوا قتلى الهجوم في الزي العسكري فحيوا في الذين سقطوا المقاتلين المحترفين وليس المواطنين ـ حملوهم على تحقيق تهمتهم، وتوسيعها جزافاً. فتظاهر مئات من الطلاب الجامعيين في ٢٠ تشرين الأول إنكاراً، على قولهم، «للأعمال الإرهابية في محافظة سيستان ـ بلوشستان والاعتداءات المتواصلة على المسلمين (الزيديين الحوثيين) في اليمن»، على مقربة من سفارة المملكة العربية السعودية بطهران. وجمعوا الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة و«الكيان الصهيوني» و«الإرهابيين» في حزمة واحدة. ونسوا باكستان وأفغانستان وطالبان والبلوش والأحوازيين (جبهة تحرير الأحواز) العرب والأكراد من أنصار «بيجي» الذين يقاتلونهم في شمال العراق الشرقي. وصادف «النسيان» هذا، شأن الغفلة عن باكستان وأفغانستان في اليوم الأول، اغتيال شرطيين في مدينة إيرانشهر بمحافظة سيستان ـ بلوشستان إياها، يوم التظاهر. والاغتيال هذا هو الحلقة الثانية من اضطرابات المحافظة. وفي ٢٥ من الشهر نفسه، اغتال مسلحون محافظ المحافظة العتيدة بباكستان. والحرسيون والباسيج ينددون بمفاوضيهم، ويسكتون عن أعدائهم المباشرين.

واستوقف الشطط والتخبط هذان بعض الصحافة التركية. فطهران تنتظر زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قبل نهاية تشرين الأول. وعلق أردوغان على الحادثة تعليقاً قريباً من تعليق الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف. فدعا الى التعاون على مكافحة الإرهاب. وربطت «يني شفق» «الإدعاءات» الإيرانية في «تورط أجهزة استخبارات غربية وأميركية» في العمل الإرهابي البلوشي، بمسعى (حرسي) يرمي الى عرقلة التقارب التركي ـ الإيراني. ونوهت الصحيفة بعدد الاتفاقات الكبير الذي تؤذن زيارة أردوغان بتوقيعه، ويترتب عليه خطو إيران خطوات على طريق «الاندماج في المجتمع الدولي» من طريق تركيا، وعلاقاتها الدولية ومكانتها، على قول الصحيفة. وتستدل الصحيفة على صدق رأيها في المسعى الحرسي الموارب بالقول إن إلقاء الشبهة على الأجهزة الغربية

والأميركية يصيب دولاً، منها تركيا بل أولها تركيا، تربطها علاقات متينة بالولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل.

وسبق للحرس الثوري أن ألغى، عنوة، عقد بناء مطار رسا على شركة تركية في نهاية ولاية خاتمي الثانية، وتولى هو، عنوة كذلك، إنشاء المطار. وتذرع بالعلاقات التركية ـ الإسرائيلية الى تسويغ الإلغاء، والى الاستيلاء على المرفق. وعلى هذا، فالتهمة الأمنية التي يلوح بها الحرس الثوري الحاكم في الشاردة والواردة، ويرفعها وكلاؤه في «حركات التحرر» العربية الى مرتبة العقيدة السياسية و«الدينية»، حجر أساس في بنيان السياسة الإيرانية، الداخلية والخارجية، التي تقودها دوائر الحرس وقياداته المستولية الكثيرة. ويصيب الدوائر هذه عَرَض التسلط الإمبراطوري. ويقود العَرَض «أمراء» الجيش العقائدي الحاكم وموظفيه الى جمع حروب الاستيلاء والسيطرة التي يخوضها على جبهات داخلية وإقليمية كثيرة في جبهة واحدة يتولى «الأمراء» قيادتها. فالمسألة البلوشية جزء من المسائل القومية والمحلية المتخلفة عن شكل «الدولة»، وهو السلطنة المؤتلفة (على نزاع) من ولايات شبه مستقلة. والولايات هذه، وبالأحرى المتطرف منها شأن بلوشستان، تربطها ببعض ولايات الدول المجاورة، حيث يقيم قوم واحد ومتصل، روابط أقوى من روابطها الوطنية والسياسية المفترضة.

المسائل القومية الايرانية

والحق أن «جند الله» ليسوا منظمة انفصالية، ولا استقلالية ذاتية، على خلاف نظيرها البلوشي الباكستاني العلماني. وهي حركة طائفية ومذهبية قومية أولاً، وتطالب بالمساواة القانونية والأمنية بين السنّة (وهم بلوش في الولاية الحدودية هذه) وبين الشيعة الحاكمين. وهؤلاء بعضهم سكان محليون، وبعضهم الآخر من الغالبية، وعلى وجه الخصوص الموظفون الكثر. وتستمد الحركة الأهلية المحلية من التربة البلوشية عوامل تنشيطها وتجديدها. فهم قوم (شعب عرقي) مقسَّم بين ثلاثة كيانات سياسية متنازعة على مقادير متفاوتة، ومنذ زمن سحيق.

وتُعمِل السياسة الإيرانية شيعةَ قوم الهزارة، حول مدينتي فرح وشنداند، في أغراضها الأفغانية، على نحو ما تعمل شيعةَ باكستان في أغراضها الباكستانية. والإعمال هذا أهلي وانفصالي، وتقايض به طهران حصص نفوذ حيث تسنح لها الفرصة. وهذه تسنح حين ترتخي الدولة الوطنية، وحيث ترتخي. وتوازن السلطنة الإيرانية الحرسية بين مضار ارتخاء الدول الجارة، وارتداد فوضاها عليها حركة انفصالية وإرهاباً متفشياً وتهريباً وفساداً، وبين فوائدها، نفوذاً وصفقات وفساداً.

ويقيم بلوش إيران (وباكستان وأفغانستان) في بلاد متصلة تجمع الصحراء، الفقيرة بالاتصالات في البلدان الثلاثة، الى تضاريس الجبال. ففي معظم بلوشستان، على جهتي خطوط الحدود، يبلغ علو السهوب الصحراوية ٥٠٠ متر الى ٣ آلاف متر. وتغذي الأرض ونتؤها المنازع الاستقلالية، وتزيد عاملاً جغرافياً قوياً الى عوامل الهويتين، القومية والطائفية، والقهر الأقلوي والفقر والتهميش. ويتشارك البلوش الأحوال هذه مع أقوام رقعة جغرافية شاسعة يختلط فيها الطاجيك بالهزارة والبشتون، ويحفها شمالاً الأوزبك والتركمان. وانتشار الحركات «الطالبانية» في الدائرة هذه يتغذى من روافد مشتركة لا تعف عن البلوش، وتخلط البنية القبلية والقروية والقومية والطائفية بالعزلة والطرفية الجغرافيتين ومقاومة السلطة المركزية وقهرها «الأجنبي».

فتهمة الحرس الثوري الدولة الباكستانية، أو بعض أجهزتها الاستخبارية العسكرية المتواطئة مع طالبان الأفغانية على محاربة كابول ورعاتها الأطلسيين والأميركيين، تهمتها بتدريب «جند الله» وتمويلهم وتسليحهم (على قول الخبير حسن رضائي) وقيادتهم، جائزة ومتناقضة معاً. ومصدر جوازها هو تصدع الدولة الباكستانية وضعف تماسكها. والتهويل على باكستان (وليس على أفغانستان) بالحرب، وإعمال «حق الملاحقة» والمطاردة داخل أراضيها، ضرب من هذيان العظمة وفصامها، وعرض من أعراض الداء الحرسي.

وهذه الأعراض تتفرع عن أصل امبراطوري مشترك. فتُحمل المسائل الناجمة عن

نزاعات كتل السلطة، والخلاف السياسي الأهلي، وسوء الإدارة السياسية العامة، والتلكؤ في التصدي لمخلفات السلطنة في سوس الأقليات، والانخراط في تطييف القضايا الإقليمية وإنشاء الولايات في قلب الدول الوطنية، الى التدبير الاقتصادي البائس - تحمل المسائل هذه كلها على مسألة واحدة هي صدارة الحرس الثوري النظام السياسي والأمني والعسكري الإيراني في كنف الدولة المذهبية والامبراطورية. وينزع الحرس الى اختزال سياسة بلد كبير ومعقد ومحوري مثل إيران في قيامه على «الاستكبار»، وبسط قبضته الفظة على دوائر الدولة والمجتمع الإيرانيين. والانتخابات الإيرانية الأخيرة أثبتت أن القبضة هذه أصابها التآكل إصابة قاتلة.

«إيران أولاً» وقميص فلسطين وكوفيتها

تجرأ المتظاهرون الإيرانيون في «يوم القدس»، الواقع هذه السنة في ١٨ أيلول (سبتمبر ٢٠٠٩)، على الذريعة التي حملت مؤسس الجمهورية الإيرانية الإسلامية على تخصيص يوم الجمعة الأخيرة من شهر الصوم للقدس الفلسطينية، وأنكروا على اليوم العتيد علته ومسوغه. فهتفوا الهتاف الذي تخاف الأسماع العربية والإسلامية طرقه، وبلوغه العقول والأفهام: «لا غزة ولا لبنان، شهادتنا في سبيل إيران»، «لا غزة ولا لبنان، أرواحنا فداء إيران». وبعض من كانوا في وسط المتظاهرين وحشودهم في طهران التقطوا صوراً يُرى فيها بعض المتظاهرين وهم يطلبون الى رافعي لافتة تحيي الحزب الخميني في لبنان جمعها ولفها. وقد يكون السكوت المطبق عن الحادثة، وعن الهتاف المزدوج، قرينة على قوة الصدى الذي خلفه الهتاف، وآية على عمق المشكلة التي صدر عنها وأخرجها الى العلن.

والحق أن الدعوة الى «إيران أولاً»، أو تقديم إيران والإيرانيين، قولاً أو خطابة وفعلاً، على السياسات الإقليمية الإيرانية الخمينية التي أرادت الاستيلاء السياسي على الدول والمجتمعات العربية من طريق «حيازة» القضية الفلسطينية، تصيب السياسات الإقليمية الخمينية والنجادية في الصميم. فالقميص الفلسطيني، أو

الكوفية الفلسطينية، هو سُلَّم القيادة الإيرانية «الإسلامية»، وذريعتها «الشرعية» الى الاستيلاء على السياسات العربية، وذلك باسم زعم هذه السياسات أن فلسطين هي قضيتها المركزية أو قضيتها المقدسة. وجمع داعية الثورة على الشاه، قبل قيامه بقم في ١٩٦٣ ونفيه الى تركيا، إيران و«فلسطين» في شعار مشترك لحمته الإسلام. فضمن خطابه الى محمد رضا بهلوي إنذاراً بقطع علاقة طهران بإسرائيل، وحمل هذه العلاقة على أعظم المنكرات.

«الاسلام» في بلد واحد

ويترتب التشديد هذا على نشدان توحيد المسلمين، و«التقريب بين مذاهبهم»، تحت لواء إيران «المسلمة» أي الإمامية. فروح الله خميني هو حفيد العالم الميرزا أحمد مجتهد الخونساري، داعية التقريب الأول في العصر الحديث ومناهض احتكار التبغ. ولكن سياسة مؤسس الجمهورية وافكاره وخططه لا تمليها الوراثة. فإيران الإمامية والمتشيعة استثناء في «العالم» الإسلامي الذي يغلب عليه أهل السنّة غلبة عددية ساحقة. والعرب الإماميون قلة ضئيلة في العالم العربي السني في معظمه. فليس في وسع «الأمة الإيرانية»، وإمامها أو مرشدها، الطموح الى استنهاض إيران والإيرانيين، وهو شرط قيادة «الأمة الإسلامية»، وانتزاع هذه القيادة بشقيها الإسلامي والعربي، إلا من طريق إسلام يجمع، على رغم الانقسام المذهبي، على قضية واحدة.

وتأخر إعلان خميني يوم القدس وإنشاءه الى ١٩٨٧، أي الى عشية خاتمة الحرب العراقية ـ الإيرانية. ففي أعقاب سبعة أعوام من الحرب المدمرة، خرجت معظم الدول العربية، القريبة والبعيدة، من تحفظها عن صدام حسين، وأسفرت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية عن مساندتها الديكتاتور والسفاح العراقي في الحرب الإقليمية الطويلة. وكانت جبهة لبنان يومذاك ثانوية، والفلسطينيون المقاتلون فصائل في المنفى، وأرضهم كلها تحت الاحتلال،

والحليف السوري أسير ضيق الجبهة اللبنانية واحتلال الأراضي الفلسطينية. فحاول خميني الخروج من الحصار من بابين: الأول باب الإسلام. فدعا الحجاج الإيرانيين الى البيت الحرام الى الانتفاض على «الشيطان» الأكبر، الأميركي، والأصغر، الإسرائيلي، والقيام على سلطة أرض الحج السنية والوهابية والتضحية بالنفس في هذا السبيل.

والباب الثاني هو فلسطين. فأعلن الجمعة الأخيرة من رمضان «يوم القدس العالمي». وبعد أشهر قليلة، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، أفتى بإهدار دم سلمان رشدي، الروائي الهندي ـ البريطاني، جراء تطاول مزعوم على «الإسلام» ونبيه، وعلى خميني نفسه و«التهامه» الإيرانيين، على قول رشدي في العالم المنفي سابقاً. وتناول رشدي في السياق نفسه رئيسة الوزراء البريطانية، بتصوير ساخر. وتوسل خميني بالفتوى الى إبراز «حزب» إسلامي متشدد وصلب، ينازع الدول السنية المسلمة والبارزة الأخرى على الصدارة والقيادة الإسلاميتين. فتوحيد المسلمين المفترض كان الغرض منه إخراج إيران المتخبطة في حرب متعاظمة الوحل والخسائر من عزلتها.

وليست فلسطين خميني قضية استراتيجية تشق العرب، دولاً وشعوباً، وتدعو بعضهم الى قتال بعضهم الآخر، وتبيح قيام بعض الجماعات على كيانات دولها وقتالها، وقتال الجماعات الوطنية الأخرى، وتجمع جماعات أهلية متفرقة تحت لواء دول إقليمية وتسلمها الى استخبارات الدول هذه أداة طيعة، وحسب. ففلسطين هذه، الى هذا كله، انتهت رمزاً راعفاً للضحية «الحسينية»، على ما يصور التشيع الإمامي الإيراني نواته الشعائرية والاعتقادية الخلاصية. والجمع بين الضحيتين يبعث في الأمة الإيرانية مشاعر وأهواء لا تنفصل حوادثها السياسية عنها، وتلابس الحوادث الداخلية الكبيرة ملابسة حميمة.

وعلى هذا، فإنكار المتظاهرين الإيرانيين المعارضين هذا الوجه من السياسات الخمينية والنجادية «العالمية»، على معنى اليوم العالمي، والاسلامية والأقليمية

العربية، يتطاول الى ركن أساس من أركان الثورة ونظامها الاعتقادي والسياسي. وهو (الإنكار) منعطف في مسارها، على وجهين، رمزي واستراتيجي. فرفض افتداء فلسطين في ساحتين، غزة ولبنان، تستثمر فيهما السياسة الإيرانية العلل والمسوغات والمال والنفوذ والخبرات ـ على أن يعود عليها الاستثمار تمكيناً وسلطاناً عريضاً وحصيناً ـ هو (رفض الافتداء) في مثابة رد الثورة الخمينية الى حدودها الوطنية، وتقييدها بقيود «بلد واحد»، على مذهب ستاليني مأثور. والهتاف يدعو الى مراجعة تصدير الثورة وحماية نظامها «الغادر»، على قول أبو الحسن بني صدر، إما بواسطة الجماعات المتشيعة الإمامية في المجتمعات العربية أو الإسلامية (باكستان وأفغانستان الدول العربية المختلفة) أو بواسطة الجماعات «الفلسطينية» الإسلامية والمسلحة في البلدان العربية.

«المقتولية» المربلائية

وهذه المراجعة كان محمد خاتمي باشرها على قدر نفوذه المتواضع في «أجهزة القوة» والقمع والحرب، وعلى قدر إعادته النظر في «السراب الإصلاحي» الذي بقي أسيره. وهتاف المتظاهرين في يوم القدس (المفترض) بطهران يتجاوز المراجعة الخاتمية المتلعثمة الى التشكيك في صدق سلطة تنتصر للضحية الفلسطينية الضعيفة باسم التراث الإمامي والحسيني، الإيراني القومي والملي. ويأتي التشكيك في أعقاب التزوير والقمع الانتخابيين. فلأجل إنقاذ حكمها وطاقمها من الناخبين والمقترعين، عمدت السلطات الإيرانية الحرسية الى قتل متظاهرين إيرانيين وإيرانيات عزّل واغتيالهم، والى سجن الآلاف منهم في ظروف قريبة من ظروف الاعتقال في سجون مقر النهاية وتدمر وصيدنايا. ويقترب عدد القتلى تدريجاً من الرقم الكربلائي، ٧٦ قتيلاً (وهو الى اليوم ٧٢، بالأسماء والسن والظروف التي لابست القتل، بعد أن استقر وقتاً على ٦٩ قتيلاً).

وللأعداد في ميزان الإيرانيين الاستعادي التاريخي والمعياري الأخلاقي ثقل راجح. وعندما أراد روح الله خميني، في «موقعة» ١٩٦٣، البرهان القاطع على

ظلم محمد رضا بهلوي وعلى «مظلوميته»، هو وأنصاره، أحصى قتلى الظلم الشاهنشاهي فإذا بهم ٧٦ قتيلاً لا ينقصون واحداً ولا يزيدون (فيما أحصت الشرطة، وهي شأن «الباسيج» و«الباسدران» والمزيج الذي تولى قمع التظاهرات الانتخابية الأخيرة ليست ثقة ولا شاهداً عدلاً، ٥ قتلى الى ٩). وإصرار الجنرال والمهندس الحرسي، الرئيس الإيراني، في نيويورك على أن القتلى «لم يكونوا غلطة» ارتكبتها أجهزة قمع الإيرانيين التي تأتمر بأمره وأمر أوليائه، بل «مسؤولية سياسيي (المعارضة) والسياسيين الأميركيين والأوروبيين»، وقصر العدد على ٣٢، مردهما الى خشية ساسة إيران الخمينيين من مدّ ظل المظلومية أو «المقتولية»، في الرطانة الدعاوية، الكربلائية على الحوادث والوقائع الجسيمة. وإصرار أحمدي نجاد في خطبة الجمعية العمومية الرابعة والستين للأمم المتحدة على مشروعيته الرئاسية، وعلى المظلومية الفلسطينية، ثمرة ملاحقة الظل هذا الرئيس الذي «انتخبه ٤٥ مليون إيراني» الى نيويورك، «عاصمة» العالم ومقر البرجين القتيلين.

وخوف القيادة الحرسية، بمن فيها المرشد ومن عيَّنهم في مجالس الخبراء والأمناء (على الدستور) والتشخيص وقيادات أجهزة القوة والقضاء، من الظل الكربلائي يسوغه التاريخ الإيراني الحديث منذ خلجاته الإصلاحية الأولى. فناصر الدين شاه القاجاري، صاحب «دار الفنون» (في خمسينات القرن التاسع عشر) قتل وزيره الإصلاحي، أمير كبير، وطرد مشير الدولة. وجريمتهما ميل مفرط الى الإصلاح، وإلى «الغرب». وقتل الشاه بيد الملا ميرزا رضا كرماني. وارتقى هذا سلم المشنقة وهو يتلو آيات من الكتاب. وأدى قصف القوات القاجارية مجلس الشورى في ١٩٠٨، وإلغاء الدستور في ١٩١١، وثورة القبائل القريبة من الحدود الروسية على القاجاريين، الى انهيارهم، واستيلاء رضا خان على الحكم. وعندما قام محمد مصدق وحسن مدرس، في ١٩٢٥، على رضا شاه، ونددا، ونواباً آخرين، بإقرار مجلس الشورى انقلاب رضا واستيلائه، نفى الشاه المستولي محمد مصدق، وسجن حسن مدرس وقتله في سجنه. ويقول المؤرخ

الذي يروي الوقائع هذه، جان ـ فرنسوا كولوزيمو، معقباً على فعلة رضا شاه: «فقضى، (حين أمر) بسحق الطاقات الفكرية والمعنوية التي لا تقوم طموحاته (السياسية والعسكرية، والاقتصادية) إلا بها، على طموحاته».

ويصدق مثل هذا، حرفياً، على صنيع الشاه محمد رضا (بهلوي)، في ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ في حركة محمد مصدق، زميل حسن مدرس والناجي بحياته في ١٩٢٥. فبناء إيران «عظيمة» ـ على مثال «حديث» ينكره الخمينيون، وربما إيرانيون كثر، ولكن الخمينيين الجدد استبقوا منه نواته النووية والعسكرية والاستخباراتية والقمعية، وزادوا الدين الإمامي والملي عليه ـ هذا البناء لا غنى له عن «الطاقات الفكرية والمعنوية» الإيرانية. ومعظم الطاقات هذه هي، اليوم، في صف محمد خاتمي ومير حسين موسوي وكروبي و(مع الأسف) هاشمي رفسنجاني. وتحصنُ محمود أحمدي نجاد وأجهزة القوة، وعلي خامنئي والمجالس المعيّنة، بجماهير الحرس، وملايين الباسيج «المستضعفين»، وتحريضهم على أصحاب الامتيازات من الطبقات الوسطى وأبنائها الجامعيين (منذ ١٩٩٩ وقتل طالبين في الحرم الجامعي بطهران)، لن يعدم تجديد الأثر نفسه. وهو انفضاض طاقات إيران الفكرية والإنسانية عن دولتها، واقتصار الدولة الوطنية على جهاز قوة يرهب المواطنين فوق ما يخيف الجيران والمنافسين والخصوم.

وهذا ليس بعيداً من فلسطين. فالحكم الذي يقتل متظاهريه وناخبيه، ويعاقبهم بسرقة أصواتهم، وكم الأفواه، وحظر الإعلام والكذب، عقاباً على اقتراعهم لجناح آخر من الحكم، هذا الحكم سعى ويسعى في الاستيلاء على معنى فلسطين المفترض، ويتوسل باستيلائه الأول على استيلاء ثان على السياسات الوطنية والإقليمية العربية. وسار «حزب الله» في لبنان على خطى الاستيلاء يَنْ تحت لواء الطاقم الخميني بإيران. واقتفت «حماس» أثر الحزب «اللبناني». وحمى الحزبان نفسيهما من مواطنيهما وإخوتهما بالقتل والقصف والخطف والتخويف. وهما يحميان نفسيهما، باسم فلسطين، بالتلويح بالوسائل نفسها. ويسكت الفلسطينيون عمن يبتزونهم، ويبتزون العرب والمسلمين، باسم

«قضيتهم» والظلم الواقع عليهم، بينما يقتل المبتزون مواطنين عزل تحصيناً لسلاحهم، ولمنظماتهم الأهلية المسلحة والأمنية. وعلى نحو حط الحركة الشيوعية، وأحزابها اللينينية والستالينية والبريجنيفية، بالاشتراكية الى منظمات بوليسية بيد موسكو، تحط الخمينية الحرسية بفلسطين الى درك مسألة بوليسية وأمنية تعالج بالاغتيال والخطف والتعقب والكذب، من وجه، وتنفخ في طيف الخلاص، من وجه آخر.

الفصل السادس

أجهزة القوة المركزية وجسم العلماء

بدت صورة محمود أحمدي نجاد وهو يخطب جمعاً من بضع عشرات من العلماء المعممين (بعمامات بيض معظمها وتكاد لا ترى العمائم السود الموسوية فيها) غداة خطبة علي خامنئي، في ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، وحسمه الرأي في انتخابات ١٢ حزيران وتزكيته «التلميذ الصغير»، على ما وصف الرئيس المنتخب نفسه، وفوزه - بدت الصورة غريبة بعض الشيء. فجنرال الحرس الثوري السابق، وعضو استخباراته وجهازه العملي والتنفيذي، على زعم متجدد، لا يقف خطيباً، بعد فوز متنازع، في من يفترض فيهم انهم قاعدته السياسية و«الاجتماعية» والإيديولوجية، وأمثاله وزملاؤه.

وليس من يقف موقفه في العلماء المعممين هو من يفترض فيه انه زميلهم، ومن مرتبتهم «علماً» وفقهاً وتدريساً، وهو آية الله (العظمى، على سبيل الاختيار) علي خامنئي. وعلى رغم ان خامنئي رئيس اركان فقهاء الجمهورية وعلمائها، لم يخص ضباط الحرس والشرطة والجيش والاستخبارات بخطبة غير تلك التي قرأها على مصلي الجمعة بطهران. فهو برز على شاكلة قائد «اجهزة القوة»، على قول روسي يخصص أدوات القمع بالتسمية والوظيفة. والمرشد ومرجع الفقه والتقليد في دولة تنتسب الى دين وإيمان واعتقاد، قصر كلامه الفصل، بحسب ما ينص الدستور على مرتبته، على شؤون «سياسية»، والأصح على

شؤون إدارية إحصائية وإجرائية وبوليسية. فلم يحتج، ولم يقارع الحجة بالحجة، والمنطق بالمنطق، والبرهان بالبرهان. فتوعد وتهدد وأنذر وخوَّف. فكان قوله قول ضابط أمن، من الحرس أو من الباسيج، وليس قول مدرس مجتهد، يحاضر في السطوح والخارج وفي مبادئ استنباط الأحكام، على قول الإماميين في علمائهم وطلبتهم.

ولا نعلم ما قاله محمود احمدي نجاد وهو يخطب جمهوره من الحاج والأغوات، على ما يسمي الإيرانيون معمميهم. ولكن ما لم يفت المعلقين ملاحظته هو إحجام كبار العلماء ومدرسي الحوزات بقم ومشهد وشيراز ويزد، الى طهران، عن الخوض في انتخابات الجمهورية «الإسلامية» التي تستظل علمهم وفقههم و«قيادتهم»، ويتبوأون في مجالسها الانتصابية (الرقابية) مراتب الحسم والبت. وكان مير حسين موسوي ناشد العلماء الكبار، مساء ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، ـ وحال مبادرة بعض اجهزة السلطة الأمنية والإعلامية إلى إجراءات وإعلانات أظهرت خروجها عن التحفظ وميلها الى الرئيس الحرسي والأمني ـ ، تركَ انزوائهم وصمتهم غير المعتاد، والإدلاء برأيهم فيما يحصل ويُفتأت. وبعض منه، إن لم يكن معظمه، يحصل باسمهم ويستقوي بولايتهم وفقههم. وأدرك بعض المراقبين ان الغرض من مناشدة موسوي العلماء هو تلافي دعوة الناخبين المقترعين الى التظاهر، وحماية اقتراعهم وأصواتهم من مصادرة اجهزة وزارة الداخلية، وأجهزة القوة الأخرى لها.

ولكن علماء الحوزة «الناطقة»، والجهورية النطق، على ما دعاها إليه روح الله خميني وثنّى على دعوته نجل محمد باقر الصدر العراقي، لزم معظمهم الصمت. وتركوا، ما خلا آية الله صانعي وحسين منتظري «المعتقل»، عشرات الملايين من المقترعين الإيرانيين، الاثني عشريني، وجهاً لوجه وعشرات الآلاف من «الخالدين» (اسم فرقة الحرس الشاهنشاهي والامبراطوري الخاص) الجدد. وهم أحجموا عن الكلام، رأياً غير ملزم أو فتوى، وعزفوا عنه. ولم يعلنوا تأييدهم

المرشد، من وجه آخر، ربما تفادياً لظهورهم، أو ظهور مكانتهم ودورهم على حقيقتهما الضعيفة والهزيلة. فالجمهورية «الإسلامية» ناطت بعلم العالم الفقيه صفته الدينية المفترضة، وأرست على العلم هذا وصل ما انقطع من حبل الإيمان والرأي الصحيح والسديد. وهي تولت جسم العلماء وسلكهم وهيئتهم، وخشيت انقساماتهم وتحفظهم، وانصراف معظمهم عن وعودها لهم. ولم ينفع هذا كله. فجاء انتخاب رئيس بلدية طهران (يومها)، والحرسي الاستخباري، الغامض الدور والماضي والسيرة، وهو أول «مدني» غير معمم يتبوأ منصب الرئاسة، جاء ايذاناً بتردي مرتبة العلماء بين مراتب الجمهورية وبضعفها.

وصمَمُ العلماء، اليوم، عن نداء «المدني» موسوي، وفي صفه خاتمي ورفسنجاني من زملائهم الى منتظري، وإحجامهم عن التورط في تأييد خامنئي، ولزومهم صمتاً مواربًا، قد تكون من القرائن على إدراك العلماء، جسمِ الجمهورية الملية «الإسلامية» الأول وعلمها على هويتها المفترضة، ضعفَ مرتبتهم، وتقدم المراتب الأخرى، الأمنية والعسكرية والتعبوية والاقتصادية، عليها. واستباق خامنئي، ووزارة الداخلية، الاحتكام الى مجلس صيانة الدستور الذي يبت في الترشح الى الانتخابات، وإلى مجلس الخبراء الذي يراقب أعمال الهيئات وفي مقدمها المرشد نفسه، والعلماء هم الشطر الراجح من هيئات المراقبة والنظارة والحسبة ـ الاستباق هذا قد يكون عبارة عن «نقل» خامنئي ولاءه، أو التماسه عوامل قوته من الهيئات الدستورية الى اجهزة القوة.

وبعض هذا، مقدماتُه في سياسة محمود أحمدي نجاد، وفي النهج الذي توجه احمدي نجاد، وأعانه على تتويجه خامنئي في ٢٠٠٥. فالميل الى حماية النظام «الإسلامي»، اي الخميني، من طريق سياسة ردع نووي حازمة ومغامرة، وبواسطة طوق من المنظمات العسكرية والأمنية الموالية، على مثال «حزب الله» و«حماس» و«لواء بدر» السابق واللاحق، والمبادرة الى حروب اختيار (إرادية) واستنزاف إقليمية، تقتضي سلطة مركزية متماسكة ومرصوصة في الداخل والخارج معاً.

ولا يتفق المقتضى المركزي العسكري هذا مع كثرةِ الهيئات الرقابية، وربما تنازِعها، المتخلفَيْن عن الحركة الشعبية و«الجمهورية» التي حملت فقيه قم الى قيادة إيران. فمهمة قيادة الدولة الإقليمية التي تتوق الى «العظمة» تشترط من غير شك تمتعها بمشروعية «إسلامية» متينة. ولكن حماية الدولة هذه، في الداخل والجوار، لا تقع في المرتبة الأولى على عاتق الجسم العلمائي. وانقساماته لا تؤهله للاضطلاع بحماية الدولة او النظام. وعلى هذا، فالانتخابات على صورتها السابقة، واحتكامها الى منافسة حقيقية على رغم تصفية المرشحين، لم تبق الشكل الأمثل لـ «إنتاج» قيادة مشاغلها العسكرية والأمنية غالبة. فينبغي ألا تكون الانتخابات مرآة قيادة مركبة، أو منقسمة في الداخل، شأنها في الخارج. وهذا برنامج المرحلة القادمة. ولكن ربما بعد فوات الأوان. فالإيرانيون ثلموا الصورة الحرسية، وأظهروا الانقسام في قلب «الامبراطورية» الإقليمية. فليس المتظاهرون والمتظاهرات وحدهم في ورطة. وقد تكون ورطة اركان الحرس والباسيج وأجهزة القوة أشد وأقسى وأبأس عاقبة.

القسم الثالث

آلة الحروب الاهلية ـ الوطنية (١)

الفصل الأول

«السلاح الميتافيزيقي»
في حروب الاستيلاء الأهلية

منذ نيف وأربعة عقود، أي طوال الثلث الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن التالي، دخلت بلدان المشرق العربي (والإسلامي) ومجتمعاته «منطقة عواصف»، على ما كان موظفو الحزب الشيوعي الصيني يقولون ويكتبون. ففي الأثناء لم تعف الحروب، على أشكالها ومراحلها ومقاصدها، عن المجتمعات والبلدان هذه. فارتمى أهلها، على مقادير متفاوتة، في حروب دول إقليمية، وإقليمية دولية، وإقليمية أهلية، وأهلية أهلية أو محلية. فلا تحصى المنازعات الحربية التي تدخل في الأبواب هذه، ولا مسارح المنازعات أو حوادثها وأصحابها وجماعاتها وصورها.

فمن ١٩٦٧، وهي سنةٌ مَعْلم أو مُعْلَمة، الى ٢٠٠٩، وحرب «حماس» وإسرائيل فاتحتها المتواضعة ربما، نشبت المنازعات المتفرقة من تركيا شمالاً الى إيران جنوباً وشرقاً واليمن وضفتي البحر الأحمر جنوباً وغرباً، وبين المسرحين مسارح كثيرة جزئية أو فرعية، وبينهما جماعات عرقية وقومية ومذهبية وأهلية عصبية، نشبت المنازعات في بيئات مركبة. والبيئات يتصل بعضها ببعضها الآخر من طريق الجماعات، وهوياتها وأواصرها التقليدية والمحدثة، أو يتصل من طريق

سياسات الدول والمنظمات السياسية المشاركة في حكمها أو الفاعلة في بلدانها. فلا يلبث الانفجار في البؤر العربية الإسرائيلية، أو البؤر الإيرانية العربية، أو البؤر التركية الكردية (والعربية)، أو البؤر العربية العربية، او البؤر الأميركية العربية، ان تمتد أمواجه وأصداؤه الى قلب البلدان والجماعات المحاذية او القريبة. فيمتحن أبنية الدولة والحكم في البلدان هذه وتماسكها امتحاناً صعباً. ويؤلب جماعاتها بعضها على بعض، ويُخرجها على دولها وأجهزة الحكم فيها، ويشق الجماعات على مجتمعها ويشقها على نفسها.

قيود الحروب «الفلسطينية»

فالبؤرة المنفجرة لا تقتصر دائرة فعلها على الرقعة الوطنية التي تنهض عليها الدولة الوطنية، والمفترضة إقليمية، بل تنتشر ترداداتها في بؤر أو مسارح تتصل بالبؤرة المركزية من طريق أجزاء الجماعة الوطنية (الفلسطينية أو الكردية)، أو من طريق نفوذ الدولة الوطنية وطاقم حكمها الحزبي «القومي» (النفوذ السوري في الأجنحة المحلية الفلسطينية أو اللبنانية أو الأردنية أو العراقية، أو النفوذ العراقي في أجنحة محلية أخرى)، أو من طريق الدولة الوطنية المذهبية أو الملية (إيران الخمينية مثال من مثالات أخرى). والمنظمات السياسية القوية، وهي على نحو متعاظم منظمات أمنية وعسكرية واجتماعية وإقليمية على معنى الأرض أو الديرة معاً، غالباً ما تتخطى الدائرة الوطنية الى دوائر إقليمية ودولية أوسع. وهذا شأن الأحزاب الإخوانية، أي أحزاب الإخوان المسلمين و«جمعياتهم» على ما كانت تسمي منظماتها نفسها. وهو شأن منظمات القوميين السوريين، على قدر أقل وأضعف، وشأن المنظمات الشيوعية الى وقت قريب لم يبق منه ربما غير الحزب الشيوعي الثوري (الفلسطيني).

وتشترك «الكيانات» المتفرقة هذه، دولة كانت أم حزباً أم جالية أم قوماً أم طائفة مذهبية أو دينية، في تقديمها رابطتها أو عصبيتها الأهلية، أو «السياسية» على معنى شروط استيلائها على الدولة، على الرابطة السياسية الوطنية والمشتركة

(المفترضة). ويجوِّز التقديم هذا حمل أواصر السياسة وأطرها على الحرب وأحلافها، ونهجها العنيف، ومناوراتها المتقلبة والمراوِغة، وتعبئتها «الكلية» على وجوهها الإيديولوجية والاجتماعية والتنظيمية. و«يطور» الأمران، الاستيلاء الأهلي والعصبي والتعبئة «الكلية»، الحروبَ الفلسطينية والأهلية الوطنية التي انفجرت غداة ١٩٦٧ في الأردن ولبنان، وعلى مقدار أقل وأضيق في سورية، وأصاب رذاذها، على مقادير متفاوتة، السياسات العربية كلها، ولم تسلم منها المجتمعات نفسها. فالحروب الفلسطينية والأهلية الوطنية غلبت سياستُها وغاياتها ومقاصدها العائدة الى كيانات الدول ومصالحها، صفتَها الإيديولوجية «الكلية»، وغلبت صفتها الأهلية نفسها.

فبقيت كيانات الدول الوطنية، وسياسات هذه الكيانات ومواقفها، الركن الذي عولت عليه الحروب الفلسطينية والأهلية الوطنية، وسعت في توجيهه الوجهة التي طلبتها ونشدتها. وهي في سعيها وتعويلها لم تنفخ في الانشقاقات الأهلية والاجتماعية والثقافية إلا على قدر ما تفيدها الانشقاقات، واستعارُها وتناسلها، في تقييد نازع السلطات الوطنية الى الاستقلال بسياستها عن «السياسة» الفلسطينية الكثيرة المنازع، وفي شل تحكمها في إدارتها وأجهزتها الداخلية. وبلغ القدر «المفيد» هذا في لبنان حيث تتقاسم التكتلات الاجتماعية، وروابطها الجديدة ومصالحها، النفوذ والقوة مع الروابط العصبية المتجددة، مبلغاً عظيماً وبعيداً. ولكن التعويل على كيانات الدول، والمحافظة الإيديولوجية، قيدا ثورية الحروب هذه.

والحق ان حروب المرحلة التالية والمستمرة، الحروب المذهبية والإيديولوجية الإيرانية والسورية منذ ١٩٨٠ الى اليوم، اعتقت نفسها من القيود «الفلسطينية» والوطنية السياسية المتبقية. فجعلت نصب عينيها إشاعة الانقسامات العصبية في كيان الدولة بين الجماعات الأهلية، وفي الجماعات نفسها. وذلك على معايير سياسية تنظيمية (الولاء والخروج) واعتقادية اخلاقية (الشرع والتحلل) واجتماعية (الثراء والفقر) تعمِل تفريقاً وترتيباً في أجسام الجماعات. ومن القرائن والعلامات

الظاهرة على التحلل من معيار الدولة الوطنية، وهذه ضمناً أو علناً جزء من «مجتمع دول» أممي محتمل، إنكار المذهب الرسمي الإيراني والخميني على الدولة العبرية، والشعب الإسرائيلي، صفة الكيان السياسي الوطني. ويترتب على الإنكار توعد الدولة وشعبها بالاستئصال، على شاكلة «الورم الخبيث» (خامنئي في مؤتمر مساندة غزة، في أوائل آذار ٢٠٠٩)، أو «الغدة السرطانية» المأثورة عن المرشد الأول. والقرينة الثانية هي خطة الحكم الإيراني بناء قوة نووية عسكرية في مخالفة صريحة لتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووي، من غير الخروج من المعاهدة.

ويوحِّد المذهب الخميني الرسمي «أعداءه» في معسكر واحد. وهو يُدخل في المعسكر: الدول الكبرى المتحفظة عن سياسة القوة الإيرانية والدولة الوطنية، وسياستها المسترشدة أو المؤتمة بأبنيتها وسلمها ومصالحها المشتركة، وبمترتبات انخراطها في «مجتمع الدول» ومواثيقه وهيئاته وضوابطه. وهو يجمع الأعداء كلهم، في نهاية المطاف، على عدو «عالمي» واحد، على قول أسامة بن لادن وأيمن الظواهري في بيانهما المعروف، جوهره «صليبي صهيوني» لا يتجزأ. ويجمع، من وجه آخر يلازم الأول، «اصدقاءه»، وهم أقرب الى الموالي والأشياع أو أعداء العدو الصليبي الصهيوني، كتلة واحدة لا تتجزأ. ويثبِّت المعسكران «العالميان» المفترضان انقسام الدول والمجتمعات والجماعات والأفراد انقساماً داخلياً لا ينجو منه كيان، ولا يشذ عن عمومه «الفولاذي».

«تحديث» الأصول من فوق ومن خارج

ويتطاول الانقسام الى الأركان النفسية والإنسانية والأخلاقية، ولا يقتصر على السياسة، على معناها المتعارف والسائر. ولعل حمل الانقسام على الأركان الشاملة هذه وجه من وجوه تجديد الخمينية، إيديولوجية الثورة الإيرانية الحاكمة، الحركات الثورية الإسلامية المعاصرة، ووجه من وجوه تحديثها، أي تثبيت

منزعها الى الإحاطة البيروقراطية والأمرية بالمجتمع كله. فإنزالُ منزلةٍ محلَّ الركن من العلاقة الاجتماعية والسياسية الغالبة والناظمة، يحيل المجتمع والدولة مسرح حرب أهلية مزمنة. ويحيل المتحفظين عن موالاة «الثورة الإسلامية» ونصرتها، على قول رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام (بإيران) علي أكبر هاشمي رفسنجاني في زيارته النجف، أو غير المبالين، أعداء يحل أي يفرض ويوجب «جهادهم» وإقصاؤهم فرض عين، وفي نهاية الأمر إهدار دمائهم وقتلهم، معنوياً أو مادياً بحسب مقتضى الظرف والحال. ولا فرق حقيقياً أو عملياً بين تصنيف عبدالسلام فرج «الجهاد»، ورأسه اغتيال رأس الدولة الوطنية (العلمانية)، فريضة سادسة، تستوي وأركان الإسلام الخمسة على مستوى واحد، وبين إحياء روح الله خميني الإمامة الإمامية و«الكينونية» في زي ولاية الفقيه و«دولته»، وأجهزة الدولة هذه، وعلى رأسها المرشد وحرسه الثوري واستخباراته وشرطته (الباسيج).

والتنويه بالأصول الإيمانية والاعتقادية ينبغي ألا يفهم تعليلاً أو على وجه التعليل. فليس مرد تناول السياسة، والعمل السياسي والنظم السياسية، على مثال الحرب الأهلية والدينية العامة، الى مفهوم الجهاد أو الى اصل الإمامة. وليس الجهاد أو الإمامة السبب أو المصدر الذي تتحدر منه الحروب الأهلية الفلسطينية واللبنانية والأردنية والسورية، إلخ، الظاهرة والمستترة الدابة. وتوارد الأفكار أو الأصول هذه وصوغها على نحو متقارب وتواقتها (في سبعينات القرن الماضي)، هي ثمرة تشابك الاختبارات السياسية على عرض جماعات ومجتمعات كبيرة تقوم مصر والمشرق العربي وباكستان وإيران وتركيا منها مقام المحور والعمود الفقري. والأرجح ان «الاهتداء» الى الأصول هذه، وبعثها في حلتها المحدثة، السياسية العملية والاجتماعية والحربية، هما ما ينبغي تعليله في سياقة تبلور الحركات الثورية وحروبها الأهلية.

ولعل «الأصل» في هذا ـ إذا لم يكن بدٌّ من اصل يستدل به الى حبْك خبر مفيد ـ هو اضطلاع قيادة الحركات الثورية الإسلامية بإنشاء هذه الحركات، والدعوة

إليها، وتنظيمها، وإعمالها، من خارج التيارات والحركات والخلافات التي تتنازع المسرح السياسي والاجتماعي في بلدان الحركات هذه، ومن فوق. وانتصاب المؤسسين، حسن البنا أو عبد الأعلى المودودي أو سيد قطب أو روح الله خميني أو الملا عمر أو أسامة بن لادن، للإرشاد تارة والإمارة تارة والولاية تارة ثالثة، يتجاوز الألفاظ ودلالتها اللغوية الى شرائط الدور. وعلى مثال فكري بنيوي، انتبه إليه جاك بيرك وهو يراقب التحرير الجزائري، تتزيا الثورة، وهي تجديد وانقطاع وترك، بزي إحياء السنن الثابتة واتباع التقليد «الحسن». ويزعم أولياء الخروج على «السلطان الجائر»، و«الكافر» و«المبتدع»، انهم لا يعدون نفض الغبار عن المعنى القديم والواحد، وإزالة الأنقاض عن النبع ومائه، على قول رشيد رضا. ولا ينبغي تأويل هذا مراوغة أو احتيالاً.

وإتيان العمل السياسي من خارج ومن فوق ليس قراراً يبادر إليه اصحاب الحركات الثورية، الجهادية والإمامية (على معنى التشيع وعلى معنى الصدارة المطلقة والمعصومة). فهم ليسوا في خيرة من أمرهم وهم يسعون ويتحركون في ثنايا مجتمعات وثقافات ينهض السلطان (الدولة) فيها على الموازنة بين الجماعات. وهذه الجماعات احتفظ معظمها بمعظم مقومات انكفائه على أواصره ومعاييره ومراتبه. فالجماعات الأهلية، العائلية والبلدية والسكنية، والجماعات «الوطنية»، ناهيك بالجماعات الدينية الاعتقادية المؤتلفة من الأولى، ولايات متناحرة وعلى حدة، على مقادير متفاوتة. ولا تشذ الجماعات المهنية والسلكية عن الحال هذه. فهي كذلك تنكفئ على مصالحها ومنافعها المرتجاة، وتقدمها على عموم مصالح مشتركة مفترضة. وقلما تمثل المصالح المشتركة المفترضة في حركة اجتماعية عامة، فتتعدى السلك الضيق أو القطاع المهني والجماعات الأهلية المتفرقة، إلى نهج وسياسة في مستطاعهما خلافة طاقم الحكم على الحكم وتصريفه وتدبيره. وشطر راجح من موارد الحكم والسلطان في المجتمعات العربية والإسلامية إنما يصرف الى تقطيع أواصر الجماعات المشتركة، إذا تبلورت في حركات دينية أو نقابية، وإلى تصديعها من داخل،

وإلحاق من قد يتولون تضامنها وجمعها في مرتبة من مراتب جهاز الحكم.

وعلى هذا، فالخروج، أو «الانتقاض على السلطان»، على قول مصنفي كتب التاريخ والأخبار، هو المثال المتاح. ولكن الدولة الوطنية المحدثة، وشطر كبير منها هو صنيعة القوة والتوسع الغربيين والأوروبيين، ألزمت الحكم في الدول هذه القيام بوحدة الشعب والأراضي والسيادة والهيئات والمؤسسات، أو جعلت الحكم صنو هذه الوحدة، وأرست هذه على آلات وأجهزة، مثل الإدارة والجيش والعملة والانتخابات والمواصلات والاتصالات والإعلام والحدود والقضاء والإحصاء. فجمعت مواردَ قوة هائلة في دائرة الدولة وقطبها. ولم يقتصر التفاوت والخلل الفادحان بين قطب الحاكم وقطب المحكومين على ميزان العلاقة الاستعمارية وحقبتها. فورثت الدولة الوطنية الإقليمية التفاوت والخلل هذين. وفاقم السلطان غير المقيد بـ «حزب البلد» على خلاف «حزب البلاط» (في المملكة المتحدة البريطانية وتقاليدها) أو بحقوق المواطنين من بعد، فداحة التفاوت. وَدَمَجَ المثال المحدث، والمقيم، قداسة السلطان، وهو آلة التدبير الإلهي المنعم أو الناقم، ومواردَ الدولة الجديدة، في بنية متشابكة تسعى في بلوغ الوحدة المتماسكة من غير ان تدركها في أحيان كثيرة. فرسا الحكم على موارد القوة فوق رسوه على قدس السلطان، و«عمقه» الصوفي الديني والقومي التاريخي. وفي الحالين، استقر الحكم على وحدة الركن الصوفي وموارد الدولة الوطنية المتحدرة من السيطرة الاستعمارية معاً أم قَنِعَ بموارد السيطرة وآلاتها، غدا الخروج أو «الانتقاض على السلطان» عملاً عسيراً دونه أذرع الدولة الطويلة والكثيرة.

الشعب والقاعدة

ونشأت الحرب غير النظامية على ما يسم جيرار شاليان مختاراته الوافية من كتابات مؤرخين وقادة هذا الصنف من الحروب (الى عنوانين فرعيين: **القرن العشرون والقرن الواحد والعشرون**، **حروب غوار وحركات إرهاب**، ٢٠٠٨،

غاليمار، باريس) نشأت عن خلل ميزان القوة بين كفتي الحكم، الاستعماري المحتل أو الوطني، و«الشعب». فهذه الحروب، على قول شاليان مرجِّعاً أصداء مقالة تناقلها منظروها وقادتها، هي «رد جواب الضعيف على القوي». والإرهاب، وهو غير حرب الغوار أو الأنصار الإقليمية (على عرض إقليم أو بلاد)، هو «رد الجواب الأضعف من الضعيف على القوي». والحرب غير النظامية استدراك على خلل ميزان القوة الفادح بين قطب السلطان الحاكم وقطب المحكومين، وسعي في تعويضه وتقويمه من طريق «الشعب» وكفته. فالفرق الأول والراجح بين حرب تقليدية يقتتل فيها جيشان نظاميان وظاهران، هو عسر أو استحالة تعريف أحد العدوين، وتملصه من التعريف والثبات، وانكفاؤه الى «داخل» لا يدرك.

ويفترض هذا إنشاءَ «الشعب»، وتخليقَه قوةً مادية ومعنوية مقاتلة ومنضبطة وتخليصه من سديم اجتماعي وسياسي متداع. وذهب أحد أوائل منشئي مثل هذه القوة وباعثيها في القرن العشرين، وهو ليس غير توماس إدوارد لورنس، «لورنس العرب» على ما سمته السينما الأميركية، ذهب الى ان فن قيادة حرب الغوار يشترط «السيطرة على عقل الجمع وروحه»، والحؤول دون تقلب طبعه «المزاجي». وتتولى الدعاوة مهمة السيطرة. وتتوسل الى غايتها «بطاقة البشر الانفعالية المركبة والمتقلبة». فُتثبَّت الطاقةُ هذه على «ما يميل الى المحجة المقصودة والأخيرة». وعلى رغم قيادة لورنس، ضابط الاستخبارات البريطاني في الحرب العالمية الأولى، عشائر عربية وحجازية معظمها من الأميين ومن اهل البادية، لا يشك في ان «الصحافة المطبوعة هي امضى سلاح في عتاد قائد الحرب المعاصر». وتعليل الأمر، على خلاف الحال بأوروبا حيث أُوكل بالدعاوة والتحريض طاقم من خارج قيادة الأركان، هو ضعف المقاتلين العرب المادي والجسدي ضعفاً لا يعوضه إلا إعمال «السلاح الميتافيزيقي»، على قول لورنس النفاذ والبصير.

وعلى نحو ما يُعمل السلاح الميتافيزيقي في إنشاء القوة المقاتلة، يُعمل في تفتيت

قوة العدو. وتقتضي حرب الضعيف (على) القوي الامتناع من الاشتباك وخوض الحرب، ومن التصدي للعدو. فالضعيف يرضى بضعفه، ويقرّ به، ما عدا حين يعزم على مباغتة العدو القوي، ونحره، قبل ان يولي الأدبار، ويدير ظهره هارباً وييمم شطر خلائه، أو «قواعده» الداخلية خارج متناول العدو وذراعه. فـ«الحرب العربية جغرافية». ومسرحها الأثير هو الصحراء، أو قلب شبه جزيرة العرب، بين مكة وبغداد وحلب، وهي «بلاد مجدبة لا خريطة لها». والتحصن بالداخل البعيد من متناول «الجيش العثماني» ومن خط الحجاز، والإقامة على صلة بالقواعد البحرية البريطانية في موانئ ينبع والوجه أو العقبة بواسطة محطات هي مضارب قبائل موالية، يحققان المكافأة المنشودة بين حركة المقاتلين العرب وبين قوة عتاد الجيش العثماني وعديده، وبين «حرية» المغيرين وبين خنادق المدافعين، وبين المكان «الاستراتيجي» وقوة النار التكتيكية.

ويخلص لورنس في مقالته، وهي مادة «حرب الغوار» («غيريلا») في **الموسوعة البريطانية** (١٩٢٦)، الى ان تمرد غير النظاميين، على ما يسمي الثورة العربية الحجازية وحربها، لا تقوم له قائمة إلا بـ «قاعدة حصينة» لا تدركها يد العدو. وأركان القاعدة الحَصان، إذا جازت الصفة الفقهية للمرأة المحصنة بزوج وعقد شرعي، ثلاثة: موانئ البحر الأحمر (مصدر السلاح والمساندة والقيادة) والصحراء وروح الولاء في المقاتلين. ويقتضي الانتصار في الحرب غير النظامية استمالة السكان الى صف القوة الناشطة. واقتصار هذه على ٢ في المئة من جملة السكان، إذا مال إليها ٩٨ في المئة منهم ميلاً غير ظاهر ولا مورط، قمين بانتزاعها النصر. والرسمُ المثلث الذي جرده ضابط الاستخبارات البريطاني، وجمعَه في صورة القاعدة الحصينة، والبعيدة من متناول «الدولة» أو السلطان القوي والمتمكن، الرسم هذا يتمتع الى اليوم بقوة تعليل وربط لم تنتقص التجارب والاختبارات التالية منها. فـ«القاعدة»، أي مثالها، تجمع عوامل رد جواب القوة الضعيفة على القوة المتمكنة، من خروج على ميزان أو قوانين الحرب التقليدية بين قوتين متشابهتين ورفضٍ للمعركة وتثبيت قوات نظامية كبيرة

تحسباً واستباقاً وتوسيط «الشعب» أو السكان بين القوات النظامية وبين المقاتلين غير النظاميين.

الصناعي والعضوي

وهذا ما سعت فيه وطلبته الحركات السياسية التي قادت ما سماه ماوتسي تونغ الصيني، أبرز قادة هذا الضرب من الحركات، «حرب الشعب». وكان الانتصاران الفيتناميان في ديان بيان فو (١٩٥٣) على الجيش الفرنسي وبجنوب فيتنام (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) على القوات الأميركية والفيتنامية الجنوبية، آيتين ساطعتين على «خصوبة» الحرب هذه. وعلى رغم اختلافها، وانتهاجها طرائق أخرى، لم يكذب انتصار الحرب الكوبية، في ١٩٥٩، والحرب الجزائرية، في ١٩٦٢، جدوى «حرب الشعب»، وفاعلية فكرة القاعدة الحصينة ومثالها. وتنبه مناقشة إخفاقات الحروب غير النظامية، وأبرز الحروب الخاسرة والفاشلة هي حروب اميركا اللاتينية الغيفارية («مقبرة حرب الغوار» بحسب ج. شاليان) والحروب الفلسطينية وبعض الحروب الإفريقية، تنبه المناقشة الى قصور الإعداد السياسي، وضعف التمهيد للحرب الآتية وعملياتها من طريق استمالة «حلقات الوصل» أو «الكوادر المتوسطة». وهؤلاء هم القادة المحليون الجدد، و«البنية الوسيطة». ويتولى العملُ السياسي المنظم والسري انتخابهم وإنشاءهم وشحذ طاقاتهم على التأطير والتنسيق والتنفيذ والترميم، وعلى الاستخبار والرصد والاقتصاص والإرهاب. فهم اصحاب «السلاح الميتافيزيقي»، ومعملوه في الجمهور الرخو والمشرذم. وهم، في نهاية المطاف، عماد القاعدة البشرية الحصينة التي تلتجئ إليها طليعة الثورة و«الحكومة» الثورية.

والبنية الوسيطة، أو الهيكل الحزبي السابح في بحر السكان والناس، والحاجز بينهم وبين نفوذ الدولة فيهم وسطوتها عليهم، هذه البنية هي تتويج بناء «الحزب الطليعي» على مثاله الأمري والمحترف. وينسب المثال هذا الى صاحب الثورة

الشيوعية الروسية، وحزبها، لينين، وإلى ظله وساعده وعامله أو رأس رمحه، ستالين. وهو يتحدر من روافد متضاربة ومتضافرة معاً مثل الرافد الإرهابي الاجتماعي، الداعي الى اغتيالات تهز رأس السلطة وقممها، والرافد الفوضوي المحرض على ضم العالم السفلي الى الثورة، وزرع التشكك في أركان الامتثال الإيماني والسياسي والاجتماعي معاً. ولعل الرافد الأرجح كفة، والأقوى أثراً، هو الرافد البوليسي الاستخباري. فنبه المؤرخ البريطاني سيمون سيباغ مونتيفيوري في **«سيرة ستالين الفتى»** (٢٠٠٧)، أو **«ستالين الشاب»**، الى تعالق إنشاء القيصر ألكسندر الثالث سلكي «الأوكرانا» (البوليس السري) والجندرمة العسكرية في ثمانينات القرن التاسع عشر، وإلحاق جماعات منظمة من المخبرين و«العملاء الداخليين» في استخبارات مستقلة تأتمر بأمر قادة السلكين وتبلور أبنية الحزب الثوري في المختبر الروسي، ومدنه المحدثة، وبلاد فتوحه الاستعمارية والاستيطانية الجديدة في القوقاز (حيث جورجيا، مربع فتوة يوسيب فيساريونوفيتش ديوغاشفيلي المعروف لاحقاً بستالين). وحاكت المنظمة اللينينية الأوكرانا. «فاختارت محترفين مدربين ومجربين يضاهون البوليس السري تدريباً وخبرة وتمكناً من تقنيات المؤامرة المدبرة والسرية»، على ما يكتب سيباغ مونتيفيوري. وانتخب لينين محترفيه هؤلاء من «عالم على حدة» يضطرب فيه خليط المتساقطين من الطبقات الاجتماعية، والخارجين على معايير الحياة السائرة والغالبة، والمترجحين بين عالم الجريمة والاحتيال وبين العالم المدني. وأذابهم في قالب آلة صلبة تصلح لتوجيه الضربة أو الطعنة حيث عقدة الأوصال، ولمقارعة «البيروقراطية البوليسية المركزية»، نواة السلطان القيصري، على ما ذهب إليه ماكس فيبير في تناوله حوادث ثورة ١٩٠٥.

ويتفق الإنشاء الصناعي والخارجي الفوقي، وهو إنشاء بيروقراطي محدث وتنويري (على معنى غير مفتعل افتعالاً كاملاً)، مع خطابة عضوية تنكره وتتشدد في إنكاره، وتستولد السلك الصناعي والبيروقراطي الأمري من ثنايا الجسم الاجتماعي، على زعمها الملح، ومن دواخله وبواطنه العميقة و«الفطرية». وزعم

خروج «حرب الشعب»، والانتفاضات الشعبية، والجماهير والحركات الإحيائية، و«الشارع»، من رحم عضوي أو من «ذاكرة حية» منتفضة، يكذبه تاريخ الانتفاضات وحركات التمرد الحديثة، الأوروبية والإسلامية العربية. فحروب الغوار وهي حروب «طياحة» على ما سماها اهالي بلاد بشارة أو جبل عامل في القرن الثامن عشر، وتعريفها هو إحجامها عن المنازلة أو المعركة على قول كميل روجرون في «**الحرب الآتية**» (١٩٤٨)، وتركها الجادة العريضة الى الشعاب الثانوية، على ما ذكر ريمون آرون غداة ٤٠ عاما على روجرون، هي ثمرة تعاظم أثقال الجيوش الحديثة، عدداً وعتاداً، وتمدد خطوط تموينها، ووطأتها على السكان، والفلاحين والمزارعين خصوصاً، وعلى مواردهم وأرزاقهم.

فلم تولد حرب الغوار من المشاعر القومية أو الوطنية. فليس أقوى وطنية من انتفاض الهولنديين على السيطرة الإسبانية في القرن السابع عشر. ولم تلد الانتفاضة الوطنية حرب الغوار. ولم يسوِّها أو يبعث عليها التعصب والغلو الدينيان، على ما قيل في قيام المستعمَرين على مستعمريهم، ويقال اليوم في أعمال الجماعات الباكستانية والأفغانية وغيرها. فالتعصب الحاد كانت الحروب الدينية الأوروبية حضنه الدافئ. ولم تنشأ حروب الغوار عن هذه. فهي نشأت وترعرعت، وقوي ساعدها القاتل (يقدِّر روجرون ان الفلاحين الإسبان كبدوا الفرنسيين، قوات وموظفين مقيمين، في ١٨٠٧ ـ ١٨١٢، ١٠٠ ألف قتيل في السنة الواحدة)، في بلاد ونواح نائية بأوروبا، استرامادور بإسبانيا وروسيا البيضاء شرق أوروبا. فكان نازع الجيش الفرنسي اللجب الى انتزاع تموينه الثقيل من الفلاحين والمزارعين، من غير تسديد الثمن ومن غير رضا الأهالي، شرارة الخلاف اللاذعة. ولكن الفلاح، وهو في إسبانيا وروسيا أقرب الى القن منه الى العامل في الأرض، ما كان له ان ينهض الى قتال «جمهوري» (أو جماعةً)، ولا في مقدوره إلحاق ضرر كبير في قوات الاحتلال، لولا صناعة البندقية الفردية، وطلقتها النارية الجاهزة، ويسر حملها والتستر عليها حين إصلاء الكمائن.

الغوار والديموقراطية

فتضافر نقل تموين جيوش جرارة، وتمدد خطوط مواصلات الجيوش وقطع مدفعيتها، ومرورها في بلاد نائية تقيم بها جماعات محافظة وتقليدية، وابتكار البندقية الخفيفة، تضافرت العوامل المتفرقة هذه على «الابتكار» الحربي الاجتماعي الذي مثلت عليه حروب الغوار أو الطياحة. وكان من ثمراتها الاولى والمرة إيقاعها الهزيمة في الجيش الفرنسي، الامبراطوري النابليوني ووليد الثورة الديموقراطية «الكبرى»، مبتكر التعبئة الشعبية العامة والتسليح الفردي والمدفعية الثقيلة. وابتكرت (الثورة) الديموقراطية، والامبراطور الفرنسي ابنها «الشرعي»، تخويل قوة الاحتلال التي تنتسب إليها، وتصدر عنها، الطعن في مشروعية الطبقة الحاكمة المحلية، وإنكار «تمثيلها» الطبقات الشعبية المحكومة. فلم يقدِّر نابليون ولا قدر جنرالاته ومندوبوه السامون في البلدان المحتلة، أن يخرج الأهالي، نخباً وعامة، على إدارة حديثة و«عقلانية»، وأن ينتصروا لطبقة بالية تسومهم التسلط والقهر. فأيقن الحاكم الفرنسي وهو يزمع نفي الأسرة الإسبانية الحاكمة، في أواخر ١٨٠٧ وأوائل ١٨٠٨، وحبس ولي العهد اليافع دون فرانثيسكو دو بولا (١٤ عاماً)، أن إجراءه هذا لن يعدم الترحيب. فهو يستجيب، على ظن الامبراطور، يأس الجمهور الإسباني من محاكم التفتيش، ومن إرهاق الرهبان والكنيسة والحكم العاجز والفاسد كاهليه بحسب الروائي الإسباني أرتورو بيريز ريفرتي، موجزاً الحال عشية انفجار الثاني من ايار (مايو) ١٨٠٨ الدامي (في روايته الموثقة، «**يوم غضب**»، ٢٠٠٧).

وآذن الطعن والإنكار هذان، الى إعمال معيار سياسي ديموقراطي ومحدث في السياسة والسلطان يخول صاحبه، على ما يحسب، الحكم في طبائع السياسة بأزمة مشروعية عامة أصابت الأبنية التقليدية، وشقت الطريق الى تصدي مشروعية كاريزمية، ثورية «إلهية» أو ميتافيزيقية وخلاصية، لخلافة الأبنية التقليدية. وتتقدم ربما الشروط البنيوية الاستراتيجية، والسياسية والإيديولوجية، الشروط الاجتماعية العينية التي كانت الحاكمة في بلورة حروب الغوار، في مهدها الأوروبي.

واتفقت الشروط على وجهيها، من غير مصادفة، وبناء الجيوش الجمهورية من التجنيد العام الشعبي، وخوضها حروباً سياسية تجنح في «مفهومها» المجرد، على ما رأى كلازفيتز، الى أقاصي العنف والتدمير، أي إلى إبادة العدو. فكانت حروب الغوار «داء» الجيوش الحديثة و«مرضها» الناجم عن ولادة الحرب النظامية وحرب الغوار معاً من شروط مشتركة ومتضافرة.

وحين أرادت الجيوش الحديثة، الغربية والمتحدرة من مجتمعات ودول أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي حقبة الإمبرياليتين (البحرية والقارية) وتوسع الرأسمالية والدولة الوطنية والإقليمية، حين أرادت قهر الحروب الثورية وغير النظامية اضطرت الى محاكاتها، بدورها. فاتخذت اسماً لها ووسماً «نقيض التمرد»، أو «النقض على التمرد». وكتيب ديفيد بترايوس، قائد قوات التحالف (الأميركية) بالعراق، في قواعد المرابطة والاشتباك، و«أصول» مستشاره الأسترالي العميد ديفيد كيلكولين «الثمانية والعشرون» (٢٠٠٦)، قرينتان أخيرتان من القرائن على المحاكاة هذه. وقوامها الأول بناء او استخلاص قاعدةٍ داخلية، أو حمى ومعقل، من قبضة «القاعدة»، أو الجماعة الثورية عموماً والإسلامية الجهادية خصوصاً.

وفي الأثناء، ـ أي غداة ٢٠٠٣ وحرب العراق، وهذه سبقتها وتخللتها وأعقبتها حروب محلية أهلية وإقليمية، من الجلاء الإسرائيلي عن جنوب لبنان الى حرب «حماس» (المستمرة) بغزة ـ تسللت الحروب غير النظامية الى قلب الدول الوطنية. وهي تنزع، في لبنان وفلسطين، الى الاستقرار في الأبنية السياسية العادية والسوية. فتنشئ الحركات الإسلامية الثورية قواعد أهلية واجتماعية «محررة» في ثنايا «الشعب»، وهو كتل أهلية، تتولى القيادات الحزبية والعسكرية الأمنية حكمها. وتتخذ من أبنية الدولة، وهيئاتها ومؤسساتها، «أحضاناً» أو أعشاشاً وسكناً، وتسورها بعصبيتها، وتلوذ بها، وتشن منها غاراتها على الإقليم المشترك، وتعطل سلطته، وتعارض السلطة العامة بحق نقض لا يعف عن مسألة أو فعل. وظهر ازدواج السلطة في صورة «دولتين»، على المثال الغزاوي

الحمساوي، أم استتر (نسبياً) في صيغة «حكومة وفاقية»، على المثال اللبناني، فمؤداه واحد، وهو شن حروب غوار أمنية وسياسية وإجرائية وإدارية وإعلامية واقتصادية من قواعد حصينة ومسورة بالميتافيزيقا، على قول لورنس مرة أخرى.

وتتخلل الحركات هذه المجتمعات والدول على نحو يجعل الفكاك منها، وعزلها من السكان، وإخراجها من معازلها أو حصرها فيها وتأليب السكان عليها، أموراً تكاد تكون مستحيلة. فهي توسلت بالحرب غير النظامية على المحتل الإسرائيلي، ومزجتها مزيجاً حميماً بالحرب الأهلية، وهذا من سمات «حرب الشعب» و«تناقضاتها». واستأنفت علاقات سياسية واجتماعية سائرة وسوية ظاهراً بأبنية الدولة. ولكنها، في الأثناء، أخرجت جماعاتها من الجسم السياسي المشترك، وتحصنت بها تحصن المقاتلين غير النظاميين بقواعدهم الثورية النائية، الثابتة أو المتحركة. وهي أنشأت القواعد هذه من المتساقطين والمسحوقين والمهجرين والمعتاشين من الإعالات ومن المنكفئين على حاراتهم وروابطهم وتلفزيونهم وفتاويهم، وأذابتهم جماعة منقادة للأمر «الإلهي» أو القومي. وهدمت، من طريق جهاز دعاوة وتحريض ضخم، المباني الذهنية والشعورية القيمية المتشابكة التي تولت اجهزة الدولة وهيئاتها والتاريخ المشترك. وتولى التعليم والعمل المختلطان، والصحافة، والسينما وأماكن الترويح المتفرقة والسياحة، الى (بعض) السكن، رفعها. فانهارت المباني هذه كلها. وحلت محلها مبان أخرى يستحيل الاشتراك فيها، وتحصنها خنادق عميقة. وفوق الخنادق هذه تبني الحركات السياسية والأمنية والعسكرية «صروحها» السياسية المبتكرة.

حرب «عالمية» على مدائن الطاغوت والجهل

كانت مأثرة محمود أحمدي نجاد، الرئيس الإيراني السابق واللاحق، الأولى حين انتُخب رئيساً، في ٢٠٠٥، على إيران، وخرج من إغفال رئاسة بلدية طهران وتنكيرها، وفاز على علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس السابق الأشهر والمشير على روح الله خميني، المرشد والقائد الأعلى للقوات المسلحة، بقبول وقف القتال على الحدود الغربية الجنوبية مع العراق بعد ٨ أعوام من النزف ومقتل ٤٠٠ الى ٦٠٠ ألف ايراني - كانت مأثرته الأولى تسمية نحو ٤٧٠٠ ساحة عامة من ساحات مدن إيران وبلداتها وقراها بأسماء مقاتلين من الحرس الثوري سقطوا في اثناء القتال على الجبهات الإيرانية - العراقية الكثيرة والطويلة والمتحركة. فأمر الرئيس الحرسي، والمخطط المُدُني - ووارث كرباسجي، رئيس البلدية السابق وأحد وجوه «مهندسي البناء» أو «البنائين»، ومستشار حملة مهدي كروبي المرشح الى رئاسة الجمهورية في حزيران ٢٠٠٩ منافساً أحمدي نجاد مرة ثانية الى «يسار» مير حسين موسوي - برفع أسماء زملائه القدامى الذين أبلوا بلاء لم يبله هو، على قول بعض ألسنة الشك والنميمة، ورسومهم على الساحات.

ولا يستقيم اسم شاهد إمامي، توكل إليه الشهادة على قوة الغيب، وعلى غشيانها عالم الأحياء والحضور، من غير «رسمه»، على ما كان العشاق الأولاد يقولون

حين إهدائهم صورتهم الشمسية أو الفوتوغرافية الى معشوقهم (أو معشوقتهم وحبيبتهم). فأمر صاحب الثورة الإسلامية «الثانية»، وهو يريد الإيرانية الشيعية والحرسية، بنصب الصور، وعلى معظمها الغالب وجوه فتيان وشبان لم يبلغوا العشرين ملونة بالأخضر الأزرق أو الأزرق الأخضر، بأعلى محل من الساحات. فوسع الوجوه الفتية، الملتحية لحية خفيفة، والعيون الشاخصة الى أفق بعيد يعشي بعدُه النظر ويرده حاسراً وقلقاً، وسعها رعاية الساحات، ومن ورائها مدنها وبلداتها، وناسها وأهلها في رواحهم وغدوهم، وفي عمل نهارهم وليلهم. فالحرسي في حياته لم ينفك حرسياً في مماته، وانتظاره امتلاء الدنيا عدلاً بعد ان ملئت جوراً تحت لواء مهديه. والرئيس أحمدي نجاد، المنتسب اسماً الى العترة النبوية (فهو صار «أحمدياً»، بعد ان كان حمل اسماً «أرمنياً»)، ونجاده، أي حمائل سيفه على عاتقه يقاتل به دون اهل «بيته»، والإنجاد هو القرب من الأهل)، حسب منذ ما قبل انتخابه رئيساً، وانتصاره المدوي على بعض أعيان «مناصب» الجمهورية بحول المرشد وعونه، أنه مدعو وربما مبعوث الى هداية الأمة الحائرة، على قول ابن ميمون (الموسوي القرطبي)، والقلقة (على قول عبدالحسين شرف الدين، الموسوي الحسيني والصوري).

المهدي والنصرة بالرعب

وبعثُ أسماء من قضوا في قتال الظلم ونواصبه، ورسومهم وظلالهم، جزءٌ من ولاية اهل الحق هؤلاء على أهل الضلال. فالبعث الإسمي والرسمي هذا يلحق مجتمع الأحياء والحضور والشهود والسعي بـ «مدينة» أهل الغيبة والعلم، ويجعلهم في رعايتهم. ويحقق هذا تبعية الحاضر الشاهد، ودنياه المتفرقة والمبعثرة أجزاء وأبعاضاً، للغائب المستتر والمحتجب، الواحد والمجتمِع. فإذا اقتصرت دنيا الحاضر الشاهد على الالتحاق ضاحيةً ضئيلة بدنيا الغيبة، وأنكر أهل الحاضر الشاهد المراتب الظاهرة، وطعنوا في ثباتها (أو «ثابتها»)، على قول بعض اصحاب التحول المبدع) وصدقها، فربما آذن ذلك بدنو الفرج من سلطان الظاهر ومراتبه الظالمة والمميتة. وعلياءُ الشهداء المقاتلين على المدن والبلاد

والساحات، وضحكُ الموت في شفتيهم ضحكاً أقرب الى لوعة الحزن، ورعايتهم من حيث هم اهلهم وهدايتهم الى الحق، قد تشبِّه هذه إلحاق المدينة بمقبرة أمواتها أو جبانتها، على القول العربي العامي والفصيح السابق. وهذا، أي قيام مدن البشر الأحياء ضواحيَ على حدة من جباناتها، وانتصاب الجبانات أصولاً، ليس مما ينكره الرجل ومن يعتقدون ما يعتقد.وفي بعض أحاديث يرويها المحدثون عن كبار اصحابهم، واهل هدايتهم، ويرفعونها الى النبي، حديث «الأمة العالمة»، أو حديث مدينة السد، على ما يسميها كبير محدثي الإمامية وشيخهم «الصدوق»، ابن بابويه القمي (ت في ٣٨١هـ/ ٩٩١م).

والأمة العالمة هذه، من قوم موسى على قول المحدث، هي نهاية مطاف ذي القرنين (الاسكندر من غير شك) بالأرض. والفاتح المعروف يزدوج في الرواية الإمامية - ولياً وحجةً على العباد والخلق. وترفع الرواية شأن الفاتح العظيم فتقول انه «من يُجري الله على سنته القائمَ (المهدي المنتظر) من ولد (النبي)، فيبلِّغه شرق الأرض وغربها حتى لا يبقي منهلاً ولا موضعاً منها، من سهل أو جبل، وطئه ذو القرنين، إلا وطئه (المهدي)، ويُظهر الله له كنوز الأرض ومعادنها، وينصره بالرعب، ويملأ به الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً» (ص ٣٧٤ من مصنف أبن بابويه: **إكمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الرجعة**، النجف، ١٩٧٠). فإذا بلغ الفاتح اليوناني - وروايته أو قصصه انتشرت في ربوع المشرق الهلنستي، ثم الروماني فالبيزنطي فالعربي، منذ القرن الثالث الميلادي، واشتهرت شهرة «قصة عنتر» أو «قصة سيف بن ذي يزن» - نهاية مطافه بالأرض، وبلغ تخومها المرئية والمعروفة، وحاذى عتبة غيبها، «وجد أمة مقسطة عادلة». وآية قسطها وعدلها انهم، الأمة أي ناسها، «يقسمون بالسوية ويحكمون بالعدل»، حرفياً ومن غير تأويل باطن ولا ظاهر. وهم «يتواسون ويتراحمون، حالهم واحدة، وكلمتهم واحدة». وهذا، أي وحدة الحال ووحدة الكلمة (أو الرأي والسياسة، توسعاً) وموافقة الكلمة الحال، نادر وقليل، وعز كثيراً في القرن الرابع للهجرة. وهو قرنُ تخلّعِ الخلافة العباسية ممالكَ محلية ومذهبية لا تحصى. وفي

الممالك هذه ثلاث شيعية إمامية (البويهية والحمدانية والعبيدية الفاطمية) على نحو أو آخر. فما السر الخفي والمؤكد في الوحدتين المعجزتين؟ لا تلبث الرواية، وهي حديث من أحاديث الأئمة المتناقلة، أن تكشف الغطاء، فتقول من غير مقدمات: «قبور موتاهم (أو جبانتهم، على ما مر) في أفنيتهم، وعلى أبواب دورهم وبيوتهم». فسكنهم، أي سكن أحيائهم وأمواتهم، واحد كذلك. وعلى هذه المقدمة، أو الشرط، تتوالى حلقات الوصف والتقرير. وهي حلقات كناية يتوالد أو يتناسل بعضها من بعض. وتقوم الحلقة منها من الحلقة التالية مقام المقدمة والشرط. فمن هذه حال موتاهم وأحيائهم «ليس لبيوتهم أبواب». والباب قرينة على الحاجز والحِدَةِ والفرق أو الافتراق، وأمارة على المرتبة. وعليه، «ليس عليهم أمراء» يعلونهم بالأمر والقوة والسيف. «وليس بينهم قضاة»، يقضون في خلافاتهم ومظالمهم بالحكومة والسنن والشرع. ومن هذا شأنهم وحالهم «ليس فيهم أغنياء ولا ملوك ولا أشراف»، بديهة. فهذه كلها طبقات وفروق. وهم واحد، على أنحاء الواحد ووجوه الوحدة كلها. فبإزاء الموت، «المسوِّي الأعظم» على قول أحد كبار الغربيين فيه، ولكن على معنى ديني قديم، لا ينهض فرق ولا يستوي. فالناس سواسية، والكون والفساد قانون للاستثناء. فـ «لا يتفاضلون ولا يختلفون، ولا يتنازعون، ولا يَسْبون، ولا يقتلون، ولا تصيبهم الآفات». فهم اجتماع لا يتماسك بالسياسة، ومراتبها وتفاضلها ودولها وحواجزها وقضائها، بل من طريق نصبه الموت في وسطه، وبمحل الركن منه. ويخال المرء أهل هذا الاجتماع موتى في انتظار سكنى القبور، بجوار بيوتهم ودورهم، لولا تعمدهم ما يفعلون. والتعمد ليس في مقدور الموتى. وإذا سألهم ذو القرنين، وهو المتخفف من عالم نقيض عالمهم حرفاً بحرف، لماذا قبور موتاهم في أفنية بيوتهم، أجابوا: «فعلنا ذلك عمداً لئلا ننسى الموت...»، ولئلا ينسوا الموتى، من غير شك.

فإذا ذو القرنين إرهاص بالإمام الثاني عشر، والقائم من آل محمد، وصاحب الزمان، ومهدي هذه الأمة، فالأمة العالمة إرهاص بشيعته المقيمة على انتظاره.

ولا يشك محمود أحمدي نجاد، ولا وليّه الفقيه (عالم عصره الأول) وإخوته الحرسيون والشرطيون من الباسيج، وأنصارهم، في أنه (انهم) وارث (وارثو) المدينة الفاضلة هذه، ويتحدرون من اصلاب أهلها. وهو وهم مقيمون على انتظار ظهور مالئ الدنيا عدلاً، ربما غداة استيلاء من دوخها فتحاً ورعباً، على ينبه المحدث. وأنا لم أقرأ أقوال محمود أحمدي نجاد، الحجتي (من انصار الحجتية المهدية)، في ظهور المهدي، وفي محله هو من الظهور أو الخروج هذا. ولكن بعض أفعال الرجل وأقواله، والحق يقال: كثيراً من الأفعال والأقوال هذه، يحمل على القطع بأن بينه وبين صاحب الزمان، على ما لا يشك هو ولا يرتاب، سبباً وقرابة.

من الأمة العالمة الى الأمة الجاهلة

وقد تكون صور الحرسيين وأسماؤهم على جدران الساحات الكثيرة، وفي أعاليها، صدى من أصداء الأمة العالمة، وتعمدها ذكرى موتاها، ونصبها إياهم ميزاناً ومثالاً، ونفيها السياسة ومراتبها وقضاءها ومشاغلها الدنيوية والعالمية من اجتماعها، واستباقها عدل الإمام العادل وتراحم مدينته ووحدة حالها وكلمتها. وهذا ما اقتبسته الأحزاب الخمينية من الحزب الأول والأم. وهو لا يعدو استنتاج عاشوراء الحسين وكربلاء نتائج معنوية وصورية وشعائرية تترتب عليها من غير وساطة ولا إعمال فكر. والموتى الموسدون القبور في أفنية البيوت هم «أهل البيت» حقاً، أو هم شيعتهم التي ينتسب أهل المدينة العالمة إليهم، ويتحدرون من اصلابهم. وحفظ ذكر «أهل البيت» وإحياؤه لا ينفك من التدين الإمامي. ومجالس الذكر والتعزية ركن من أركان هذا التدين. ويفوق إحياء المجالس، في أوساط العامة والجمهور، مكانة ومقاماً ما يصرح به أهل «العلم»، وما يقولونه على رؤوس الأشهاد أو يكتبونه. وشيعة «أهل البيت»، شأن هؤلاء أنفسهم، قتلوا مظلومين، على ما لا يشك الشيعة. ويعزو حديث الأمة العالمة الظلم المفضي الى القتل، الى نسيان الموت والموتى، وإلى إنكار الغيبة والغياب أو الغفلة عنهما. وعلى خلاف النسيان والإنكار، يُسلم التذكر الى وحدة من غير منازعة

ولا فرق، وربما من غير حياة ولا عالم. فذو القرنين لا يبلغ مدينة الشيعة الإمامية الفاضلة، المقيمة على حضانة قبور سلفها، والمرهصة بعدل مهديها وقسطه، إلا بعد بلوغه ذروة السلطان، وفتحه معظم الأرض المعمورة، واستيلائه عليه.

والمدينة الفاضلة الإمامية لا تجوز إلا بعد طيّ التاريخ والاجتماع البشريين، على الصورة التي عرف التاريخ والاجتماع عليها الى اليوم، وإلى قيام الساعة من غير ريب.والعودة الى التاريخ والاجتماع، أو خروج أهل الأمة العالمة الى ممالك ذي القرنين، والنزول بين أظهرها بعد ان خلفها «الرجل الصالح» خراباً ويباباً، وأرض حرب وقتال ومنازعة ومفاضلة وسعي مرير في الحياة وزينتها، من منازعة ومفاضلة وتفرق ونسيان الموت والموتى، هو ما تهجم عليه الأمة الإمامية (الإيرانية)، وتقتحمه غير هيابة ولا مترددة، وتزعم لنفسها القوة على «مقاومته»، ثم على «إصلاحه» من طريق التمثل بها والسير على نهجها، على ما لا ينفك الرئيس المستأنَف الرئاسة يقول ويدعو (فقال في يوم الصناعة والتعدين ان القوى الغربية شككت في الانتخابات الإيرانية الرئاسية «لتصرف الأنظار عن مشكلاتها الاقتصادية». وكان ذهب، حين انفجرت الأزمة المصرفية، في ايلول ٢٠٠٨، الى ان على بلاد العالم الاقتداء بإيران، وبناء اقتصاد سليم على مثال اقتصادها. وهو يعزو «تدخل» الدول الغربية في شؤون ايران الداخلية الى إقبال الإيرانيين على انتخاباتهم، وإحجام الناخبين الغربيين عن الاقتراع. ومثل هذا كثير).

وعودة الأمة العالمة والفاضلة الى المدينة الجاهلة والمنافقة تقتضي احتفاظ الأمة بركنها، ورعايتها هذا الركن، وهو مكانة الموت والموتى من اجتماعها، ومن نظامه وعقده. ومرتبة الشهداء، وحملهم على باب «الشهداء الأحياء»، وتصدرهم المراتب، بعد جمعهم هم ومن «ينتظرون» الشهادة في أجسام أو أسلاك قتالية وإدارية واقتصادية بيروقراطية، ليست زخرفاً خطابياً وحسب. والصدور عن أمة الشهداء وجبانتهم، على ما يزعم أهل الولاية، يرسي سلطان من يسعهم الصدور هذا واتخذوه عملاً وحرفة وحالاً، على ركن مكين، ويكاد لا ينازع. وهو لا

ينازع حقيقة وفعلاً ما لم تحمل أصول الثورة الإيرانية في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وفصولها على المسألة والمنازعة والخلاف، أي على نقيض حال الأمة العالمة و«علمها» المفترض. فتذكر الموت والموتى، ونصب هذا التذكر مبنى الاجتماع وركنُه ومحوره، واتقاء الحياة وصروفها ومصائرها بواسطة التذكر هذا ومن طريقه، إنما الغاية منه (ومنها) نفي السياسة، وتطهير الاجتماع منها، ومن منازعاتها وإعمال الرأي والتدبير في شؤونها.

مبايعة الاقتراع

والحق ان التشيع الإمامي لا يتستر على معنى قوله بالإمامة والوصاية والاصطفاء وحفظ الميثاق وتواصل الذرية بعضها في بعض، وبكنيتها، وتجريدها من الاختيار. فينسب المحدثون الإماميون الى بعض الأئمة ما يسمونه تأويلاً للآيات القرآنية بالموازنة. فالآية (إني خالق بشراً من طين...) هي ميزان الآية (...إني جاعل في الأرض خليفة). ويخلص المفسر من نصب وتنوين «بشراً» و«خليفة» بصيغة اسم الفاعل الإلهي الواحد الى أن من «ادعى انه يختار الإمام (الخليفة) وجب ان يخلق بشراً من طين» (ابن بابويه، ص ٢١١ وص١٢١ وص٩). وعندما قال يزدي، «شيخ» محمود أحمدي نجاد وصاحب تقليده وفتواه وعضو مجلس خبراء الدستور، ان الانتخاب الى الولايات والأعمال والرئاسات بدعة، وقال احمد خاتمي أحد خطباء الجمعة بطهران ان علي خامنئي «يحكم بموجب إرادة إلهية» ويحل قتل من يخالفه و«يتحداه»، فهما لم يتعديا ولا تجاوزا الاحتجاج الإمامي وتأويله بالموازنة. وتخليص الإمامة أو الولاية، وفروعها من الأعمال والرئاسات والتدبير، من الاختيار والرأي والاقتراع. وما لم يكن الاقتراع مبايعة تزكي ميل الولي (العالم) الى «أحد المرشحين، رئيس جمهوريتنا الخدوم والكادح والدؤوب المعتمَد»، على قول خامنئي في أحمدي نجاد، لم تتخلص «الامة» من المنازعة والسياسة وأهوائها ومسارحها. وإذا استحال على «الأمة» ان تتماسك بجبانة موتاها، واستضافة تذكر الموت في مباني الاجتماع وأركانه وعلاقاته، على حدةٍ من صخب العالم وفتنته وأهوائه، فقد يجب عليها

اقتحام العالم هذا، وانتهاج سياسة ذي القرنين فيه وسنته قبل «صلاحه»، ونزوله مدينة السد بمنأى من ياجوج وماجوج. ولكن يبقى من مثال الأمة العالمة، وصفاتها وفقهها، أمران: الأول ولاية الموت والغيب وهيمنتها عليها، والثاني استئصال الخلاف والمنازعة والسياسة منها بواسطة الموتى وتسويتهم البشر الأحياء بعضهم ببعض.

فعلى الأمة العالمة، والحال هذه، ان تخرج من مدينتها وحِدَتها واعتزالها، وتشن حرباً «عالمية» أو «كونية»، على قول أجدادنا الأقربين، على المدائن الطاغوتية والجاهلة. والخروج، على ما سمى الإخباريون حركات التمرد والانتفاض على السلطان، باب من أبواب تاريخ التشيع الإمامي لازم هذا التاريخ، وقام منه مقام قبلته و«فكرته الناظمة»، على قول فيلسوف تروتسكي في الثورة (ولعل مديح ميشال فوكو «روحانية» الخروج الإيراني الشعبي «السياسية»، تحت لواء خميني، مرده الى اعتراض الخروج سلسلة الأسباب والنتائج القاهرة، وتجويزه الحادثة حيث لا يؤذن بها نذير ولا بشير).والخروج الأعظم هو «مجيء» القائم أو ظهوره. فإذا كانت سكينة القبور مثال السلم (الامبراطوري، «الاسكندري»، على قول بعضهم في «السلم السوفياتي» الذي استظل صواريخ إس إس ـ ٢٠ في أوائل الثمانينات الأوروبية)، فالحرب العامة هي آية «نهاية الزمان» المهدوية والمزلزلة. ففي بعض الأثر ان من آيات نهاية الزمان، ومجيء المهدي، «حصار الكوفة بالرصد والخندق، وتخزيق الزوايا في سكك (المدينة)، وتعطيل المساجد أربعين ليلة، ويسبى من الكوفة سبعون ألف بكر، وتقبل من شرق الأرض رايات غير معلمة يسوقها رجل من آل محمد عليه السلام، يسير الرعب امامها شهراً حتى ينزلوا الكوفة مطالبين بدم آبائهم». والكوفة هذه، على رواية أحد اصحاب اخبارها حسين احمد البراقي النجفي، انقلبت من أم الأمصار العربية الى مدينة مقابر. وحين مر بها ابن جبير، ثم ابن بطوطة، في القرنين الثاني عشر للميلاد والرابع عشر، وقعا على «الخراب (الذي) استولى عليها بسبب ايدي العدوان التي امتدت إليها، وفسادها، من

عرب خفاجة المجاورين لها، فإنهم يقطعون طريقها، ولا سور عليها» (على قول ابن بطوطة في ١٣٢٤م). وهي تدين بانبعاثها في إهاب مدينة أخرى قريبة هي النجف الى القبور التي وارت اجداث بعض «أهل البيت» وصحابتهم من امثال عروة بن هانئ وعبدالله بن الحسن المثلث ابن الحسن المثنى بن الحسن السبط ومسلم بن عقيل ومحمد بن ابراهيم طباطبا وابراهيم أحمر العين بن عبدالله المحض بن الحسن المثنى والحسين بن موسى الكاظم وعبدالله بن الحسن المكفوف بن الحسن الأفطس والعباس بن الحسن المثلث، الى اصحاب «القبور الخمسة»: «وهو عَلَم لا يخفى»، على قول البراقي النجفي.

الحرب غب الطلب

فكان بناء محمد مهدي بحر العلوم النجفي، في أواخر القرن التاسع عشر، «العلامات والمحاريب»، في «المقامات الشريفة»، إيذاناً بانبعاث مدينة الموتى والجبانات من خرابها في انتظار حصارها بـ «الرعب»، وانتصار القائم به، على نحو ما نَصَرَ الله بالرعب ذا القرنين من قبل.وآية الرعب الزلزلة، وكانت هذه مكتوبة على جدران المدن اللبنانية القريبة من البلاد التي احتلتها قوات الدولة العبرية، وتشن منها غاراتها على «المناطق المحررة»، وعلى المقاتلين المحتمين بأهل المناطق هذه ومرافقها. فلم يخل جدار على طريق عام من طريق صور، في الثمانينات، أو طرق بعلبك أو ضواحي الشياح وبير العبد وحارة حريك وبرج البراجنة، من توليف الآية الأولى من سورة الحج: (يأيها الناس... إن زلزلة الساعة شيء عظيم). وتركُ (اتقوا ربكم) من الآية يراد به تعظيم أثر الزلزلة في النفوس، وسد ملاذ التقوى وذريعتها على الأثر المخيف. وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية الطويلة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وهي حرب وصفها الإيرانيون بـ «المفروضة» عليهم والباغية ولكنهم لم يتركوا وسيلة من وسائل إطالتها بعد ١٩٨٢ إلا توسلوا بها، صورت الدعاوة الخمينية وقائع الحرب في صورة الزلزلة الأخيرة. والزلزلة هي قرين الرؤيا اليوحناوية والغنوصية. فحين فتح الختمان السادس والسابع من «الكتاب المكتوب من داخل»، بين يدي الجالس على

العرش، «إذا بزلزلة عظيمة وقد اسودت الشمس كمِسْح الشعر، والقمر كله صار مثل الدم». و«حدثت رعود وأصوات وبروق وزلزلة»، و«حدث برد ونار يخالطهما دم وأُلقيا على الأرض فاحترق ثلث الأرض، واحترق ثلث الشجر، وكل عشب أخضر احترق».

والرعب والرعد والزلزال والشهاب والأبابيل هي من اسماء الصواريخ الإيرانية. وحلت الأسماء هذه محل اسماء تقتصر على اصطلاح مجرد وعار من الإيحاءات والظلال القصصية العاصفة، مثل «سكود» أو «إس إس».

وتضطلع الأسماء في عالم الرؤى، والرؤيا المفردة، بدور قصصي شعبي قد يتجاوز الدور العملي الوظيفي، أو يتضافر معه على الانتصار بالرعب، ومن طريق الرعب. ولم «يسلم» العدو من عدوى القصص الإيراني الإمامي. ففي تقرير عسكري استخباري نشرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (ونقلته بعض الصحف العربية عن نشرة «المصدر» الفلسطينية في ٤ تموز٢٠٠٩)، أن «حزب الله» استخلص دروس حرب تموز ٢٠٠٦، وأعد نفسه، ويعدها، الى «يوم الحساب»، على قول الصحيفة التقريري، وليس المجازي. ويصف التقرير، وهو يُفترض تقريراً وصفياً، أحوال الحزب المقاتل على نحو ما يرغب الحزب نفسه في وصف أحواله، وعلى نحو ما يرى الى نفسه في مرآة قصصية ولغوية ملحمية. فأنصاره «في كل مكان»، واستخباراته لا تخفاها واردة ولا شاردة. ولكن الحال هذه تبدو عامة ومجردة، ولا تقع تحت الحواس. والتمثيل على الخفاء والغيب عسير، على ما تعرف الديانات كلها. فيشخص التقرير مكافئ «في كل مكان» وصنوه الحسي والمخيف تشخيصاً سالباً. فيقول: «أنصار (الحزب) لا يروحون ويجيئون شاهري السلاح، وملطخي الوجوه بالشحن الأسود». فإذا هم لا يظهرون بمكان معروف، وإذا هم غير معلمين (أو شاهرين علاماتهم)، فما ذلك إلا ظاهر مخادع وغفل يلبسه باطن مخيف.والقناع الغفل هذا لا يحول بين التقرير وبين إحصاء ما لا سبيل الى إحصائه، وإلى العلم به. والإحصاء ـ شأنه في عبارة: أحصى عليه أنفاسه ـ علم إلهي أو علم علاّم الغيوب من طريق جيوش

الملائكة والجن والحن وأشباههم وأصنافهم. ولا يدعو هذا كاتب أو كتاب التقرير إلى الإحجام عن التخمين. فيقطع، غير متردد، بأن عدد مقاتلي الحزب الخميني المسلح المدربين والمجهزين يبلغ الثمانية آلاف مقاتل. وكانت الاستخبارات الإسرائيلية زعمت في اثناء حرب صيف ٢٠٠٦ التي أخذتها على غرة منها وخاضتها على غير بصيرة، أن عدد المقاتلين هو نحو ٢٥٠٠، وأنها قتلت نحو ربع العدد هذا في الحرب التي دامت نيفاً وشهراً.

وينشر التقدير الاستخباري، وهو ركن معالجة عملية أو عملانية عسكرية محتملة، الآلاف الثمانية في ما لا يقل عن ٥٠٠ موقع. فهو يزعم ان الجماعة المقاتلة من ١٥ مقاتلاً مدرباً. وهؤلاء «وحدة دفاعية قائمة برأسها، وتستقل بقيادتها وهيكليتها وسلاح هندستها وسلاحها المضاد للطيران ومكامنها وخطط انتشارها رداً على احتدام المعركة». فإذا قسم الآلاف الثمانية على ١٥ مقاتلاً، وسع الوحدات المفترضة ان تبث مقاتليها وسلاحها في نواحي لبنان كلها من غير استثناء. وبعض الوحدات هذه ينتشر جنوب الليطاني، حيث يحظر عليه القرار ١٧٠١ الانتشار، وبعضها أو كثرتها ينتشر شمال الليطاني. و«الشمال» هذا عريض وعميق. فهو يشمل بيروت كلها، والبقاع على امتداده، وما بين الليطاني وبين بيروت. والصواريخ الشمالية أثقل من الجنوبية، وأدق إصابة، وأخفى على عين العدو ورصده، فغشيان جماعات المقاتلين القليلة العدد، والمستقلة بقيادتها الميدانية وعتادها، الأرض والبلاد والناس، هو رد حزبهم على عمليات برية، عريضة والتفافية، يتوقع الحزب ان تقوم بها القوات الإسرائيلية، وتنفذها فرق كثيرة، في جولة آتية. ويخطط الانتشار الحزب اللهي المزمع لتفادي إنزال العمليات البرية، على خلاف الحرب الجوية السابقة، الشلل في القصف الصاروخي، سلاح الحزب العسكري الأمضى. فإذا شاغلت القوات البرية المهاجمة بعض الوحدات بجنوب الليطاني، واضطرتها الى الاشتباك وترك القصف، لم يقيد هذا الوحدات الأخرى، ولم يحل بينها وبين المضي على القصف. ولعل بيت القصيد في الخطة التي ينسبها التقرير الإسرائيلي الى الحزب

الخميني المقاتل هو إنشاء طاقة تمكنه من «إطلاق الف صاروخ في اليوم الواحد على إسرائيل طوال ٦٠ يوماً من غير انقطاع». والقياس هو على أربعة آلاف صاروخ أطلقت في صيف ٢٠٠٦ في أثناء ٣٣ يوماً دامتها العمليات القتالية.

ويجر القياس الى قياس صنوه ونظيره: ففي أيام الحرب الميمونة السابقة، والمقيدة برغبة أميركية وأوروبية في حماية تماسك الدولة أو الحكومة اللبنانية بإزاء «معارضتها» المسلحة والمغامرة، أنزلت القوات الإسرائيلية بلبنان واللبنانيين خسائر بشرية ومادية وسياسية واجتماعية لم يعوض معظمها، غداة انقضاء ٣ أعوام عليها. والخسائر السياسية والاجتماعية الى البشرية، الى تفاقم وتعاظم. وهي تنيخ بأثقالها وسلاسلها وكراهيتها ومرارتها على حياتنا اليومية، وعلى علاقاتنا بعضنا ببعض، والواحد بغيره وبنفسه، والحاضر بالماضي والآتي. وسرى الرعب في أوصال الحياة والأحياء. وحل «تذكره»، على مثال تذكر أهل الأمة العالمة الموت، محل الرابطة الاجتماعية الأولى. ويشرب الرعب هذا من معين دمج الحياة المدنية في المهمات العسكرية، وإدخال السعي اليومي في الباب الأمني، وتغليب الأمن السياسي والبوليسي على المعاش، وحمل السياسة على تعصب العصابة، والقيادة على التأديب، وتخليص الحق على الغارة.

وتقتضي «ثقافة المقاومة» والزلزلة هذه ألا تنتحي زاوية من زوايا الحياة الخاصة أو العامة ناحية على حدة، أو تستقل بشأنها، وألا يحسب أحد انه في منأى، لبعض الوقت، من الزلزلة المتربصة وراء المنعطف. وروى إيزاك شافيس سينجر، وهو روائي يهودي ترك بولونيا الى أميركا عشية الحرب الثانية وأقام على الكتابة بلغة اليديش المولدة والهجينة، أنه أعرب يوماً الى أبيه المتدين والمحافظ عن رغبته في تعلم الألمانية. فرد الأب مندهشاً ومستغرباً: انظروا الى هذا! قد يأتي المسيح من آل داود بين ليلة وضحاها، ويحسب الولد الغر ان في الوقت متسعاً لتعلم الألمانية!وهذا قبس من الانتظار المهدوي وبعض وحيه. وقد تبدو ترجمته السياسية ملفاً نووياً، وتخصيباً، وتصديراً للثورة، وعمليات أمنية تخريبية في دول الجوار وثأرية في الأقاليم البعيدة، وتظاهرات ومواكب مليونية، وتخييمات ثقيلة،

وانتخابات مزورة وصورية، وإفساداً جماهيرياً، وحروباً غب الطلب ـ قد تبدو ترجمته هذه افتراضاً بعيداً وضعيفاً ما لم يُنتبه الى نفي السياسة من الاجتماع المترتب على الترجمة هذه. فاستدراج الحياة، خاصة فردية أم مشتركة عامة، الى دائرةٍ «كل شيء (فيها) جائز»، على قول البابية في الوقت الذي يتوسط نسخ الشريعة السابقة وانتظار الشريعة الآتية، وفي جوار القبور والجبانات، وتحت أنظار الموتى، يحبط الفعل، ويحيله نزوة عبثية لا طائل منها.

الفصل الثالث

تسليط السياسة البرية على المدنية الوطنية

الحادثة الجسيمة، والحادث الجلل، على مثال ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦، اليوم الأول من الأيام الثلاثة والثلاثين وحربها بين الحزب الخميني ـ (لبنان)، ووراءه لبنان المقحم على رغمه وطوعاً في الحرب وفي ثناياها وحواشيها المسالمة والمدنية، وبين الدولة العبرية، جيشاً وأهلاً ـ الحادثة الجسيمة على هذا المثال تحدث، أو تحصل، أو تقع على شاكلة الانفجار، أو الزلزلة، أو ثورة البركان، أو انشقاق الأرض وابتلاعها ما عليها ومن عليها، أو هبوب الإعصار، أو وقوع الصاعقة، او اجتياح الموجة اليابسة، أو انتشار النار في الهشيم، أو خروج المارد من القمقم وملء سحابته المكان، أو فشو الطاعون في المدينة، أو فتك المجاعة وغلاء الأسعار وبيات الناس «في شدة وضيق عظيمين»، على قول المؤرخين المسلمين في رواية حوادث كثيرة من هذا الضرب. ولعل ما تجمع عليه هذه الكنايات، وهي مستلة إما من مجازات اختبار الطبيعة أو من القصص والحكايات والمقامات، وما تشترك فيه، هو الفجأة والغرة (ومن هذه الغارة والإغارة الحربية).

وروايات الحادثة وأخبارها (وعقلنتها تالياً) تنقاد الى بناء خطابي، وتتوسل به. ويتشارك الرواة والجمهور في العمل بموجب الخطابة الغالبة هذه، على مقادير متفرقة ومتباينة كذلك.

التاريخي والإلهي

ومسوغ الزعم المزدوج هذا، زعم التشارك في الأعمال وزعم الشركة في العمل، هو ملاحظة عموم سطوة الخطابة التي رويت الحادثة الحربية عليها، أي على رسومها ومبانيها وصورها، ولا تزال تروى عليها، وتستنتج نتائجها العملية والدعاوية. والحق ان سطوة الخطابة «الخمينية»، أو الحزب اللهية والسورية العروبية والفلسطينية الحماسية والسورية «القومية ـ الاجتماعية» والشعبوية العونية معاً ـ وتوسعها الإذاعي والتلفزيوني «الإسلامي» والمعولم ـ ليست ثمرة موارد طهران المالية والدعوية والتنظيمية والجغرافية وحسب. ولا ثمرة دور دمشق الأمني الاستخباري والعسكري وحسب. وليست هذه السطوة وليدة التقاليد الفلسطينية، الكفاحية المسلحة والاجتماعية ـ السياسية، وملابستها بعض المجتمعات العربية طوال أربعة عقود، وحدها. فهذه كلها وغيرها ـ وهو يمت الى تقاليد عصبية ومحدثة لبنانية وإلى ما نقيم على تسميته بالناصرية وبتراث حركات «التحرر» (الجزائرية على وجه التخصيص) والمعارضات المحلية والوطنية ـ تشرب وتنهل من ينابيع تختلط مياهها عند منعطف أو آخر. وقد توغل المياه الحلوة في البحر المالح على رغم بعد المصب و«الشط» الذي ارتمت فيه، على قول الإيطالي ج. فيكو، إذا هي دخلت الماء المالح دخولاً قوياً ومندفعاً.

والحق ان الخمينية (الحركة السياسية الجماهيرية والإمامة والمقالات والهيئة الحاكمة جميعاً) وفروعها العربية الشيعية وغير الشيعية، لم تجدد في شيء كثير حين نسبت نفسها كلها، بقضها وقضيضها، الى «الثورة». والأرجح (عندي) ان اللفظة أو المصطلح، الثورة، ـ وهي نظير «الانقلاب» في التركية والفارسية على قول ألبرت حوراني وبرنارد لويس، وبقي صدى اللفظة التركية والفارسية في مقالات ميشال عفلق وخطبه وكلامه في «الانقلاب العربي الشامل» ـ يقوم مقام الخروج في أخبار حركات «المعارضة» (ترجمة عبدالرحمن بدوي) في الإسلام. وهي حركات الشيع، الإمامية وغير الإمامية، والملل والنحل والفرق على أنواعها وأبوابها. وسلّم اصحاب الحركات الإسلامية المعاصرة بـ«الثورة»، ونزلوا عن

«الخروج» و«الطلب»، على سبيل المراعاة وسد الذرائع. والخروج، طلباً للملك أو العدل وجهاداً في سبيل الله ومرضاته وهجرة إليه، معناه، في السياسة واللغة معاً، الانقطاع من أمر (وطاعة) مستتبَّين، والسعي في ابتداء أمر آخر، وفي إقامته على مبايعة وولاء جديدين.

والخروج، على المعنى «الثوري» هذا، هو صنو النبوة. والنبوة هي مثال الحادثة التي نصفها بـ«التاريخية»، على معنيي التفضيل والمبالغة. وبعض الكتّاب العرب، وربما كثرتهم، لا يحصون في «التاريخ» العربي ومنه، وهو تواريخ، غير حادثة واحدة، يرونها جديرة بالتسمية هذه، هي المبعث. فنبي الإسلام، أو «الرسول العربي» على ما كان ميشال عفلق يؤثر القول، وحده جمع العرب، وهم شعوب وقبائل و«أميون» من غير كتاب، على «كلمة حق» واحدة، وعلى كتاب فرقان. ونحن (المحدثين من اهالي العربية)، على مثال أسلافنا ثقافة وتقاليد، لا نعدّ حادثة «تاريخية» إلا ما يعصى أفهامنا فهمُه وتدبره (من أواخره) وتأوله (من أوائله). ورأس ما يعصى أفهامنا هو مصيرنا الى الوحدة والإلفة بعد فرقة واختلاف لا شفاء منهما، على قول «شعري» وسم به أحد اصحابنا الناثرين كتاباً «فلسطينياً» كتبه في أعقاب إحدى النكبات المعتادة.

فأورثنا اسلافنا فهماً للتاريخ، ولحوادثه، ينبغي ان ننكره، وننأى بأنفسنا وعقولنا منه، إذا نحن ضبطنا نتائجنا على مقدماتنا، ولم نحرف أقيستنا عن مبانيها وموازينها. فالحادثة التاريخية المفترضة، ومثال حوادث تشبهها أو تزعم شبهها، إنما هي حادثة لا يد للبشر ولوقائعهم وأفعالهم في صنعها. والحق ان تاريخيتها المفترضة، على معاني المبالغة والتفضيل والتعظيم، هي اسم نسبتها الى بارئها، حقيقة، وخالقها، وهو الخالق وحده، على هذا. والتاريخية هي، والحال هذه، الإلهية. ولا يستقيم وصف النبوة (نبوة النبي العربي، نبي الإسلام) بالحادثة التاريخية إلا اذا حمل الوصف، وحملت النسبة، على الألوهة. وهي، إذ ذاك، إلهية على معنيين: معنى المصدر الذي صدرت عنه، ومعنى فعلها بقوة ليست من قوة البشر، وبأسباب ليست من أسبابهم في شيء.

وينبغي الإقرار بأن الخمينية، أي روح الله خميني نفسه وأصحابه ومريديه و«السائرين على خط (إمامته)» والقائمين على «ثورته الإسلامية الثانية» (محمود احمدي نجاد و«حرسه») الى يوم الدين على ما يحسبون، لم يتكلفوا المواربة ولا المراوغة حين ذهبوا الى أن ثورتهم هي «أعظم حادثة في القرن العشرين»، وأن «لا شرقية ولا غربية» (الصرخة أو المقالة) إيذان بطي الشيوعية والرأسمالية. وهم أوّلوا جلاء السوفيات عن افغانستان، في ١٩٨٨، ثم تصدع الاتحاد السوفياتي، أثراً من آثارهم، شأن «العرب الأفغان» وأميرهم، وعلامة من علامات انقلاب الزمن، يليها أفول «اميركا» والغرب عن ايديهم.

وهم لم يحسبوا انفسهم متنطحين ولا أدعياء ولا متنبئين، حين حملوا فقيههم على قريب من صاحب الزمان، ونيابته، والتمهيد لمجيئه وملئه الدنيا عدلاً. فثورتهم، على قولهم، هي «ثورة الأنبياء»، والأنبياء أعلى رتبة من «أشرف الناس». ولا يعدو «حزب الله» (لبنان)، والاسم السياسي الأمني (وليس العبارة القرآنية، بديهة) يتحدر من الأسماء والهيئات والمنظمات الإيرانية الخمينية، هذا الحزب لا يعدو طوره، ولا «يجاوز حدَّه»، حين يرفع نسبه، وينسب أفعاله، الى صاحب العزة، وإلى العزة وإلهامها ووحيها و«رميها» و«مكرها» (الأنفال، ١٧ و٣٠). وليس اتفاق حدس أحد أشراف الخمينية (اللبنانيين) و«عِلم» سيمور هيرش، مقدم «ذي نيويوركر»، وصدق خبره أو استخباره، الأول في بابه ومن صنفه. فإذا كان المعلوم واحداً، وكان العلم صحيحاً، وجب اتفاق العلماء، على حسب اصل كلامي وفقهي و«علمي» عام. وسخرية «العلمانيين» من «إلهية» المنظمة الخمينية، العسكرية والأمنية، ومن «إلهية» نصرها، هذه السخرية إمعان في ضلالة الرأي العلماني، «الشرقي» و«الغربي»، الذي استقبل انتصار الخروج الخميني بالتكذيب والازراء، وتوقع انهياره الوشيك، على خلاف ما حصل وجرى.

فإذا غشي بصر «العلمانيين» عن التماس «القمر»، ثم عمي عن رؤيته، فكيف لا يعمون عن رؤية «المقاومة» وإنجازاتها، ولا يلجأون الى الإنكار، ثم الى الكذب

فالمواطأة والخيانة. فـ«المقاومة» («الإسلامية»، الخمينية والحرسية) هي بنت «الثورة» على الظلم و«الخروج» انتصاراً للمستضعفين وإمامتهم ووراثتهم (القصص، ٥). و«المقاومة»، شأن النبوة والإمامة، إعجاز. وهذه قرينة اخرى من القرائن على تألهها. وسند هذا القول ليس زعماً متعسفاً ومرسلاً. فالتعليل التاريخي العلماني، على معنى إغفال الغيب وإهمال فعله في ما هو ظاهر وشاهد، يخلص الى النتائج من الأسباب، ويوازن بين هذه وتلك، ويتحرى النسبة او التناسب بينهما. ويقضي النهج هذا في التعليل بافتراض أسباب كبيرة وعظيمة يحمل عليها، وعلى سببيتها، النبوة، والانقطاع من «سلسلة المسببات والنتائج» (على قول ميشال فوكو في «الروحانية السياسية» الخمينية)، والخروج، والثورة، والتمرد، والمقاومة، والقيام على الطغيان والقهر، إلخ.

ولكن النهج العقلاني والعلماني الوضعي لا يفترض ما يفترض إلا في ضوء النتائج والانتصارات والإنجازات والثمرات العظيمة، وسعياً في مكافأة النتائج المشهودة بأسباب مفترضة. ويقول المتألهون، وهم في هذا المعرض الخمينيون وشيعة حزبهم وجيشهم وحرسهم، أنهم هم لا يفترضون شيئاً حيث يقف بهم علمهم الإنسي والعادي وقوف دابة ابي علي الجبائي في «عقبة» احتجاج الأشعري. ويقف بهم العلم حيث ينكص العلم عن ملء الغيب بأفعال البشر ووقائعهم. وهم لا يعدون تسمية ما يجهلون ولا محالة يجهله غيرهم، باسمه، وهو الغيب. وهم من كسروا سلسلة المسببات والنتائج، فقاموا على سلطان الشاه الوطيد والراسخ الأركان، والمستظهر بأعظم قوة حربية في التاريخ، على قول لا يخشى الغلو، وظاهره حق (وهو ظاهر خادع: فالقوة الأميركية «العظيمة» لم تكن كلها ولا كان جزءاً يسيراً منها بإيران، ولا في خدمة الشاه محمد رضا بهلوي، ولا طوع إشارته، وهي ليست طوع إشارة الرئيس الأميركي نفسه ولا المجلسين الفيديراليين، ولا قيادة الأركان، والحكم البهلوي إيراني في المرتبة الأولى، ودام ما دام وتماسَكَ تكتلٌ من الجماعات والمصالح، ونهج سياسي جمع القوة والسلطة وتوزيعهما الى ميزان تمثيل وانتداب). وقيامهم على القوة وسلطانها،

وهم العُزل والعراة، حين كان غيرهم يسوِّف وينتظر ويحجم، ثم انتصارهم وفتحهم «المبين»، هذه كلها دليل ومصدق حاسم على يد الغيب أولاً، وعلى اصطفائهم هم ثانياً، وعلى صدق عزيمتهم وقولهم ثالثاً، وعلى جواز اجتراح الحادث (التاريخي ـ الإلهي) من عدم رابعاً.

تأويل الحوادث البرية

وردّ «الإسلاميين»، شيعة أماميين وسنة سلفيين و«إخوانيين» و«جهاديين» (أي بعض فرق الجماعات العريضة هذه، هنا وهناك)، على مقالة العلمانيين أو الوضعيين المفترضة، إنما هو دعوة صريحة وحادة الى حمل التاريخ «الإسلامي» (تاريخ المسلمين ومجتمعاتهم) المعاصر والماثل على حوادث برية، غير داجنة ولا مدنية. فلا تسري عليها قوانين أو أصول السياسة والحرب والعلاقات الدولية العربية، ولا مواثيق حقوق الإنسان (الغربية) والعدالة والقضاء والتجارة. ويذهب «الإسلاميون» ـ وتتابعهم على مذهبهم المضمر تيارات قومية، أصولية وشعبوية، وقيادات متسلطة حمائية (اجتماعاً وسياسة وثقافة واقتصاداً)، وشلل إرهابية سافرة أو مقنعة ـ يذهب هؤلاء كلهم الى ان التزام الأصول والمبادئ النافذة في العلاقات بين الدول والأمم (الديبلوماسية والحرب) والتزام معايير الحكومة «المنزلية» أو الوطنية الداخلية، ينزع لا محالة القوة والشكيمة من ايدي «الشعوب»، ويسلمها لقمة سائغة الى الغرب المستكبر الكافر، وإلى طواغيته وشياطينه «الصغيرة». ويحسب «الإسلاميون»، وحلفاؤهم والماشون في ركابهم، ان الأصول والمبادئ ومواثيق الحقوق، والهيئات والعلاقات الدولية من غير استثناء، موبوءة ونتنة وكاذبة. وهي ليست إلا قناعاً متخرقاً، وقيوداً على ايدي «المسلمين» و«المؤمنين» وحدهم. وعبارة «الكيل بمكيالين»، في صيغ استعمالها الإيرانية والسورية والسودانية و«الجهادية» و«الإخوانية» (والروسية والبيروفية والكوبية والصينية، من ورائها) هي ميزان هذا الرأي، ومرآته المتنقلة.

والقول إن «المقاومة» (بنت «الثورة») حادثة أو حركة برية، وأنها اصل الحق

وموجبته، يحلها من قيود وضوابط كثيرة، معنوية وأخلاقية وعملية. وكان هذا الحل (من القيود والضوابط) مدخل أمير الجيش «الإسلامي» السري، وجماعته الأهلية، الى إعلان حربه «اللبنانية» في ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦. وكان مخرجه الى معاندة المداولة المحلية الوطنية والعربية والدولية، وإلى الطعن فيها، قبل محاولة الانقلاب عليها، وطَرْق باب المنازعة والاقتتال الأهليين، ومحاصرة الهيئات السياسية الوطنية والحياة العامة بازدواجية أو اثنينية، معطلة ومدمرة. فـ«الثورة» و«المقاومة» البريتان هما ابتداء مشروعية (أمر وطاعة، سلطان وولاء) جديدة تبطل المشروعية السابقة، القائمة، وأحكامها في السلطات والهيئات والمعاملات والحقوق والحرب، وفي الصداقة والعداوة والسيادة. والأحكام هذه كلها تجمعها الشرعة الدستورية («الشرطة» على قول الدستوريين الإيرانيين في ١٨٩٦ ـ ١٩٠٧، و«المشروطة» على قول رفاعة رافع الطهطاوي في روايته حوادث ١٨٣٠ «المجيدة» بباريس). وعندما يتولى اصحاب «المقاومة» وأهلها، وهم دعاة إبطال الشرعة الدستورية القائمة ومنتهكوها فعلاً وحكماً، عندما يتولون الاحتجاج الدستوري، وتأويل الشرعة الدستورية، ينقلب الاحتجاج والتأويل الى «عيد مساخر» الأقنعة كلها، وإلى كارنفال يقلب المعاني رأساً على عقب.

وعمل القلب هذا، أو التعكيس على قول البلاغيين، مفتاحه بسيط وهو حمل الشرعة الدستورية على «ناظم» تعطيل الإدارة السياسية، والمرجع في إبطال علاقات السلطات والهيئات بعضها ببعض، وكلها بالمواطنين، وإحالة العلاقات هذه. ووصف الحال بـ«العصفورية الدستورية»، أي بالجنون، على زعم بعضهم، يشيح عن المنطق المتماسك الذي يسوق، منذ الاستيلاء السوري والإيراني على لبنان عموماً ومنذ اغتيال رفيق الحريري خصوصاً، السياسات الإقليمية وجماعاتها المحلية في لبنان، ويسدد خطاها. فغارة الجيش الشيعي السري على تخوم الدولة العبرية، في ١٢ تموز العتيد، سلط الجيش هذا، وقيادته وقيادة قيادته (ومرشدها وفقيهها وممولها ومدربها ومسلحها، وخفيرها القريب وحارسها الأمني ومعطل الدولة اللبنانية من داخل بغية الحؤول دون ضبط

اللبنانيين الحزب المسلح والبري)، قاضياً في شؤون اللبنانيين العامة، وحاكماً في أحلافهم ودمائهم و«مالهم» أو ممتلكاتهم.

فمن غارة ١٢ تموز (والحق منذ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، الى آخر شائعات الاستيلاء المزمع على مكاتب الوزارات في ذكرى الغارة السنوية الأولى، حبل متصل الحلقات من التعكيس السياسي والدستوري. وما حاولته الغارة وسعت فيه هو الخروج من حوار ٨ آذار (اليوم والتظاهرة والدلالة، وليس التكتل السياسي وحده) و١٤ آذار (المعنى نفسه) السياسي المتكافئ، سياسة وليس رجحاناً. فمثل هذا الحوار، لو استمر بعض الوقت من دون الاغتيالات وأعمال الترهيب الأخرى، لآذن بتقدم الحوار والتحكيم وميزانيهما على المجابهة الرأسية، وبإدخال القوى المتفرقة والمختلفة في إطار أو حمى لبناني قائم برأسه ومستقل، من وجه. وآذن، من وجه آخر، بتقدم القوى السياسية التي تتولى الحمى اللبناني ولا يقوم إلا بها، على القوى المولودة في كنف الاستيلاء والتسلط الإقليميين، ورجحانها على خصمها. فمن انتخابات ربيع ٢٠٠٥ الى تأليف حكومة فؤاد السنيورة فدورة «الحوار» في الأشهر الأولى من ٢٠٠٦، اضطر ميزانُ علاقة التكتلين الحواري والمدني ـ من غير إغفال تخلله الإرهابي، وطعن ميشال عون وتياره في «حقيقته» (وابتداء وصفه بـ«الوهمي») ـ اضطر «٨ آذار» الى التسليم اللفظي برجحان لغة «١٤ آذار»، والإقرار بعوامل قيام الحمى اللبناني وسيادته واستقلاله. ولحمة العوامل هذه وسداها(وهي تحديد الحدود السورية ـ اللبنانية، والتبادل الديبلوماسي بين بيروت ودمشق، وقبلهما إنشاء محكمة ذات طابع دولي تنظر في اغتيال الحريري ورفاقه وفي الاغتيالات اللاحقة...) الخروج من التحكم والتسلط السوريين، وضبط السياسة السورية، ومن ورائها الإيرانية، على أصول ومبادئ حقوقية دولية.

ويؤدي الأمران هذان، الخروج من التسلط والضبط على الأصول، الى تغليب البعد والوجه الداخليين والوطنيين للسياسة وعلاقاتها ومنازعاتها وانقساماتها. فتحتكم القوى السياسية والجماعات والأحزاب الى معايير سياسية مدنية ووطنية

مثل علاقة الدولة بالجماعات والأفراد، وتلبية الهيئات حاجات هؤلاء وتلك، وحماية الحريات والحقوق وتوسيعها، ومحل الجماعة الوطنية ودولتها (الأمة السياسية) من الإطار الإقليمي والأطر الأوسع. وهذه المعايير، على مقادير متفاوتة وضعيفة في معظم الأوقات، كانت ركن «الاستثناء» اللبناني، او الفرادة اللبنانية. فالتعدد والتعاقد والحرية (في صيغة المفرد أو الفرد) وتداول السلطة أو الحكم من طريق الانتخابات العامة، احتسبها لبنانيون كثر تعريفاً مشتركاً لهم ولاجتماعهم، وسلموا بها، على مضض أحياناً كثيرة، هوية تجمعهم وتفرقهم معاً. والتعريف السياسي والوطني بهذا ـ أي بالتعدد والتعاقد والحريات وتداول الحكم والإقرار بمشروعية المنازعة، وليس بهوية جوهرية «قومية» (نسبية ودموية أو تاريخية بطولية، و«دينية» تالياً، تمحو لحمتها الزمن والفروق الداخلية) ـ هذا التعريف، المشكل والمضطرب على الدوام، هو ما يسميه «العرب»، المقيمون على «عروبة الدولة» وعصبيتها المتغلبة، انعزالاً. وهو ما يداوونه بالتعريب، أي بـ«السورية»، على قول «إمام» راحل.

الردة

وغارة ١٢ تموز (٢٠٠٦)، وقبلها اغتيال رفيق الحريري (و«اختيار» اميل لحود رئيساً قبل ٦ سنوات، ثم تمديد ولايته، والحملة على قرار مجلس الأمن ١٥٥٩) وحملة الاغتيالات المتصلة، وبعدها الانسحاب الشيعي من الحكومة الائتلافية، والإخناء (الخَنوة) على قلب بيروت وترهيب ٢٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧ ثم ٢٥ منه، وتعطيل المجلس النيابي والحملة اللحودية على هيئات الحكم واستحكام البذاءة في الجدال ـ الغارة هذه كانت ردة أو ارتداداً عن انتهاج الطريق السياسية اللبنانية، وعن الإقرار الضمني بأن سبيل ٨ آذار زاروب وحفرة. فالعمل العسكري المفاجئ والمقامر كان استدراجاً محسوباً، على خلاف تقدير عربي ظرفي، استأنف معالجة الأزمة (الأزمات) اللبنانية والإقليمية (اللبنانية ـ الإقليمية) على نطاق إقليمي ودولي. وهذا النطاق وحده يتيح فك القوى السياسية المحلية في لبنان، والعراق وفلسطين وسورية والأردن والخليج

وإيران، من مناطاتها ودوائرها الوطنية والسياسية ومبانيها، ويسوغ تجنيدها في حروب عصبيات الدولة الحاكمة والمستولية، المسماة «قومية»، أو وطنية إذا تواضع اصحاب العصبيات وأهلها.

وحروب عصبيات الدولة الحاكمة والمستولية تتولى إلغاء السياسة وخنق العلاقات السياسية الحية والقابلة للمنازعة المقيدة والمحدودة، في المجتمعات والبلدان العربية التي تتخذ هذه الحروب ميزاناً لسياساتها. فـ«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، الشعار الناصري المعروف، هو وريث شعار فاشي وحربي سبقه، قضى بأن «ألمانيا (او غيرها) فوق الجميع»، وأفضى الى الكوارث التي أفضى إليها. وتحت لواء «أفكار» أو أهواء جامحة من هذا الضرب، دعي اللبنانيون، أي دعاهم حلف مراوغ من جماعات فلسطينية ولبنانية وسورية، وعربية قومية عموماً، الى ترك منازعاتهم على التمثيل السياسي، والحصص الاجتماعية والاقتصادية، وعلى القوانين التي ترعى (أو لا ترعى كما ينبغي) الحقوق الفردية والحريات العامة والخاصة، وإلى الاقتتال على الهوية «الكبيرة». ونسبت المنازعات المتواضعة الى «الطائفية» و«الانعزالية»، وذمت ذماً مقذعاً، واستصغرت. وحمل الاقتتال على الهوية، والتخيير الذي لا توسط فيه بين اللبنانية وبين العروبة، على القضية التي تستحق الموت في سبيلها. ونهضت المنازعات السياسية السابقة (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥)، بحسب دعاة العروبة الفلسطينية، وهي أضمرت عروبة مصرية سابقة وسورية لاحقة، عَلَماً على سخف السياسة اللبنانية، و«نقص» الوطن اللبناني (بحسب روائي مزعوم وداعية حقيقي)، وقرينة على اقتصار لبنان على «فائض حرية» و«نقص ديموقراطية»، على ما يذهب إليه منذ ثلث قرن «دولةٌ» كئيب وعقيم.

ونقلُ السياسة ومنازعاتها من مدار مدني ووطني، يتناول بنية الدولة وعلاقات الجماعات والهيئات والحريات والحقوق، الى مدار «قومي» قوامه الصراع بين «الأمة» الناجزة والغائبة وبين «عدوها» الغاصب، وعلى رأس «الأمة» «قيادتها» الثابتة، نقلُ السياسة على هذا النحو ينتزعها من تضاعيف الأبنية الاجتماعية، ومن

اختبار العلاقات والمنازعات وانتاجيتها، ويسلمها الى قيادة «الصراع» الأبدي و«قوانينه» التي لا علم بها إلا لقيادة ملهمة. وتلهم هذه بدورها أجهزتها وعصاباتها وقتلتها ولصوصها «سياسة» غايتها الأولى، والوحيدة، هي الحؤول دون تماسك مطالبة مستقلة بوجه السلطة، ودون تماسك مشروعيات جزئية أو عامة مصدرها أهل المطالبة المستقلة وليس عطايا أهل السلطة.

وكان الزعيم المصري جمال عبدالناصر يجهر دهشته غداة أزمة السويس، في أواخر ١٩٥٦، حين يقارن بين انتصاره أو انتصار حكم «ضباطه الأحرار» في السويس وبين اخفاق الحكم نفسه في «إدارة مستشفى القصر العيني»، على قوله. وما كان يدهش جمال عبدالناصر، وهو يقارن مضمارين وحقلين مختلفين، لم يدهش أقطاب الأحزاب القومية المستولية بعده. فالأقطاب هؤلاء غفلوا غفلة تامة عن جواز المقارنة. وعبد الناصر نفسه لم يلبث أن نسيها وأهملها. ولعل انقلاب الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، على «مجتمع» محمد خاتمي «المدني» و«ديموقراطيته الدينية» المفترضة، وسعي جبهة المشاركة (الشوروية) في الإصلاح الاقتصادي المتعثر، ونصب أحمدي نجاد التكنولوجيا النووية، علماً على برنامجه وسياسة إيران الداخلية والخارجية معاً، لعل الانقلاب هذا خير تمثيل على وظيفة نقل السياسة من مدار مدني ووطني الى مدار «قومي» وصراعي.

ويتغذى النقل هذا من تراث اجتماعي تاريخي، استتباعي وسلطاني، ثقيل وملح. وكان اللبنانيون مسرحاً أثيراً لتجليات هذا التراث ومفاعيله، ولا يزالون. فهم تركوا مدارهم المدني الوطني تحت وطأة «انبعاث» الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة في منتصف العقد السابع من القرن الماضي، وترحيلها من الأردن الى لبنان بواسطة «الضابطة الفدائية» التي أنشأها حافظ الأسد في ١٩٧١، وأوكل اليها «تخزين» المنظمات الفلسطينية المسلحة (على قول صلاح خلف، «أبو اياد») في لبنان. فكان مجتمع اللبنانيين، وأراضيهم، مخزناً للحركة المسلحة هذه. وأعملت الجبهة الفلسطينية السورية ـ وهي كانت مثلثة، أي مصرية كذلك، الى حين استقلال أنور السادات بجمهورية عبدالناصر، على ما سماها بعضهم ـ في

اللبنانيين، وجماعاتهم ومنازعاتهم وشراكاتهم، التمزيق والاستعداء والاقتتال. وكانت وسيلتهم الأثيرة والراجحة الى التمزيق والاستعداء «الرابطة القومية» المفترضة، والقائمة فعلاً على هذا المقدار او ذاك.

ولم يكن عسيراً جداً على حلف «قومي» مناهض للغرب الأوروبي والأميركي، والدولة العبرية من فروعه، إعمال الواقعة البرية الفلسطينية ـ وهي القومية في بيئات وطنية، والمسلحة في بيئات مدنية، والثورية في بيئات قانونية، والمترحلة في بيئات مستوطنة. . . ـ في اجتماع سياسي ضعيف السلطة المركزية، ويتقدم مناطه الاجتماعي المستحدث مناط الهوية الأهلية والدموية الجوهرية في تعريفه السياسي الجامع. وعول المدار «القومي» على الروابط الأهلية، والاحباطات الاجتماعية، والفروق المذهبية، وعلى النزعات المناهضة «للامبريالية»، والذاكرة البطولية.

ولكن استنزاف الرابطة المدنية والوطنية، على رغم ضعفها، اقتضى عقداً ونصف العقد من السنين، ولم ينجز «مهمته». فاستأنفت الرابطة هذه، من طرق متعرجة وكثيرة بعضها خفي، دورتها، وإيتاءها ثمرها. وتلبننُ السياسة الحريرية، منذ انطلاقة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، قرينة على استئناف الرابطة المدنية والوطنية اللبنانية دورتها وفعلها. ولكن رعاية تأهيل «حزب الله»، على وجه التخصيص والتقديم، طوال ربع قرن تقريباً، وتقويته، وعزل جماعته المذهبية في مجتمع (حرب) نقيض لا ولاية لأحد عليه من غير قيادته وحبل سرته التي تصله بـ"السيدين"، السوري والايراني ـ الرعاية والعزل والتقوية تلك وضعت في يد «السيدين» و«خادمهما» الخيط القمين بفرط النسيج اللبناني المتخرق والمهلهل، على حسبان القيادات العتيدة.

وهو حسبان غير مكذب التكذيب الذي تمناه لبنانيون كثر. فيوم شن الجيش السري غارته، وقتل وأسر وقصف وطمر رجاله في السراديب، لم يعدم تضامن جماعته، وشدها أزره على مضض لم يلبث (المضض) ان تلاشى تحت وطأة الضربات الاسرائيلية المروعة والعمياء. وهذا ربما كان متوقعاً، وهو ربما من

مترتبات سياسة مديدة بنت المعزل الشيعي من حجارة الحروب الطويلة، وردمها وأنقاضها الاجتماعية والانسانية، حجراً حجراً. ولكن اللبنانيين الآخرين، متظاهري تظاهرة ١٤ آذار ٢٠٠٥، لم يحوروا جواباً. ولم يخيب المدار «القومي» والبطولي «الإلهي»، توقع القيادة «الإسلامية» الجهادية، ولا خيب (حسن) ظنها وتعويلها. فحملت الروابطَ الأهلية، والنزعات المناهضة للغرب على مماشاة نقل السياسة من المدار المدني الوطني الى «الأمة/ الامبريالية». وحملت هذه كلها اللبنانيين، والعرب من ورائهم، الى التلعثم والتعثر والسكوت أو على الصراخ والغضب و«الشارع».

فلم يحجم من كان في وسعهم الدعوة الى الاضراب العام والمفتوح تنديداً بالمقامرة المحسوبة، وانتصاراً لأهل الضعف والضحايا اللبنانيين المباحين لنيران العدو، عن الدعوة هذه، وحسب، بل تباروا في التخمين فيمن «يُهدى النصر» اليهم. وهذا ذروة التخلي والعجز و«الفرجة». ولم تدع هيئات لبنانية، وعربية، الى الاضراب العام، وهي لن تدعو في ذكرى المقامرة السنوية الأولى، الوشيكة، لأن في مستطاع «المقاومة» (أو «معركة الأمة»، وهي جهادها وحربها على «الصليبيين واليهود») ان تبدد في طرفة عين نثر السياسة المدنية الوطنية، والنفخ في شعر السلطان والفتح والكرامة والقوة «النووي». فقوة هذا الشعر غالبة. والبراهين الفلسطينية والعراقية واليمنية والخليجية، واللبنانية، على هذه القوة، كثيرة. وسياسة كتلة «٨ آذار» ـ القومية والخمينية والكرامية والفرنجية والعونية والقنديلية والبعرينية ـ في لبنان منذ خريف ٢٠٠٤ قرينة على قوة شعر الاستيلاء السلطاني. ولكن اقتضاء كسر شوكة اللبنانيين المدنية والوطنية ١٥ عاماً متصلة، وترجح كتلة «الثلاثة» نحو ثلاثة أعوام، على رغم الرياح المؤاتية، قرينتان قويتان على حيوية نثرنا.

القسم الرابع

آلة الحروب الأهلية ـ الوطنية (٢)

الفصل الأول

«المقاومة» والشقاق...
حزام أمان الدور الإيراني الإقليمي

اندلعت حرب صيف ٢٠٠٦ بمبادرة من حزب «المقاومة الإسلامية»، الشيعية الخمينية، في لبنان. وكان الإيذان بها مهاجمة قوات الحزب الشيعي المسلح دورية اسرائيلية وراء خط الحدود الدولية، وهذا رسمته لجنة من الأمم المتحدة والجيش اللبناني غداة انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة في عام ٢٠٠٠. وتذرع الجيش الإسرائيلي بابتداء المنظمة الأهلية المسلحة الهجوم، وانتهاك الحدود والهدنة المضطربة، فأراد «سحق» المنظمة المهاجمة في حرب محدودة. وأعدت المنظمة الأهلية المسلحة دفاعاً قوامه ١ ـ مهاجمة العدو، قوات وأرضاً وسكاناً، داخل حدوده، و٢ ـ التحصن من سلاحه الجوي وقوة نيرانه بالبلدات والسكان، وهؤلاء ارتضوا القيام من المنظمة محل الدرع الواقية، و٣ ـ الزام الحكومة الدستورية التضامن مع القوة الأهلية المهاجمة، واحتسابها قوة وطنية، وتمثيل مصالحها بإزاء المجتمع الدولي على الصفة الجامعة والمشتركة هذه.

وآذنت حرب «حزب الله» واسرائيل بسياسة اقليمية وداخلية (لبنانية) من صنف جديد، خَلَفت «السلم» الإقليمي الذي رعته السياسة السورية منذ استيلائها على الدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف (١٩٨٩) الى خروجها العسكري من الأراضي

الوطنية، وجلائها عنها. فما رابطت قوات عسكرية سورية على الأراضي اللبنانية، وتولى موظفو دمشق وأنصارها المحليون إدارة الدولة وهيئاتها ومرافقها، كان جلياً أن الأراضي اللبنانية التي تحتلها القوات الإسرائيلية هي مسرح احتياطي وفرعي في الحرب «العربية» ـ الإسرائيلية الباقية، أي الحرب السورية ـ الإسرائيلية، المستبعدة منذ ١٩٧٣ وغير المرغوبة. وعلى هذا، وسع ساسة سورية، ومعهم حلفاؤهم في ايران، خوض حرب منخفضة العنف، ولا يترتب عليها أثر في الميزان العسكري الإقليمي، هي من روافد الدور السوري الأسدي و«القومي» في الساحات الثلاث، ومن عناصر مفاوضة الحكم الأسدي المتطاولة الدول الإقليمية والقوى الدولية على مكانته ودوره.

وأنجزت الدولة العبرية انسحابها على رغم الإنكار والاحتجاج السوريين. وتولى الرئيس القادم، يومها، بشار الأسد، أحد أدواره السياسية التجريبية الأولى. فأنذر الإسرائيليين، إذا هم أصروا على انسحابهم من الأراضي اللبنانية، من غير اتفاق مع الحاكم السوري على «السلام الشامل»، وركنه الجولان، بـ«اضطرابات» لا تحمد الدولة العبرية عقباها، ميدانها الأراضي اللبنانية. ففي الأثناء، في الأعوام ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠، رعت السياسة الأسدية المنظمة الأهلية العسكرية الشيعية. وتولى «الحرس الثوري» الإيراني، تحت عباءة المرشد ومن مال خمسه (على قول الشيخ صبحي الطفيلي، أمين عام «حزب الله» الرسمي الأول)، حضانة المنظمة، وتدريبها وتسليحها واصطفاء مراتبها وقياداتها. وعاد ريع الرعاية السياسية والاستخبارية، أو معظمه، الى الذراع السورية، واحتياجاتها المحلية والإقليمية، وأول الاحتياجات هذه حفظ الجولان، وتصدر «القيادة» السورية السياسة العربية في القضية الفلسطينية وفروعها الكثيرة، من لبنان وفيه. والمنظمة الأهلية والعسكرية الشيعية «اللبنانية» مفتاح البنيان. وهذا يدعو الى حمل التهديد السوري على محمل الجد، على ما نصح يومها ايفغيني بريماكوف، وزير الخارجية الروسي، دور الحاكم السوري في بناء المنظمة الأهلية العسكرية، وتحكُّمه في استعمالها.

فلما أجلى اللبنانيون، والسند الدولي الذي حظوا به، الشطر الظاهر والعسكري من السيطرة السورية، وثنوا بانتخاب مجلس نيابي خسرت السياسة الأسدية كلمتها الفصل فيه، وأقرت الحكومة الطلب الى الأمم المتحدة إنشاء محكمة مختلطة تتولى النظر في جريمة اغتيال رفيق الحريري وجرائم الاغتيال والترويع المتصلة بالجريمة الأم ـ تهددت الأمور هذه الانجاز السياسي والاستراتيجي السوري، ثم السوري ـ الإيراني، في لبنان بالتقويض. وركن الانجاز هو استقلال المنظمة الأهلية والعسكرية الشيعية بحكم طائفتها وبلادها، أو مناطقها، «نيابة» عن الدولة الوطنية والمشتركة وعلى رغمها، وانفرادها بإدارة السكان والأرض، أمناً وموارد ومجتمعات وعلاقات خارجية وولاية (أو هوية). وترتب عملياً على الاستقلال والانفراد ازدواجُ الدولة ومشروعيتها، وتعليق سلطاتها وهيئاتها، ورهن عمل السلطات والهيئات بقوة نقض مسلطة عليها، تستظهر بأمر واقع متخلف عن تاريخ مديد من الحروب الملبننة في رعاية عروبية، فلسطينية وسورية، ثم ايرانية وارفة.

فكان على القوى الأهلية الشيعية المسلحة، غداة الجلاء السوري العسكري، تولي دوام ازدواج الدولة، وما ينجم عنه من تعليق السلطات والهيئات، وإبطال مفاعيل قراراتها ومفاعيل سياستها الجديدة والمستقلة. وأداة الازدواج ودوامه هي «المقاومة»، الوطنية والفلسطينية والعربية والإسلامية، تباعاً ومعاً. فهي مسوغ تدفق السلاح والمقاتلين والمال والمنظمات والسياسات على «أرض السيبة (السباء)» اللبنانية، ومسوغ «تعميمها» أخيراً. و«المقاومة» هي ركن مقارعة الدولة الانعزالية، «العاطلة» (وليد جنبلاط) والسياسات «الاستكبارية» (شيخ مدينة صور في القوة الفرنسية تحت لواء «يونيفيل»). وهي أداة دمج لبنان المنفصل في رحاب المنطقة العربية، وقضاياها الحيوية والعظيمة التي ينزع لبنان، كيانياً ووجودياً، الى نسيانها، والتلهي بقضايا ثانوية مثل أمن اللبنانيين ومصالحهم وازدهارهم ومنازعاتهم المحلية والطائفية التافهة.

والمآل الذي تؤول اليه «هوية المقاومة»، أو «المقاومة هويةً»، هو إقامة البلد، لبنان أو فلسطين أو سورية (على نحو آخر)، على شفير الحرب الإقليمية، الإسرائيلية ـ «العربية»، المستدرجة، والحرب الأهلية المرافقة أو السائرة في ركاب الأولى. ومنذ ٢٠٠٦، والطيف الذي يخيم على المشرق العربي، ويجول في أرجائه، هو طيف أو أطياف حرب الاختيار التالية التي قد تلجأ طهران الى استدعائها وتباشرها بالواسطة والإنابة. ولم يحدث هذا (إلى آب/ أغسطس ٢٠٠٩) سوى مرة (ثانية) واحدة هي حرب غزة في أيام ٢٠٠٨ الأخيرة و٢٠٠٩ الأولى. فالقرائن كلها كانت تدل، من غير لبس، على إعداد الدولة العبرية خطة هجوم كاسح على غزة المستقلة أو المنفصلة، وعلى نواة حكمها، أو التحكم فيها والتسلط عليها، «حماس». ولم تضيِّع «حماس»، وقيادتها الدمشقية على وجه الخصوص، الفرصة. فامتنعت من تجديد «هدنة» مهلهلة ومزرية، على شاكلة السياسة والإدارة الحمساويتين، ومضت على اطلاق الصواريخ «التكتيكية» على سديروت وعسقلان، وعلى المستوطنات القريبة. وانتظرت المفعول المضمون المترتب على صواريخها «غير المضرة» و«غير الفعالة»، على ما تقول المنظمة الإسلامية الأصولية في صواريخها، وهو الهجوم الإسرائيلي.

وعدةُ جوابها وردها على العملية الإسرائيلية لا تختلف كثيراً عن عدة المنظمة الخمينية المسلحة في لبنان، وهي إحاطة نفسها بكتلة أهلية مرصوصة تدين للمنظمة بالولاء الأعمى، وتدين لها بمقومات الحياة اليومية، ومرافق المعاش. وفي نهاية المطاف، وهو مطاف من النزوح والبطالة والخوف والفقر ومن تدمير العلاقات والعرى الاجتماعية والسياسية، تمسي المنظمة المسلحة ملجأ هوية الكتلة الأهلية الوحيد. فيسع المنظمة المسلحة، حين بلوغ الأمر هذا المبلغ من العراء والتحلل، أن تفعل ما تشاء في كتلتها الأهلية المرصوصة وبها. فهيمنة المنظمة المسلحة على الكتلة الأهلية، وعلى «مجتمعها» الحربي أو المقاوم، تحبط الحساب السياسي الذي يضبط أعمال العدو الحربية. فجزت الكتلةُ الشيعية، وبعض الحلفاء، «حزب الله» على حربه على اسرائيل، واستدراجه رد

هذه المرتجل والمتخبط، تعصباً له، ومساندة لتهوره في الداخل والخارج، وخشية من اعلان التحفظ عن غلوه في استفزازاته وفي موالاته. وجزت الكتلة الأهلية الغزاوية، وشطر من كتلة الضفة الغربية، قيادة «حماس» على استدراجها المتعمد والمدمر تعصباً وولاء وسكوتاً.

وهذا ما تحرص القيادة الإيرانية على رعايته، وتتولى، في حالي «حزب الله» و«حماس»، تمتينه وتوفير فرص دوامه. فالجبهات «العربية» ـ الإسرائيلية المضطربة هي حزام أمان السيطرة الخمينية على إيران، وهي ضمان دوامها، ومورد قوة عظيم في مفاوضة القيادة الخمينية الدول الكبيرة على أمنها ودورها. ولا يتكتم الدعاة المذهبيون «الإسلاميون» على الأمر. فيصرح أحدهم (في صحف ٢٧ تموز/ يوليو٢٠٠٩)، من لبنان: «المسألة لا تتصل بتاتاً بما يسمونه طموحات ايران النووية، بل بمصادرة القضية الفلسطينية، وانهائها، ولا سبيل لهم الى ذلك مع ايران قوية، وممانعة وداعمة للمقاومة وحركات التحرر».

وعشية شن «المقاومة» الخمينية عمليتها في ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ من لبنان، كانت «ممانعة» ايران النووية تمتحن امتحاناً قاسياً. ويومها، أخفقت مفاوضة علي لاريجاني الدولَ الأوروبية الثلاث على ارجاء عرضها معاقبة الحكومة الإيرانية على مجلس الأمن، واستصدارها القرار الأممي الأول بالعقوبات. وعشية مضي «حماس» على قصف صواريخها، كان «دعم» إيران القوية «المقاومة وحركات التحرر» ينتهك في مفاوضات سورية ـ إسرائيلية غير مباشرة تتوسط فيها تركيا «الأوروبية» والسنية و«العثمانية». فاقتضى الأمر بعض التصويب، واحراج الدول العربية ـ الإسلامية التي لم يحرجها الهجوم الإسرائيلي على حدود «شيعية»، وإحراج الوسيط التركي. وفي الأحوال كلها، ليس من العسير على إيران الخمينية، وعلى قوى «الممانعة والمقاومة»، ترجمة مشكلات إيران هذه، الدولية والإقليمية والداخلية الأهلية، في «لغة» فلسطينية وعربية مبينة، لا تشوبها عجمة أو جمجمة من أي صنف.

وتقتضي الترجمة الفورية والسريعة إقامة بلدان «الطوق»، على رغم المعاهدتين المصرية ـ الإسرائيلية والأردنية ـ الإسرائيلية، على اضطراب وشقاق داخليين، وعلى خلاف أهلي و«وطني». فهذه، الاضطراب والشقاق والخلاف، تتيح إبطال سياسات دولية واقليمية غير حربية. وهي تستدرج، في منطقة مشرعة على المنافسات والمنازعات والتكتلات المتقلبة، الى المقايضات والصفقات. وتستتبع تعليقَ الدولة، أي نظام السيطرة والتماسك السياسي والاجتماعي، واضعاف هيئاته وأجهزة التحكيم والقرار والإنفاذ. وأنجزت المنظمتان «الإسلاميتان» و«المقاومتان» في لبنان وفلسطين هذا التعليق على نحوين متباينين، ولكنهما يقودان الى نتيجة مشتركة، هي امتلاكهما «الحق» في المبادرة الى شن الحرب على اسرائيل، وإلزام الدولة الوطنية (أو ما يقوم مقامها في فلسطين و«أراضيها») و«النظام» العربي التضامن معهما وحمايتهما، والانفراد بالسلطة أو التسلط على الكتلة الأهلية التي ارتصت حولهما.

و«الحق» هذا، وفروعه، يحميه ويرعاه رعايةً قريبة استقرار السياسة الداخلية على شقاق اهلي طرفاه شعب مقاوم، في جهة، ونظيره «حزب أميركي» أو متأمرك ومتصهين في الجهة الأخرى. وإذا سوغت الأحوال الفلسطينية، الجغرافية والسياسية والأهلية، شق السلطة كيانين و«دولتين»، فالأحوال اللبنانية تسوغ شق الدولة سلطات وهيئات وحقوقاً وأجهزة متنازعة ومتكافئة في ميزان المشروعية والتمثيل والعدد. وفي الأثناء، يحتاج الحزب الخميني المسلح و«حلفاء» سوريا الأسدية، و«السيدان» الوليان، الى غلاف الدولة اللبنانية، ومواردها الإقليمية والدولية وحصانتها، قيداً على ثمن المغامرات المتهورة. وصيغة الحكومة الوطنية جزء من القيد هذا.

الفصل الثاني

مسارح ومنعطفات شرق أوسطية

ترك عام ٢٠٠٦ المنصرم الى تاليه، ٢٠٠٧، في أيامه أو أسابيعه الأولى، إرثاً ثقيلاً بدا ان السياسات الأميركية، سواء الخارجية أو الداخلية، قد لا تقوى على النهوض به. فأخلت الغالبية الجمهورية الراجحة، في مجلسي الكونغرس، محلاً لغالبية ديموقراطية، في الانتخابات العامة النصفية. واضطر الرئيس الجمهوري الى التخلي عن أقرب مساعديه، وأولهم وزير الدفاع السابق، دونالد رامسفيلد. وحل مدير وكالة الاستخبارات المركزية، غيتس، محل هذا في وزارة الدفاع. وهي وزارة محورية في «الحرب (العامة) على الارهاب»، ومسارحها الكثيرة والمتفرقة. وبينما كانت حكومة نوري المالكي، العراقية، تعاني منذ نحو السنة مواجهات طائفية، سنية وشيعية، دامية وقاسية، قضت المحكمة الخاصة العراقية بإعدام صدام حسين، الديكتاتور والرئيس السابق، شنقاً في اليوم الأول من عيد الأضحى. وأعلن الرئيس الأميركي، غداة تقرير بايكر ـ هاملتون الذي اتفق صدوره مع انحسار قوة الجمهوريين الانتخابية، تبني ما دعا (التقرير) إليه، أي انسحاب شامل من العراق في موعد يضرب منذ اليوم (يومها). والى مفاوضة دول الجوار وأولها ايران وسورية، أعلن جورج بوش عزمه على «استجابة» طلب القيادة الميدانية، وإرسال ٢٠ ألف جندي أميركي الى ٣٠ ألفاً، الى الميدان، وسوغ اجراءه هذا بضرورة الحؤول دون اندلاع حرب مذهبية وقومية لن تبقى،

اذا اندلعت وانتشرت، داخل الحدود العراقية الوطنية. وأدت ذيول السياسة الإيرانية النووية والإقليمية، على حسبان بوش ومعظم فريقه، الى انفجار حرب «حزب الله» (لبنان) واسرائيل في أوائل صيف ٢٠٠٦. ودامت الحرب نحو خمسة أسابيع، وأحرجت الدولة والجيش الإسرائيليين، وزعزعت حكومة فؤاد السنيورة و١٤ آذار (مارس)، وآذنت بظهور حليف قوي هو «حماس» الفلسطينية والمستقلة، على الجبهة الإسرائيلية. فزاد الأمر الحال العراقية تعقيداً وارباكاً.

ولم يقتصر الأمر على الشرق الأوسط طبعاً. ففي الجوار الروسي استفز الإعلان الأميركي عن مفاوضات بين واشنطن وبين تشيكيا وبولندا على نصب الأولى عناصر من درع مضادة للصواريخ الإيرانية والكورية الشمالية البالستية، على بعد ٥٠ ـ ٢٥٠ كلم من حدود روسيا الاتحادية، حفيظة بوتين وفريقه. فثارت، معاً، مشكلات سياسة موسكو النفطية والغازية بأوكرانيا وليتوانيا وبيلاروسيا والقوقاز وحوض بحر قزوين، الى أوروبا الغربية والوسطى والبلقان، وردت موسكو بالتنديد بتوسيع حلف شمال الأطلسي. وحملت على توسع الاتحاد الأوروبي وضمه جمهوريات البلطيق ورومانيا. وطعنت في إحجام الهيئات الدستورية الأميركية عن إبرام معاهدات تنظم الإشراف على التسلح التقليدي والنووي. ولوحت بالدفاع عن وحدة الأراضي الصربية، على رغم توقع أهل كوسوفو الاستقلال والانضمام الى أوروبا. ونبّه اقدام بكين على تفجير قمر اصطناعي في سمائها، بعد تعميتها باللايزر قمراً أميركياً يجتاز فضاءها، الى عزم الصين، القوة الصناعية الناشئة والناهضة، على تقييد السياسة الأميركية في مسألة تايوان، وفي الشرق الأقصى (اليابان وكوريا).

«الانسحاب» من العراق

ومهدت مقالات صحافية وقعها كبار المسؤولين السابقين أو الحاليين بواشنطن وموسكو والاتحاد الأوروبي، لمناقشة عريضة مستفيضة مدارها على «قيادة» العالم، واحتياجاتها، وعلى أطوار الحرب الجديدة، والسلاح النووي، والإرهاب، والقضايا الاقليمية الكبيرة والمتشابكة. فلخص دونالد رامسفيلد،

ولما تنقضِ أسابيع قليلة على تركه منصبه الراجح، مذهبه في الحرب على الإرهاب. فقال ان الولايات المتحدة غير مخيرة خسارة هذه الحرب، وعليها الانتصار فيها. وذهب الى انها «حرب غير واضحة»، وتشبه الحرب الباردة التي دامت ٥٠ عاماً، ولم تنجل عن انتصار الغرب إلا حين طويت وآذنت بانهيار الخصم. فالإرهاب عدو خفي وغير معلن، ويتوسل بآخر التقنيات الإلكترونية والإعلامية، ولا ينفك يتغير ويتطور. ويهيب انتشار الجماعات الإرهابية «الجهادية» في بلدان غير منخرطة في الحرب ولا شأن لها بها، بالقوات الأميركية الى محاربة الجماعات هذه في بلدان ليست مسرح حرب. وبدا هذا رداً على اقتراح لجنة بايكر ـ هاملتون مفاوضة طهران ودمشق، وانكاره ربما نشأة مسارح جانبية لا يسع القوات الأميركية، إهمالها، أو الاقتصار على معالجتها سياسياً. ولكن رامسفيلد، من وجه آخر، ينتقد مباشرة قرار رئيسه زيادة عدد القوات بالعراق. فيلاحظ ان زيادة مثل هذه تغذي مزاعم العدو في إرادة الولايات المتحدة مناوأة الإسلام، والسطو على النفط، واحتلال البلد. ويتوقع أن تؤدي الزيادة الى تكتل العراقيين تحت «لواء الأصوليين»، والى توكؤ الحكومة المحلية على القوات وتبعيتها. وربما نجم «تمرد عام» عن الزيادة، واضطراب «منزلي» أميركي، باكورته هي نتائج الانتخابات النصفية. ورأى مستشار الأمن القومي في ولاية جيمي كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، زبيغنيو بريجينسكي، ان مبادرة جورج بوش الأخيرة «حيلة سياسية ترتب عليها نتائج تكتيكية محدودة». وتمهد المبادرة الى أحد أمرين: إما «لوم» الحكومة العراقية على تقصيرها و«الهرب» من العراق، وتهاوي قطع «الدومينو» الاقليمية، على ما توقع الرئيس نفسه، وإما توسيع رقعة الصراع، ومهاجمة ايران أو سورية، على ما يحض المحافظون الجدد جورج بوش (الابن). وكرر المستشار السابق نصائح تقرير اللجنة المختلطة، بتنسيق أميركي ـ عراقي، وتحديد موعد الانسحاب الأميركي، واشراك جيران العراق في مفاوضة جدية على الأمن، أي ايران وسورية في المرتبة الأولى. وانتهى بريجينسكي الى ان السياسة الأميركية تحاكي السياسات الاستعمارية حين ولّى زمن الاستعمار وانصرم. وهذا «عيب قاتل».

وأجمعت تعليقات ايرانية وروسية على رأي واحد قريب من هذا الرأي. فلم يشك محرر«سياسة روز» الإيرانية (المحافظة) أن الشرق الأوسط هو «ساحة المعركة النهائية»: فأميركا تواجه «أزمات داخلية»، و«الوعي الإسلامي» في الشرق الأوسط «الكبير» ينتشر. وبلغ عداء أميركا ٨٥ في المئة. وتنوي أميركا القضاء على الدول العربية المحافظة والمؤيدة لها حال استقرار العراق. ولا يشك المحرر في أن الهزيمة الوشيكة هي «فاتحة» هزائم آتية. وشخص محرر «كيهان»، في منتصف الشهر الأول من ٢٠٠٨، في إيلاء بوش السياسة الأمنية محل الصدارة إقراراً بـ «الهزيمة» أو بـ «بدايتها»: فزلماي خليل زاد نفى، على قول الصحيفة، «نقل أمن بغداد» الى القوات العراقية، وبعض دول الجوار عارضت الخطة الأمنية الجديدة (وما قد يترتب عليها من دور شيعي غالب)، والنفوذ الإيراني يطاول «٩٠ في المئة على الأقل من الشعب العراقي». وكتب محرر «أر بي كاديللي» الروسية أن تعزيز واشنطن قواتها في العراق «خدعة بصرية»، الغرض منها الإيهام بأن العمليات «أرست الاستقرار». ويتوقع المحرر أن تنقل «فصائل المقاومة» العراقية عملياتها الى أماكن خارج بغداد. ويترتب على هذا اندلاع «حرب أهلية شاملة» لا يشك محرر الصحيفة في رغبة السياسة الأميركية في اندلاعها، وبلوغ الحرب هذه دول الجوار العراقي. ودليله أو برهانه هو إعدام صدام حسين «في حضور مقاتلين شيعة»، وزج الجيش العراقي الشيعي في الحرب على «الأهالي السنّة»، واستدراج دول المنطقة السنية الى مناصرة اخوانهم. ولن تقف ايران موقف المتفرج. وتوقع ان تحمل تركيا على التدخل. وعلى خلاف منزع بدا عاماً في أوائل ٢٠٠٧، الى توقع تداعيات عراقية ثقيلة على التعثر الأميركي بالعراق ليس أقلها الحرب الأهلية العامة، وانفجار الشرق الأوسط، ذهب معلق فرنسي بارز، الكسندر ادْلر، في صحيفة «لوفيغارو»، الى ان في وسع واشنطن اليوم (آخر ٢٠٠٧) الخروج من العراق مرفوعة الرأس. فالشيعة العراقيون قد يخسرون الحكم اذا رحلت القوات الأميركية فجأة. وتفوقهم العددي ليس حاسماً، فالنخب العسكرية والبوليسية سنية، تقليدياً. وثمة دون انخراط ايران في العراق معوقات كثيرة أولها خسارتها التعاطف معها في

الشارع المناوئ لأميركا، وثانيها ترجيح غرق القوات الإيرانية في رمال أهلية متحركة. ويتهدد سوريا، اذا هي التزمت جانب الجماعات السنية «الجهادية»، نشوء «شبه دولة سنية وأصولية على حدودها الشرقية». ولا يرى معلق الصحيفة الفرنسية استحالة نشوء حلف اقليمي بين معتدلي السنّة ومعتدلي الشيعة في ايران نفسها. ورعاية مصالح القوتين المحليتين المشتركة ليست مقدمة للديموقراطية، على خلاف زعم بوش وارادته ورغبته، ولكنها تمهد الطريق الى جلاء أميركي مشرف، على رغم «أنصار السلم» الأميركيين و«المحترفين» من أمثال نانسي بيلوسي.

أزمة القيادة

وفي إطار تقويم سياسة واشنطن الدولية تقويماً جديداً وعاماً دعا يوشكا فيشر، وزير خارجية المانيا السابق ونائب المستشار (غيرهارد شرودر)، الأميركيين الى الاقرار «بأنهم خسروا الحرب في العراق». وقال ان هذه الخسارة هي «الحادثة البارزة» العام المنصرم (٢٠٠٧). وعزا ذلك الى منزع القوة العظمى «الانفرادي والأحادي». والمشكلة، على ما يراها فيشر، هي ان «لا الصين ولا أوروبا، ولا الهند، ولا روسيا» تملك القوة والإقبال على تولي قيادة العالم على النحو الذي تولته الولايات المتحدة غداة ١٩٤٥. «فالأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والقانون (الحق) الدولي العام، والمحكمة الجزائية الدولية، وأوروبا الحرة والموحدة نفسها، انما هي ثمرات السياسة الخارجية الأميركية». وعلى هذا، ينبغي ألا تنفرد الولايات المتحدة، اليوم، بمعالجة مشكلات الشرق الأوسط وكوريا الشمالية ودارفور وأفريقيا الوسطى والشرقية والقوقاز. ويصدق هذا في النمو الشامل والطاقة واستغلال الموارد الطبيعية وتغير المناخ وانتشار السلاح النووي ومراقبة التسلح والإرهاب. فمن غير شراكة تثقل هذه القضايا على القوى الدولية الكبيرة. ومن غير دور راجح تضطلع به الولايات المتحدة لن يتصدى أحد للاضطلاع به، ولا طاقة لأحد على الاضطلاع به، على ما يحسب حليف شرودر «الأخضر» والسابق.

وعلى وجه آخر، يقترح أحد معلقي «تايم» الأميركية، في مطلع الشهر الثاني من السنة، استلهام انجاز الولايات المتحدة هيئات مشتركة غداة الحرب الثانية، مثل البنك الدولي ومعاهدة حلف شمال الأطلسي وخطة مارشال، في الشرق الأوسط، ومواجهة خطر «الجهاديين» على نحو مواجهة انتشار الشيوعية السوفياتية. ويقتضي هذا، على قول الكاتب، «حلفاً عسكرياً واستخباراتياً وبوليسياً ودفاعياً مشتركاً بين الغرب والأنظمة العربية المعتدلة» وشرط الحلف هذا، بديهة، «اتفاق سلام اسرائيلي ـ فلسطيني، وجلاء اسرائيل عن الضفة الغربية، وتطبيع العلاقات بين اسرائيل والدول العربية، على ما نصت مبادرة السلام العربية في ٢٠٠٢». ويندد سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا، بالـ «حلول الأحادية» (الأميركية)، واستخدام القوة في حل المشكلات الدولية، وتفاقم الخلل في العلاقات الدولية». وهذه كلها أعراض يعزوها الوزير الروسي الى السياسة الأميركية.

ورأى وزراء خارجية ودفاع أميركيون سابقون وبارزون، جورج شولتز ووليم بيري وهنري كيسينجر وسام نان، في الأسبوع الأول من ٢٠٠٧ (في «وول ستريت جورنال»)، أن قواعد الردع النووي التي سادت الحرب الباردة بطلت، ولم تبق صالحة. فالأسلحة النووية، في ضوء تجارب كوريا الشمالية وتخصيب طهران اليورانيوم، قرينة على ان الردع الأميركي ـ السوفياتي المتبادل راح الى غير رجعة. وذلك أن «الدول النووية الطارئة»، على قول الوزراء الأميركيين، «لا تملك الخبرة المتراكمة التي اتاحتها الحرب الباردة، ومكنت أطرافها من تفادي الحوادث النووية أو إساءة التقدير أو ابتداء التجارب من غير إخطار سابق». ولعل معاهدة الحد من الانتشار (النووي) هي أكثر المعاهدات والاتفاقيات تعرضاً للامتحان والانتهاك. ويقترح الوزراء السابقون، في ضوء المشكلتين الكورية الشمالية والإيرانية، اجراءات ترمي الى ارساء ثقة الدول غير النووية بالدول النووية على ركن قوي. ويعدد الوزراء السابقون من الإجراءات: ترك استعراض الأسلحة النووية وتعظيم التخويف بها، وتقليل حجم القوة النووية في حوزة

الدول، ونزع السلاح النووي القصير المدى والمصمم للاستعمال السريع، وتأمين اليورانيوم المخصب والمستعمل من مفاعلات الطاقة بأسعار معقولة من مجموعة التزويد والوكالة الدولية، وتشجيع انتاج المواد الأحفورية، وحل المنازعات الاقليمية التي تخلف قوى نووية جديدة.

فلسطين المهملة

وقد يكون مثال المنازعات الاقليمية التي تخلف قوى تنزع الى دخول نادي الدول النووية «الطارئة»، النزاع الفلسطيني والنزاع العراقي. ويأخذ معلقون كثر على الإدارة الأميركية انصرافها عن معالجة النزاع الأول واهماله. ويعزو بعضهم، مثل روبرت مالي (مستشار سابق للرئيس كلينتون) وهنري سيغمان (معلق صحافي معروف ومسموع الكلمة)، الى الانصراف والاهمال هذين استيلاء «حماس» على السلطة بغزة، وضعف محمود عباس في الضفة الغربية. وينسب المعلقان الى «حماس» الرغبة في بسط سيادتها على غزة، وادارة دفة الحكم من غير حصار دولي ولا عمليات اسرائيلية، ومعالجة الشؤون اليومية، الإدارية والاقتصادية والأمنية، مع اسرائيل. ولا ترى «حماس»، على قول مالي وسيغمان، ضيراً في مفاوضة محمود عباس، ومنظمة التحرير، الدولة العبرية، وعرض الاتفاق على استفتاء شعبي فلسطيني. وهذا برنامج رئيس السلطة الفلسطينية. ويشك الكاتبان في نهوض الإدارة الأميركية، في السنتين الأخيرتين من ولاية بوش الثانية، الى ما لم تنهض إليه في الأعوام الستة الخالية. ويذهب معلقون اسرائيليون مثل دوري غولد (سفير اسرائيل الدائم سابقاً الى الأمم المتحدة) وموشي يعالون (رئيس أركان قيادة الجيش الإسرائيلي سابقاً)، الى فك علاقة «الموجة الإسلامية المتطرفة» بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي. فيذهب الأول الى ان تعاظم ثقل «الإسلام السياسي» مرده الى حادثتين: الثورة الخمينية بإيران في (١٩٧٩) وهزيمة الاتحاد السوفياتي بأفغانستان (في ١٩٨٩)، والى علاقتهما الواحدة بالأخرى. فإصرار ايران على الهيمنة على الشرق الأوسط من طريق جماعات شيعية، وأخرى سنية (السودان سابقاً و«حماس» اليوم)، هو السبب العميق في الاضطراب الاقليمي،

وفي خوف بعضهم من «هلال شيعي». ويكتب الثاني أن تجنب «مجابهة النظام الإيراني» لن يؤدي الى الاستقرار لا في العراق، ولا في لبنان، ولا بأراضي السلطة الفلسطينية. والمنازعة السنية ـ الشيعية في الشرق الأوسط أظهرت «مصالح مشتركة وجامعة بين اسرائيل والغرب، وبين المعتدلين في مواجهة الإسلام السياسي المتشدد». وهذا «قد يشق الطريق الى فرص سياسية جديدة، ويقتضي تنسيقاً بين الدول التي يقلقها الخطر الإيراني»، على قول يعالون، «وعلى الغرب الاضطلاع بمساعدة المعتدلين وبلورة قوتهم السياسية».

وهذه الأفكار المختلفة، وتراها جماعات «الضغط» وفرق كبار الموظفين في الوزارات المعنية متناقضة، شقت طريقها معاً على رغم اختلافها أو تناقضها. وإذا لم تعمل الإدارة الأميركية، أو السياسات الأوروبية بمقترحات مالي وسيغمان والعنصر البارز فيها هو ترك إقصاء» حماس«وحصارها»، والإقرار برغبة الحركة الإسلامية (المفترضة) في حكم غزة على نحو يزكي جدارتها بقيادة بناء دولة فلسطينية ـ فهي عادت، في أواخر ٢٠٠٧، الى إيلاء المسألة الفلسطينية اهتماماً بارزاً، كان انعقاد مؤتمر أنابوليس القرينة القوية عليه. ولكن الخارجية الأميركية لم تذهب، على خلاف دعوات اسرائيلية بارزة مثل دعوتي دوري غولد وموشي يعالون، الى أن التصدي لإرادة إيران الخمينية السيطرة على «هلال» مختلط، شيعي وسنّي، تتغلغل بعض شطوره في بعض أكثر ضواحي الخليج غنى بالنفط، يضمن وحده لحمة عربية وغربية قوية. فمثل هذا التصدي عامل من عوامل التقريب بين الكتلتين والمصلحتين، وقد يعضد مفاوضات هادفة وغير متشنجة، ولكنه لا يحل محل معالجة مستقلة لانضواء الفلسطينيين في كيان سياسي وطني. وجاء «اتفاق مكة» بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس الحكومة، اسماعيل هنية، خطوة على طريق البحث عن تسوية فلسطينية داخلية. والمقدمة التي يبني عليها المراقبون والمعلقون توقعهم تكاد تكون واحدة: «فكلا (حماس) و(فتح) يحتاج الى هدنة، وترسيخ سلطتيهما، والحصول على المساعدات، وتنظيم صفوفها»، على ما كتب رون بن يشاي. والحق انه ليس بين

«الاحتياجات» هذه تثبيت هوية القوة السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية، وتسويغ الفرق بينها وبين القوة (أو القوى) الأخرى. وهذا العامل غالباً ما يقود، في إطار صراع أهلي وأيديولوجي حاد، الى إضعاف الاعتبارات المصلحية وطيها. وتنبيه المعلقين وبعض السياسيين الى البعد الداخلي للأزمات الأهلية والوطنية الحادة، و«دعوتهم» الى معالجته، مثل دعوة صحيفة «دون» الباكستانية الى إنصاف الباشتون جواباً عن تردي أحوال أفغانستان أو دعوة «دايلي نايشن» الكينية الى معالجة النزاع الصومالي من غير طريق التدخل الأثيوبي، لا غبار عليها، ولكن مسالكها العملية ضيقة. وحين أيد هنري كيسينجر، في تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٧ انعقاد اجتماع أنابوليس، لم يغفل المصالح الداخلية من الحساب، ولكنه ربطها ربطاً محكماً بمسألة الهويات: فشأن تفشي الجماعات «الجهادية»، ونشأة بيئة أمنية مضطربة، وتفاقم التحدي السكاني، والانتشار النووي في الشرق الأوسط، أن تهدد كيان إسرائيل وليس مصالحها الجزئية وحدها. وأما الخوف من إيران، فقد يؤدي، وهو أدى فعلاً، الى ترتيب الأولويات الاستراتيجية على نحو مختلف، والى تلاقي القلق الأميركي والعربي والأوروبي والاسرائيلي. ولكن انجاز اتفاق تحت وطأة القلق هذا قد يضعف السياسات المعتدلة التي أنجزته. وينصح وزير الخارجية سابقاً بـ «مراعاة هوية الأطراف (...) وطاقتها في الظرُوف الدقيقة التي تحف أفعالها».

أحكام طوارىء «المقاومة»

احتفلت غزة الرسمية، الحمساوية، وربما شطر من غزة الشعبية والأهلية، بانقضاء سنة على اندلاع الحرب الغزاوية ـ الإسرائيلية (أواخر ٢٠٠٨ أوائل ٢٠٠٩). وجدد المحتفلون العهد على استمرار المقاومة وانتزاع الانتصارات من العدو الصهيوني. فالمحتفلون، على درجات الاحتفال المتفاوتة، لا يشكون في انهم توجوا الحرب الإسرائيلية على غزة بانتصارهم هم وهزيمة العدو. وآية الانتصار والهزيمة واحدة، وهي ان «حماس» لا تزال حاكمة في أهل غزة، ولا تزال تتنصل من توقيع المصالحة مع «فتح» ومنظمة التحرير الحاكمة في الضفة الغربية وتصر على سبق المصالحة الانتخابات التشريعية والرئاسية. ولا يزال خالد مشعل، رئيس الحركة ومكتبها السياسي في المنفى، يتنقل بين دمشق والدوحة، وطهران والرياض. فيعد محمود احمدي نجاد بالقتال تحت لوائه إذا هاجمت «الصهيو ـ اميركية»، على قول رئيس وزرائه المعتدل اسماعيل هنية، ايران. ويندد بالحوثيين في اليمن. ويقسم الأيمان المغلظة على عزمه على توقيع الورقة المصرية في القاهرة إذا هي استجابت «المطالبة بما توافقت عليه مع الأخوة في فتح وفي الفصائل الفلسطينية الأخرى»، على قوله بعد لقائه وزير الخارجية السعودي بالرياض.

وفي الأثناء، وغداة إبلاغ مشعل نفسه الرئيس اللبناني استلهامه «الحل اللبناني»،

أي وزارة الوحدة الوطنية المكبلة بسلاح المقاومة «الإسلامية» و«شعبها الوفي»، وسعيه الى فرض حل مثله على نواة الدولة الفلسطينية، كان أحد الناطقين باسم «حماس» في لبنان يتوعد اسرائيل بأنها «إذا شنت عدواناً جديداً على لبنان، فـ (الحمساويون) لن يقفوا مكتوفين، بل (سيواجهون) العدوان جنباً الى جنب مع إخوانـ(ـهم) في لبنان جيشاً ومقاومة وشعباً»، بحسب عبارة البيان الوزاري الوحدوي الوطني والمحلي (اللبناني). ومناسبة الوعيد الحمساوي القوي انقضاء أسبوع على مقتل ناشطين من المنظمة العسكرية والأمنية الإخوانية في إحدى ضواحي جنوب بيروت. والحادثة «الغامضة» التي أراد إعلام الحزب الشيعي المسلح المتلفز إغفالها ـ وأغفل خطيبه وزعيمه تناولها في خطبة اليوم التالي، بينما لم يغفل عن نهي المسيحيين اللبنانيين عن «الانتحار» على ما سبق ودعاهم إليه، ونصحهم به، رئيس الحكومة الانتقالية في ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠، الجنرال المظفر ـ هذه الحادثة قرينة صادقة على تشابك الحرس الإخواني الفلسطيني والحرس الخميني والنجادي اللبناني تحت جناح «الدولة» اللبنانية ووفاقها الرئاسي و(الوزاري) الداخلي الصارم واليقظ.

ولعل الركن الصلب والمتين للالتقاء العميق بين المهندس خالد مشعل والدكتور محمود أحمدي نجاد وحجة الإسلام والمسلمين حسن نصر الله، في اثناء الثلث الثالث من آخر شهر في ٢٠٠٩ المنصرم الذي صادف وقوع العشرة الأول من محرم ومضي السنة الأولى على «عدوان غزة»، هو رعاية الأحزاب الثلاثة التي يقودها رجال الدولة هؤلاء انظمة سياسية أهلية مختلطة ومزدوجة القعر، على ما يقول رجال الجمارك في بعض اصناف الحقائب، وفي بعض الأجساد البشرية مثل جسد عمر فاروق عبدالمطلب النيجيري اليمني منذ بعض الوقت. فالثلاثة مجمعون على تقديم القوة المسلحة وهيئات المسلحين ومصالحهم على المباني السياسية المولودة من التمثيل والتوكيل والتشريع والإدارة والمحاسبة (وتختصر هذه في الدولة، على سبيل التمني). ومشكلات الثلاثة، وما يمثلون ومن يمثلون، ناجمة عن تقديم أجهزة القوة وسياستها ومصالحها على هيئات التمثيل

والمداولة والوساطة والموازنة بين المصالح الوطنية المتفرقة والمختلفة.

ويريد الثلاثة حسم حروب اهلية مستعرة، أو دابة في أوصال مجتمعاتهم أو معلقة ومسلطة على هذه المجتمعات، والفراغ منها وإعلان انتصارهم فيها، على صفتها الأهلية. والانتصار في الحروب الأهلية، على خلافه في الحروب بين الدول، يسوغ «حل التناقضات في صفوف الشعب»، على قول الزعيم الصيني «الخالد» ماوتسي تونغ، وذلك بإلغاء طرف التناقض الآخر، اي العدو الأهلي والسياسي، وتجريده من الأهلية السياسية والوطنية، وتربيته تربية جديدة وقويمة. وحين يدعو آيات الله أحمد خاتمي وأحمد جنتي ويزدي وطبسي وخامنئي، وغيرهم من أغوات قم وحاجها وجنرالاتها، الى تحكيم «قانون الحرابة» في رؤوس الفتنة الانتخابية بإيران وقتلهم في حوادث سير أو غيلة، فإنما هم يحيون، من داخل التراث وصميمه، القانون الجدلي الذي اهتدى إليه عدو كونفوشيوس الثوري والثقافي، والقائد الشيوعي والقومي المعصوم.

وانتهى الثلاثة الى الأصل الأهلي والحربي والأمني من طرق مشتركة ومعبّدة هي طريق العدو الخارجي والداخلي الواحد و«الوجودي»، على قولهم، والتدين بـ «دين» حربه وعداوته. فالدين الذي يؤمن به هؤلاء هو سياسة الحرب الأهلية العامة. وهم ينيطون بهذه السياسة دستورهم، وصيانته وحراسته وتشخيص مصلحته وأذرعته الاعتقادية والأمنية والعسكرية. وشغل «السياسة» الشاغل، أو الصراع على الغلبة غير المقيدة على الجماعات والأفراد والهيئات في الداخل، وعلى الجماعات والسلطات الوطنية في الجوار القريب، شغلها هو الحؤول دون تبلور معارضة مشروعة داخل أطر الدولة المشتركة، ودون تقييد نازع القوة المستولية الى الانفراد بالقرار المباشر، وإلى التعسف في تعريف مبادئ الانتظام العامة وأصولها والانقلاب عليها من غير رادع. وحين يلاحظ مهدي كروبي، المرشح الى الانتخابات الرئاسية الإيرانية في ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، ان أفعال متطوعي الشرطة (الباسيج) والحرسيين الثوريين ورؤوس الفقه والاجتهاد وأولي الأمر المزعومين، من تعذيب واغتصاب واغتيال واحتجاز وإذلال وتزوير

دعاوى وتلفيق تهم «قضائية» كاذبة، فاقت ما كان يفعله الشاه محمد رضا بهلوي، يسكت الشيخ الشجاع عن ان أفعال رجال النظام الخميني الحرسي إنما تصدر عن «دينهم السياسي»، أي عن «دين المقاومة» الذي يدينون به.

ورتابة مديحهم المقاومة، وسلاحها وقوتها وصمودها وانتصاراتها وانتهاكاتها إرادة الجمهور إذا قيض للجمهور جهر إرادته أو إراداته، وحملهم المسائل كلها على صون السلاح والمسلحين المذعورين على الدوام، هما (المديح والحمل) آية على تعريف انظمتهم بالعدو الخارجي، واقتصارهم على العداوة تعريفاً وافياً. وهم لا يدعون الى الإقرار بثقل العلاقات الخارجية، بالعالم الغربي أولاً، ماضياً وحاضراً، ودورها الساحق في ميزان حوادث التواريخ الوطنية والمحلية، وفي التواء هذه التواريخ، واختلال الهويات الناجمة عنها. فهذا ما لا ينكر، وما يمكن البناء الإيجابي عليه في سبيل بلورة معايير مشتركة تقود الى استراتيجيات إجماع وطنية (على مثال «المحاولة» التركية، على رغم مواربتها وتعثرها وجواز انهيارها). ولكن ما تسعى فيه السياسة الإيرانية الخمينية والحرسية، وتؤازرها عليه الجماعات الأهلية والأحزاب المسلحة الدائرة في الفلك الحرسي، يعوّل على «القوة» المحض، وعلى أضيق معانيها، في سبيل تثبيت عدو «وجودي».

فالسلاح النووي الإيراني، والصيغة الإخوانية أو «الإسلامية» الجهادية التي تصوغ عليها بعض قم وغزة وضواحي جنوب بيروت المسألتين الفلسطينية والإسرائيلية وترتب فروعاً تنظيمية على الصيغتين هاتين ـ تذكي عمداً أطياف حروب وشيكة أو داهمة. وهذه الحروب ذريعة الى الاستيلاء على سلطات طوارئ استثنائية، وإلى عسكرة العلاقات الاجتماعية ومراقبتها وتطويعها، وتعليق الضمانات المدنية المتفرقة. وعندما يخلص مراقبون وسياسيون كثر الى ان الحزب الخميني المسلح في لبنان، شأن «حماس» في غزة، وشأن القيادة الخمينية في إيران غداة اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية من قبل، تعاظمت قوتهم في أعقاب الحروب الإقليمية المدمرة التي استدرجوا اعداءهم إليها (في ٢٠٠٦، و٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، و١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، يسكتون غالباً عن افتعال هذه الحروب، وتوسل اصحابها بها الى أسر

بلدانهم ومجتمعاتها ودولها، والاستيلاء عليها. وطريقة خوض هذه الحروب، وهي حروب من غير جبهات وخطوط عسكرية (وكأنها كلها حروب نووية)، تدعو العدو الى تدمير فظيع، بشري ومادي. فمصدر الردع الوحيد في حروب يحملها الطرف الضعيف على تهديد «وجوده» هو توسيع دائرة التدمير قدر ما يقبل المجتمع الدولي أو المجتمع الداخلي «المتمدن».

ولا تتستر انتصارات الحزب الخميني المسلح بلبنان والحزب الإخواني العسكري بغزة، وهي صنو مقاومتهما، على فداحة مخلفات هذه الانتصارات، ولا على جنوحهما الى «سَلَم» مفروضة (أو سِلْم مفروض). ويدعو هذا العدوَ الى التلويح بالدمار الآتي الذي يعد العدة له، ويقيس هذا الدمار على الدمار المتحقق والناجز. فيزيد الهوة بين الجماعات عمقاً وبُعداً، ويضوي الجماعات على نفسها، ويكتّلها «أحزاباً» عصبية، ويستعدي الجمهور على الدولة المقيدة والضعيفة الحيلة بإزاء جماعات متهورة ومدمرة، ويزري بالعلاقات المدنية والسياسية وقواعدها وقوانينها. وهذا إجماع آخر تشترك فيه المقاومة «الإسلامية» وقوى الظلم والاستكبار.

الفصل الرابع

«نظام المقاومة» فوق الدول الوطنية

لم يذهب «أبو موسى» ـ وهو العقيد سعيد موسى الضابط «الأردني» السابق ومخلف جيش المملكة الأردنية الهاشمية وراءه غداة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وصاحب حركة منشقة عن «فتح» ياسر عرفات في اثناء الاستقرار الفلسطيني في «حكم» لبنان أعلن عنها غداة رحيل المنظمة، وقائد بعض الهجمات الدامية على بلدات لبنانية مسيحية في عصر «المقاومة» اللبناني الذهبي، ورأس «فتح الانتفاضة» التي ولدت في اقل من أسبوع «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد الشمالي ـ أبو موسى هذا لم يذهب مذاهب شتى في بيانه «المقاوم» بصيدا، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠. فهو قال من غير لبس: السلاح الفلسطيني خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بلبنان «وجد (حيث هو) ليس ضمن معادلة لبنانية ـ لبنانية، بل ضمن معادلة صراع عربي ـ صهيوني، وما خلف الصهيونية»، أي السياسة الأميركية أولاً، والأطلسية ثانياً، وربما الأوروبية ثالثاً. ويرى رأس الانتفاضة على «فتح»، قبل ٢٥ عاماً من انتفاضة «حماس» عليها، ومستظل فيء خالد مشعل بدمشق، ان «الصراع مع هذا العدو لم ينته بعد».

وهو يوم زار رئيس بلدية صيدا، حليف أسامة سعد (منافس بهية الحريري وفؤاد السنيورة، الحريريين «التاريخيين»)، كان خارجاً لتوه من الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة ببيروت. وخطباء الملتقى الثلاثة البارزون هم حسن نصر الله،

ورئيس الوزراء اللبناني سابقاً سليم الحص، وخالد مشعل الحمساوي الدمشقي. وفي بيانه الختامي، «نداء الحرية» على قول الملتقين، دعا هؤلاء الدول العربية الى «إعلان فشل مشروع التسوية (و) إسقاط كل الاتفاقات المبرمة مع الكيان الصهيوني...»، تحت لواء بند البيان الأول: «ان مقاومة الاحتلال والعدوان حق ثابت للشعوب أكده القانون الدولي، وشرعته الأديان السماوية، ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة...». ولا يطعن في الانتصار بالقانون الدولي والأمم المتحدة استعانة «اسرائيل المهزومة» بـ «المجتمع الدولي وبمجلس الأمن وبالمؤسسات الدولية...»، على قول خطيب الاحتفال الأول، حسن نصر الله، ولا مساواة الخطيب، في الجملة الخطابية نفسها، الهيئات الدولية بـ «بعض الأنظمة العربية والمخابرات العربية وإقامة الجدران الفولاذية وحملات الترهيب والتشويه والحصار». فهذا شأن وذاك آخر، ولكل مقام، وصاحب مقام، مقال أو مقالات.

ويحتج العقيد «الأردني» السابق لسلاحه القليل وسلاح زميله ورفيقه الأقرب أحمد جبريل، ولسلاح «حماس» المستتر والمتفجر وغير المحتاج الى الاحتجاج له ما دام يستظل جناح «الذين خبروا ساحات الجهاد وذاقوا طعم النصر الإلهي» في الشريط الحدودي اللبناني (سابقاً) وغزة دائماً، على قول صاحب «المقاومة الإسلامية» مؤبناً ٢٦٠٠ قتيل (لبنانيين وفلسطينيين لم يخرج معظم أهلهم من بين الأنقاض بعد. وحجة سعيد موسى هي ما يسميه رفاق دربه مرجعيته العربية والإسلامية. وهو رتب مرجعيات الصراع والسلاح على مرتبتين: الأولى، وهي الأدنى والأخف، لبنانية وطنية، والثانية، وهي الأعلى والأرجح، «عربية»، على معنى سوريَّة وربما سورية ـ إيرانية. ويأمل العقيد السابق، شأن زملائه في الملتقى العتيد وعلى ما قالوا، في انضمام تركيا الى نموذج «المقاومة»، العربية على الدوام ومن غير تدافع ولا استحالة.

وأبو موسى المتحدر من «مرجعية» عربية، وليس فلسطينية، يزن المرجعيات بميزان «المقاومة» ودوائرها وديراتها. فالسلاح الفلسطيني داخل المخيمات لا يدين للبنانيين، ولا لغيرهم، بدخول المخيمات وتغذية الاقتتال بين الفلسطينيين

وعلى اللبنانيين، على أرضها. والمسلحون الفلسطينيون خارج المخيمات يدينون بسلاحهم، ومرابطتهم على الأراضي اللبنانية، إما لقتالهم «التاريخي»، في ١٩٦٨ ـ ١٩٨٢، الدولة اللبنانية وجماعات لبنانية كثيرة وتصديهم لبعض العمليات الإسرائيلية البرية، وإما للسياسة السورية وأدواتها الفلسطينية واللبنانية المسلحة والسياسية. فما يزعمه السياسي والعسكري الفلسطيني المتقاعد، والمستيقظ من سباته في مناسبة مؤتمرية وخطابية، «معادلةَ صراع عربي ـ صهيوني، وما خلف الصهيونية» إنما هو تجديد لنهج السياسة السورية في سبعينات القرن الماضي. وتوسل النهج هذا يومها بـ «تخزين» الفلسطينيين (صلاح خلف) في لبنان المختلط، الحلقة الأهلية والقمعية العربية الضعيفة، وبالاستعاضة به، وبالمنظمات الفلسطينية واللبنانية المسلحة، عن قتال إسرائيل الصعب. وكانت الحروب الأهلية الملبننة والطويلة ثمن نصب الحكم السوري، وطبقته المسيطرة، نفسه مرجعية عربية، ومماشاة سياسات عربية ودولية «شجاعةٍ» الحكمَ هذا على فعلته.

وتماسكت هذه السياسة بعض الشيء قبل انهيار «جبهة الصمود والتصدي»، الأسدية والصدامية والقذافية، غداة ولادتها في ١٩٧٨، وتوقيع مصر اتفاقية «اسطبل داود» على ما سمى العقيد الآخر معمر القذافي معاهدة كمب ديفيد في ١٩٧٩، وعقد منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو في ١٩٩٣ والمملكة الأردنية الهاشمية معاهدة وادي عربة في ١٩٩٤، واقتراح قمة بيروت العربية في شتاء ٢٠٠٢ مبادرة سلام جددت قمة الرياض غداة ٥ أعوام التمسك بها. وعلى هذا، فالمعادلة أو المرجعية العربية المزعومة التي تستظلها دعوى العقيد السعيد، ومسلحو زميله المقدم «السوري» السابق أحمد جبريل (والمقدم الطيار سابقاً شاكر العبسي)، فاتت، على قول ياسر عرفات بالفرنسية («كادوك»)، في برنامج منظمة التحرير وبند تدمير إسرائيل. فالصفة العربية التي يضيفها الى المعادلة لم يبق منها، بعد انسحاب مصر والأردن و«فلسطين» (ولو بين مزدوجات) وإقامة لبنان على التمسك بهدنة ١٩٤٩ والقرارات الدولية ٤٢٥ و٤٢٦ و١٧٠١، إلا معاهدة الأخوة

والتنسيق والتعاون السورية أولاً وأخيراً والمجلس الأعلى «السوري ـ اللبناني».

والحق ان ما بقي من المرجعية العربية المزعومة هو الجزر الفلسطينية المسلحة على الحدود اللبنانية ـ السورية الشرقية، وفي بعض مخيمات الشمال واخيراً على سفح الشوف «العربي». وأدت الجزر هذه دوراً مشهوداً في عرقلة مراقبة قوات الدولية ترسيم الحدود غداة اغتيال رفيق الحريري. وقُتل مسّاحان لبنانيان تهددا الأرض العربية السورية في وحدتها وعروبتها، على مشارف هذه الجزر. وهي اضطلعت بمهمات أمنية عظيمة منذ قيامها، و«استقلالها» بنفسها، الى اليوم. والأرجح أن اغتيال الجنود الإسبان قبل نحو عامين، ورمي الصواريخ المختلسة من الجنوب حين يحم خطب «المقاومة» فلا يرى الشيخ نعيم قاسم ان على اصحابه تولي حراسة حدود إسرائيل ـ إلى الإنجاز الأعظم و«الغامض» أي إشعال القتال بين الجيش اللبناني وبين مخيم نهر البارد ـ ، هي من فروع المهمات هذه وشُعَبها الكثيرة.

ولا تنسب «المقاومة الإسلامية»، أي حرس الولاية الملهمة والثورية، نفسها الى المرجعية العربية. وهي تزدريها وتحتقرها، على ما تصرح خطب خطباء الثورة الحرسية في لبنان. ولكنها، أي «المقاومة»، تتحدر من المرجعية العتيدة وركنها الوحيد، ومن حضانتها، وتتغذى من طرق إمدادها وتموينها. فبعث المرجعية «العربية» الخاوية من رميمها، يشبِّه ويخيِّل عروبة من غير عرب (على معنى سعيد موسى). وهي العروبة السورية التي تكني عن الكل المترامي والمعقد بالجزء الضئيل والفقير التركيب، وتتسلط بذريعة الكناية غير المستقيمة على ما وسعها من الأجزاء الضعيفة. ولكن التذكير بخواء الكناية وكذبها، والحؤول دون مفاعيلها التسلطية، يقعان على عاتق العرب، دولاً وشعوباً، على نحو ما يقعان على عاتق الشعوب الضعيفة والمنقسمة، أي اللبنانيين والفلسطينيين، وذلك على رغم ان مصدر ضعفها الأول وانقسامها هو إقحام «القضية العربية الأولى» عليها (وعلى الشعب الفلسطيني أولاً)، على صيغة إقحامها الأهلية العصبية والاستخبارية الأمنية المسلحة.

والتصدي الفاعل لهذا المثال من المرجعية العربية أو الإسلامية وجه حيوي من وجوه إرساء دوائر إقليمية متماسكة تتمتع بقدر معقول من الانكفاء يحمي الدوائر أو الأنظمة الفرعية هذه من تحكم قوى خارجية مضطربة في منازعاتها وخلافاتها. وشرط حماية الانكفاء والتحكيم الداخليين تقييد المرجعية المفترضة بمعايير عمل وقواعد. وهذا على خلاف ما تطلبه «المعادلة العربية»، السورية، اليوم، على لسان أبو موسى، وعلى خلاف تاريخ التربع السوري في المرجعية المزعومة، في لبنان وفلسطين والأردن والعراق. ويقود الزعم ان مرجعية عربية (ـ إسلامية) تقودها دولة منفردة تحرك جماعات محلية موالية، باسم قضية «مقدسة»، ويستغرق سياساتها دفاعُ طبقتها الحاكمة عن نفسها في وجه معظم محكوميها ومعظم المجتمع الإقليمي والدولي ـ يقود الزعم هذا الى ارتكاب ضروب الإرهاب المتفرقة من غير رادع.

واغتيال رفيق الحريري، شأن استدراج الإسرائيليين الى الحرب او استدراج الشيعة العراقيين الى القيام على السنّة، وحمل العراقيين جميعاً على رذل دولتهم وإداراتهم، والبشتون الأفغان على كابول والطاجيك والشمال والتحالف الدولي (ما دام امير «المقاومة» الشيعية المسلحة يدخل افغانستان في باب المقاومة ويدعو الى «دعمها»، شأن محمد رضا ميرتاج الدين، معاون أحمدي نجاد أو نائبه للشؤون البرلمانية)، هذا كله وغيره مثله سائغ ومشروع على حسب منطق المعادلة العربية ومرجعيتها غير المقيدة. فهي تذكي الاقتتال الداخلي، وتميز العدو من الصديق تمييزاً عصبياً حاداً ومصطنعاً، وتعزل الداخل من الخارج الدولي عزلة مدمرة، وتهدم العلاقات السياسية الداخلية وتخرجها من مبانيها الدستورية والمدنية، وتسلط حال طوارئ مضمرة أو معلنة على الدولة والمجتمع، وتسلم إدارة الطوارئ الى طغمة متسلطة ومغلقة تنصّب تسلطها مرادفاً حرفياً لحماية القضية ومناعتها.

والحق ان سند «خروج» سعيد موسى هو تاريخ السياسة السورية الأسدية (والفلسطينية المسلحة والعراقية الصدامية والليبية القذافية والخمينية الإيرانية،

إلخ) الطويل في الشرق الأدنى ولبنان على الخصوص. ويقود التاريخ الطويل هذا الى أحلاف وكتل من النوع الذي برز، على شكل دعاوي وخطابي، في الملتقى الدولي العربي لدعم المقاومة، ببيروت العروبة («الحضارية؟») طبعاً. فـ«الملتقى»، وهو دعا إليه مناضلون بعثيون «عراقيون» ثم «عرفاتيون» ثم «سوريون» و«إسلاميون»، جمع المقاومات الشيعية اللبنانية والإيرانية الحرسية والحماسية الفلسطينية والإسلامية العلمانية العراقية (الشيخ حارث الضاري، مادح «الشيخ» أسامة بن لادن) والبعثية السورية (السيدة شهناز فاكوش عضو القيادة القطرية). و«الملتقى» الخطابي مظهر ثانوي لتنسيق وثيق وقديم، استخباري أمني ومالي وعقائدي سياسي، بين القطبين الحاكمين في إيران وسورية وبين حركات وتيارات وأحزاب أهلية بعضها يشارك في السلطة، بلبنان وفلسطين، وبعضها ينتظر الانتصار على دوله، وهي شطر أساسي من أعدائه، على شاكلة الوفد العراقي.

ولعل ازدواجية القطبين، الإيراني والسوري، على نحوين مختلفين، هي من أبرز سمات «الملتقى» العتيد. فالقطب الإيراني يذهب، على لسان معاون رئيس الجمهورية، الى ان السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على «دعم الهدوء والأمن والاستقرار في دول هذه المنطقة ولدى شعوبها كافة»، من وجه. ويرى ان هذه السياسة «تتجلى بالاحتضان والمؤازرة لكل حركات المقاومة والممانعة ضد أعداء الأمة العربية والأمة الإسلامية». ومثال الجمع بين شعبتي هذه السياسة هو، من غير ريب، انشقاق «حماس» واستقلالها بغزة، واستبدادها بحكم اهلها، ودعوتها الى استجابة السعي الإسرائيلي في نقض هدنة الصواريخ، واستباقه، واستدراج القوات الإسرائيلية الى دخول غزة وشن حرب على الجبهة الفلسطينية الجنوبية، السنية. ولكن السياسي الإيراني يلوح، في الوقت نفسه، بالمثال اللبناني. فالإذعان للاحتضان والمؤازرة (أي الوصاية) وللهزيمة العسكرية والسياسية في الداخل والرضا بها، قد يحملان المرجعية «الإسلامية» على «دعم الهدوء والأمن والاستقرار» على شرط إرساء هذه على الشق الأول.

وفي الأحوال كلها، يدعو بيان «الملتقى» الختامي الدول العربية، أي مصر

والأردن والسلطة الفلسطينية أولاً، الى «إعلان فشل مشروع التسوية»، أي إلى إلغاء المبادرة العربية (السعودية) وإعلان حال حرب عامة في المنطقة الآمنة والمطمئنة («إسقاط كل الاتفاقات المبرمة مع الكيان الصهيوني وقطع أشكال العلاقة معه»). ويتذرع الحكم الإيراني بـ«الملتقى» إلى إدراج ممثل الشق القاعدي السني من الحلف القاعدي ـ البعثي العروبي بالعراق في صف «المقاومة». ويحضن القطبان الإيراني والسوري حلقة عراقية وسيطة بين الجناحين الإرهابيين الصريحين، القاعدي والصدامي، يصالح «الجهاد» الإيراني في العراق مع الحركة القومية البعثية المحلية التي يحضن الحكم السوري أقطابها، ويصالح القيادة «القومية» السورية مع بعض الجهاديين. ويحل هذا معضلة الموازنة الدقيقة بين تيارات «المقاومة» العراقية، وإنجازاتها العظيمة. ويربط المقاومة ذات السجل المروع بنظام المقاومة العربي والإسلامي. واحتضان حسن نصر الله، وحده، «الأفغان»، وإغفال بيان «الملتقى» ذكرهم، واقتصاره على المثلث «العربي»، قد يكون قرينة على الإعداد لمناقشات قادمة في ملتقيات تستقبلها بيروت في الأشهر الآتية (ولمفاوضات اقل علانية إعلامية «مقدسة» وأكثر أمنية ومالية).

وتلوح السياسة السورية بازدواجها، على أضعف تقدير، من غير حرج. فكلمة سوريا على لسان عضو ثانوي في القيادة القطرية (وليس القومية)، توجب «خطأ التصور ان السلام يأتي بالتفاوض»، وتوحد «المقاومة والسلام» في «محور واحد»، بينما ترفع سوريا الوساطة التركية والمفاوضة والرعاية الأميركية المرجوة الى مرتبة جواهر ميتافيزيقية. ولا يخلو الكلام السوري، على عادته، من غمز من المقالات الأخرى في «الملتقى»، ومن أصحابها. فالقول ان «المقاومة حاضرة دائماً في غياب الحلول الأخرى» يخالف غلو «الجهاديين». والقول ان «حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦ الإسرائيلية... وحرب إسرائيل على غزة غيرتا خريطة المنطقة»، يثلج صدور «الجهاديين» أنفسهم. والقول اخيراً «ان لنا عدواً واحداً على الأرض العربية هو المحتل الإسرائيلي»، ينبغي ان يحدو جيفري فيلتمان على عناق فيصل المقداد حين يرد الأول زيارة الثاني الى واشنطن ويحط بدمشق التي عزلت واشنطن، على قول سفير هذا السابق في بيروت.

نظام اقليمي ـ أهلي هجين

تلقى المواقف والتصريحات الأميركية التي تربط معالجة المسألة الفلسطينية (العربية) ـ الإسرائيلية بمصالح الولايات المتحدة الإقليمية والدولية، وبأثر المسألة في حظوظ السياسة الأميركية العسكرية من النجاح على مسارح مكافحة الجماعات الإرهابية ـ تلقى ترحيباً عربياً رسمياً وإعلامياً يكاد يكون عاماً لولا تحفظ إيراني تعلنه طهران و«وكالاتها» المحلية إعلاناً صاخباً. وتتوالى المواقف والتصريحات هذه فصولاً منذ تنبيه قائد القيادة الوسطى الجنرال ديفيد بترايوس في جلسة استماع بواشنطن، في ١٦ آذار (مارس) ٢٠١٠، الى ان دوام النزاع وتعثر حله، الى انخراط الولايات المتحدة في التوسط فيه وفي ميادين قتال شرق أوسطية وإسلامية قريبة، تعرض الجنود الأميركيين، وسياسة بلدهم الساعية في حلول سياسية وطنية، الى أخطار إضافية وعرقلة متمادية.

وفسر المراقبون على المعنى نفسه ما أعلنه الرئيس الأميركي مباشرة في مؤتمر الأمن النووي بواشنطن في ١٣ و١٤ نيسان (ابريل) ٢٠١٠. فقال ان «المصلحة الحيوية» للولايات المتحدة تقضي بتقليص حدة النزاعات الإقليمية تمهيداً لحلها. وعلل اجتياج بلده على قوتها العسكرية الدولية بحشرها في النزاعات وإلزامها الانخراط فيها، مضطرة، حين انفجارها. «وهذا يؤدي الى ثمن باهظ نسدده دماً

وموارد». وكررت وزيرة خارجية أوباما، هيلاري كلينتون، في الأسبوع نفسه، تسويغ الدعوة الى الحل، والإلحاح فيه، بالقول ان إرجاءه، والتسويف فيه، يقويان «دعاة الحقد والعنف، و(يعززان) قوة الرئيس الإيراني المعادي للسامية والمتطرفين» من أمثال «حماس» و«حزب الله». وكان ديفيد بترايوس نفسه يكرر، في ١٦ نيسان، ان «دوام النزاع العربي ـ الإسرائيلي يسهم في تكوين مناخ معاد في منطقة تخوض فيها القوات الأميركية حربين، بأفغانستان والعراق»، وأن التعثر على طريق السلام يغذي مساعي المتطرفين، ويسمم «المناخ» في المنطقة.

وإلى ربط المسؤولين الأميركيين المتواتر انخراط بلدهم في الحلول السياسية للنزاعات الإقليمية والمحلية الوطنية بمصالحهم الوطنية، ومسوغات هذه المصلحة وضروراتها، فهم يحرصون على رهن الحلول ونجاحها بـ «قرار» المتنازعين و«رغبتهم» في بلورة الحلول، والاضطلاع بتبعاتها. وشاهدُ أوباما من وزير خارجية جورج بوش الأب، وراعي خطوات مؤتمر مدريد الأولى، جيمس بيكر، يذهب الى ان الأميركيين لا يسعهم ان «يرغبوا في السلام فوق ما يرغب فيه» المتنازعون والمتقاتلون أنفسهم. وهو ما كررته وزيرة الخارجية في افتتاح مركز دانيال ابراهام للسلام في الشرق الأوسط، وصدّرت به خطبتها.

والحق ان عناصر سياسة أوباما وفريقه، اليوم، مستقاة، على هذا القدر أو ذاك، من «خطوط» سياسة الرئيس الأميركي الحادي والأربعين الموسومة بـ «الواقعية». ولا يقتصر الأمر على دعوة جورج بوش الأب في افتتاح مؤتمر مدريد في أواخر ١٩٩١، المتحاورين والمتفاوضين على الاضطلاع بالحوار والمفاوضة «مباشرة»، على قوله، والتخفف تدريجاً من الوسطاء، وأولهم الوسيط الأميركي. فهو حاول، في العام التالي، التخفف من التوسط في نزاعات البلقان عشية انفجار الاتحاد اليوغوسلافي. ونبه الى مواقف دولية متناقضة، بعضها دعا الولايات المتحدة الى الانخراط في النزاعات القومية والأهلية المتخلفة عن الحقبة السوفياتية، وبعضها الآخر نعى عليها التدخل والتوسط، واتهمها

بالانحياز إلى أنصار التفتيت الوطني، أو التجزئة في مصطلح عربي، وإلى أداء دور «الشرطي» الدولي.

ثمن الوساطة

و«تخطى» بعض السياسيين العرب النازعين المتناقضين. فدعوا الى وساطة «نزيهة»، ولا يزالون يدعون إليها. وقوامها «الضغط على إسرائيل». ويتيح اشتراط النزاهة الجمع بين طلب الالتزام الأميركي، بذريعة دالتها على إسرائيل ومساندتها لها، ومهاجمة السياسة الأميركية المتغطرسة والمنحازة الى إسرائيل والحض على «مقاومتها»، من غير استبعاد سلاح الأعمال الإرهابية تحت ستارة حرب التحرر الوطني.

وينطوي الرأي هذا، وهو يصدر عن رأي عام في العلاقات الدولية، على التباس لا تسلم منه السياسة الأميركية نفسها وليس لها ان تسلم منه. فالمسؤوليات الدولية أو العالمية الأميركية حقيقة أو واقعة سياسية وعسكرية واقتصادية وتقنية (تكنولوجية) وثقافية ثقيلة تتولاها السياسات الأميركية المتعاقبة، على تنازع بين الاعتزال وبين الاضطلاع بتبعات «الاستثناء» الباهظة. ومؤتمر الأمن النووي الأخير بواشنطن قرينة قوية على مترتبات المكانة الأميركية، على نحو ما ان ضآلة «مؤتمر» طهران قرينة جيدة صريحة في آن على عزلتها في عهد رئيسها الحرسي. وحين يقرر أوباما اضطرار بلده، القوة العسكرية الكبيرة، الى التدخل في النزاعات فهو يعزوه الى ان بلده «(لا يزال) دولة عسكرية قوية»، مهما كان رأي الأميركيين في تبعات قوة بلدهم العسكرية («بغض النظر عن رأينا»)، على قوله. وهذا رد صريح على دعاة العزلة ودعاة الاستثناء و«الرسالة المسلحة»، جميعاً. فهو يدعو الأولين الى تحمل المسؤولية عن الدور الأميركي العالمي والمتعاظم العولمة، وكان هؤلاء حملوا العولمة المسؤولية عن الإرهاب وهجماته و«كره أميركا». ويدعو الآخرين الى حماية المصالح الأميركية العالمية من غير التخلي

عن معيار المصلحة الأميركية الوطنية، وعن التقيد بهذا المعيار في معاملة أقرب الأصدقاء والحلفاء، وإسرائيل في صدارتهم من غير شك.

وربما يهمل الترحيب العربي بعض الشيء دلالة الرابط الذي تقيمه السياسة الأميركية وتوجبه بين حماية مصالحها الوطنية وبين الإسهام في حل النزاع «العربي» ـ الإسرائيلي، ومضمون هذا الرابط. فهذا الرابط ينبغي حمله على عالمية القوة الأميركية، ومسؤولياتها ومصالحها المترتبة على مكانتها. وعلى هذا، فهو لا يُحمل لا على الصداقة الأميركية ـ الإسرائيلية، ولا على دور الولايات المتحدة في «إعالة» الدولة العبرية وضمان أمنها، ولا على عدالة القضية الفلسطينية ـ على حسبان الاعتبارات العربية وبعض الاعتبارات الإقليمية ـ، من غير إهمال هذه العوامل أو إغفالها. وسابقة جورج بوش الأب، ووزير خارجيته جيمس بيكر، في ١٩٩١، أي التلويح بتقييد ضمان القروض الأميركية الكبيرة الى اسرائيل اذا مضت على عرقلة الإعداد لمؤتمر مدريد، وهي السابقة التي يحلم «رأي عام» عربي بتكرارها، لم تخرج عن إطار الرابط ودلالته. وتوسطت الديبلوماسية الأميركية يومها وساطة قوية في مسألة ورطتها فيها سياسات إقليمية خرقاء، لم يكن التباس مصالحها بالمصالح الإسرائيلية في عدادها أو من بينها. وبعض الدعوات «العربية» الى وساطة «نزيهة» لم تحجم عن التوسل بـ «النزاهة» الأميركية الى الاستقواء بها، وبمفاوضة الأميركيين الى عقد صفقات على حساب الدول والقوى الصغيرة الجارة واقتسام النفوذ الإقليمي مع الدولة العبرية.

ويهمل الترحيب العربي كذلك اشتراط السياسة الأميركية على الجانب العربي، وهي تلوح بتقييد شطط الجانب الإسرائيلي ودعوته الى قبول مبدأ التسوية ثم تسويات جزئية، شروطاً غير يسيرة. وفي سابقة بوش الأب وبيكر، ينبغي التذكير ربما بأن القروض أو الائتمانات الكبيرة، نحو ١٠ مليار دولار، كان غرضها استقبال المهاجرين اليهود الروس وتوطينهم في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية. واشترت السياسة الإسرائيلية استيطان الوافدين الجدد لقاء انقيادها الى ما

فيه مصلحتها، المشتركة مع المصلحة الأميركية. وهذا ثمن أضعف من الثمن المعنوي والسياسي المطلوب من بعض المفاوضين الفلسطينيين والعرب. ويتصدر الثمن المطلوب النزول عن «حق العودة». وتعلن بعض الأطراف العربية، وأولها سورية الأسدية، رفضها التقيد بمترتبات وساطة اميركية «نزيهة» تتضمن فيما تتضمن، وعلى خلاف «مكاسب» المفاوضة مع بيكر في ١٩٩١، انسحاب سياستها من فروعها الفلسطينية واللبنانية والعراقية.

الحروب العالمية والوطنية الاهلية

ولا ريب في ان القواسم المشتركة، الأميركية والإسرائيلية، تتناول فك المسألة الفلسطينية، وفروعها العربية الباقية، من ارتهانها الإيراني و«الإسلامي» المتفاقم. فالسياسة الإيرانية جعلت المسألة الفلسطينية مطية أولى من مطايا أغراضها النووية والإقليمية والداخلية (تحصين طاقمها القيادي المضطرب). وهي نجحت في توسيط المسألة العربية الأولى، وإعمالها في إنشاء ولايات وأحزمة بعيدة تأتمر بأمرها، وتقوم مقام مسارح حرب بديلة أو فرعية تبادر طهران إليها، أو تسوغها وتتوسل بها الى إعلاء مكانتها قوةً إقليمية مقتدرة. وعلى رغم الفرق الكبير في الاستثمار في المسألة الفلسطينية، وفي الفلسطينيين، لم يقتصر التوسل والامتطاء على ايران الخمينية والحرسية وولاياتها، ولا على سورية الأسدية في عهديها ووكالاتها، بل تعدى «الدولتين» الى «قاعدة» بن لادن و«قواعد جهادها» و«دولها الإسلامية» المزعومة وجماعاتها المتقلبة والمتحولة في أواني «الجهاد» المستطرقة وخدماتها هنا وهناك، في العراق والأردن ولبنان وشبه جزيرة العرب.

وتُجمعُ الكتل الثلاث، طهران وولاياتها ودمشق ووكالاتها و«القاعدة» وأذرعتها، على فرق ما بينها واختلاف مصالحها وسياساتها في بعض المسارح وتناقضها في بعضٍ آخر، تجمع على الأخذ بجدل «العدو الخارجي» و«العدو الداخلي»، بحسب تمييز وربط قاعديين يكثر أيمن الظواهري من استعمالهما على خطى «أمميات» ومنظمات «عالمية» سابقة وحالية. وترعى سياسات الكتل الثلاث،

على مقادير متفاوتة، ربط الحرب «العالمية» على «الغرب الأميركي» و«المتصهين» بالخروج على أبنية الدولة الوطنية، بذريعة حلّ الدولة الوطنية وأجهزتها ووظائفها في تبعيتها للقوة العالمية العظمى، وفي طاقم الحكم «العميل». ويحمل النهج هذا القوى المتفرقة والمختلفة التي تنتهجه على إرساء العلاقات السياسية الداخلية («المنزلية») على الحرب الأهلية، وانتهاك سيادة الدول. والمزاودة على الانتهاك (ومن بعض فصول المزاودة الأخيرة تشهير العولقي، من «القاعدة»، بالجماعة المسلحة الشيعية في لبنان). وتتخفف العلاقات الإقليمية والخارجية من ضوابط العنف، وتسعى في الانتشار النووي والصاروخي، وفي استتباع مناطق نفوذ، وتغذي الحروب المحدودة وغير المتكافئة. وتعول في أفعالها وخططها ومقاصدها على تورط واشنطن، القوة العظمى، في المنازعات المحلية والإقليمية، وفي التحكيم الدولي.

فينشأ عن هذا نظام إقليمي هجين ومواز، من دول وأشباه دول ومنظمات أهلية معروفة ومعلنة وجماعات مسلحة سرية وغامضة الهوية، يحضن أنواعاً مركبة من «الكائنات» السياسية والأهلية والعسكرية والأمنية. وتتحدى هذه «الكائنات» النزعات الوطنية والإقليمية الساعية في بلورة أطر تقر بغير الحرب أداة سياسية، في الداخل الأهلي وفي الخارج الإقليمي والدولي. والنظام الهجين والموازي هذا يضيِّع المسؤوليات، ويهرب من المحاسبة، ويدمج النزاعات المختلفة بعضها في بعض، ويحول دون استقرار السياسات الوطنية الداخلية على تقاليد وأعراف تكبح جماح التعسف والتسلط، وتحضن نمو قوى اجتماعية متماسكة، وتمهد لعلاقات تجمع المنازعة الى التحكيم والتأليف.

والذريعة الفلسطينية التي ينوه أوباما ووزيرة خارجيته، بعد بترايوس قائد قيادته الوسطى، بضرورة نزع فتيلها والحؤول دون تسميمها بالعنف العلاقات الإقليمية، لم يقتصر إعمالها على طهران وطاقمها الحاكم، ولا على سورية ونظامها، أو «القاعدة» وأذرعتها. فهي نافذة فرص «إسلامية» عامة. ومنها دخل، أخيراً، قادة حزب العدالة والتنمية التركي، أو هم يحاولون الدخول منها. و«إشراقات» رجب

طيب أردوغان «العربية» ليست بشير خير وفأل. فالحزب الإسلامي المعتدل لا يمتنع من إعمال «الموارد» الفلسطينية (والعربية والإسلامية تالياً) المتحصلة من وساطته المعلقة في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية غير المباشرة، ومن تنديده بحرب إسرائيل و«حماس» في غزة، وإحجامه عن الاضطلاع بتبعاته عن أحوال العراق، ولا يمتنع من توظيف الموارد هذه في سياسات داخلية وإقليمية حزبية ومشكلة. فهذه المكاسب ليست جزءاً من مثال سياسة إقليمية ينبغي أن تؤدي الى إحاطة تركيا بأصدقاء، وحسب. وإنماهي شطر راجح من برنامج سياسي داخلي يرمي الى إحلال غلبة حزبية واجتماعية مختلطة محل غلبة بيروقراطية متصلبة وشائخة، والى مقايضة القومية العسكرية التركية الآفلة بقومية «عثمانية» تحابي بعض بلدان الجوار وشعوبه، وتترك مخلفات المرحلة العثمانية ـ التركية (الأكراد والعلويون والأرثوذكس والعلمانيون في الداخل والأرمن وقبرص وقره باغ في الخارج) معلقة ومترجحة. ويتستر الحزب المتردد على المسائل الحاسمة هذه، وتركه التصدي لمعالجتها، بانتصاراته الفلسطينية والعربية، وينازع القاهرة على وساطتها الفلسطينية إمعاناً في إبراز ثقله المفترض.

والمقارنة بين أنقرة وطهران (ودمشق) عَرَضية وسطحية من غير شك، ولا تساوي بين أطرافها. وإهمال أردوغان مؤتمر «صديقه» النووي أحمدي نجاد أمارة صريحة على التزام الأول منطقاً سياسياً متعارَفاً على حدوده الدنيا. ويسوغ المقارنة موضع المسألة الفلسطينية، في صيغها السائرة، من استدراج سياسات مختلفة وتسعى في غايات متباينة وربما متعارضة، الى ركوب المركب الهجين، الأهلي والقومي والوطني والإقليمي والعالمي، المفضي الى مزج النزاعات، وتضييع المسؤوليات، والحض على استشراء عنف في الأحوال كلها. وأياً كان الموقف الأميركي، ورأي الإدارة «الشخصي» أو حتى السياسي في نزاع من النزاعات، فالمصلحة الوطنية الأميركية تدعو القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية العالمية الى رعاية أطر داخلية وإقليمية يعوَّل عليها في تقييد النزاعات، و«تصفيتها» من الهجنة والتداخل المعممين، الاضطلاع بالمسؤوليات،

ولجم تناسل العنف ومسوغاته. وهذه مصلحة وطنية أميركية تلتقي ومصالح وطنية وإقليمية ودولية جامعة. وجزء من تبعات المصالح هذه، وهو جزء ثقيل، يقع على عاتق «العرب»، شعوباً ومجتمعات ودولاً. والاستقواء بـ «الرابط»، وقبله الاستقواء بـ «تقرير غولدستون» قبل نسيانه، لا يقيت من سياسة مسؤولة.

القسم الخامس

دوائر الحرب والأمن

خطابة الردع النووي الإيرانية

في المشادة النووية بين إيران وبين شطر كبير من المجتمع الدولي، يتصدره الغرب ولا يقتصر عليه، يختبر الفريقان حججاً وبراهين هي جزء لا يتجزأ من الردع المتبادل وخططه و«لعبته». وملازمة الحجج والبراهين، أي الكلام والديبلوماسية والتلويح، المشادات والمطارحات النووية تعود الى طبيعة هذا السلاح التي تقضي فيه بعدم الاستعمال، على رغم الإعداد الحثيث لاستعماله. ومن دواعي الاستعمال، ولو في معرض الإعلان المبدئي عن بطلانه، انتاج سلاح نووي تكتيكي تبلغ قوته جزءاً من قوة قنبلة هيروشيما المشؤومة. ولكن هذا لا يبطل الأصل وهو التلازم بين عدم الاستعمال وبين الردع، والاستقرار على أن السلاح النووي إنما يلوح به حجة أخيرة حين لا يترك العدو فرصة غير الخضوع لإرادته، والإذعان لمشيئته. ويلد التلازم والاستقرار هذان كلاماً كثيراً يدخل من باب «خطابة الردع»، على قول أهل هذا الفن.

وبعض مشكلة المشادة النووية بين إيران وبين معظم المجتمع الدولي غموض قواعد المخاطبة التي يتخاطب بها، أو بواسطتها، قطبا المشادة. فالحكم الإيراني يجمع جمعاً وثيقاً بين رفض مناقشة التخصيب، وهذا يؤدي من طرق متعرجة الى انتاج مادة انشطارية ذات استعمال عسكري، وبين تهديد الدولة العبرية، وهي دولة يعترف بها المجتمع الدولي، في «وجودها» وتغذية حركات أهلية، مذهبية

وعسكرية، تستقل بعملها السياسي والعسكري والأمني عن دولها الوطنية وسياساتها، وتستدرج الى حروب أو مغامرات عسكرية لا تتحمل وحدها عواقبها. وفي غضون الأعوام الثلاثة الأخيرة، رجعت الحكومة الإيرانية عن موافقتها السابقة على البروتوكول الإضافي (في خريف ٢٠٠٣)، وسرعت وتيرة التخصيب في أجهزة طرد مركزي متكاثرة، وأقامت على سكوتها عن مصدر التخصيب العالي على بعض الأجهزة (وهذا يشي بالشبكة السرية وغير القانونية التي مدت البرنامج ببعض عناصره) وعن مراحل البرنامج الأولى، والعائدة الى ١٨ سنة سابقة لم تفصح الحكومة عن مجرياتها، على رغم توقيعها معاهدة منع الانتشار النووي.

وفي «الحوار» بين إيران وبين معظم المجتمع الدولي، وشطره الأميركي والأوروبي على وجه التخصيص، لا ترغب القيادة الإيرانية في افتراض عمل عسكري يستبق انجازها، المحتمل أو الجائز، صناعة القنبلة النووية. وهي ترتب رفض افتراض العمل العسكري هذا، الأميركي والاسرائيلي على الأرجح، على مقدمات معروفة: فهي ترى أن القوات الأميركية بالعراق والخليج «في مرمى الصواريخ الإيرانية»، على قول أحد قادة الحرس الثوري، الجنرال محمد حسن كوسهنشي، وانها «أهداف» سائغة للنيران. ويذهب وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار، وقائد أركان الجيش عطاء الله صالحي، الى أن سلاح الجو الإيراني، والجيل الجديد من المقاتلة «رعد» الشبيه بالـ «ف ـ ٥» الأميركية (و «الأقوى» من طراز «ف ـ ١٦» الأحدث)، الى الصواريخ التي يبلغ مداها ١٣٠٠ كلم، قادرة على تدمير القوة الأميركية المتخبطة في العراق، والقوة العسكرية الاسرائيلية معاً. ولا يشك بعض قادة إيران في سيطرتهم «كلياً على الوضع في الشرق الأوسط وفي العراق»، على قول رئيس تحرير صحيفة «كيهان»، حسين شريعتمداري، أحد مستشاري علي خامنئي، مرشد الثورة (وهو صاحب المقالة الافتتاحية التي «ضمت» البحرين الى إيران في آب (أغسطس) ٢٠٠٧، وزعمت أن ما كان تحت سيطرة الامبراطوريات الإيرانية القديمة قبل الإسلام إنما يعود

حكماً الى إيران اليوم). وينسب هؤلاء أنفسهم «أداء حزب الله في الحرب مع إسرائيل» الى «الثورة الإسلامية» الإيرانية، ويحملونه على «إنجاز كبير» يعود إليها. ولا يشك شريعتمداري في «تهاوي أنظمة عربية وانهيارها إذا هاجمت (الولايات المتحدة) إيران». وهذه أحزمة وقاية إيران من مهاجمة منشآتها النووية، في حسبان قادتها.

وعلى رغم تحفظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تقويم المرحلة التي بلغها البرنامج النووي الإيراني تقويماً عاماً، إلا أن الخشية من وشك بلوغ البرنامج هذا عتبة المرحلة الأخيرة قبل انتاج السلاح الذري، وتقدير الأمر بنحو سنتين حداً أدنى و٨ سنوات حداً أقصى، حملت المراقبين على اعتبار عام ٢٠٠٨ مفصلاً. واجتياز السلطة الإيرانية العتبة، أو حسبانها القدرة على اجتيازها من غير رادع ذاتي أو خارجي، يعني تهاوي معاهدة منع الانتشار، عاجلاً، وبروز قوى نووية جديدة في منطقة مضطربة واحتمال وقوع منازعات وحروب نووية، آجلاً. واعتداد السلطة الإيرانية بأحزمة وقايتها وقوتها الرادعة، وبمهارة مفاوضيها في التسويف والارجاء وشق المفاوضين والتلويح بإجراءات متناقضة، يحملها على الغفلة عن ضوابط الردع. فانتشار السلاح النووي من البوابة الإيرانية، وهذا ما لا يشك فيه مراقبون كثر، ليس أمراً عارضاً، بل هو صدع كبير في العلاقات الدولية، ويترتب عليه اضطراب هذه العلاقات على نحو لا سابق له منذ الحرب الثانية.

وقد تكون أزمة نصب الصواريخ السوفياتية ورؤوسها النووية بكوبا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢، المثل الأقرب الى ما قد يصيب العلاقات الدولية من خلل وعطب. فيومها، لم يرَ فيديل كاسترو غضاضة في اندلاع حرب نووية تودي بالشعب الكوبي ولكنها تمهد، على زعمه (الذي لم يرجع عنه الى اليوم)، لانتصار الثورة الاشتراكية على الرأسمالية الأميركية. وعلى رغم تهور خطواتها الأولى، أدركت القيادة الشيوعية، وكان على رأسها نيكيتا خروتشيف، أن نصب الصواريخ النووية على تخوم الخصم الأميركي يرسي العلاقات الاستراتيجية بين

القوتين على الابتزاز النووي المقيم والمزمن. فقبل سحب الصواريخ وذخيرتها النووية، ومراقبة السفن الأميركية والأقمار الاصطناعية عملية سحبها، من غير تحرج. وفي المقارنة بين الحالين، يضطلع أحمدي نجاد بدور كاسترو المتهور، ولا يضطلع بدور خروتشيف العاقل كفء أو نظير.

وهذا ما ربما دعا وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير الى خروجه المفاجئ على التحفظ الديبلوماسي. وكان سبقه رئيسه، نيكولا ساركوزي، في ٢٧ آب (أغسطس) ٢٠٠٧، وثنى على تحذيره، في ٢٠ أيلول (سبتمبر). فساوى بين مساوئ أو «كارثتي» القنبلة الذرية الإيرانية والضربة الأميركية العسكرية لإيران. ونشطت الديبلوماسية الفرنسية في دعوة أوروبا الى مقاطعة الاستثمار في إيران والتنسيق لعقوبات خارج إجراءات الأمم المتحدة، بينما كان نيكولاس بيرنز، مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ينبه تركيا الى سوء تقدير تخطيطها لتوثيق علاقاتها الاقتصادية بدولة يندد معظم المجتمع الدولي بسياستها. ويرمي نهج التهويل الى اقناع القيادة الإيرانية، غداة «ترفيع» علي أكبر هاشمي رفسنجاني الى رئاسة مجلس خبراء الدستور وجمعه هذه الرئاسة الى رئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام وتعيين أحد المقربين اليه على رأس الحرس الثوري، بتقييد الرئيس «الحرسي» محمود أحمدي نجاد على عتبة سنة ٢٠٠٨ المحورية. فالمقارنة الأميركية، وقد يماشيها عليها ويوافقها معظم المجتمع الدولي، لا تقتصر على الخسائر العسكرية التي يسع القوة الإيرانية إلحاقها بالقوات الأميركية إذا بادرت هذه الى ضرب المنشآت النووية بإيران، بل تشمل الخسائر الاستراتيجية التي يلحقها تصدع منع الانتشار النووي، وانهيار نظام الردع (وافتراضه عدم الاستعمال) في العلاقات الدولية التي تتربع الولايات المتحدة في سدتها، شاءت أم أبت، وتتولى ضمان خطابتها، وهي تصف إدراكها وعزائمها الى أن تحل محلها قواعد جديدة.

الفصل الثاني

«الإقليم» الإيراني الأمني والاستراتيجي بين جنوب آسيا وشرق افريقيا

يشد المسرحان المتصلان، اللبناني والفلسطيني ومن ورائهما المسرح السوري، الانتباه الى انشطة ايران السياسية والأمنية والاستخباراتية، ويكادان يقصران الانتباه عليهما. وإذا كان الشك لا يتطرق الى حقيقة نشاط إيراني محموم في العراق، فما يعرف منه على نحو مفصل ودقيق، قليل. ومعظمه مصدره أميركي. والمصدر يتعمد إبقاء التفاصيل الأمنية في الظل. فلا يخرج الى العلن الإعلامي إلا ما يضطر الأفرقاء الى إعلانه، بعد إفضائه الى واقعة مثل القبض على «عملاء» أو إطلاق سراح مخطوفين أو موقوفين. وفي هذا المعرض، أعلن خاطفو ستة بريطانيين، في أواخر آذار (مارس) ٢٠٠٩، عن خطفهم رهائنهم واحتجازهم، وعن قرب الإفراج عنهم من غير ان يمسهم أذى. وإعلان «هوية» الخاطفين السرية، وعزمهم على إطلاق رهائنهم، هما ختام مفاوضات طويلة أثمرت اخيراً الإفراج عن محتجزين بيد القوات الأميركية، بينهم عميل («مجاهد») أمني من «حزب الله» لبنان هو حسن دقدوق، على ما أذيع.

وليس دقدوق، أو موظفو القنصلية الإيرانية بالموصل المحتجزون منذ نحو عامين (أوائل ٢٠٠٧)، إلا الجزء الضئيل الظاهر من عمل سري أمني واستخباراتي وتمويلي وتهريبي ودعاوي كثيف ومتبادل على جهتي الحدود العراقية ـ الإيرانية.

ولعل مسألة معسكر أشرف، حيث يقيم منذ نيف وعقدين ثلاثة الى أربعة آلاف إيراني وإيرانية من «مجاهدين خلق»، وعمليات الأهوازيين (العرب الإيرانيين)، العسكرية والإرهابية على الجهة الشرقية من الحدود المشتركة، وجها قضية أمنية مشتركة منذ احتدام العلاقات بين الجارين، وانفجارها «حوادث» دامية.ولكن تعاقب حوادث متفاوتة الخطورة والثقل، في غضون أسابيع قليلة وفي بلدان أخرى بعيدة من الحدود الإيرانية، ويتصل بعضها بالشاغل الفلسطيني وروافده، ينبه الى عرض الدائرة الأمنية الإقليمية التي تنشط السياسة الإيرانية فيها.

وأولى الحوادث هذه هي قصف إسرائيل قافلة من ٣ شاحنات، محملة صواريخ «فروغ» مصدرها إيران، بشمال السودان، غير بعيد من الحدود المصرية ـ السودانية. والقصف الإسرائيلي كشف عن خط تموين عسكري معقد يصل موانئ إيرانية بسيناء المصرية، بوابة غزة و«حماس». وتَستُّرُ خط التموين بعصابات التهريب وقوافله الإفريقية والبدوية، ليس إلا بعضاً من ضرورات العمل المهني والأمني. فالحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، في مرحلة سيطرة «حزب الله» على جهتها اللبنانية علناً ثم في مرحلة سيطرته عليها سراً منذ حربه في صيف ٢٠٠٦، لا تصلح إلا لتهريب بعض السلاح الخفيف، وخطط العمليات، وبعض المعلومات، الى الحشيشة طبعاً وأولاً. وسبق لبواخر ومراكب قاصدة الميناءين السوريين ان رُصدت محملة بالـ «فروغ» في أعالي البحر، في أوقات متفرقة. وكان المركب الذي فتشته البحرية الأميركية، ورسا بقبرص وفتشته السلطات القبرصية وأوقفته، وصادرت أسلحة حملها من ميناء وسيط، المركب هذا كان يتولى نقلها الى لبنان، وتفتيشه هو أحدث فصل معلن من فصول المدد العسكري الإيراني الى الوكالة المحلية.

وما بقي مضمراً في الواقعة السودانية أماطت الستر عنه محكمة البدايات الجزائية بصنعاء في أوائل نيسان (ابريل) ٢٠٠٩. فاليمنيون الثلاثة الضالعون في «التخابر» مع السفارة الإيرانية في العاصمة اليمنية، الى عدن ودمشق ومدن إيرانية، اتهمتهم المحكمة بتزويد ديبلوماسي إيراني معلومات عن قوات خفر السواحل اليمنية

والإماراتية، غير بعيد من مضيق هرمز، والجيبوتية، في القرن الأفريقي، والأميركية. ولميناء عدن، حيث كانت فاتحة عمليات «القاعدة» وهجماتها على القوات البحرية الأميركية عشية ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، مكانة خاصة في التجسس الإيراني الخارجي والداخلي. فمن طريق الرصد المحلي بلغ طهران تفريغ ٥٠ دبابة بميناء عدن، في طريقها الى محافظة صعدة. ومحطات الرصد ومراحله تطابق خط الرحلة المفترضة التي قامت بها سفينة الإمداد الإيرانية قبل ان تفرغ حمولتها إلى «حماس» على شاطئ البحر الأحمر، حيث المراقبة الإسرائيلية قوية ودائمة.ويدور بصعدة قتال أهلي داخلي، شطر منه إقليمي وطائفي، بين طائفة من الزيديين، تُنسب الى عائلة الحوثي، ومرجعُها الشيخ بدر الدين وولداه روابطهم قوية بإيران الخمينية وسياستها، وبين القوات اليمنية المسلحة والقبائل المحلية، الشافعية في معظمها.

ويتفق حكم القضاء الجزائي اليمني في مسألة التخابر والتجسس مع ظهور نشاط «القاعدة» المتعاظم والمتجدد، وثبات تواطؤ بعض الأجهزة الأمنية الوطنية في وقائع النشاط هذا، وفي الواقعتين الأخيرتين اللتين أصابتا سواحاً من كوريا الجنوبية ثم فريق التحقيق الكوري في الحادثة السابقة، على وجه الخصوص. وهو يتفق كذلك مع انفجار ما يسميه المراسلون انفجار الحرب السادسة، أو الجولة السادسة من حرب أهلية ومذهبية يمنية، ترهص ربما بحروب مثلها على الساحل الشرقي لشبه جزيرة العرب. وتنشب الجولة السادسة بعد إخفاق وساطة قطرية بين الجماعة الزيدية الحوثية، وظهيرها الإيراني، وبين صنعاء. وهي تكاد تكون لصيقة، زمناً، بإرجاء الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الانتخابات النيابية سنتين كاملتين، وبتعاظم الأزمة السياسية والاجتماعية بجنوب اليمن العدني و«الاشتراكي» سابقاً.ويتبادل الطرفان المتقاتلان التهمة بضلوع دول إقليمية فاعلة في القتال، وبتجنيد قوى أهلية منظمة وزجها فيه. فيعزو زيديو صعدة الحوثيون انفجار القتال الى تسلل مئات من مقاتلي «القاعدة» الى المحافظة، وإعدادهم هجمات إرهابية على من تسميهم القبائل المحلية «عملاء إيران».

ولم يكد القتال يندلع، في الثاني من نيسان، في مديرية غمر، حتى سيطرت القوات الحوثية المدربة على مقر وزارة الاتصالات المحلي (على مثال «لبناني» خميني؟)، وحاصرت مقر المديرية الإداري وقيادة حرس الحدود اليمنية ـ السعودية القريبة. ونشرت القوات الحوثية القناصة في المواضع المطلة على الطرق، وحفرت الخنادق على أطراف معاقلها. وهذا كذلك قريب من نهج في القتال الداخلي والأهلي ينزع الى التحصن في ديرة بلدية ومحلية تحتمي بتجانس سكانها، وبتعبئتهم كلاً وجميعاً على العدو الأهلي و«دولته».وتمهد لمثل هذه الحرب أعوام طويلة من الإعداد «الإيديولوجي»، والاستدخال والتسلل بواسطة «طلبة العلم» الموفدين إلى حوزات إيران، وأئمة المساجد، والزيجات المختلطة، والزيارات، والإقامة الطويلة، والمعونات المتفرقة، التي تتخللها كلها، على هذا القدر أو ذاك، تدريبات عسكرية في ميادين كثيرة.

ولا يشك المراقب، ولو من بعد ومن طريق الصحف، في التمهيد الحوثي المديد لإنشاء المعزل الأهلي والأمني في الجبال الوعرة والقريبة من حدود اليمن الشمالية. ولا يشك، من وجه آخر، في استيعاب الجماعة الحوثية دروس «نظيرها» اللبناني السياسية. فالمعازل المذهبية في دولة متصدعة ومتنازعة هي خير مسرح تخاض عليه حرب «مظلومية» يسقط فيها عدد كبير من «الشهداء المظلومين»، على عدو أهلي أو إقليمي، أو أهلي ـ إقليمي معاً، «ظالم». ولا يعصم اليمن، وهو تطل شواطئه على بحر العرب وعلى البحر الأحمر، وهما شريانا نقل حيويان وبوابتان قاريتان على جنوب آسيا وشرق أفريقيا، لا يعصم اليمن بعده من فلسطين وإسرائيل ودول «الطوق». فالطرق الإقليمية يسعها كلها الوصول الى «فلسطين»، إن لم يسعها المرور بها، على مثال مجرب ولد العشرات من النزاعات الأهلية الى اليوم. والتظاهرات الصغيرة والخاطفة في زواريب المنامة أو جبانات الأرض الحرام، هوامش على المتون.

الفصل الثالث

كوريا الشمالية وإيران... نظامان نوويان وصاروخيان

لا تشترك المبادرتان «النوويتان»، الكورية الشمالية والإيرانية، في تقارب وقتيهما (٣ نيسان/ ابريل ٢٠٠٩ و٩ منه) وحده. فإطلاق بيونغيانغ صاروخاً باليستياً يبلغ مداه النظري ٧ آلاف كلم، يطاول الألاسكا، ويختبر إطلاقُه حمل رأس نووية في مرحلة لاحقة، من وجه أول، وإعلان طهران امتلاكها مصنعاً للوقود النووي واختبارها أجهزة طرد مركزي أقوى من الأجهزة العاملة الى اليوم وفي مقدورها تسريع انتاج اليورانيوم المخصب وصناعة «الكعكة»، من وجه آخر، عاملان في سياقين إقليميين مضطربين، ويزيدهما العاملان اضطراباً وخلخلة. وتلتقي الحادثتان على انتهاك «منع» الانتشار النووي، وإضعاف سياسة تقييده وحظره، على نحو ما تتضافران على زعزعة الدائرتين الإقلميتين اللتين تنشط فيهما الدولتان أو النظامان، الشيوعي الستاليني والإسلامي الخميني. ويسوغ كلا النظامين سياسته النووية والصاروخية الباليستية ـ وصناعة القنبلة وتركيبها في رأس صاروخ وجهان لمسعى واحد ـ بحماية نفسه وشعبه وثورته من «العدوان» الإمبريالي الغربي، ومن الهيمنة على مصائر الشعوب. ويتستر النظامان على برنامجيهما العسكريين بالتقدم العلمي والتقني السلمي الذي يسعيان فيه، وتريد الهيمنة الغربية الدولية حرمان شعبيهما منه.

فزعم نظام كيم إيل ـ جونغ ان الصاروخ جزء من مختبر أبحاث فضائية، وخطوة على طريق «الاستقلال العلمي» الذي يتولى نظام المجاعة شمال شبه الجزيرة الكورية تعهده ورعايته. ولا تحصى تصريحات علي خامنئي وعلي لاريجاني وهاشمي رفسنجاني ومحمود أحمدي نجاد ومحمد حسين فضل الله في مديح إنجازات العلماء الإيرانيين «الشباب» في ميادين الزراعة والطبابة بالأشعة والكيمياء الصناعية التي تفضلت بها الأبحاث والمختبرات النووية على شعوب إيران والأمة الإيرانية. ولا ينكر ملا واحد من «آيات» الولاية والفقه أو ضابط من ضباط الحرس الثوري ما كتبته صحيفة الحزب الشيوعي غداة إطلاق الصاروخ، والزعم أنه وضع قمراً اصطناعياً في مدار حول الأرض. وكتبت الصحيفة بلغة «إيرانية»: «هل هناك بلد مثل كوريا الشمالية ينجح في إرسال قمر اصطناعي بتكنولوجيته الخالصة فيما يرزح تحت أسوأ الظروف من عزل وضغط يفرضها الإمبرياليون؟». فالعلم النووي، كورياً (شمالياً) كان أم إيرانياً «جمهورياً» معمماً وحرسياً، سياسي في المرتبة الأولى. ووظيفته الأولى هي رفع مرتبة النظام الحاكم في كلا البلدين، وإرساء سلطة طاقمي الحكم فيهما على ركن مكين. ويذهب النظامان، على رغم الفرق العميق بين سنديهما الاعتقاديين والأيديولوجيين، الى أن الذرة والصاروخ الباليستي البعيد المدى، عَلَم مشترك على مهمة سياسية تاريخية نهضا بها، وما كان ليسع نظاماً غير نظاميهما الحاكمين القيام بها وإنجازها. فهي «انتصار» عظيم على منافسي النظامين المحتملين في الداخل.

وهؤلاء أعداء، والشعب الكوري الجنوبي ليس إلا «مجموعة لي ميونغ ـ باك (الرئيس الكوري الجنوبي) من الخونة»، على ما تقول فيهم صحيفة بيونغيانغ الشيوعية. وهم «مهووسو حرب يَصِمون بإهانات حاقدة ما ينجزه إخوتهم». وتُستذكر «الاخوة» في معرض التحريض على دولة الجنوبيين على نحو ما يستذكر الإسلام في معرض الدعوة الخمينية الى القيام على «الحكام». ومن أيسر الأمور تعرف اللغة الخمينية في شَقّ الداخل، إيرانياً كان أم لبنانياً أم فلسطينياً أم عراقياً أم

يمنياً أم بحرانياً أم مصرياً، وإخراج شطره المتحفظ من الشعب والدولة، ورميه بالخيانة والعمالة والمروق. والمهمة النووية والصاروخية المنجزة «انتصار» على أعداء الخارج أعظم من الانتصار على من ليسوا إلا صنائعهم وفروعهم وأذنابهم في الداخل. ويوكل الى الصناعة النووية والاقتباس الصاروخي ـ فشهاب ٣ «الإيراني» نسخة عن تايبودونغ ١ «الكوري» المقتبس من نسخة صينية ـ جمعُ الداخل القومي والعصبي كتلة مرصوصة وواحدة على مجتمع دول تسوده شريعة الغاب الظالمة والفوضوية، وضد هذا المجتمع.

ويمسي الدفاع عن الإنجاز النووي دفاعاً مستميتاً عن النظام الاستبدادي الساحق، صاحب الانجاز المزعوم، ومسوغاً للحفاظ على حال طوارئ دائمة، ومعياراً صارماً للتمييز بين «الأصدقاء» القلائل وبين «الأعداء» الكثر. فحال الحرب، في علاقة أجزاء الشعب والمجتمع بعضِها ببعض وفي علاقة الدولة بمجتمع الدول، لا مثيل لها في خدمة دوام نظام مستبد، تتهدده إدارته الفاسدة والقاصرة وعزلته بانقلاب رعيته عليه. وهي تسوغ تصدر القوات المسلحة، النظامية أو شبه النظامية (الحرس الثوري أو الميليشيا الحزبية)، السلطة وطاقمها، وتلحق مرافق الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالقوات المسلحة، وترجح رأيها في صراع الأجنحة على الحكم. ولا يكذب ترجيح جانغ ـ سون ثايك لخلافة كيم جونغ ـ إيل، بعد جلطته الدماغية على ما يحسب المراقبون، ووصايته على أصغر أولاد الديكتاتور الشمالي، كيم جون ـ أون، لا يكذب الحسبان هذا، على رغم ضعف رابطة جانغ بالجيش، صدارة دور الجيش. والشعار الكوري المعلن هو «الجيش أولاً». ففي بيانغيانغ، وفي طهران، على حد سواء، قد يتولى أمين عام الحزب الشيوعي أو المرشد التحكيم بين الأجنحة المتصارعة، وتمثيل «مصلحة النظام» في مجملها. ولكن تحكيمه يصدر عن بنيان سلطوي تجسد هيئاته من غير لبس أولوية الحرب والقوات المسلحة في الداخل والخارج.

فقد يكون جانغ ـ سون ثايك، الوصي على ولي العهد الكوري الشيوعي المزمع، خبيراً اقتصادياً في المرتبة الأولى، وصهر كيم إيل ـ جونغ، ويدين الى صفتيه

هاتين، وعلى الأخص الى الثانية، بوصايته أو ربما ولايته، ولكن لا مناص من عضوية لجنة الدفاع مدخلاً الى الاضطلاع بدور بارز في مثل هذه الأنظمة. ولا مناص من رئاستها إذا كان الدور هو الأول، على ما هي حال ابن كيم إيل ـ سونغ. والأمين العام، شأن المرشد، هو القائد الأعلى أولاً. وقائدا الجيش والحرس هما ممثلاه على رأس القيادة. والحق أن الفروق التقنية هذه ضعيفة الدلالة. والأمر الحاسم هو طغيان منطق الحرب على سياسة الدولة، وعلى ديبلوماسيتها.فإطلاق الصاروخ الكوري رافقته تعبئة أحد أضخم جيوش العالم عدداً، وهو يبلغ ١,١٩ مليون جندي ونحو ٧ ملايين احتياطي هم معظم الذكور والإناث الكوريين الشماليين في سن القتال (١٦ ـ ٤٠ عاماً).

ودارت مناقشة علنية لعلها من أغرب السجالات الديبلوماسية، بين «الدولة» النووية المحدثة (منذ ٢٠٠٦ على الأرجح) وبين بعض أقطاب الدول الكبيرة. فأصحاب الصاروخ العابر القارات لا يقتصرون على اختباره فوق اليابان، وترويع اليابانيين به على شاكلة ما فعلوا حين اختبارهم صاروخهم الأول في ١٩٩٨، وكان مداه ٢٣٠٠ كلم. فهم يخوّفون اليابانيين اليوم، وحلفاءهم الأميركيين الذين يرابط ٤٠ ألف جندي منهم في قواعد عسكرية، الجمع بين السلاح النووي وبين السلاح الصاروخي، ويتهددون اليابانيين والأميركيين بإعمال السلاحين معاً. ولكنهم يحذرون مَن يهددونهم على هذه الشاكلة من حماية أنفسهم من التهديد. فما أن أعلنت الحكومة اليابانية عزمها على التصدي للصاروخ وإسقاطه إذا مر فوق أراضيها حتى لوحت القيادة الكورية الشمالية بإعلان الحرب على اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة معاً، وتدمير «أهداف رئيسية» في اليابان وإلحاق «هزيمة بالولايات المتحدة وكوريا الجنوبية».ولما «اقتصر» الصاروخ على اجتياز ٣٢٠٠ كلم، أي ٩٠٠ كلم فوق ما اجتازه الصاروخ الأول قبل ١١ عاماً، وسقط في البحر الشرقي، اتهمت بيانغيانغ طوكيو التي قالت انها عازمة على انتشال بقايا الصاروخ في المياه الدولية بـ «التجسس» و«الاستفزاز» و«انتهاك الحق السيادي». فمنطق نظام كيم جونغ ـ إيل الحربي يقضي بتخلي الدول التي يهددها

نظام المجاعة الاستبدادي بالسلاح النووي المحمول عن دفاعها عن نفسها، ويريد قسرها على الاحجام عن فضح مزاعم النظام العلمية والتجريبية، وكذب ادعائه أن الصاروخ يحمل قمراً اصطناعياً «يبث نشيدي المارشال كيم إيل ـ سونغ والجنرال كيم جونغ ـ إيل».

وحين تدعو القيادة الإيرانية الحرسية العرب، والمسلمين كلهم، الى الابتهاج بأجهزة الطرد المركزي الإيرانية، وبتخصيبها اليورانيوم بنسبة ٣ ـ ٤ في المئة تمهيداً للتخصيب بنسبة ٢٠ في المئة ثم ٩٠ في المئة، وبتحايلها على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقاريرهم، فهي لا تعدو الاحتيال والتهويل الكوريين الشماليين. وذريعتها أن القوة «العلمية» الإيرانية هي حليفة العرب، ومظلتهم الواقية من العدوان الأميركي، وطليعة حربهم على الدولة العبرية الغاصبة. ويبرر هذا في نهاية المطاف، وفي ابتدائه، انتداب القيادة الإيرانية الحزب الخميني المسلح الى تقويض لبنان، ورعاية التسلط السوري الأسدي، وتأليب العراقيين بعضهم على بعض، والتواطؤ مع «القاعدة» في غير بلد وميدان. ويبرر دعم «حماس» لوجستياً، أي أمنياً ومالياً وتهريباً، على المصريين، وعلى نقيض سلامتهم وأمنهم وسيادتهم.

ويحظى البلدان الساعيان في جمع السلاح النووي والصواريخ البالستية بـ «اعتدال» السياستين الروسية والصينية وتفهمهما. فلا يحرجهما انتهاك حرسيي كيم جونغ ـ إيل قرار مجلس الامن ١٧١٨ انتهاكاً حرفياً، على نحو ما لم يحرجهما الى اليوم انتهاك حرسيي علي خامنئي قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ و١٧٤٧ و١٨١٤. وتدعو كلها قيادتي البلدين الى الامتناع من المضي على اختباراتهما وتجاربهما السرية، وتنزل بالبلدين عقوبات اقتصادية وتلوح بتشديدها. ولم يحملهما الاضطلاع بمسؤوليتهما الدولية. ويُفترض أنهما متضررتان من انهيار كوريا الشمالية تحت وطأة المجاعة وهجرة ملايين الكوريين، في حال الصين، ومن امتلاك الطاقم الحاكم الإيراني والحرسي سلاحاً نووياً وصاروخياً متوسطاً أو بعيداً بجوار آسيا الوسطى، في حال روسيا.

ولكن الدولتين الشيوعيتين، وكانتا شيوعيتين معاً الى وقت قريب، تتقاسمان الى اليوم حذراً من اليابان قد يبلغ حد التحفظ والتشكك. فروسيا تحتفظ من الحرب الثانية بجزر في شمال اليابان تتمتع، الى النفط، بموقع استراتيجي بارز، وتحاول، منذ أعوام، المساومة على الجزر اليابانية هذه لقاء استثمارات ضخمة في سيبيريا. وترى الصين الى اليابان، القوة الاقتصادية العالمية الثانية، والحاجز بوجه النفوذ الصيني الإقليمي وحليف الولايات المتحدة بشرق آسيا، والطامعة في مقعد دائم بمجلس الأمن، والدولة الامبريالية السابقة التي احتلت أجزاء واسعة من الصين وارتكبت المجازر في بعض مدنها الكبيرة ـ ترى الى اليابان خصماً ومنافساً لا بأس بتسليط «الأزعر» الكوري عليه. واشترك ماوتسي تونغ الصيني وجوزيف ستالين «السوفياتي»، في ١٩٥١، على الأراضي الكورية، في إحدى أشرس الحروب الاهلية والإقليمية في أثناء الحرب «الباردة». وأعمل الزعيمان الشيوعيان حزب كيم إيل ـ سونغ، والد الحاكم المريض الحالي، في مجزرة قتلت نحو ٣ ملايين كوري وصيني و٣٥ ألف أميركي. وكان مدار الحرب هذه على اليابان، وإخراجها من الحلف الأميركي، والحؤول دون انبعاثها، على مثال ألمانيا. وتحتفظ الصين ببيانغيانغ ثمناً تقايض به توحيد الصين، وضم تايوان. ويقتضي هذا «التهدئة» فعلاً.وفي الأثناء يبلغ الشبه بين إيران الخمينية وبين كوريا الشمالية الشيوعية حد المحاكاة: فمهدت كوريا لصاروخها باعتقال صحافيتين أميركيتين من أصل كوري. واقتصرت إيران على صحافية واحدة هي روكسانا صبري. ولكنها لا تزال سباقة. فهي قتلت الصحافية الكندية الإيرانية زهرة كاظمي قبل ستة أعوام.

الفصل الرابع

السلاح الباليستي «نافذة فرص»

صرف الجيش الإسرائيلي جزءاً من قواته وتدريباته من هضبة الجولان الى صحراء النقب، على الجهة الأخرى، الجنوبية، من أراضي الدولة العبرية. وطلب وزير الدفاع، ايهود باراك، فهم البادرة هذه وتأويلها على ما يرى هو. وهو يراها قرينة صريحة على «انخفاض مستوى التوتر» بين الدولتين الجارتين، والعدوتين. وقد يرى معلقون إسرائيليون أن أمراً أو شيئاً ميدانياً واحداً لم يتغير. فالشكوك لا تزال على حالها، والقوات السورية، على الهضبة وفي منطقة دمشق، على أهبتها. والمعدات العسكرية الروسية (وفي صدارتها نظام الدفاع الجوي «بانتسير» أو الدرع) على تدفقها، و«حزب الله» وجيشه على صواريخه وأنفاقه وتحصيناته مصادرته طائفته. والجيش الإسرائيلي على برنامجه ومناوراته بالجولان»، وحتى عدد القوات التي تتدرب هناك، على تقدير إحدى الصحف المحلية، لم ينقص ولم يزد. وعلى جبهة ديبلوماسية قريبة، نفخ تقرير بعثة تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى إيران ريحاً باردة على استعراض محمود أحمدي نجاد النووي الدائم. فأحصى ألفي جهاز طرد مركزي في محطة ناتانز وسراديبها المحصنة. والألفا جهاز هي واحد من ٢٠ ضعفاً (٤٠ ألفاً) كان الرئيس الإيراني الرصين وعد «العالم» بها.

وقالت بعثة التفتيش أن مستوى تخصيب اليورانيوم لم يتخط ٣,٧ في المئة، ولم يقترب من ٤,٨ في المئة التي أوهمت خطب أحمدي نجاد الإيرانيين ببلوغها. وهي مقدمة ضرورية للجزم، على ما فعل الرئيس في ٢٩ آب (أغسطس ٢٠٠٧)، بأن إيران «دولة نووية» ناجزة منذ البارحة وقبل البارحة. ولم يقتنع المفتشون الدوليون، على رغم ليونتهم، بأن ما رأوه وعاينوه هو كل ما تملكه إيران «الإسلامية»، وأنها لا تتستر على شطر خفي أو سري من برنامجها. وما على المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، إذا أرادت إقناع المجتمع الدولي بأن ما تعلنه وتظهره ليس غير ما تبطنه وتتستر عليه، إلا العمل بموجب البروتوكول الإضافي. وهذا يقضي بقبول أعمال تفتيش من غير إنذار ولا إخطار. وهو ما سماه جنرال الحرس الثوري السابق والرئيس الإيراني الحالي «تجسساً» و«انتقاصاً» من سيادة بلده و«غطرسة» أميركية ودولية و«قرصنة». ولا يشك أحد في أن المرونة الإيرانية ليس مردها الى «مقاربة (الوكالة) المهنية»، على زعم نائب رئيس المنظمة الإيرانية مادحاً تقرير مفتشي الوكالة المتوقع، بل إلى محاولة إيران لجم صدور قرار دولي يخلف القرارين ١٧٣٧ و١٧٤٧ القاضيين بتشديد العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية على الصناعة النووية الخفية والمبيتة.

وفي الأثناء، على نحو قريب من حال «التوتر» السوري ـ الإسرائيلي، تسوق الصناعات العسكرية الروسية أنظمة «س ـ ٣٠٠ ب م و٢» و«س ٣٠٠ ف م» و«بوك ـ م ٢ أي»، و«تور ـ م ١» و«تونغو سكا م ـ ١» في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرقي آسيا (**الحياة** في ٢٢ آب أغسطس/ ٢٠٠٧). ويمدح الرئيس الإيراني الحرسي «منظمة شنغهاي»، وهو عضو مراقب فيها، وترى صحافته إليها مكافئاً متماسكاً وقوياً لحلف شمال الأطلسي «المفكك»، ولمجموعة الثماني المتقاتلة و«المتناحرة» (ولقي الكلام هذا صدى صارخاً في آراء بعض «الخبراء» العرب). ويعد الشرق الأوسط بدور إيراني في العراق بعد «الانهيار» الأميركي، ويطلب هذا الدور في العراق للبلد الذي يقوده، أو يتكلم باسمه.

احتساب الضربة الواحدة

ويتوج الزعيم الحرسي رؤياه الاستراتيجية هذه بحمل الرئيس الفرنسي الجديد، نيكولا ساركوزي، على التواضع ريثما يكتسب «خبرة" تعوزه في العلاقات الدولية، وعلى الرجوع عن توقعه (وشجبه) ضرب الولايات المتحدة إيران في آخر المطاف إذا هي لم تحسم أمر خيارها النووي. فما يراه أحمدي نجاد من عظائم الإثم هو توقع ضربة عسكرية أميركية تؤخر برنامجه النووي «البطيء»، بحسب المفتشين الدوليين، والمتعثر على الأرجح، إذا لم تقطع دابره جراء تفرق منشآته، وتحصين بعضها، وسرية بعضها الآخر. فتصور مثل هذه الضربة وحده يترتب عليه تهافت الاستراتيجية الخامنئية ـ النجادية، إذا جازت العبارة «الكبيرة». وهو يستقوي بهندسته وجداول حساباته على إبعاد طيف هذه الضربة المروع. وكأن وقاية السياسة الإيرانية، الداخلية والإقليمية والدولية، وضمان تماسكها في دوائرها أو حلقاتها الثلاث، إنما هما نفاذ تهديدها العالم بحصانتها العسكرية والأمنية، النووية و«الزبائنية» (العائدة الى استعمال مَوالٍ «إسلاميين» محليين).

وتحسب هذه السياسة، أو الشطر النجادي والغالب منها ظاهراً، أن سلاحيها لا راد لهما. وتغفل عن أن إرساء سياسة «كبيرة»، وعلى هذا القدر من الدقة والخطورة، على احتساب ضربة واحدة، هي ضربة العدو، وعلى الحكم باستحالتها في الظروف كلها، هو (أي الإرساء) مغامرة حسابها ضعيف، على أضعف تقدير. وهي مغامرة ضعيفة الحساب، وليست غير محسوبة، على ما وصف تصريح شهير حرب «حزب الله» في صيف ٢٠٠٦. فمن قشرة الجولان و«الخط الأزرق» (على الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية) الى غلاف مياه الخليج والحدود العراقية ـ الإيرانية (وهي حدود أميركية ائتلافية وإيرانية مباشرة أو بالوكالة)، تضطلع إيران الخمينية، القومية و«الإسلامية» الجهادية، بقيادة جبهة حرب متفاوتة العنف والتوتر بنتها لبنة لبنة. وكانت حرب «حزب الله» لبنة من لبناتها، وقرينة على بعض خططها ووسائلها.

ولعل ركن خطط الحرب، وجبهتها العريضة، هذه هو «نافذة فرص» أتاحها للحكم الإيراني، ولحلفائه ومواليه وروافده، تفاوت في التسلح وقيادة الحرب. كان لبنان الملحق بالحزب الخميني مختبره ومسرحه. وشخص مصمم صاروخ «آرو» الإسرائيلي المضاد للصواريخ البالستية، عوزي روبين (**الحياة** في ٢٢ آب ٢٠٠٧)، «نافذة الفرص» الإيرانية، وهي «نافذة هشاشة» أو «عطب» على ما يراها العدو ـ بقوله: «وعلى رغم سيطرة سلاح الجو الإسرائيلي على سماء إسرائيل وسماء دول الجوار، في مستطاع الأعداء إصابة أهداف داخل الأراضي الإسرائيلية، وضرب البنى التحتية. والحق أن الخطر البالستي المحدق بإسرائيل كبير، ويضعف تفوق إسرائيل العسكري على أعدائها، ويوازن قوتها بقوة الخصوم». ويحصي صاحب «آرو» ٥٠٠ صاروخ باليستي في جعبة سوريا وبعضها يحمل شحنات كيماوية. وتنشر إيران على أراضيها ٥٠ الى ١٠٠ صاروخ «شهاب ـ ٣»، وصواريخ «بي إم ٢٥» البالستية والمعدة لحمل رؤوس نووية. ويملك «حزب الله» ١٠ آلاف صاروخ باليستي. و«حماس» على طريق الوكالة السياسية والعسكرية الإيرانية في لبنان.

وتتمتع الصواريخ البالستية بميزات ميدانية راجحة: فهي تصيب أهدافاً في أراضي العدو من مسافات قصيرة، ولا تحتاج الى نظام توجيه، ولا تعرض طاقم تشغيلها الى ضربات سلاح الجو، ولا يفترض امتلاكها وتخزينها قواعد كبيرة ومكشوفة، وهي في مأمن من الضربات الاستباقية، ولا تحتكر الدول امتلاكها وفي وسع منظمات أدنى من الدول اقتناءها. وتترتب على هذه اللائحة من الميزات العسكرية والتقنية والسياسية ميزاتٌ عسكرية وسياسية أخرى. فإثبات المسؤولية عن الصواريخ هذه عسير. ولم يحل بين المصدر الإيراني والممر السوري وبين تنصلهما من المسؤولية. وإنشاء درع مضادة للصواريخ البالستية، على أنواعها، باهظ التكلفة، ويقتضي وقتاً طويلاً واختبارات معقدة. ويخول نظام باليستي متماسك، من المظلة التي تحمي الصواريخ المنشورة والبعيدة المدى الى الهواوين التي تطلق من مئات الأمتار، صاحبه أو أصحابه، يخولهم الجمع بين

ضروب التهديد المتفرقة، مثل تهديد المدنيين الإرهابي، والتهديد التكتيكي (صب الصواريخ على القواعد العسكرية وشلها) والتهديد الاستراتيجي (الناجم عن أسلحة غير تقليدية)، في تهديد واحد متصل.

وأما من حيث الوقت، فكان وزير الدفاع الإسرائيلي، باراك، قدر الوقت الذي يحتاج إليه إنشاء نظام مضاد للصواريخ القريبة والمتوسطة بثلاث سنوات الى خمس. وهو ـ شرط ـ أي إتفاق مع الفلسطينيين من بنوده الانسحاب من الضفة ورفع الحصار عن غزة، وهذا البند هو أقرب البنود، بإنجاز النظام المضاد للصواريخ. وعلى هذا، يتمتع التكتل الإيراني على «الجبهة الشمالية»، على ما كان يقال في الأوج الناصري، فرصة تقدر بثلاثة الى خمسة أعوام تحمل في أثنائها (بعض) تهديداته على محمل الجد. وفي هذا الضوء يرتقي الاختبار اللبناني، العسكري والسياسي، مرقى المثال. والمرتبة هذه تعصم «بطلها»، على رغم عمق الانقسام اللبناني والعربي، من المحاسبة. فلم يسع «هيومان رايتس ووتش» انتقاد هجمات «حزب الله» الصاروخية على المدنيين، ولا انتقاد احتمائه بمدنييه الوطنيين. ولا وسع منظمة حقوق الإنسان هذه معارضة الهجمات الحزب اللهية والاحتماء بقوانين الحرب.

وجددت الدولة سياستها في أثناء الحرب. وهي سياسة لم تعصمها من تهمة، مهما غلظت، ولا عصمت اللبنانيين من صور الاجتياح والدمار الداخليين والأهليين المتفرقة. ولكن مفتاح «نافذة الفرص» المفترضة هو مناعة طهران وثباتها في سباق المراحل النووي ولو ثباتاً شكلياً أو صورياً. ويرمي استباق أحمدي نجاد بلوغ العتبة النووية حماية نظامه الإقليمي البالستي، وضمان فاعليته في حماية العتبة النووية المتأخرة والمتعثرة ربما. والدائرة البالستية ـ النووية هذه موجهة الى إسرائيل، من وجه أول، والى القوة الأميركية في العراق، من وجه ثانٍ. وعلى رغم عِظَم «الهدفين»، تعول السياسة الإيرانية الخامنئية ـ النجادية، ومعها كتلتها، على «نافذة الفرص»، وعلى الهشاشة التي يعلنها «الهدفان» ويقران بها. ولا تغفل الكتلة عما يهون خصومها المحليون ونقادها من شأنه، وهو

«إنجازات» أطراف الكتلة المعنوية والأهلية في الميادين التي يخوضون فيها. وهم يعظمون شأن الخسائر المادية والبشرية والسياسية (على معنى الهيئات والمؤسسات) التي لحقت بمجتمعات القوات «الباليستية» هذه. وينتسب التهوين والتعظيم الى ثقافة سياسية بعيدة من الثقافة السائدة. وهذه نافذة فرص قد لا تغلق لا في قريب عاجل ولا في بعيد آجل.

الفصل الخامس

رعاية طهران
الحروب غير المتكافئة... تنحسر

في سياق ما كان يسميه المعلقون والمراقبون في أثناء الحرب الباردة «الشوبرة» و«الشهورة»، أو الحركات العنترية والمسرحية المفرطة، أجمع الرئيس الإيراني، محمود احمدي نجاد، وخالد مشعل والسيد حسن نصرالله، على أمرين: إسرائيل تعد العدة لحرب قادمة ووشيكة يتوقع أحمدي نجاد انفجارها في ربيع ٢٠١٠، وهي حرب إقليمية أي تشمل الجبهات الفلسطينية واللبنانية، بداهة، والسورية هذه المرة. والقرينة القاطعة على الاشتراك السوري الأكيد هو تهديد وزير الخارجية الهادئ والوديع البلدات والمدن الإسرائيلية بصواريخه، على ما قال خطيب «مهدِّد» جدي وثقة. ولما كانت الجبهة الإيرانية هي بؤرة الأزمة، غداة رجوع الحكم الإيراني، أو واجهته الرئاسية والوزارية، عن مبادلة اليورانيوم الضعيف التخصيب بيورانيوم عالي التخصيب بواسطة روسيا وفرنسا (وتركيا احتياطاً)، أضمر التلويح بانفجار الحرب الإقليمية العتيدة ضم إيران إليها، أو انضمامها، ومن طريق إيران العراق. فينقلب «الهلال الشيعي» المفترض، ونجمته الغزاوية والسنية، مسرح حرب مفضياً الى أبواب الجحيم أو هو الدائرة الأولى من الجحيم نفسه.

وعلى نحو أقل درامية وأضيق نطاقاً، وأقرب الى التصور وإلى الواقع، «يقتصر» التهديد، ومصادره الكثيرة، على الحزام الإيراني في جنوب لبنان، على ضفتي الليطاني وجهتيه. ففي الحزام هذا تتكدس الثارات والمخاوف والحسابات والأسلحة والورطات بمقادير ملتهبة. وعلى جهتي الحزام تعلو نبرات التهديد وتحتد، وتطاول الجوار السوري، العسكري والسياسي. ولا شك في ان سابقة صيف ٢٠٠٦ وحربه تدعو الى «الشوبرة» الموسمية والمتصلة بظروف متضافرة. والسابقة اندلعت في دوامة المفاوضة الدولية على معاقبة الحكم الإيراني على انتهاكه الحظر النووي، وغداة إجماع مفاوضي امين المجلس الأمن القومي (والمفاوض النووي الأولى يومها، علي لاريجاني)، على قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على طهران.

وأتاحت الحرب، حينذاك، للأطراف كلها الهرب من مآزق متراكمة. فأغرقت الحرب الإيرانية مجلس الأمن ودوله الدائمة والموقتة في دوامة ديبلوماسية بالواسطة وغير متكافئة لم تخرج منها دولة واحدة متماسكة الجانب. واضطرت اكثر من دولة أوروبية الى التورط في قوات فصل معززة تعرضها للارتهان لقوى محلية وإقليمية ضالعة في المسألة الإيرانية من قريب أو بعيد. وفجرت الحرب خلافات عربية وإسلامية مزمنة وأضعفت الصفوف العربية الكثيرة والمتناقضة. ومهدت الطريق الى انقسام الجبهة الفلسطينية. وحملت السياسة السورية على توسيط تركيا في مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل، وكانت هذه المفاوضات جسر دمشق الى استمالة رعاية دولية، أميركية وأوروبية، خسرتها مع اغتيال رفيق الحريري. والحرب هذه، على رغم تظهيرها رجحان الكفة الإيرانية على الكفة السورية في لبنان، مهدت الطريق الى تجدد الدور السوري في تعطيل دورة الحياة السياسية الداخلية، والمقايضة على التعطيل وعلى «التيسير». ومهدت الطريق كذلك الى استراتيجية الجماعة الشيعية المسلحة في لبنان، وجمهورها والحلفاء، استدخال الدولة والمجتمع اللبنانيين، وتجزئتهما وازدواجهما، والتحرر من الاختيار بين الحرب الأهلية والاستيلاء المعلنين وبين الرضوخ لإرادة كثرة

الناخبين وعمل الهيئات الدستورية، والاقتصار على معارضة سياسية «تهضم» الولاية الإيرانية في لبنان.

وتورطت السياسة الأميركية في ما احتسبته تعويضاً عن حرج الأحوال العراقية جراء ضلوع «القاعدة» والحرس الثوري الإيراني والاستخبارات السورية معاً في انفجار عنف مذهبي وعصبي مدمر، اجتاح الجماعات العراقية، وأغرقها في فوضى عارمة. فكان شأن هزيمة إيرانية في الحزام اللبناني، بعد الهزيمة السورية، ان يخلخل التماسك الإيراني ـ السوري، ويضعف قبضة طهران في العراق وفلسطين ولبنان وسورية نفسها. وانساقت تل ابيب وراء تقدير هزيل وضعيف لسياسات إيران الإقليمية، ولصور الحروب الجديدة المترتبة على السياسات هذه ودور الحروب فيها. وفي نهاية مطاف موقت، حبلت «الساحة» الفلسطينية بحرب غزة. وآذنت حرب «حماس»، غداة سنتين ونصف السنة على حرب الحزب الخميني المسلح، بإخراج سورية من مفاوضاتها «التركية»، وتكريس الانقسام الفلسطيني وتتويجه بـ «دولتين» وإناطة التحكيم في فلسطين بتكتل إقليمي ودولي يعول على دوام المراوحة علاجاً. وآذنت بتركيب «هلال» إخواني وسني يضم مصر والأردن وسورية، وبعض دول الخليج، أو شطراً من جماهيرها وشارعها، الى «الجهاد» الإيراني.

وهو حصاد، ظاهراً وفعلاً، عظيم. ولكنه حصاد باهظ. فالسياسة التي أدت إليه عوّلت على إشعال المشرق العربي بحروب غير متكافئة تزنر بها إيران، «عاصمة» العالمين العربي والإسلامي، «الكيان الصهيوني»، وتستدرج من طريقها الولايات المتحدة وأوروبا الأطلسية الى إطفاء بؤر أشعلتها هي أو أشعلتها فروع «القاعدة»، وتؤدي الى الطعن في عدوان الدائرة الأوروبية ـ الأميركية، «الصليبية»، على «الإسلام» والمسلمين. ويفترض نجاح هذه السياسة انقياد الإيرانيين إليها، ورضاهم بها، ومبايعتهم دولتهم والطاقم الحاكم، على استمرارها وتكلفتها. وما لم يكن ظاهراً إبان اندلاع الحربين «الإراديتين»، وهو صدوع السيطرة الحرسية، والخمينية ربما، على الإيرانيين، خرج الى العلن.

والسبب الأرجح في خروجه الى العلن إرادة الحرسيين الإيرانيين تولي السلطة كلها، من غير اقتسامها مع الأجنحة الأخرى التي كان روح الله خميني حريصاً على إشراكها في الإجماع الشكلي على «الثورة». وتوسل الحرسيون الى تولي السلطة كلها، من فوق ومن غير قيد المفاوضات الطويلة والمقيِّدة بين كتل الطبقة المسيطرة والنافذة، توسلوا بخطتهم النووية، وشطريها الداخلي والإقليمي، والعسكري والقومي الديني «السياسي».

والمحصلة، غداة نحو ٥ سنوات على إحكام القبضة الحرسية، هي «اللوحة» السياسية الراهنة. فروسيا، الشريكة النووية المتواطئة والمراوغة، تكبح شراكتها العسكرية الدفاعية (شبكة صواريخ إس ٣٠٠) والذريعة المدنية للتخصيب (مفاعل بوشهر)، وتقلص عباءتها الديبلوماسية. ولا تألو الديبلوماسية الأميركية جهداً في سبيل تعطيل الذرائع الروسية، من سحب عناصر الدرع الصاروخية من شرق أوروبا الى التوسط في انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية. ولا تزال الصين عند رأيها اللين في التسلح الإيراني. ولكن التلويح الحرسي الإيراني بإغلاق مضيق هرمز، رداً على العقوبات الغربية والدولية وتشديدها وليس رداً على الحرب، الى مساع ديبلوماسية شرق أوسطية كثيرة المصادر، قد يحملان بكين، وهي لانت في مسألتي تايوان والتيبيت الحيويتين و«الداخليتين»، على معالجة أقرب الى مرتبتها الدولية المفترضة من المعالجة «القومية» والتجارية.

وقد يدعو تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجديد، يوكيا أمانو، وظنه الظنون المباشرة، علناً، في سياسة إيران الحالية، وليس في سياستها العائدة الى ١٩٨٤، قد يدعو الهند وتركيا والبرازيل، ودولاً أخرى، الى إقامة جدار أقوى تماسكاً وإلحاحاً بوجه المطامح الحرسية المتهورة. ويحدو على ذلك اضطلاع الحرسيين في قمع الإيرانيين، ونفخهم في مغامرات النطاق الإقليمي القريب. ويحدو عليه، من وجه آخر، إنتهاج أوباما الذي تُصْليه السياسة الإيرانية كراهية وحقداً لم تُصْلهما سلفه، نهجاً متعرجاً انتزع من طهران معظم ذرائعها، واستجاب ما كانت تزعم أنه مقدمات تمهيدية لا غنى عنها قبل المفاوضة على الخطة النووية.

و«أصدقاء» إيران الحرسية الإقليميون أقرب الى محاسبتها والتحفظ عنها من ذي قبل. فتركيا غل وأردوغان وأحمد داود أوغلو قد تخسر مرتكز عقيدتها الاستراتيجية، ودورها الشرق أوسطي والوسطي الآسيوي، إذا مضت طهران على تصلبها وإذكاء البؤر المتفجرة. وتميل سوريا الى شفع الوساطة التركية برافدين، أميركي وفرنسي، من غير تخليها عن التباس سياساتها التكويني ورعاياتها المنازع «المقاوِمة». ولكن حماية الالتباس ودوامه أمست، بعد الفصلين العراقي واللبناني (الحريري)، في حاجة الى سياسة أكثر تعقيداً من سياسة التستر المزدوجة السابقة. وليس تردي دورها العربي والإقليمي قياساً على الغلبة الإيرانية، أقل الدواعي قوة الى تقييد تهور الحليف الحرسي، على رغم تملص النظام الأسدي من ضوابط داخلية ليس في مستطاع طهران الضرب عنها صفحاً. وأما بعض «الأصدقاء» الخليجيين فلم يستجيبوا مناشدة طهران إياهم التنصل من إعلان واشنطن عزمها على نشر عناصر درع مضادة للصواريخ في قواعد على أراضيهم. فسكتت الدوحة. وذكرت الكويت بالتزامات سابقة.

وأما ساحتا «الجهوزية على مستوى إزالة الصهاينة»، أي الحزام اللبناني والقطاع الفلسطيني، وهما مصدرا التنبؤ أو التكهن بالحرب بعد أن كانتا مسرحها، فحالهما، على الوجه الإيراني وفي ميزان سياسة طهران، تلوِّح بأفق مكفهر. وإذا كان ما تكرره ألسنة الحرسيين اللبنانيين، في الصباح والمساء والظهر، من أن حرب إسرائيل على الجماعة الشيعية المسلحة «لم تعد نزهة»، وترتب خسائر عسكرية ومدنية وديبلوماسية معنوية على إسرائيل والإسرائيليين، صحيحاً ولا شك فيه، فلا شك، كذلك، في أن مبادرة الحزام الحرسي الى الحرب لم تبق ميسورة، على قدر ما كانت عليه في صيف ٢٠٠٦. فالإنجاز العسكري والمعنوي الحزب اللهي والإيراني من ورائه، وقوامه التماسك من الانهيار وإحجام اللبنانيين والحكومة عن التنصل من مغامرة الجماعة المسلحة، كان

جزاؤه الدمار الكبير الذي ألحقه سلاح الطيران الإسرائيلي في المرافق المدنية والسكن وبعض الأهالي.

ونقلَ الدمارُ المتعمد الردعَ من القوة المقاتلة، وهذه قاتلت في وسط الأهالي ومرافق سكنهم واتخذتهم ترساً، الى الدائرة المدنية والأهلية والإدارية. فالخسارة القاصمة التي كان ينبغي أن تنزل في القوة المقاتلة وتشل قتالها، على ما هي الحال في حرب متكافئة و«عادية»، تفادتها القوة المقاتلة المتخفية في ثنايا السكان الراضين بالأمر. فأصابت السكان أنفسهم ومنازلهم وطرقاتهم واتصالاتهم وأعمالهم. ويمضي التهديد الإسرائيلي على توسيع الدمار في النطاق نفسه. فيعلن عن استهدافه بيروت ومرافق الخدمات المركزية والحيوية في حرب تالية. وهو يقر، والحال هذه، بأن القوة المقاتلة عصية على الإدراك والضرب. فهي خارج قسمة المدني والعسكري، وخارج السياسة وموازينها. ودعمت الجماعة الشيعية المسلحة خروجها هذا من السياسة وموازينها، فابتدعت «التوافق» تكريساً لخروجها من قسمة المدني والعسكري، ومن موازين السياسة معاً. فهي تشل بالقوة المسلحة والعصبية الأهلية عمل الدولة والمؤسسات، ولكنها لا تستولي على الدولة والمؤسسات استيلاءً تاماً، ولا تبطل العملية الانتخابية، ولا تزورها تزويراً فاضحاً.

وهذه السياسة، وهي احتيال متمادٍ على الحياة السياسية ونظامها ووظائفها وقيمها، لم تؤد الى اطمئنان الجماعة الشيعية المسلحة الى سكوت اللبنانيين عن انتهاكاتها واحتيالها. فخطيب الجماعة، ومعاونوه، لا ينفكون يندِّدون بتحميلهم المسؤولية عن الحرب التي يلوحون بها، وتلاحقهم ويلاحقهم هاجسها، على رغم «انتصارهم» المفترض، على نحو ما يرزح كابوسها الثقيل على صدور اللبنانيين. وهذا شرخ أعمق من الشرخ الإيراني بين القيادة الحرسية وبين جمهور الإيرانيين، ومن صنف قريب من الصنف الإيراني. وهو يقود الى تنصل معظم اللبنانيين من الجماعة المسلحة والحرسية، على نحو ما قاد الى تنصل معظم الفلسطينيين من «حماس» «المتشيعة»، على قول مناوئيها. و«انتصار» الجماعتين

المسلحتين، اللبنانية والفلسطينية، لم يحل، عملياً، دون ارتداعهما، ولا حال دون تحفظ وليهما الإقليمي، وإن لم يحل دون إمعانهما في انتهاج سياسة تؤدي الى تصديع «الدولة»، وانتهاك حقوق المواطنين وحملهم على التخلي عن حرياتهم، وإلى استشراء الفساد الجماهيري وانتشاره في الحياة الاجتماعية والسياسية على حد سواء.

ولا ريب في أن الحروب الإيرانية الإقليمية، والأزمات التي سبقتها ومهدت لها وفجرتها، أو صحبتها، لم تحتج الى ما يسوغها التسويغ التام. و«الأوراق» التي تملكها السياسة الإيرانية الحرسية، وصنعتها في ظروف سابقة، وبعضها مولود من ظروف غير مصطنعة كلها ـ هذه الأوراق تدعو الى انتهاج السياسة المتهورة والمغامرة التي تتصدرها الجماعة الحاكمة بطهران. واجتماع التحفظ الدولي والإقليمي المتعاظم، والشروخ الداخلية في المركز والأطراف، والأكلاف الباهظة المترتبة على الحروب السابقة، لا يدعو الى الانقياد الى حرب عاجلة. فالالتباسات الكثيرة التي تترجح في دوائرها القوى الضالعة في أكثر بؤر توتر العالم تعقيداً لا يحسمها، على الأرجح، إلا مباشرة طهران صنع قنبلتها، وتركيبها رأساً في صاروخ متوسط المدى. وهذا غير وشيك، على ما يردد خبراء وقادة على مستويات متفاوتة. ومعنى هذا أن «الجحيم» الراهن مزمن.

الفصل السادس

القوة المذهبية المسلحة اللبنانية ونظام الحروب غير المتكافئة

يجر القرار ١٧٠١، غداة حرب «حزب الله» واسرائيل قبل أربعة أعوام، ذيول الالتباس الذي نشأت الحرب عنه وأدت الى تكريسه. والالتباس هذا يطاول ازدواجية السلطة العسكرية الدفاعية والأمنية، وتالياً السياسية والديبلوماسية، في لبنان. فحرب الـ ٣٣ يوماً في صيف ٢٠٠٦ فجّرها شنُّ الحزب الشيعي المسلح هجوماً دامياً على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية الدولية في القطاع الأوسط، وخطفه جنديين وقتله ٧ جنود، وتوسل الدولة العبرية بالرد على الخطف والقتل الى محاولة اجتثاث المنظمة المسلحة المرابطة في جنوب لبنان، بين أهاليه المحليين والمقيمين في ضواحي بعض المدن الساحلية. وتذرع الحزب المسلح الى هجومه بدوام حال الحرب بينه، ومن ورائه «الدولة» اللبنانية المنقسمة والمتنازعة غداة تمديد ولاية إميل لحود الرئاسية واغتيال رفيق الحريري وجلاء القوات العسكرية السورية وانتخابات ٢٠٠٥ النيابية، وبين اسرائيل المقيمة على احتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، من وجه أول، وببقاء أسرى لبنانيين في المعتقل الإسرائيلي تعهدت الجماعة الأهلية المسلحة تحريرهم بالقوة، من وجه ثانٍ.

ومبادرة الحزب الأهلي المسلح الى الهجوم ـ غداة إخفاق المفاوضة الإيرانية

والدولية على توقيف التخصيب، وفشل الاغتيالات «اللبنانية» في فرط «١٤ آذار» (مارس) ولجم التحقيق الدولي في اغتيال الحريري والصد عن إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان ـ تستر الردُّ الإسرائيلي الاستراتيجي، والقصف الجوي الشامل، على انفرادها وفئويتها وأهليتها. وألزم الحزبُ، ومن ورائه «الشارع العربي» و«الإسلامي» وبعض دوله وأجهزته الإقليمية المسيطرة على الفلسطينيين، الحكومة اللبنانية، ومعظم اللبنانيين، بالدفاع عنه، وعن مغامرته. وقلب هجومه غير المحتسب النتائج (على ما أقر ملتزم الهجوم المحلي)، واختباره موازين الردع في حرب غير متكافئة بالنيابة عن طهران الخمينية الحرسية، حرباً بين دولتين. واضطر حكومةً يطعن طعناً جارحاً في مشروعيتها، وينكر صفتها الوطنية الجامعة وتمثيلها العصبية «القومية» المفترضة، الى أخذه تحت جناحيها الدوليين، وتولي الوساطة بينه، ومن ورائه معسكره، وبين المجتمع الدولي الراغب في حماية لبنان والحؤول دون انهياره تحت وطأة حرب ملبننة متجددة.

ولا شك في أن ركن هذه الاستراتيجية المتعرجة والمركبة هو احتماء الحزب الخميني المسلح بالأهالي، واستدخاله ثنايا مجتمعهم وحملهم على الرضا فعلاً بتحصنه في بلداتهم وقراهم ومنازلهم، وتخزين السلاح فيها، وبتوقع الموت درعاً له و«فداء قدميه». فهذا هو ثمن الردع الفاعل في الحرب غير المتكافئة. وهو يقتضي توريط المدنيين على صورة خسائر باهظة في الأنفس والمساكن والمزروعات والطرق وآلات النقل ومرافق الإنتاج، تحت «أنظار» عدسات شبكات التلفزيون العالمية و«الرأي العام» الإنساني. ويرتب هذا على الحكومة الوطنية، وعلى «الجيش والشعب» من باب أولى، التضامن غير المشروط مع الجزء المصاب من الأهالي المترجحين على حدود دقيقة ومشتبهة بين الولاية المذهبية الانفصالية وبين المواطنية (أو المواطنة) السياسية والمشتركة.

وهو يرتب كذلك على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور مزدوج ومتناقض أو متدافع. فلا يسعه الإغضاء عن إصابة المدنيين، والمرافق المدنية، والتخلي عن حمايتهم وحمايتها. وهو إذا أغضى، تنكّر لوظيفته الإنسانية، بداهة، وترك

الطرف العسكري القوي على غاربه وغارب ردعه، وتنكر لوظيفته السياسية التي تندبه الى رعاية علاقات أهلية وسياسية بين الجماعات الوطنية (اللبنانية) تنهض على التضامن و«التآخي». ولكنه إذا ماشى الجماعات الأهلية الواقعة في أسر منظمات مسيطرة يستتبعها خارج مذهبي أو «قومي»، وسلَّم لها وللخارج الذي يستعملها بـ «الحق» في الانتحار والموت دون المنظمات المتهورة ودفاعاً عنها ـ إذا ماشى المجتمع الدولي الجماعات الأهلية على هذا حصد «حروباً» أو عمليات متسلسلة على شاكلة الجرائم الموقَّعة المعروفة. واستعمال المنظمات الضعيفة عسكرياً إذعان الأهالي، وحضانتهم وانتصارهم لها في الضراء خصوصاً ولو عادت عليهم بالويلات، عنصر جوهري في سياسة الردع المتجددة التي تنتهجها المنظمات.

والقرار ١٧٠١ يتخبط في لجة التجاذبات والترجحات هذه. فهو أيد «التزام حكومة لبنان... لبسط سلطتها على أراضيه، من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان». ورحب «بما قررته حكومة لبنان بالإجماع في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بأن تنشر قوة مسلحة لبنانية مؤلفة من ١٥ ألف جندي في جنوب لبنان مع انسحاب الجيش الإسرائيلي خلف الخط الأزرق». واستجاب مجلس الأمن طلب الحكومة مجمعة، وفيها الوزراء الشيعة المنسحبون من الوزارة قبل ثمانية أشهر ونصف الشهر احتجاجاً على طلب الوزارة إقرار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. وناط بـ «قوات إضافية من قوى الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (...) تيسير دخول القوات المسلحة اللبنانية الى المنطقة»، وبالحكومة الوطنية «تعزيز القوات المسلحة اللبنانية بما تحتاج اليه من عتاد لتمكينها من أداء واجباتها». ودعا القرار حكومة لبنان و«اليونيفيل» الى نشر قواتهما معاً «في جميع أنحاء الجنوب». وجدد تأكيده «أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية»، على ما ينبغي ويتوقع. ورهن بسط السيطرة الحكومية، وتقويم حقيقتها، بموافقتها («وفق») «... أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار

١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف»، وهي المتصلة بنزع سلاح الميليشيات عموماً.

ويخلص القرار من المبادئ العامة والأساسية الى التخصيص (في النقطة أو الفقرة ٨)، فيدعو الى «إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان». ويعطف الإجراء المحدد والموضعي هذا على الأحكام العامة التي نصت في اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠ على «نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية». وتقر النقطة «منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته»، فتكرس انسحاب القوات السورية غداة ١٦ شهراً عليه. وتحظر «مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة الى لبنان عدا ما تأذن به حكومته». ويوكل القرار الى أمين عام الأمم المتحدة أن «يضع... مقترحات لتنفيذ (أحكام) نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان...» (النقطة ١٠). وتتولى «اليونيفيل»، بحسب القرار، «مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب». وكان القرار ٤٢٦ نص على المهمة المزدوجة في جملة تستعيدها النقطة ١١ الفقرة (ب) حرفياً. وتتولى كذلك «مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على خطوات ترمي الى انشاء المنطقة المشار اليها في الفقرة ٨»، أي المنطقة الـ «خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة...» (أعلاه) بعد «نزع سلاح كل الجماعات المسلحة...».

و«تساعد» القوات الدولية الحكومة على «منع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد الى لبنان دون موافقتها...» (النقطة ١٤). وفي ضوء المساعدة المزدوجة، على إنشاء المنطقة المنزوعة السلاح وعلى اعتراض السلاح، «يأذن» القرار للقوة الدولية «باتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وحسب ما تراه في حدود قدراتها لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بواجباتها بموجب الولاية

الممنوحة من مجلس الأمن، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة... وحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك، دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان». وهذه مبادئ أو أصول صوغ قواعد الاشتباك العتيدة.

وجلي، في ضوء المقتطفات من القرار التي كرر الناطقون باسم الحكومات الأوروبية المعنية التذكير بها ونبه اليها قائد القوة الدولية المؤقتة والمتحدث باسمه، أن القرار الدولي أرسى انقلاباً على الأوضاع التي رعتها السياسة السورية أيام سيطرتها على لبنان وكان الجيش الشيعي الأهلي ركنها. فعودة الجيش اللبناني الى الأرض المرسَّمة التي طردته منها «القوات المشتركة» (الفلسطينية - اللبنانية) والحملات الإسرائيلية المدمرة معاً، ونزع السلاح الأهلي المؤتمر بأمر كيان آخر، ورعاية القوات الدولية الأمرين باسم مصالح الدولة الوطنية وسيادتها غير المقيدة، هذا البرنامج السياسي والعسكري الأمني يفترض كيان دولة وطنية متماسكاً وقوياً. وهو ينقض المزاعم والوقائع الحزب اللهية، ويخالف نازعها الى تثبيت ولاية وحزام «مستقلين» هما جزء من كتلة اقليمية كبيرة مختلطة ومركبة. والبرنامج الدولي والحكومي الوطني ينقض ركن الحرب غير المتكافئة التي تعهدت ايران الخمينية والحرسية بناء عواملها بواسطة إنشاء الولايات والأحزمة الإسلامية - الفلسطينية في دول الطوق، والإسلامية - المحلية خارجها. فنزعُ السلاح الأهلي، أو حتى مراقبة تخزينه والحؤول دون نقله أو تفقده على ما حاولت القوة الدولية مراتٍ سابقة، وتقدمُ قوات الدولة على الجماعة المسلحة وتوليها حماية الحدود المفترضة في انتظار الترسيم المرجأ قسراً، الأمران يؤديان الى إضعاف مقومات «المقاومة»، أو الحروب غير المتكافئة التي تشنها الكتلة الإقليمية المختلطة والمركبة على النظام الإقليمي «الأميركي»، والى اضعاف ردعها. وهما يقوضان مزاعم النصر الذي يسوغ به الجيش الشيعي السري إنشاءه ولايته، ودوام الولاية ومكافأتها الشعب والدولة مكانةً ومقاماً.

والحق أن الوقائع السياسية والعسكرية والأمنية، اللبنانية والإقليمية، منذ صدور

القرار ١٧٠١، تخالف مخالفة حادة غايات القرار وبرنامجه وميزان القوى الذي تعول عليه الغايات. ففي أثناء السنوات الأربع المنصرمة، وسع قوى الكتلة الإقليمية المختلطة، وعلى رأسها إيران وطبقتها الحرسية الحاكمة، الاستدراج الى حروب غير متكافئة، داخلية أهلية وإقليمية، لعل آخرها «حرب» غزة «الإنسانية»، بعد سنة ونصف السنة من الحرب الأولى، العسكرية. وتصيب هذه الحروب أول ما تصيب مشروعية القوات المسلحة الوطنية، والدولة الوطنية عموماً، والمجتمع الدولي. وهي تقوّي الجماعات الأهلية، ومنظماتها «الإنسانية» والمسلحة على حد واحد. وأحرزت الحروب غير المتكافئة في لبنان، حقل اختبارها الأول والمديد، انتصارات لا تحصى على اللبنانيين، وعلى كيانهم السياسي وهيئاته. فالحكومة (اللبنانية) التي يصفها القرار ١٧٠١، وينسب اليها ارادة سيادية صلبة، والجيش الذي تنيط به فقراته مباشرة هذه السياسة والانفراد بها، لا يشبهان ولو شبهاً ضعيفاً حكومة البيان الوزاري الأخير وبنده السادس («. . . لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته. . .»)، ولا الجيش الذي «خاض» موقعة أيار (مايو) ٢٠٠٨، وجزي عماده على خوضه الموقعة بالرئاسة التي جزي بها، وقد يخلفه عليها خالفه العسكري.

وهذا من شروط الردع التي تعتد بها الجماعة الأهلية المسلحة وولايتها. وإذا هي خسرتها، على ما ينص برنامج الـ ١٧٠١ ويرجو، انهار ردعها. ووسع اسرائيل أو القوات المسلحة اللبنانية أو السياسة السورية (في ظروف قد تطرأ) كسر هذا الردع أو ثلمه. ولا شك، في الأثناء، أن محاصرة بعض وحدات القوة الدولية في بعض المواقع ـ على نحو يشبه محاصرة متظاهري مار مخايل وصفير والشياح في أوائل ٢٠٠٨، تمهيداً للاشتباكات الفاصلة في أيار الميمون و«المجيد»، القوات العسكرية اللبنانية، ويشبه حمل المتظاهرين الجنود على إطلاق النار والقتل دفاعاً عن أنفسهم وسلاحهم ـ لا شك في أن المحاصرة هذه هي من فروع القرار ١٩٢٩، ونصه على تشديد العقوبات على ايران. وهي جزء من احتساب القرار الظني الدولي في اغتيال رفيق الحريري، واستباق بعض «ظنونه»

وتحقيقاته ومظان هذه الظنون ومواقعها. ولكن الغايات الظرفية، وغير العابرة، هذه ينبغي ألا تستر على الحرب الطويلة والمزمنة التي تخوضها «المقاومة»، أي قوة الحرب غير المتكافئة في الداخل والخارج، على الدولة الوطنية وسيادتها وقوتها المسلحة والإطار القانوني الدولي الذي تشاركه معاييره وأحكامه. ولم يفت الأمر الرئاسة اللبنانية «الأولى». فأسرعت إلى تهمة القوة الدولية بضعف التنسيق مع الجيش اللبناني، وهو ترعاه القوة الدولية، بحسب نص القرار ١٧٠١ الصريح. وهذا «نصر» آخر في جعبة كتلة الولايات والأحزمة الإقليمية المظفرة.

عماد مغنية... قطباً «شيعياً - إيرانياً»

تحمل الكتابة في موضوعات أمنية واستخبارية غامضة، مثل موضوع عماد مغنية واغتياله في شباط (فبراير) ٢٠٠٨ بدمشق، من يتصدى لها ولا دراية له سابقة بها قريبة أو بعيدة (وهي حال كاتب التعليق)، تحمله على الشطط والتيه في التخييلات من غير ضابط ولا معيار. والمضي على الكتابة، على رغم ادراك الأمر، أنما هو من باب الاختبار الذهني، أولاً، ومن باب القياس السياسي، والتقريب بين بعض الحوادث والأدوار والظروف، ثانيا. ولا يسوغ الاختبار والقياس إلمام بالمسألة يزيد عن المشهور والمتداول.

ولعل أظهر الوقائع الظاهرة، والمستغنية عن التأويل، مشهد تأبين القتيل. فتلاوة رسالة شخصية من رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لواء الاستخبارات السابق في الحرس الثوري الإيراني، ثم إلقاء وزير الخارجية الإيراني ومساعد محمود أحمدي نجاد كلمة تأبين، وحضور موفد شخصي للمرشد الثاني «الإمام» الخامنئي، واقتصار الحضور على «العائلة» الأقرب من دون «الحلفاء» و«الرعاة»، لا تترك (الأمور الأربعة هذه) شكا في رتبة الراحل الغامض والمتخفي أو في وظيفته وعمله. فهو، في ضوء اخراج التأبين هذا، قطب من أقطاب النظام الإيراني الخميني، وركن أو جزء من «طبقته» الحاكمة والسائدة (أو «النوما كلاتورا» على تسمية سوفياتية أفلت). فهو ليس وزير الاستخبارات والأمن

المعلن، وليس قطعا وزير الداخلية أو رئيس شرطة طهران (على غرار رجل مثل قاليباف، منافس أحمدي نجاد في انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية، وأحد وجهي اللائحة المحافظة المنافسة للائحة الرئيس في انتخابات مجلس الشورى)، أو قائدا سابقا للحرس الثوري. ولكن القيادة الإيرانية، بشطريها: «المدني» الإداري والسياسي، و«الفقهي» التوجيهي والسياسي، تعمدت إبراز ابن طير دبا الجنوبية اللبنانية في صورة القطب القيادي والرسمي «الإسلامي» (على معنى الجمهورية الملية «الإسلامية»)، والمقاومة «الإسلامية»، التي لا تستتر على الصفتين الشيعية والإيرانية، ولا على ارادة دمجهما الواحدة في الأخرى. وتستبعد ارادة الدمج هذه، ويستبعد واقع الدمج، المظاهر المسرحية «اللبنانية» مثل العلم الوطني وراء الخطباء، أو مثل لف الجثمان به، أو دعوة ممثل الدولة الوطنية أو الحلفاء الأقرب الى المشاركة في المنبر.

ولا يشذ عن سياقة الدمج في طاقم الحكم الشيعي الإيراني إلا إدراج خطبة أمين عام «حزب الله»، أمير جيش «المقاومة الإسلامية»، القطب القتيل في سلسلة أقطاب قتلى قبله (هما قطبان، حرب والموسوي) يجمع بينهم دورهم (المفترض) في انشاء الجيش الشيعي المقاتل، ومنظمته السياسية العلنية، وفي سقوطهم بيد اسرائيلية. ويضطلع ادراج مغنية في سلسلة واحدة مع راغب حرب (وهو أقرب الى الأيقونة والعلم الرمزي منه الى «القائد» على المثال الحرسي)، وعباس الموسوي (وهو عالم الدين الإمامي، والكاتب في التقريب بين المذاهب، والخطيب المنبري المتواضع، فوق المحارب الذي نشرت «التعبئة الإعلامية» صوره) بوظيفة تاريخية وروائية. فيشبِّه اللبننة من غير زعمها وادعائها. ويجدد تأسيس «المقاومة الإسلامية» على وجهها الثابت والمتصل، وهو «وجه» الحرب على اسرائيل في كنف الدولة الإيرانية الملية الشيعية. وحلقة مغنية، «المدني» والمقاتل الأمني، بعد حلقتين «دينيتين» أو معممتين، الشيخ راغب حرب والسيد حجة الإسلام عباس الموسوي، وسلك الحلقات الثلاث في سلك حربي وحزبي واحد، قرينة ربما على نفي الفرق بين المدني والعسكري والسياسي، وبين المدني

العسكري السياسي وبين المعمم «الديني». ويخلص الخطيب المؤبن من سلسلته المثلثة الى اعلان «الحرب المفتوحة»، وهذا إجراء سياسي تكتيكي، والى «لحظة تبصر» أو رؤيا، على شاكلة رؤى المعصومين في الحديث والأثر الإماميين، أرته (فالرؤى ليس مصدرها إنسياً ولا يراها رائيها) نهاية «الكيان الصهيوني». وهذا الهام استراتيجي ومهدوي. وجدل الإجراء والرؤيا تقدمة من الأمين العام القائد، على ما يلقب، الى محمود أحمدي نجاد، اللواء الحرسي والاستخباراتي السابق، وداعية ولاية «الإنسان الكامل» على قوله (هل يضمر القول الرئاسي هذا تحفظا عن «ولاية الفقيه»؟).

ولم يكد يوارى مغنية الثرى حتى خرج الى العلن ما لم يكن يقال قبل اغتياله. فزعم (أي قال وحدث) أحد أولياء انخراط القتيل في القتال و«الأمن» الفلسطينيين بلبنان، (والولي هو أحد «مسدسات» الاغتيالات الإيرانية في الخارج)، أن عماد مغنية هو قائد حرب «حزب الله» في صيف ٢٠٠٦ على الدولة العبرية، وهو مهندس الجيش الشيعي المحترف، وصاحب «النظرية» العسكرية التي أنشئ الجيش بموجبها منذ أنشئ، وقاتل في ضوئها منذ ابتدائه القتال الى «نصره» في الصيف العتيد. ولم تخالف الرواية هذه صراحة الرواية الشائعة، وهي تصور «الحاج»، بحسب لقب عرفه به رهائن «الجهاد الإسلامي» الغربيون وربما المحليون في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، في صورة «رجل» العمليات الاستخبارية المعقدة مثل خطف الطائرات والرهائن والاغتيالات وتفجير السفارات والمقرات المدنية وإلقاء النفس على العدو ومرافقه. وتجلو الرواية الصادرة عن مقاتل أمني «فلسطيني» إسلامي ثم إيراني (ولبناني التابعية الورقية) القتيل الراحل قائدا ومخططا استراتيجيا، «تدرس نظرياته في الكليات الحربية الغربية وهو من لم يدرس الفن العسكري في مدرسة يوماً» (على قول الراوي). وعلى هذا، فما قيل في ١٩٩٩، غداة عملية إنزال إسرائيلية خاسرة وفاشلة على شاطئ الصرفند اللبنانية، من أن اخفاق العملية حمل الجيش الإسرائيلي على إنشاء «وحدة دراسية عسكرية» تعنى بدراسة قتال الجيش الشيعي، ينبغي أن يعزى الى

قائد أركان الجيش، عماد مغنية. وخصت «التعبئة الإعلامية»، يومها، الصحافي اللبناني الراحل، جوزيف سماحة، بدعوة خاصة أدت الى كتابته تحقيقا في خمس حلقات في **الحياة** اللندنية، ونشره صور أشلاء فيها أقدام وأيد وأصابع أرهصت ربما بخطبة الأشلاء. وأفشى رفيق جوزيف سماحة، وناشر **الأخبار**، ابراهيم الأمين، في ذكرى وفاة رفيقه الأول، ان صورة فوتوغرافية جمعت أمين «حزب الله» وعماد مغنية والصحافي الراحل و«آخرين»، هم ناشر **الأخبار** نفسه على الأرجح، لم يعرض على الجمهور منها غير وجهي القائدين، وقد تكون الصورة صورت في مناسبة التقرير الصحافي عن العملية الكمين. وهذا، إذا صح، قرينة على دور القتيل «الاستراتيجي»، بحسب الصفة المحببة الى قلوب الأمنيين.

وإخراج «الحاج» من دور أمني واستخباراتي تفصيلي ضيق وتنفيذي، وإسباغ الصفة الاستراتيجية والتخطيطية والميدانية العسكرية عليه، وعلى عمله ومهماته، يتفق، وربما يتلازم مع تعاظم مكانة الحرس الثوري الإيراني السياسي والاقتصادي ودوره، وتوليه قيادة سياسة إقليمية خشنة وفظة، على خلاف وصف بعض ساسة الصين «صعود» بلدهم قوة دولية كبيرة بـ «الهادئ». وفي ساحات السياسة الإقليمية الإيرانية الحاسمة، أي لبنان وفلسطين والعراق والخليج (من غير ترتيب)، وامتدادات بعض هذه الساحات الى المهاجر وبلدان الشتات، اضطلع «القائد» الراحل بأدوار راجحة. وبمعزل من العمليات نفسها، وهي ما لا علم به إلا للراسخين في علوم «الأمن»، تنسب الى الرجل مناهج في القتال اختبرت في الساحات الأربع. فهو تدرج في معارج عمليات التفجير الكبيرة والمباشرة بأطنان المتفجرات وسياراتها وحافلاتها وأحزمتها، الى العبوات المحلية الصنع والخارقة الدروع، المطمورة في حفر الى جانب طرقات الانتقال والتموين والرصد في الأراضي المحتلة، فالكمائن المحصنة والمحمية بوحدات اسناد ناري كثيف، قريب وبعيد، اتسع من البنادق الى الصواريخ المتدرجة المسافات. وأتاح له تنقله منذ نحو ثلاثين سنة، بين ساحات قتال متفرقة ومختلفة، وتوليه فحصها ومراقبتها واختبارها والضلوع المباشر فيها على وجوهها، جمع خبرات وعلاقات رفعته،

على الأرجح، الى مكانة فريدة ربما بين أقرانه من قادة الحرس الثوري وألويته.

وخولته مكانته، الى التصرف من غير رقابة بأموال طائلة وبالسلاح والمقاتلين والعلاقات المتشعبة والمتعرجة، بالتعاون اللوجستي والاستخباري والسياسي مع جهات وجماعات، وبعضها ضلعت، ولا تزال ضالعة، في أعمال ارهابية ببلدان عربية قريبة، وبطواقم الحكم والأجهزة في البلدان هذه. والأرجح أن العراق، حيث تنشط «القاعدة» النشاط المشهود، الى سوريا ولبنان، ميدان الطرق المفضية منهما الى العراق، محور من محاور عمل مغنية الأثيرة والراجحة. ولم يخف على المراقبين انتقال «خبرة» العبوات المحلية الصنع، والقاتلة، من جنوب لبنان الى جماعات «القاعدة» العراقية أو العاملة بالعراق (ومعظمها قدم من البوابة السورية). ولكن «الخبرة» هذه لم تقتصر على الجماعات السنية. وبعض الجماعات الشيعية المستقلة، المستظلة «جيش المهدي» أو «لواء بدر» أو غيرهما من الفرق التي يقودها معممون ومشايخ مساجد وفتوات أحياء «ملهمون»، لم تقصر في استعمال التقنية الناجعة والرخيصة هذه. ولا ريب في أن رجلا خبر الميدان اللبناني، والميدان الفلسطيني، ولا تعوزه العلاقة المتينة بحواشي المنظمات الجهادية السنية، بطرابلس وصيدا وبعلبك وربما بالأردن (حيث اعتقل أحد مساعدي مغنية قبل أعوام) وبعض الخليج، وتربطه بالأجهزة السورية وتشكيلاتها اللبنانية والفلسطينية المشتركة أوثق الروابط، ولا تنقصه الإلفة بالعراقيين المهاجرين الى لبنان وبعض علمائه ومراجعه (ومغنية كان في حرس محمد حسين فضل الله، أبرز المراجع هؤلاء، وبعض مريديه يدرس ويفتي في بعض بلدان الخليج) لا ريب في أن مثل هذا الرجل يتقدم سواه في ميدان التنسيق والتعاون والاستدراج. وهو يتقدم سواه كذلك من باب الخطر الذي يترتب على اختراقه.

فهو المثال، ربما من غير نظير، على اندماج شيعي غير ايراني في القيادة الحاكمة الإيرانية الشيعية. وعلى هذا، فهو يستبق نموذجا «امبراطوريا» يقضي باصطفاء الطبقة الحاكمة في المركز نخب الولايات المتميزة، وضمها اليها، وتوليتها المناصب الرفيعة. ولبنان «العزة الإسلامية» (أي الشيعي الإيراني والمسلح)، على

قول حسين دهقان رئيس «مؤسسة الشهيد»، هو التمثيل المتبلور على الولاية المقتطعة من دولة وطنية، والملحقة أرضا (أو بعض أرض) وحربا وناسا وسياسة بالمركز. ويأمل بعض الحكم بإيران في الحذو على المثال اللبناني هذا في العراق وأفغانستان وبعض الخليج، في يوم آت.

ولا ريب في أن الرجل المتقلب بين الساحات الكثيرة تقدم في بعض أحواله أعيان النظام الخميني الحاليين. ومن الأعيان هؤلاء أحمدي نجاد. فرئيس الجمهورية «الإسلامية» الرابع (بعد خامنئي ورفسنجاني وخاتمي) حرسي قديم، وليس من ألمع ضباط الحرس الاستخباريين. وهو خدم تحت امرة ضباط في الحرس تقدموه مرتبة ونفوذا وعلاقات ودراية بشعاب النظام الداخلية والخارجية. ومن هؤلاء الضباط اللواء (السابق) علي عسكري (أو أشغري). وعسكري هذا هو قائد اللواء الحرسي الذي أوفده المرشد الأول روح الله خميني، في ١٩٨٢، الى بعلبك ليصد الحملة الإسرائيلية، «سلامة الجليل»، ويرعى هو والسفير بدمشق يومها يشهري، انشاء حزب شيعي مسلح بجوار «الكيان الصهيوني». وربما رعى عسكري، فيمن رعاهم، عماد مغنية. وهو (عسكري) كان على رأس العملية التي اغتال أصحابها بفيينا في ١٩٨٨ بعض قادة الحزب الديموقراطي الكردستاني بإيران. وأحد أفراد «الكوماندوس» هذا ربما كان الرئيس الإيراني الحالي. وتولى عسكري، قبل لجوئه الى الأميركيين مطلع ٢٠٠٧ بأنقرة، حراسة المنشآت النووية الإيرانية، المعلن منها والسري. ولجوؤه، على رغم انحسار دوره في الفصل الأخير من عمله الاستخباري، امتحان قاس للجسم الحرسي، ومزاعمه في قيادة ايران في عهد «ثورتها الثانية»، على قول أحمدي نجاد إبان حملته الانتخابية. ولكن الغموض يلف، الى اليوم، لجوء الجنرال عسكري الى الأميركيين. وقد يكون هربه، وهو كان مراقبا منذ بعض الوقت ومهمشا، ثمرة «إيحاء» واستشعار مصدرهما الجهاز الذي كان اللاجئ، الفقير الوفاض بالمعلومات الطازجة، أحد أركانه السابقين. وعلى هذا، ففي وسعه الهرب واللجوء الى العدو من غير انزال أذى كبير بجهازه، ولا منفعة كبيرة للعدو.

ولا يبدو أن منفعة الاستخبار الأميركي من لجوء عسكري كانت كبيرة. فتردد الاستخبارات الأميركية في تقدير البرنامج النووي الإيراني، بين تقرير وآخر، قرينة على ضآلة المعلومات. ويلاحظ أن القيادة الإيرانية، بعد نفي وسكوت محرجين، طوت صفحة لجوء الجنرال علي عسكري. ولم تتأخر كثيرا في الرد ايجابا على اقتراح عراقي باجتماع ثلاثي، أميركي وايراني وعراقي، يتولى مناقشة المسائل المشتركة بين الأطراف الثلاثة. وكان الرد الإيراني، قبل أشهر قليلة، على اعتقال الأميركيين ستة ضباط استخباريين ايرانيين بأربيل أكثر حدة بكثير من الرد على لجوء عسكري. وكاد الرد يؤدي الى معركة بحرية في الخليج إثر اعتقال البحرية الإيرانية دورية بريطانية. ويقارن الرد الإيراني، ورد «حزب الله»، اليوم، على اغتيال مغنية (ولعل عملية القدس حلقة من حلقاته) بالرد على اعتقال الضباط الستة. ولكن لجوء اللواء الاستخباري، مستدرجاً كان أم متطوعا، سابقة. وصحبها، في وقت قريب، نجاح جهاز العمليات الخارجية الإسرائيلي في اغتيال أحد كبار علماء الذرة الإيرانيين، حسن بور، مسمما. ويدل العملان على علاقات واتصالات تتمتع بها أجهزة غربية واسرائيلية في قلب القلعة الخمينية و«الإسلامية». وهذا نذير خطر شديد يتهدد، أول ما يتهدد، من يتولون الربط بين مسارح العمليات الاستخبارية والعسكرية. وعلى رأسهم عماد مغنية. فوقوع واحد من هؤلاء بيد جهاز أجنبي تترتب عليه نتائج استخبارية فاضحة. ومغنية عاصر سياسات ايران وضلوعها في المسارح البارزة والثانوية كلها. فإذا تهدد مغنية خطر من هذا الصنف، وهذا جائز في ضوء لجوء عسكري أو الجائه، وفي ضوء تسميم حسن بور، فخير للحرس الباسط ظله المتعاظم على ايران النجادية، والخامنئية، أن يتخفف من تهديد ثقيل مثل هذا.

وليس في سيرة «القائد الحاج» ما ينم بطموح سياسي أو قيادي ظاهر، أو برغبة في التصدي، أو بانحياز الى جناح من أجنحة النظام. فـ«استراتيجياته» اقتصرت على الآلة الاستخبارية والعسكرية، وعلى التصفيات على أنواعها. وخدمت «الاستراتيجيات» غايات سياسية و«فقهية» لم يبد أن «الحاج» ناقشها في يوم من

الأيام أو تحفظ عنها. وهو كان، الى النفس الأخير، في قلب ما يحاك ويدبر، اذا صدق تنصيبه مخططاً استراتيجياً وميدانياً، وقريباً مؤهلاً لخالف حسن نصر الله المعيَّن على قيادة الجيش الشيعي بلبنان، السيد الموسوي صفي الدين فلا يتوقع الجاؤه، على سبيل التمثيل البعيد. وتهمته بالضلوع في منازعة المحاور والأجنحة متعذرة. ويتعذر، على هذا، تصفيته داخل ايران على مثال تصفية الأخوين هاشمي في ١٩٨٨. وهما كانا مقربين من منتظري، خليفة المرشد الأول المزمع قبل عودة هذا عن استخلافه، ومسؤولين عن «مكتب حركات التحرر»، القريب من «العمليات الخارجية». ومهدت تصفية الأخوين الناشطين والفاعلين الى ما سماه المرشد يومها «تجرع العلقم»، أي الرضوخ لوقف العمليات العسكرية على العراق، على ما نصح رفسنجاني.

ولا نعلم اذا كان، اليوم، ثمة «علقم» يتراءى لبعض القيادة الإيرانية أن عليها تجرعه. وهو قد يشبه التخلي عن تخصيب اليورانيوم وتوقيع بروتوكول الوكالة الدولية الإضافي، أو يشبه الرجوع عن انشاء «الولايات الإمامية» في ربوع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. والأرجح أن «القائد» مغنية لم يكن ضالعا في المسألة الأولى. وكان منخرطاً انخراطاً قوياً في الثانية. وسبق لقيادات عسكرية وأمنية ايرانية رفيعة، مثل وزير الدفاع الأول وقادة ألوية في الحرب العراقية ـ الإيرانية وقادة سياسيين وآيات الله من الصف الأول، أن قتلوا في حوادث طيران لا تحصى، وطوي التحقيق فيها أو نسبت الى أعطال ميكانيكية، والى رداءة الطقس، أو قتلوا في حوادث اغتيال جماعية لم تجل ملابساتها. فإذا قتل التقني الاستراتيجي بأرض سورية، على مثال اغتيال يستوفي شرائط «الموساد» كلها، وبيد «الموساد» المستدرِجة بالإيماء البعيد والمتكتم، انقلب «دم الرجل الى علم ساطع على طريق الشهادة والولاية والإمامة المظفرة». وأمن أصحابه وزملاؤه إما تعاظمه، على شاكلة زميله وأمينه العام القريب، وإما خطفه ومحنته. وقد يحمل القتل بأرض غير دار الأهل على تلويح بانعطاف في غابة السياسة الإيرانية الملتفة الأغصان، والمنطوية على عتمتها. وهذا كله مجز.

الفصل الثامن

العلاج بـ«المقاومة»... واشتراكاته المميتة

لم يغب عن أحد أن الحركات الوطنية والمدنية الديموقراطية العربية والإقليمية (إذا جُمعت إيران «الخضراء» إليها، ولم تستبعد منها وجوه من الرغبات والنزعات التركية...) سكتت عن مسائل «قومية» واستراتيجية ثقيلة وراهنة، وأطنبت في تناول المسائل الداخلية، الدستورية والاجرائية الإدارية والاجتماعية. وفي أحيان كثيرة، ظهر الإطناب، شأن السكوت والعزوف، في الأفعال فوق ظهوره في الأقوال. فمشاهد ساحة التحرير بالقاهرة والفصول التي سبقتها وأدت إليها، ومسيرات المدن والبلدات والأحياء السورية وشعاراتها، وملابسات نشأة المجلس الوطني الانتقالي الليبي ببنغازي ومسيراته العسكرية من بنغازي في الشرق والزاوية في الغرب ومبادراته على الجبهة الديبلوماسية، ودور بلدة بوزيد في بلورة الحركة التونسية هذه كلها أسفرت عن اشتراك الحركات في وطنية مدنية عامة ومسالمة (ما وسعها الأمر)، وإمساكها عن إعلان الانتساب الحاد والمقاتل إلى قطب إيديولوجي أو اعتقادي من الأقطاب القائمة والكامنة.

وبعضهم ينسب هذه الحال إلى الخبث والنوايا المبيتة، أو إلى تكتيك قد يكون أكثر نجاعة من خطط العسكري الفذ والممثل المسرحي الفريد المتحدر من قذاذفة سرت وسبها. ولا يعدم هذا التعليل حججاً. وليس أقل الحجج وزناً قوة التيارات الاسلامية في البلدان والمجتمعات المتحركة، وقِدَم تراثها في التنظيم

والتعبئة، وبداهة تواطئها مع النزعات الشعبية الأولية، وتوسلها بشبكة المساجد والجمعيات الأهلية المتفرقة وتوافر الموارد المحلية والعربية لها. . . وإذا صح أو صدق هذا الاحتجاج في تعليل نهج بعض التيارات الاسلامية في مراحل متأخرة من الحركات المدنية الديموقراطية تواقتت و«انتصارها» أو بشائره الظاهرة، فإنه لا يصلح في تعليل قيام هذه الحركات ونهوضها أو «خروجها» على الطواغيت.

ولكن الأقرب إلى الملاحظة المباشرة والسطحية ربما هو افتقار الحركات المدنية هذه إلى «سياسة»، أي إلى نهج في تدبير ولاية الدولة والجماعة الوطنية السياسية على علاقات الداخل ونزاعاته، وعلى علاقات الخارج ونزاعاته. فهي تبدو حركات غير سياسية، قياساً على جهرِ الجماعات الحاكمة المستولية، وبعض الجماعات الأهلية المستعلية على أهلها ومجتمعها و«دولتها»، ملابستها وحدها السيادة والقوة والصراع والمناعة و«الصمود» والمكاسرة، إلى آخر المصطلح الخطابي الحربي والقومي الديني. فمن الانقلابات العسكرية العربية الأولى، في النصف الأول من القرن العشرين، إلى خلايا «القاعدة» والمنظمات «الجهادية» المتفرقة في أواخره، وبين هذه وتلك منظمات التحرير الوطني العسكرية والأمنية الكثيرة، كان تحصيل القوة، ومكافأة قوة العدو وحلفائه، مسوغ هذه كلها. وهو لا يزال مسوغ دوامها للذين يتربعون في سدتها، والتمسك المستميت، بمقاليدها. وحَسِب أهلُ القوة، على شاكلة نائب رئيس سوري سابق، أن معارضيهم قاصرون عن «إدارة مدرسة ابتدائية». فالأحرى أن يقصروا عن هذا «الشأن العظيم» (على قول بعض المعصومين في الولاية) و«الكينوني»، على قول بعض مريديهم الذين يتصدون اليوم لإنفاذ خطة الكهرباء (اللبنانية) وقطع الموازنة واختصار السنة السجنية وتعقب مخالفات البناء وجمع القرائن على اغتيال اسرائيل «آباء» أنصارها ومريديها.

وتسلطت «الدولة»، وهي اختصرت في أجهزة القوة والانفاذ وقياداتها إذا لم تُصرف هي وفكرتها من العمل وتبطل هيئاتها ومؤسساتها وأجسامها أصلاً (على

ما فعل القذافي وأصّل الأمر نظرياً)، تسلطت على الاجسام الأهلية والاجتماعية والموارد والهويات وشاراتها، وسطت عليها. واصطنعت بدائل لها وأقامتها محل الجماعات، وألحقتها بأجهزتها، وحالت بينها وبين الفعل والنماء وحالت بين الأفراد وبين حرياتهم واختباراتهم. وحملت سيرةَ المصادرة والتسلط والقهر على ضرورات مراكمة القوة والاعداد لحرب فاصلة. وقد تدوم الحرب الموعودة قروناً. وقد لا تقع، وينهار بيت العدو العنكبوتي أو يعجل فرج صاحب الزمان في انهياره. وفي الاثناء لا مناص من «السير على تعبئة» أو «كبكبة»، على قول الطبري في الخوارج خصوصاً. والتعبئة أو الكبكبة تعني الاستثناء والطوارئ والأحكام العرفية والحق في القتل من غير إنذار وفي التهيئة من غير احتياط، تقي وقوانين الأحزاب والإعلام المتعسفة من جهة الحاكم والمسؤولة من جهة الرعية، وامتيازات «أبواب العزيزية» وأسوارها العالية، والثأر الدهري من مظالم من «حكمونا» دهراً بالتعسف والقتل ورميهم بالامبريالية والعمالة والكيل بمكيالين والخروج على القانون والحق إلى قيام الساعة. وهذا نظام حرب أهلية دابة وأحياناً منفجرة، حصنه عصبية جماعة مستولية ومهددة على الدوام.

وهذه كلها إذا اجتمعت، على ما حصل في غير مجتمع عربي في نحو نصف القرن الأخير، ترتب عليها تصديع الدولة الوطنية وأبنيتها السياسية والحقوقية والإقليمية (حدودها والتزاماتها الجغرافية) والإدارية التقنية. فتذهب الطبقات الحاكمة العصبية العشائرية والبيروقراطية، إلى أن مراكمة القوة تسوغ انتهاك الحدود والقيود التي تقوم الدولة عليها، وتفترضها على وجه الحاجة والضرورة كثرةُ الجماعات وتنازع المصالح والهويات الجزئية. ويؤدي ترك الجماعات والطبقات الاجتماعية والافراد نهباً لجماعة خاصة وأهلية متسلطة إلى حمل دفاع الجماعة أو الفئة أو الفرد عن نفسها (أو نفسه) إضعافاً لقوة «الدولة»، وتواطؤاً عليها مع العدو الكثير الوجوه والأقنعة. وعلى هذا، فعدو «الدولة» العشائرية والبيروقراطية الأول والعنيد هو مجتمع الجماعات الكثيرة، الدينية المذهبية والمحلية والعصبية القرابية والقومية، والمصالح المهنية والسلكية والطبقية،

والانتماءات الطوعية الحزبية السياسية والجمعية والفردية الثقافية الذوقية. والكثرة هذه لا «علاج» لها إلا بالدولة وأبنيتها التمثيلية والقانونية والسيادية، وعلانيتها وإقرارها بالمنازعة والخلاف والتحكيم والاقتراع، ومن طريق هذه الدولة و«العلاج» الثاني هو الارهاب أو «الاستئصال»، على قول جزائري سار وذاع في أعوام الحرب الأهلية (١٩٩٢ ١٩٩٩).

ولم يشك أهل القوة المستولون، وهم من العسكر ومن شُعَبه الأمنية، أو من أحزاب متعسكرة ومن جماعات ضعيفة وهامشية وفقيرة على وجوه الفقر كلها، لم يشكوا في أن تقييد السلطان المرسل بالدولة الوطنية وأبنيتها وقوانينها، وبالمنازعات الاجتماعية وعلانيتها وكثرة الجماعات والمواطنين، يقضي بشلل السلطان. ولا يترك للولاية والقيادة والاستيلاء إلا حصة ضئيلة لا تليق بهم ولا تمكنهم من حماية سلطانهم وعصبيتهم، ولا من اضطلاعهم بالمهمات القومية والسيادية العظيمة التي يريدونها لأنفسهم وأولادهم وعصبيتهم وأنصارهم و«أمتهم».

فيسعى السلطان العصبي والبيروقراطي المرسل في تصدر المعارك والساحات «القومية»، إما من طريق تفريق الجماعات الوطنية والمحلية الهشة واستعداء بعضها على بعض، وإرهاب بعضها وشراء بعضها بالواسطة. فيستدخل مباشرة او مواربة الكيانات الوطنية القلقة والمترجحة. والقلق والترجح حالها كلها. ويؤلب الجماعات الواحدة على الأخرى، والكل على الكل أو الأجزاء على الأجزاء. ويغذي المنازعات والشبهات بالاغتيال والتسليح والتكتيل والعزل والحماية. فينبغي أن يظل أفق الحروب الأهلية، وليس الحرب الواحدة و«الجامعة»، ماثلاً وقريباً، وتبقى جذواتها حية. وينبغي ألا تنفك المنازعات الأهلية من خيط يربطها بجبهة «الحرب على الغرب» وامبرياليته وصهيونيته وصليبيته وعدوانه الشرس على الوطن والأمة والسيادة والوحدة. وكل تحفظ عن القيادة وحكمتها هو خروج وحرابة، على قول بعض قضاة طهران الحرسيين والميدانيين وحسبان ضباط

الجهاز الأسدي وأبنائهم وأبناء مواليهم. فتماسك الكتلة الأهلية «القومية» والاقليمية، ومرآتها جبهة أحمدي نجاد ـ نصرالله ـ «بشار»، رهن أعمال التصديع الداخلي والتأليف الاصطناعي المديدة هذه.

وما صنعته أنظمة حزبية وعسكرية وأمنية في بلدانها ومجتمعاتها ودولها من «فوق»، من مناصب الدولة وقمم الأجهزة العالية والنافذة والمتسلطة، صنعت مثله على صورة أتم وأبدع، بواسطة القوى والجماعات والمنازعات الأهلية والمحلية في الجوار الفلسطيني واللبناني والعراقي. فرفعت القوى والجماعات انجازها على انقاض الحروب الداخلية المتشابكة بالحروب والنزاعات الاقليمية. وتولت أذرع «المقاومة» («الاسلامية»)، كل واحدة في دائرتها المتخلفة عن دولتها الوطنية المفترضة، ما سبق أن تولته الأجهزة العشائرية البيروقراطية في اطار «نظامها» (الصدامي، الاسدي، القذافي...) المزعوم. فكتلت جماعاتها الأهلية كتلة مرصوصة ومستقلة في سياق انشاء جبهة ثابتة ومشتعلة مع الاحتلال، وفي سياق اشتباكات فرعية مع أعداء الداخل والحلفاء الفاترين، والجماعات المتحفظة. ودعا تسليحها وعسكرتها وهيمنتها على قرار الحرب الجماعات الأخرى إلى الانكفاء والتحاجز ونشدان الحماية.

ففشت «طائفية» عصبية حديثة، بل شديدة الحداثة البيروقراطية والتنظيمية الشبكية. وجمعت في حزمة واحدة الروابط المباشرة والدموية إلى شاغل الاضطلاع بالخلاص الكوني. وشبكت مدخل الشارع الضيق بجادات العولمة وطرق التموين الحيوية، على قول الجنرالات الجويين والبحريين الايرانيين في وصف مناوراتهم. واستخلصت «المقاومة» من الاقليم المتصل ديرات ومضارب وحارات ومسالك استقلت بها وحدها، وألحقتها بمراكز اقليمية، ودمجتها فيها. واستدخلت أبنية الدولة وهيئاتها وإداراتها وأجهزتها، واقتطعت حصصاً منه،ا معاييرُ عملها ووظائفها هي معايير ولاء «المقاومة» ومهماتها. فاستحال إجماع الحد الأدنى الوطني والعملي. وما ابتدأته الأجهزة المستولية في «الدولة» من

تصديع الدولة الوطنية، وتشطير جماعاتها وأقاليمها، وتحاجز مواطنيها واستعدائهم على الحكم وفكرته، تولت «المقاومة» وجيوشها الخاصة وجماهيرها التي تعيلها وتحشدها وأحكامها العرفية وحروبها الماثلة والوشيكة، استتمامه وتتويجه وإنزاله من ذرى السلطة إلى زوايا الجماعات المعتمة.

وترث الحركات الوطنية المدنية والديموقراطية الدمار الفظيع والثقيل الذي خلفته «سياسة» الأجهزة المستولية، وأحالت دولها ومجتمعاتها إليه. ومفهوم الولاية أو السيادة هو في منزلة الركن من الاستيلاء وسياسته. فمن طريقه وذريعته نُفي المجتمع وجماعاته من الدولة، وتدبيرها، واستعدي بعضها على بعض، واختصرت الرابطة السياسية في التعصب على «الخارج» والحرب على «العدو» والولاء للجهاز المتسلط. وقوضت أبنية الكيان الوطني السياسي، وحلّت في مدى لا ناظم له غير علاقات القوة والعنف. وحملت الحدود والقيود الجغرافية والقانونية والوظيفية على تعسف لا مسوغ له غير احتيال الطاغوت على المستضعفين، وتحكم الامبريالية في الجماهير والشعوب. ولعل هذا النهج في رأس الدواعي إلى نشأة الحركات هذه، والقرينة الأقوى على جدتها وحداثتها وسياستها. والانعطاف لا يزال في بواكيره.

القسم السادس

أقاليم «شرق أوسط» إيراني

الفصل الأول

وعد «الشرق الأوسط الإسلامي» الإيراني

لا يبدو ان النزاع الأميركي ـ الإيراني، وفروعه الإقليمية الكثيرة، يدور على أهداف تختصر عادة في السيطرة على «الشرق الأوسط الكبير» (أو «الأكبر»)، فحسب. فهو يدور، في المرتبة الأولى ربما، على تعريف «النظام» الإقليمي الذي يرغب كلا قطبي النزاع في استقراره غداة انتصاره، وهو انتصار جزئي في الحالين وبالغاً ما بلغ الفرق بين قوة القطبين. وتقيّد الانتصار الأميركي، إذا رجحت كفة واشنطن وسياستها، معايير عسكرية وديبلوماسية وتاريخية ليس في وسع الولايات المتحدة التملص منها طويلاً على رغم نازع بعض تياراتها ونخبها الى التملص هذا. فليس في وسعها السيطرة بواسطة قوة عسكرية أميركية محتلة، ولا بواسطة قوة أهلية وأوليغارشية متغلبة، ولا من طريق النفخ في نزاع اهلي مستعر.

فالمثال الأميركي، والغربي عموماً، للسيطرة يفترض منذ الحرب العالمية الثانية، على أقرب تقدير، قبول الدول والمجتمعات «الصديقة» بمعايير استقلال الأمم والدول الدولية أو الأممية، وبمعايير السيادة الداخلية، الحقوقية والشكلية. وانتهاكات هذا المثال كثيرة. ولكن تهاويها، بأميركا الجنوبية خصوصاً، قرينة على السير صوب هذه الوجهة، وعلى الاحتكام المتعاظم إليها. ولعل الإنكار والاحتجاج العارمين اللذين أثارهما التدخل الأميركي وقوى التحالف في العراق،

ولا يزال يثيرهما بأوروبا والولايات المتحدة أولاً، علامة راجحة على قوة الوجهة هذه واتخاذها ميزاناً في العلاقات الدولية.

والكلام على معيار أميركي، وغربي، وعلى انتهاكاته، غالباً ما يتستر على مضمون أو طبيعة المعايير الأخرى، غير الأميركية وغير الغربية. وعندما ردت طهران على «الشرق الأوسط الجديد» بما قالت انه نقيضه، ووصفته بـ «الإسلامي»، ونصبته نظير شرق أوسط «أميركا»، لم تتكلف، ولا تكلف أصدقاؤها ومناصروها في المشرق العربي تعريف مضمون النظام «الإسلامي» المفترض هذا، ولا أبواب هذا المضمون وأجزاءه وطريقة عمله. فاقتصر التعريف على رفض القوة الأميركية العسكرية، وتهديدها سيطرة بعض الأنظمة الداخلية وتقويض بعض وجوه نفوذها الإقليمي. وذهب بعض الزعماء العرب الى تعريف مضمون النظام «الإسلامي» المفترض بمذهبيته. فحمله على تسلط مذهب غالب في بعض البلدان العربية المتصلة، إما غلبة أهلية أو غلبة سياسية، على أهل مذاهب وأديان أخرى.

والحق ان الوصف او النعت بقي جغرافياً. فلم يلحظ فلسطين وأفغانستان، من جهة، ولم يتجاوز النسبة المذهبية فلم يلحظ «حماس» و«الجهاد» وميشال عون الى طريقة العمل، من جهة أخرى، أي الى هيئة النظام المقترح. ولا يدعو تناول طريقة العمل على الرجم في الغيب، ولا الى التخمين المغرض. فطريقة عمل الشرق الأوسط الذي تعمل السياسة الإيرانية في سبل إنجازه في قيادتها تكاد تكون ناجزة في الاختبارات التي ضلعت فيها هذه السياسة، وضلع فيها حلفاؤها وأنصارها، منذ نيف وربع قرن. ومسارح هذه الاختبارات الأولى والمتصدرة هي لبنان وفلسطين وأفغانستان والعراق وسوريا وباكستان، وعلى مقدار أقل أو أضعف بعض الخليج، وأطراف جزيرة العرب ومصر والسودان و«العالم» التركي، الى مسارح أوروبية وافريقية وأميركية جنوبية متفرقة وعملانية.

ولكن المثال الناجز الى اليوم، هو بلدان المشرق، وربما أفغانستان. وفي هذه البلدان نهض النهج الإيراني «الإسلامي» على استمالة جماعة مذهبية محلية من

صنف الجماعة الغالبة بإيران وعليها، ثم على السعي في تنصيب فريق يوالي القيادة الإيرانية حاكماً أهلياً على الجماعة المذهبية. ويقتضي تمتين واستمالة الجماعة المذهبية وترسيخ حكم الفريق الموالي على الجماعة، معاً، العمل على عزل الجماعة عن مجتمع الدولة، وإمداد الفريق بأسباب السيطرة والاكتفاء. والأمران، بدورهما، يرتبان تحصين عزلة الجماعة بواسطة شبكة مرافق «خيرية» وتعليمية، واستفزازات سياسية وشعائرية. وتقود تقوية الفريق القائد الى تمكينه الأمني والعسكري، إذا سنحت الفرص. فيستدخل الولاء المذهبي، ثم السياسي، وبطانة الولاء السياسي امنية وعسكرية، يستدخل هيئات الدولة والمجتمع، ويتسلل الى الإدارات والمجالس المنتخبة والمرافق المشتركة مثل التعليم والقوات المسلحة فينخر وحدتها الوطنية، وهي ضعيفة غالباً، ويحول دون بلورة تماسك وطني، ويعرقل اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وتفضي مراحل النهج هذا الى تربع دولة وطنية، على نموذج الدول ـ الأمم التي يقوم عليها نظام العلاقات الدولية الغالبة وتحميها معاييره السيادية، في سدة شبكة مختلطة من الدول (ويقتصر الأمر على دولة واحدة الى اليوم) والجماعات الأهلية والمنظمات السياسية والأمنية العسكرية. وتتغذى علاقات الشبكة هذه من المنازعات الأهلية والمذهبية ومن الانقسامات الاجتماعية، والحروب الوطنية والمحلية والإقليمية. فعدو الشبكة المختلطة هو تماسك الدول والمجتمعات، واستقلالها بأبنية سياسية وطنية تقيها الاستدخال والاستمالة والولاء لمراكز خارجية. وجمع السياسة الإيرانية «الإسلامية» وجوه الاعتقاد والسياسة والاجتماع والأمن والحرب في كتلة متشابكة يتيح لها الانتقال الزئبقي من وجه إلى آخر. ولكن تتويج سعيها هو ترسيخ النزاع الأهلي، وتغذيته على نحو يشل تبلور إرادة وطنية مستقلة.

وإذا كان الاستدلال إلى وصف طريقة عمل النظام الإقليمي المزمع يغلّب مثال «حزب الله» المكتمل، فهو (أي الاستدلال) لا يُغفل «جيش المهدي» و«لواء بدر» بالعراق، ولا «حماس» و«الجهاد» بغزة، ولا «الشباب المؤمن» («الحوثي»)

باليمن، ولا منظمات الهزارة بأفغانستان. ويحظى جوار إسرائيل وفلسطين بصدارة عملية مفهومة. فالذريعة القومية والدينية في الجوار المحموم هذا تُلبس السياسة الإيرانية، وارثة السياستين الفلسطينية والسورية وقبلهما المصرية الناصرية، ثوباً مقبولاً، وتتستر على موقعها من النظام «الإسلامي» العتيد. والحاجة إلى هذه الذريعة قوية وملحة. فما ينبغي إلباسه الذريعة القومية والدينية هو حرب أهلية مضاعفة أو مزدوجة، واستعداء الجماعات بعضها على بعض استعداء قاتلاً ومدمراً. وهو تقويض بناء سلطة الدولة الوطنية، وبث الفرقة في مرافقها، وتمزيق هذه المرافق.

وحمل استشراء طريقة العمل هذه أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين على تضمين مناقشاتهم التي تتناول مسودة قرار جديد يخلف القرار ١٧٣٧، «صادرات إيران من الأسلحة التقليدية الى الخارج، وإلى جماعات مثل (حزب الله) في لبنان»، على قول الوكالات في ٢٠ آذار (مارس) ٢٠٠٧. وتمشي «حماس» على خطى جيش «المقاومة الإسلامية» في لبنان، على ما تعلن «حماس» نفسها، ويعلن الجيش الإسرائيلي وعلى ما كتبت مراسلة **الحياة** في عمان، رنا الصباغ: «يعمل مشعل (خالد) على دعم نفوذ الحركة في الداخل والخارج ببنية عسكرية قيد التشكيل في الضفة الغربية (تُعدّ في) مخيمات تدريب عسكرية في سوريا وإيران» (٢٠ آذار). وتنهض البنية العسكرية على بنى أهلية وتنظيمية ومهنية وسياسية تطل بدورها على آفاق وطنية وإقليمية حبلى بأنواع الشقاق الكثيرة.

فعلى خلاف مثال الدولة الذي تفترضه العلاقات الدولية، ويفترضه نظامها «الأممي المتحد» وفروعه الإقليمية، يقود المثال «الإسلامي»، أي الإيراني، الى تتويج التحرر الوطني بالحروب الأهلية المتناسلة، وإلى الحؤول دون بناء الدولة الوطنية الجامعة. فالنظام الإقليمي المزمع ينصب مركزاً غير مقيد بقواعد وطريقة عمل ومراتب وهيئات، في سدة جماعات موالية تدين بقوامها ومواردها للمركز هذا. وبديهي ألا يستقر «نظام» مثل هذا. وزعم الحق في التخصيب، وفي

الصناعة النووية، وفي المكانة الإقليمية، لا يتصور في الصورة العنيفة والقاطعة التي يتصور فيها إلا لأنه يحمي المركز الإيراني، وتصدره نظاماً لا سند له قانونياً في الكيانات السياسية ولا في العلاقات الدولية. فلا يبقى سند غير النار النووية في تصرف «ولي أمر المسلمين، الفقيه الجامع شرائط العدل»، على ما يسمي الدستور الإيراني مرشد «الجمهورية الإسلامية».

الهلال الإخواني يستكمل الهلال المذهبي؟

تبنى مرشد «الاخوان» المصريين محمد مهدي عاكف الرأي الذي سعت في تعميمه كتلة البلدان والقوى «الممانعة» في حرب «حماس» وإسرائيل، وعلى رأسها إيران. فطعن في السياسة المصرية، وحمّلها وزر «المساعدة على حصار الفلسطينيين». وقسّم الساحة «أجندتين»، واحدة للاستسلام، ويقودها محمود عباس وحسني مبارك، و«زعماء دول عربية» أخرى. «والثانية للمقاومة والجهاد لطرد الصهاينة». واستعاد المرشد الإخواني المصري تسويغ «حماس» وإيران والقيادة السورية للحرب في غزة. فقال ان «الخسائر (قليلة) بالنسبة الى نجاح المقاومة»، وكان لتوه قال ان «لا عقل ولا منطق ولا سياسة» في نهج رام الله - القاهرة المفاوض والمسالم «فيما الضحايا كثيرون جداً».

وردد المرشد موقفَ «حماس» و«حزب الله» و«الجهاد» و«القيادة العامة»: «الصهاينة ليس لهم إلا المقاومة». ولم ير ضيراً ولا عيباً في جمع دمشق والدوحة احتلال الجولان السوري من دون مقاومة، واستضافة قواعد عسكرية أميركية في قطر و«مكتباً صهيونياً» في الدوحة، مع وقوفهما موقفاً رجولياً، وإيواء المقاومين، وبارك المرشد الإخواني المصري توقيف «الإخوان» السوريين «النشاطات ضد النظام» السوري، وحمده. وقال، مثنياً على «الإخوان» وعلى

النظام السوري معاً: «ولو رأيت من النظام المصري شيئاً يقف الى جوار المقاومة لأوقفت (النشاطات المعارضة) ايضاً» (**الحياة**، في ١٠/٢/٢٠٠٩). ويتوج موقف محمد مهدي عاكف، بعد مواقف وآراء إخوانية مصرية محلية في أثناء «جولة» غزة، مواقف إخوانية عربية أخرى. وليس تعليق المرشد السوري، البنايوني، «نشاطات» الجماعة أو بياناتها السياسية والجبهوية، في إطار جبهة الخلاص الوطني مع نائب الرئيس السوري السابق عبدالحليم خدام، أقلها بروزاً. فسبقت تصريحات عاكف، وأنصاره في مصر، دعوات إخوانية سورية ولبنانية وأردنية، الى الدعوة الفلسطينية الحمساوية في المرتبة الأولى، الى التنديد بالتواطؤ المصري على «حصار» الحركة الإخوانية الفلسطينية، وتهمة الحكومة المصرية «بإقفال المعابر» في وجه الفلسطينيين.

ووراء ستارة مساندة «حماس»، وتوحيد الفلسطينيين بـ «حماس» وسياستها الداخلية والإقليمية، أجمعت الحركات والتيارات الإخوانية في «بلدان الطوق» على رأي يقسم العرب عربين، ويدين «عربَ الاستسلام» ويحمّلهم المسؤولية عن الحرب الإسرائيلية، ويدعوهم الى فتح حدودهم أمام منظمات المقاومة المسلحة و«جماهيرها»، وإلى الانخراط في حروب المنظمات هذه أو الانحياز الى «رجولتها»، على الطريقة القطرية ـ السورية، على أضعف تقدير. وتنصّب الحركات والتيارات الإخوانية سياسة المنظمات الفلسطينية المسلحة، ومصالحها وتحالفاتها وعداواتها وانشقاقاتها، معياراً داخلياً ووطنياً، وتتوسل بهذا المعيار الى الإدلاء برأيها في النظام السياسي الوطني المناسب، وفي هيئات النظام هذا، ودورها في العملية السياسية وإدارتها الحياة السياسية الوطنية برمتها.

وعلى الضوء هذا، ذهب الإخوانيون الأردنيون، وعلى رأسهم المراقب العام سعيد همام ورحيل (أو أرحيل) الغرايبة الى النعي على «النظام» الأردني افتقاده الى الدستورية والديموقراطية. وهم انتهوا الى الرأي هذا من طريق قياس سياسي مختصر وقاطع: «الشعب» يؤيد «حماس»، والحكم يتحفظ عن تأييدها فلا يلغي

معاهدة وادي عربة (١٩٩٤)، ولا يغلق السفارتين ولا يسحب السفيرين ولا يخوض الحرب، فالحكم يخالف «مزاج» الشعب ولا يمثله ويشارك في العدوان عليه وعلى الفلسطينيين.

فالمعيار هو «الموقف من المقاومة»، على قول خميني لبنان المسلحين. وعلى هذا نعى الناطق باسم البنايوني، الإخواني السوري، على «١٤ آذار» اللبنانية تحفظها عن «حماس» وسياستها الفلسطينية الغزاوية، ودعاها الى تأييدها، وتأييد حلفائها في لبنان، أصحاب سابقة حرب صيف ٢٠٠٦، وأنصارِ دمشق وحاكمها على الاستقلال والديموقراطية اللبنانيين. وفي ضوء تحكيم المعيار هذا في «النظامين» السياسيين الأردني واللبناني، يبرئ الإخوانيون في بلدان الطوق النظام السوري الأسدي مما يكيلونه من نقد الى الحكم الأردني أو الحكم المصري. فلا يعيبون عليه لادستوريته، أو هم يسكتون عنها. ولا يرون، على رغم القانون ٤٦ المسلط على أعناقهم، التوريث الناجز والراسخ مدعاة معارضة مستمرة وثابتة، حين هم يرون جوازه أو احتماله في مصر سبباً في الانشقاق السياسي والاجتماعي. وثمة مفعول ارتجاعي لإعمال معيار «المقاومة» في السياسات الوطنية والإقليمية. فيجلو الإعمال هذا صدام حسين بطلاً قومياً وإسلامياً غير منازع، في مراحل سلطانه كلها: حين سعى الى امتلاك سلاح ذري، وحين قاتل «الفرس»، وحين قصف تل أبيب، وحين قمع قيام الجنوب الشيعي عليه، وحين توافد «جهاديو» أبو مصعب الزرقاوي لنصرة ديكتاتوريته من بوابة مطار دمشق . . .

وكان المعيار هذا، لمّا أُعمل في الأردن قبل ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وأُعمل في لبنان السبعينات (من القرن الماضي) غداة الأردن، ثم غداة جلاء المنظمات المسلحة الفلسطينية عنه في ١٩٨٢، ثم غداة جلاء معظم القوات السورية عن لبنان قبل نحو ٤ أعوام في ٢٠٠٥، أدى الى تصديع «العقل والمنطق والسياسة»، على قول عاكف الدقيق في البلدان والمجتمعات، وقلبها الى لا عقل ولا منطق ولا سياسة، على قوله المفحم. ففتحُ الحدود، ورفع الحصار على دعوة الإخوانيين

اليوم، يؤديان لا محالة الى ما أديا إليه، ويؤديان في لبنان، الى اليوم، إلى تسليط التعسف والاستباحة والاغتيالات والتهريب والعصبيات والفساد على السياسة والمجتمع والصحافة والأحزاب من غير استثناء.

فلا راد لـ «لا عقل» التسلح العصبي، أو لشرذمته الجماعات وحملها على الاقتتال وتقديمها مصالحها ونزواتها وولاءاتها على قواسم مشتركة وطنية. فتنتهي الشراذم، ولو نجحت بعض الوقت في الاستيلاء على جماعة أهلية ورصها والتمترس بها وخوض معارك دامية بلحمها، الى «ولايات» محلية ضئيلة تباع وتُشرى في سوق نخاسة مفتوحة. ونجاح إيران الخمينية في دخول السوق هذه، وفي «تحريكها» ونشر عدواها جزئياً في بعض المواقف الإقليمية، لا يعمي عن كوارثها. وانبهار الحركات الإخوانية بها يقطع الطريق على اقتفائها «المثال» التركي، الذي أمله بعضهم، ويورّط المثال التركي المفترض في «مشرقية» أودت بإيران الخمينية، وسحقت آمال الإيرانيين في الحرية.

إخوانيو مصر والمشرق العربي و«العمل» الفلسطيني

بعد ترجح دام نحو عشرة أيام، حسم الإخوانيون المصريون أمرهم. فأصدروا، في ٢٢ نيسان (ابريل) ٢٠٠٩، بياناً حمل رأيهم الأخير والواضح في مسألة خلية «حزب الله» الاستخبارية والأمنية بمصر. وذهبوا الى:

١ - ان ترك الشعب الفلسطيني «اعزل يواجه الحصار والموت والدمار» بينما «تدعم أميركا الكيان الصهيوني بكل السبل، فضلاً عما يمتلكه من ترسانة نووية»، «لا يُعقل». ومعنى هذا أن الخلية سائغة.

٢ - وذهبوا الى ان الدعم «يجب أن يتم بالتعاون والتنسيق بين كل الدول العربية والإسلامية»، و«وسائل الدعم يجب ألا يشوبها أي نوع من التصرفات المنفردة»، ومعنى هذا أن الخلية لا تسوغ.

٣ - والى حرص الإخوانيين على مصر وأمنها القومي ورفضهم استخدام أراضيها، مثل «اقامة القواعد العسكرية على أرضها... وغير ذلك»، «من أي جهة دون علم وموافقة منها». ومعناه أن الخلية تسوغ ما دامت قوات غير مصرية ترسو في الموانئ أو تهبط في المطارات.

٤ ـ ولا يقتصر تهديد الأمن القومي على استخدام الأراضي الوطنية على الوجهين المذكورين، بل يتعداه الى الفساد السياسي والمالي والإداري و«حرمان الشعب حقوقه في الحرية والمشاركة السياسية واختيار قياداته ونوابه». فالخلية الأمنية لا تهدد الأمن القومي.

٥ ـ ويخلص البيان الى حق المقاومة «بكل الوسائل المتاحة»، وادانة «كل من يشارك في حصار اخواننا، ويمنع عنهم الدعم من الغذاء والكساء والدواء والعلاج».

وهذا مسك الختام: الخلية الاستخبارية حق صراح.

والبيان المركب تركيباً معقداً يجمع مبادئ العمل الاخواني كلها، وفيها مبدأ ترك رفع السلاح بوجه «الدول». ويحرص أصحابه على ألا يؤدي جمع المبادئ الى ادانة فرع الحزب الخميني المسلح والأمني في لبنان، ولا ستارته الفلسطينية، وعلى ألا يوحي بتأييدها الحكومة المصرية، وتبرئة ساحتها الداخلية والإقليمية والدولية، بذريعة حماية أمن مصر الوطني من الانتهاك الحزبي والخاص. والخلية الأمنية الحزب اللهية، والإيرانية مصدراً وتمويلاً ووظيفة، تصيب موضع التقاء الوطنية المصرية (وتعبير الدولة والحاكم عنها) بالرابطة الإسلامية والعروبية، من «الجسم» المصري، وعقدة الاثنتين معاً. ولعل هذا ما تريده السياسة الإيرانية، وتسعى فيه منذ استيلائها السياسي والمعنوي والمادي على معظم «العمل» الفلسطيني وأذرعته السياسية والأمنية والمسلحة والاجتماعية في فلسطين نفسها، وفي بعض دول الجوار. واضطلاع لبنان، جماعات أهلية وأرضاً و«دولة» (في الحقبة السورية والى اليوم)، بدور القاعدة أو البؤرة التي نهض عليها هذا الاستيلاء، يسرته وتضافرت عليه الحروب الملبننة والمستمرة منذ ثلث قرن.

والفصلان الأخيران من الإستيلاء الإيراني السياسي والمعنوي والمادي على «العمل» الفلسطيني النافع، أي حرب «حزب الله» واسرائيل وحرب «حماس» واسرائيل، امتحنا الموضع نفسه من التقاء الدائرتين، الوطنية والإسلامية. وكان

افتعال الفصل الأخير، الحمساوي، الإيذان بتوسيع الاستيلاء الى «الأراضي» السنّية من العالم الإسلامي، وأولها مصر. فمصر هي جوار جنوب فلسطين المباشر، وبوابتها على العالم العربي وجسرها اليه؛ وهي الوصية على غزة التي آل أمرها اليها طوال عشرين عاماً قبل خسارتها إياها مع سيناء في ١٩٦٧. ويصيبها القيد العسكري والأمني الذي يصيب اعادة سيناء الى السيادة المصرية، على نحو ما يصيب سيناء نفسها. فامتحان تعامل مصر مع غزة، في السلم والحرب، يبدو كأنه يختبر تعامل مصر مع أرض وطنية مصرية، ومع سكان مصريين. وهذا مثال محلي ووطني آخر على صورة سياسية عامة، «قومية»، صاغتها الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، غداة ١٩٦٧، حين نددت بـ «حرس الحدود» العرب، كناية عن تجنب حكومات دول «الطوق» ترك حدودها في عهدة منظمات فلسطينية مسلحة، تتقدم روابطها الأمنية والاستخبارية، وولاؤها «القطْري» غير الفلسطيني، روابطَها السياسية الوطنية وولاءها الفلسطيني.

والى هذا، تؤوي مصر الحركة الإخوانية الأم، وأعرض التيارات الإسلامية المنظمة في العالم العربي. وأم الحركات الإخوانية العربية عموماً، هي أم الإخوانيين الفلسطينيين خصوصاً. وانقسامات التيار الإخواني بعد «محنته» عن يد جمال عبدالناصر، وولادة تيار مقاتل ومراجع، أو مفاصل ومهاجر وفاتح، الظواهري أبرز وجوهه اليوم، لم تحسم (الانقسامات والولادة) ترجح الإخوانيين بين نازع وطني وسياسي اجتماعي وتعليمي، وبين آخر «عالمي»، «عابر للحدود»، ومقاتل. ولا يعدم الجناح المقاتل الأقلي أثراً في الشطر الأعظم، السياسي، على نحو ما لا يعدم هذا أثراً، ضعيفاً على الأرجح، في الجناح المتشدد. وتبعث أوقات التأزم، شأن حرب «حماس» والقوات الإسرائيلية، الجروح غير المندملة. ولا شك في أن الفصل الغزاوي والحمساوي من سياسة الاستيلاء الإيرانية الخمينية على الكتلة الفلسطينية ـ وهذا الفصل جزء لا يزال ضئيلاً من بناء الطوق الأمني والاستخباري الإيراني وتوسيعه الى الساحل الغربي من شبه جزيرة «العرب»، وضفتي البحر الأحمر، وبوابتيه على المتوسط شمالاً

وخليج عدن جنوباً ـ احتُسب وجه منه على أساس استمالة الحركات الإخوانية السنّية، في المشرق ومصر، وما بينهما إذا أمكن، وعلى تقدير هذه الاستمالة والسعي فيها.

وهذا ما لم تتأخر ثمرته في الظهور. فخرج إخوانيو سورية من الجبهة المعارضة الهشة. وهم لم يخرجهم منها فصل صيف ٢٠٠٦ الحربي، ولم يدعهم الى التضامن مع المحنة الفلسطينية على «الصهاينة» و«الكيان الصهيوني». ولعل هذا ما حمل طهران، قيادتها الحرسية، على الإقدام على الفصل الحمساوي الغزاوي من الحرب «العربية» على الدولة العبرية. فغزة فلسطينية من غير واسطة عربية، أو احتلال أراضٍ في جوار فلسطين. ولا يقتضي الانتصار لها، تالياً، إقدام دول عربية ثالثة على الانتصار المرجو. و«الحكومة» فلسطينية واخوانية ومنتخبة ومنفردة بحكم غزة. فلا يحتاج الأمر الى رعاية حكومة «مركزية» تتنازعها موجبات متناقضة أو متفرقة مثل تقليل الخسائر المدنية والمادية، ومراعاة المصالح والآراء المنقسمة، أو مثل العهود الدولية والاختيارات السياسية الاستراتيجية والدستورية. وهو ما اضطر فؤاد السنيورة، ومن سانده، الى مراعاته. وسمى الحزب اللهيون الحال هذه، أي الموجبات المدنية والسياسية والدولية والمادية واعتبارها، «طعناً في الظهر». وسوغوا عدوانهم المزمن والمتمادي على الدولة والمجتمع والحقوق المدنية والسياسية اللبنانية، بطلب «أمنهم» الخاص والمستقل عن الالتزامات هذه كلها. وغزة الحمساوية والإخوانية هذه سنّية، وليست شيعية إمامية على غرار معظم جنوب لبنان ومعظم «الضاحية» ومعزلها المنكفئ وخندقها.

فلا غرابة في انهيار الجبهة المعارضة السورية هذه المرة. ولم يعدم الفصل الحمساوي والغزاوي أثره في المملكة الأردنية الهاشمية. فاستيقظ اخوانيو الأردن على هموم «ديموقراطية». ونعوا على العاهل الأردني، وعلى العشائر، وعلى الديموغرافيا أو الميزان السكاني، صدارة «الأردن أولاً»، والتزامات الدولة الكيانية والأمنية والسياسية والمادية، وتقدمها على موجب التضامن مع المنظمة

الإخوانية الأهلية والأمنية الفلسطينية. وتضافر ضعف أجهزة «حماس» والرد الإسرائيلي «غير المتكافئ» في المبدأ العسكري الردعي، والإعلام التلفزيوني الجزيري و«الإنساني» (الدموي واللحمي)، تواطأت هذه على تهمة سياسة الدولة الوطنية، وسعيها في سلامة النفس، بالتنصل من «القضية»، ومخالفة الإرادة الشعبية. وفي لبنان نفسه، أضعفت «الجماعة الإسلامية»، وهي منظمة الإخوانيين المحليين، التحفظ السني عن السيطرة السورية وتحريكها جماعاتها المحلية، ماضياً وحاضراً. ولم يبق الزعيم الدرزي الشوفي وليد جنبلاط بمنأى من الأثر الغزاوي الحمساوي. فرفد التعاطفُ مع غزة وانبعاث العروبة وفلسطين، والميل السوفياتي الأصيل، صدوعاً بالتهويل الحزب اللهي والإرسلاني بذر الحرب الأهلية في الصفوف الدرزية والجبلية نفسها.

وعلى هذا، فالاستقواء الإيراني الخميني بالكتلة الفلسطينية النافعة والمقاتلة على العالم العربي، وبلدانه وجماعاته وجماهيره، لا يعدم مبررات وأسباباً وعوامل فاعلة ومؤثرة. وضعف بعض اخوانيي مصر ـ ومن القرائن عليه استمالة الإخواني المصري نصار جبريل الى شبكة «سامي شهاب» المزعوم (محمد يوسف أحمد منصور) والمصدَّق من الإدارة اللبنانية المخترقة ـ بإزاء الاستخبارات الإيرانية المعرَّبة، انما هو غاية سعى فيها الجهاز الأمني الإيراني، وتوسل اليها بوسائل استخبارية سياسية وايديولوجية ومادية مناسبة ومكافئة. فليس ثمة أنجع من «العمل» الفلسطيني، على النحو الذي تمثل عليه المنظمات المقاتلة اليوم، أداة تدمير للدولة الوطنية الإقليمية، ولمؤسساتها وحياتها السياسية. فـ «العمل» هذا، في واقعه، ينصب مشروعية عائمة ومرسلة فوق المشروعية الوطنية المقيدة، ويضع مقاليدها بيد مدعيها الاقوياء والوقحين من غير رقابة ولا قيد. وهو يهول بالحرب الأهلية، ويسوغها سلفاً، ويلقي بتبعتها والمسؤولية عنها على عاتق القطب الوطني المقتصد بالأرواح والأرزاق والوعد والوعيد.

وعلى خلاف المشروعيتين، على نحو ما ظهر في العمليتين العسكريتين الأخيرتين، يسع المنظمة العسكرية والأمنية الأهلية (الخمينية) المزاودة على

الدول وكياناتها من غير رادع سياسي أو عملي وأخلاقي، على ما ترغب المنظمات هذه في ايهام جمهورها (وهي، حقيقة، تستر على انصياعها المادي لمعايير الخسارة والربح بخطابة هاذية). وعندما يفتي خطيب الحزب الخميني المسلح في لبنان في السياسة المصرية المناسبة والقويمة، في أثناء الفصل الغزاوي الحمساوي من حملة الاستيلاء الإيرانية، فمرجع فتواه، شأنه في الفتاوى «اللبنانية»، هو انجازاته «الفلسطينية» المفترضة في ميدان مقاتلة القوات الإسرائيلية. فالإنجازات هذه، وهي أقل من حماية الأراضي اللبنانية من العدوان، تقوم مقام التكليف «الشرعي» اللاحق والمرسل. وشرطها هو الحرب الأهلية، أو الحروب الأهلية المتناسل بعضها من بعض لا الى غاية. فلولا رعاية السياسة السورية تحويل لبنان واللبنانيين أرضاً سائبة (أو أرض سباء وحرب على خلاف المخزن المغربي ودار الأمان الإسلامي)، وحؤولها المستشرس والعملي دون انبعاث الحياة في أوصال سياسة لبنانية فاعلة، ولولا «اعتياد» شطر من اللبنانيين «الموت» والقتل والدمار والولاء من غير سؤال، لما وسع طهران وأجهزتها الاستيلاء على «العمل» الفلسطيني.

وترجمة الإخوانيين المصريين الأمن القومي المصري «حقوقاً» سياسية وطنية وديموقراطية على الحكم المصري، وهي حقوق ملحة وثابتة ولكن سندها ليس «المقاومة» ولا «العمل» الفلسطيني ولا المسألة الفلسطينية، الترجمة هذه تعمية متعمدة. فانتهاك الحقوق انتهاكاً «قانونياً»، على ما هي الحال بإيران وسورية وغيرهما، أو واقعياً، على ما هي الحال في مناطق وبلاد الاستيلاء الحزبي الأمني، لا يستثير احتجاجاً ولا مطالبة أو تلميحاً. ولعل خلط المسألتين والمشروعيتين، وحمل الواحدة على الأخرى، في صلب تخريب المخاطبة السياسية و«الإعلامية» في المجتمعات المنكوبة بمنظمات مسلحة أمنية واقليمية من الصنف هذا.

الفصل الرابع

تركيا وإيران وفلسطين

حين كان علي شيرازي، ممثل علي خامنئي في الحرس الثوري، يصرح الى وكالة «مهر» الإيرانية والمأذونة ان سلاح البحرية في الحرس جاهز «لحراسة قوافل السلام والحرية الى غزة»، ويشرط الحراسة والمواكبة المفضيتين الى حروب إقليمية ودولية بإصدار «الزعيم الأعلى» امراً في هذا المعنى، في الأثناء كان وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، يطمئن «سي إن إن» الأميركية الى ان رجب طيب أردوغان لا ينوي الاشتراك في ركوب سفينة تقصد غزة. ومقارنة التصريحين أو القولين، وهما ليسا موقفين على معنى الإلزام السياسي، قرينة جزئية على الاشتطاط الذي قد تقود إليه مسرحة السياسة أو تلفزتها في عصر الإعلام الصوري والإلكتروني الرقمي وعصر النشاط السياسي الذي تتولاه منظمات غير حكومية.

فالناطق الحرسي لا يرى ما يوجب تقييد إطلاق الكلام على عواهنه، وإرخاء الزمام لتخييل محموم و«مهدوي» يتصور العالم في آلام مخاضه الأخيرة، قبيل فرج إمام الزمان وظهوره وتدميره الممالك والأمم الظالمة والقديمة. فلا يقتضي ندب الأسطول البحري الإيراني، وحاملات طائراته العظيمة في مواكبة غواصات «بترول» السوفياتية المستخرجة من الخردة البريجنيفية على عجل تلبية لاحتياجات مالية ملحة، لا يقتضي إلاّ كلمة من نائب إمام الزمان العدل والمستوفي الشرائط.

ولا ريب في ان الاحتفال الناري والكلامي الحرسي هو وليد رؤى محمود أحمدي نجاد المهدوية والمخاضية والتلفزيونية معاً. ولا ريب، كذلك، في مزاودة الناطق الحرسي ومسابقته «الفارس» التركي في مضمار الانتصار للعروس الفلسطينية والعربية، وخطب ودها وإغوائها. فإذا «نجح» الغريم التركي في استدراج «الأعور» أو «الدجال» الإسرائيلي الى قتل ٩ أتراك على متن سفينة مدنية، يقتصر تسلح ركابها من دعاة السلام والحرية (على قول الضابط الحرسي) على قضبان حديد، بحسب بولنت يلدريم من «مؤسسة المساعدة الإنسانية» التركية - جاز تعويل المخيلات الهاذية على آلاف القتلى إذا أبحرت الأساطيل الإيرانية الحرسية من موانئ الخليج العتيد، ومخرت بحر العرب الى باب المندب، ودخلت البحر الأحمر واجتازت قناة السويس وانعطفت شرقاً الى ساحل غزة وحررته، وأجلت المحتلين عنه، ونقلتهم الى أوروبا. وإذا نجم عن مقتل ٩ أتراك الهرج والحرج الديبلوماسيان الدوليان اللذان شغلا طوال أسبوع، وربما أسبوعين، شوارع الأمم وأروقة الهيئات والأحلاف وعناوين الإعلام، فينبغي توقع هرج وحرج يفوقان مئة مرة نظيرهما التركي إذا «اقتصر» عدد ضحايا العدوان على ٩٠٠، وألف مرة إذا بلغ ٩ آلاف...

والحق ان ما يقود الى الإسفاف المازح في معرض مأسوي، غير قدري تماماً، ليس الهراء الحرسي، المتخفف من أضعف معايير المسؤولية، وحده. فوزير الخارجية التركي، أستاذ الجغرافية السياسية السابق، أجاب بـ «لا» مغلظة ومثلثة السؤال عن مشاركة «الفاتح»، أو «الغازي» أو «السلطان» على ما يسمي بعض الأتراك رئيس حكومتهم منذ عودته المظفرة من موقعة دافوس في صيف ٢٠٠٦، في غزوة غزة السلمية الآتية. لكنه استدرك على جوابه القاطع، وضعف أمام إغراء الفكرة والصورة، ولم يشأ تبديدهما. فأقر بأن طيف إبحار الرجل على ظهر سفينة عظيمة، يحفه آلاف الأتراك من الطبقات الوسطى الجديدة، داعب خاطر «الزعيم (شبه) الأعلى» التركي. غير أن الحكومة التركية، أو على وجه الدقة الوزراء «في صفتـ(ـهم) حكومة تركية، لم يشجعوه». واستدرك الوزير على

الاستدراك الأول، فقال: «إذا كانت هناك محاولة جديدة في إطار مدني، لا يمكننا الخوض في الأمر» منذ اليوم.

وعلى هذا، تترجح القيادة التركية بين منطق سياسي جاد وصارم، يحرص على التزام نهج قانوني دولي ويقصد إلى تحصيل نتائج فعلية وملموسة تؤدي الى مراجعة الحصار المضروب على غزة وتحمل مسؤوليات المراقبة، وبين منطق الشاشة التلفزيونية والخطابة المشهدية، وبابه المشروع على «الإيرانيات» و«الحرسيات» المنحولة والمرسلة. والتمرين هذا، أو الترجح، دقيق. ويفترض في صاحب التمرين - وهو من همَّ اسماعيل هنية الحمساوي والغزاوي بتسميته بـ «الخليفة» وسمى دولته بـ «دولة الخلافة» - الجمع والتأليف والموازنة بين داعي الموقف الإنساني والقانوني والدولي وبين داعي الهوى والجنوح القوميين والأنانيين وتشبيهه. وأصداء الواقعة التركية، أي قيادة جمعية تركية سفن كسر الحصار المضروب على ساحل غزة، تحمل على التنازع والتجاذب. فالجمهور «الإنساني» والإسلامي والقومي يميل معظمه مع الدعوات المباشرة والحادة، والمناوئة للغرب، فوق ميله مع المواقف المقيدة بالتزامات واضحة ومشروطة، مفضية الى حلول ظرفية وجزئية. وسابقة صدام حسين قريبة. ويومها، أي عشية غزو العراق حسب متظاهرون عرب ومسلمون كثر ان رفعهم صور الطاغية العراقي هو عربون تضامنهم مع «العراقيين». وهو كان حاجزاً بين الطاغية وبين رضوخه للتخلي عن حكم أساء استخدامه، بمعزل من المزاعم الأميركية في حيازته عناصر سلاح نووي وجرثومي (لوّح هو به عمداً قبل سنوات قليلة).

ولا وجه للمقارنة بين رئيس الحكومة التركي وبين الطاغية العراقي، لا من قريب ولا من بعيد. ولم يحاول الطاغية يوماً التوفيق بين مصالح «قومية» مزعومة، على شاكلة «مرور طريق القدس ببغداد»، أو بطهران، وبين التزامات إنسانية ودولية وسياسية. ولا ينفي بطلان المقارنة حقيقة مشكلة التوفيق بين قيود المنطق السياسي وبين جموح المنطق العصبي. وتنبه السياسيون الأتراك، وفي مقدمهم أردوغان نفسه وإلى جنبه وزير خارجيته، الى مشكلة التوفيق هذه. فحال وقوع

المأساة، ندد رئيس الحكومة التركية بانتهاك الهجوم الإسرائيلي على «ما في مرمرة»، ومقتل مدنيين عزل في الهجوم، القانون الدولي. وأنكر على حكومة نتانياهو، تخصيصاً، إدارتها ظهرها الى السلام، وتهديدها سلام المنطقة، وحجزها بين «الشعب الإسرائيلي وبين الاستقرار والطمأنينة»، و«فرضها العزلة على شعبها».

وبينما كان أردوغان لا يزال في تشيلي أو في طريقه الى بلده، عمدت أنقرة الى إجراءات ديبلوماسية وقانونية معهودة. فاستدعت سفيرها بتل أبيب، وألغت مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الإسرائيلية، وقوات أخرى، كانت متوقعة ووشيكة. وصرح ألكر باشبوغ، قائد الأركان، أن الهجوم «خطير وغير مقبول»، فألحق الجيش، معقل التحفظ عن مجافاة اسرائيل، بالحكومة. وطلبت هذه اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن، وآخر لمجلس حلف الأطلسي ببروكسيل. وتعالت الإجراءات هذه، والصياغات التي رافقتها وتناولت تعليلها، فحملته على مصالح «الشعب الإسرائيلي» وتنكر الحكومة الإسرائيلية الحالية لها، تعالت عن الانسياق وراء هتافات متظاهري ساحة تقسيم اسطنبول: «الموت لإسرائيل» و«أيها الجنود الأتراك الى غزة» و«العين بالعين والسن بالسن». ولا ريب في ان الهتافات هذه كانت محظورة رسمياً، وكانت الحكومة التركية تزجر الهاتفين بها، على ما ذكر مراسل **العربية** باسطنبول. ولكن مقتل مواطنين أتراك غيلة، على متن مركب تركي غير مسلح، بعث مشاعر قومية وعصبية حادة لم تكن الحكومة تسوغ العبارة عنها، ولم تماشها إجراءاتها ولا أقوالها على رغم رفع الحجر عنها.

وفي الخطبة «الحزبية» والجماهيرية التي خطب بها نوابَ «العدالة والتنمية»، وبثها التلفزيون التركي مباشرة، توسل أردوغان بأشد العبارات قومية وسيادية. فندد بـ«المجزرة الدموية». واختار وقع العبارة الطاغي والجرمي وترك عبارة «إرهاب الدولة»، القانونية والحقوقية. ونادى بـ«معاقبة إسرائيل»، ولم يذكر الهيئات التي يُحتكم إليها في طلب العقوبة وإجرائها. فقدم الوجه الأخلاقي والجنائي والديني على غيره من الوجوه.

وحذر من محاولة «اختبار صبر تركيا». ونحت الجملة نحو حمل الحادثة على مجابهة إسرائيلية ـ تركية خالصة، واطراح نصاب أو مرجع يحتكم إليه المتخاصمان أو المتحاربان، ويحكمانه في خصومتهما. والجملة هذه هي أقوى استجابة للنعرة العصبية التي غلبت ربما على بعض الأوساط التركية. ولوَّح، على خلاف كلام لاحق أدلى به وزير خارجيته الحذر، بالثأر للمدنيين القتلى، وطي صفحة العلاقات الإسرائيلية ـ التركية «المميزة».

ولكن الخطيب الغاضب عاد الى التلازم بين «قضية» تركيا وبين «فلسفة الأمم المتحدة»، ولم يفصل الأولى من الثانية. وقرن «مهاجمة السفن وقتل الأبرياء» على ما فعلت إسرائيل، بـ«التعامل مع الإرهابيين»، وهو جريمة الجرائم في نظرها. وهو يماشيها في الشأن هذا. ونوه بالصداقة التي ربطت بين تركيا (العثمانية) وبين اليهود، وبشملِ يهود تركيا بالموقف الشعبي من قتل الأتراك على متن السفينة، وتكلم باسمهم. وأرفق الإلحاح على الأمم المتحدة في اتباع القرارات بالتنفيذ، بانتقاد «العداء للسامية». وتوعد إسرائيل بثمن «باهظ» إذا هي شبهت تركيا بجهات أخرى، يقصد ألمانيا النازية وربما إيران النجادية. والوعيد دليل قوي على رغبة حزبه، وهو يقود تركيا الى الانخراط في أوروبا، في النأي ببلده من شبهات يعرف وقعها الأوروبي المدمر. وحض «الشعب الإسرائيلي» على محاسبة حكومته، و«إرهاب الدولة» الذي تنتهجه، على إضرارها به. وفي الأثناء، لم يكف أردوغان عن بسط رعايته على غزة، وإعلان حقوق هذه الرعاية إما باسم المجتمع الدولي أو باسم دالة تركيا و«صداقتها» الثمينة. ودعاه داعي «الصداقة» الى إسباغها على «حماس». فانتهك شطراً من السياسات العربية هو محط مصالح إقليمية ووطنية تترتب على انتهاكها ذيول متداعية.

وفي ٢ حزيران (يونيو) ٢٠١٠ أجمع مجلس النواب التركي على بيان لوّح بإعادة النظر في العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين في إطار «الوسائل القانونية الوطنية والدولية المتوافرة لدى (تركيا) ضد إسرائيل». واشترط اعتذار الحكومة الإسرائيلية رسمياً عن الهجوم، وإحالة مرتكبيه على القضاء، وتسديد

تعويضات عن الأضرار. وندب المجلس وفداً من النواب الى التحقيق في الهجوم، وطلب إليه التوجه الى إسرائيل. وفي الوقت نفسه لم ير أحمد داود أوغلو «سبباً يوجب ألا تعود علاقات (البلدين) الى سويتها الطبيعية حال رفع الحصار عن غزة والإفراج عن مواطنينا». وقال ان «الوقت حان ليحل الهدوء محل الغضب في الرد على إسرائيل. (و) ينبغي ان يتجنب الناس السلوك الانفعالي». وكان أردوغان رهن، في مهاتفته الرئيس الأميركي، «مكانة اسرائيل في الشرق الأوسط. . . بأعمالها في المستقبل».

وهذا، وغيره مثله، لا يؤذن على وجه اكيد أو مرجح بمصير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. وهي، في الأحوال كلها، رهن عوامل كثيرة في الأزمات الإقليمية والدولية الأخرى، ورهن تطور النظام السياسي التركي نفسه. فمحاولات المسؤولين في قيادة حزب العدالة والتنمية منذ نحو العقد، أو أقل بقليل، إصلاح بنية سياسية سلطانية أو امبراطورية تقوم على مراتب الأقوام، ومخلفات منازعاتها العميقة، لا تزال تتعثر بالمراتب والمخلفات هذه. ولا ريب في ان انخراط الدولة التركية، والمجتمع التركي، في النطاق الإقليمي الأصلي، ودوائره المتشابكة، هو شرط بناء دور تركيا وهويتها الوطنية السياسية على أسس فاعلة وثابتة. وتدرك النخب التركية على الأرجح عمق مهاوي النطاق الإقليمي وسراباته المدمرة. ويقظة المهابة والدالة التركيتين قد لا تنفك من نعرة سلطانية يغذيها التمزق الداخلي، وتغذيه بدورها. والنعرة والتمزق هما بمنزلة الشياطين التي ينبغي للدولة الناشئة لجمها على شفير اختبار متجدد. فلا ينسى الوطنيون الأتراك ان تركيا ليست فوق الجميع، وأن الامبراطورية ليست رسالتها ولا وعدها، وأن مجتمع الدول مهمة غير ناجزة.

معالجة «السياسة» الزرقاوية والانقسامات داخل الكتل

يشكو بعض قادة الميليشيات العراقية (الشيعية) الميدانيين، غداة تدمير ضريح الإمامين العسكريين، والعمليات الانتحارية المنسقة في بعض ساحات مدينة الصدر، ضعف سيطرتهم على «قواعدهم» المنظمة والأهلية. ويشاطرهم المراجع النجفيون، وأولهم علي السيستاني نفسه، الشكوى ويجمعون كلهم، على مراتبهم، على الخشية من تمرد الجمهور، وهو فقراء شيعة المدن الكبيرة والمختلطة، وأولها بغداد، على «اعتدال» قياداته العسكرية والتنظيمية، وطلبها ضبطَ النفس وسعيها فيه. والشكوى والخشية هاتان قرينتان على صعود العنف المنظم عن ايدي الزرقاويين والتكفيريين عموماً، من قاعدته الشعبية، أي الأهلية، الى المراتب والمراكز السياسية. وهذا الصعود، أو الإصعاد، هو غرض سعي المنظمات «الجهادية»، وغاية عنفها. وتقود الحال الى ملاحظة «السياسة الجهادية» والتنبه على إحكامها. فعنفها ليس أعمى، على خلاف زعم شائع يشترك فيه أنصار «المقاومة» المزعومة وبعض خصومها وأعدائها. وهو ليس تلقائياً ولا متروكاً الى مبادرات محلية أو موضعية، على افتراض حقيقة مثل هذه المبادرات في اثناء السنتين الأخيرتين على أقرب تقدير.

فالهجوم على مرقد سامراء، في ٢٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٦، «ارتقى» مرتبة على سلم العنف الداخلي في العراق وإحداثياته اليومية. والسابقة هذه، على رغم تمهيد متصل وحثيث مر بالحسينيات والاحتفالات والجمهرات العريضة والحاشدة، وأدى في بعض الوقائع، مثل حادثة الجسر المروعة (وهي أودت بحياة نحو ٩٠٠ ضحية، ونجمت عن إشاعة متعمدة أدت الى التدافع المميت)، وفي النجف وكربلاء، الى مآس، تُباين الحوادثَ التي قبلها. فهي وقعت (أي أوقعت) في مدينة مختلطة، ويتولى سكانها السنّة حماية المرقد منذ عهد قديم. فتجمع، على هذا، الاختلاط، وهو كثير ومنتشر في وسط العراق، الى قيام عتبة شيعية فيها قد تضاهي مرتبتها مرتبة الأضرحة الكبيرة في مدن الجنوب غير المختلطة، وحيث يغلب الشيعة أو ينفردون بهذه المدن. ووَقّت التدمير ليلة يوم الأربعاء الى الخميس، أي قبل يوم وليلة من يوم الجمعة وصلاته الجامعة في أنحاء العراق (والعالمين العربي والإسلامي). والصلاة الجامعة تقتضي خروج المصلين الى المساجد، والرواح إليها والمجيء منها. وهذا يعرّض المصلين الى الاعتراض والقتل، ويسلمهم الى المتربصين بهم، سنّة كانوا أم شيعة، والسنّة ربما قبل الشيعة.

فالذين أبوا، في خريف ٢٠٠٣، تصديق الكتاب (الرسالة) الذي «رفعه» احمد الخلايلة الزرقاوي الى ولي أمره، اسامة بن لادن، يعلمه فيه عزمه على إثارة شيعة العراق على «مواطنيهم» (على من لا يحتسبهم الزرقاوي أهل السنّة من طريق التقتيل والاغتيال والعمليات الانتحارية)، فيرد أهل السنة في العراق والجوار (على ما أمل الزرقاوي وعوّل) بالتكتل، ويقومون على الشيعة وعلى الأميركيين والتحالف فتكون لهم، أي لقيادتهم «قاعدة الجهاد» النصر - هؤلاء يشهدون، هم والخصوم والضحايا، صدق البرنامج والكتاب وحقيقة «ابو مصعب» (التي أنكروها وينكرونها، وينسبونها الى «الأميركان"). ولعل ما اشتكى منه الخلايلة (أو أبو أنس الشامي، كاتبه قبل مقتله في الفلوجة على الأرجح) يومها، أي «قعود» أهل السنة العراقيين عن قتال الشيعة والأميركيين

وطلبهم السلامة، هو ما يقيم «الرجل» على الشكوى منه. وهو السبب في هدم مقام العسكريين.

فالأسابيع التي سبقت التفجير، منذ ما قبل الانتخابات التشريعية العامة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ وإقبال الناخبين السنّة على المشاركة العريضة فيها، حفلت بقرائن تدعو «قاعدة الجهاد» وأمثالها الى القلق. وطوال كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) امتدت السيطرة الأمنية المركزية واتسعت في محافظات كان يسرح فيها الزرقاويون والصداميون، مثل ديالى والأنبار. واضطلعت العشائر السنّية في الرمادي والفلوجة والقائم، في قلب «المثلث» العتيد، بتطويع ابنائها وأولادها في صفوف الشرطة والجيش. وغلب على حملة التطويع هذه النهج او المنطق الذي حمل جبهة التوافق العراقية وأركانها (الدليمي والمطلق والهاشمي)، على الانخراط في التطوع السياسي. فكثرت في الشهرين الأولين من ٢٠٠٦ أعمال اغتيال قصدت بها «فرق الموت» الزرقاوية والصدامية شيوخ القبائل ووجوهها، وبعض كبار الضباط السنّة (مثل الشيخ كمال شاكر نزال وقبله الشيخ حمزة عباس العيساوي). وكثرت، من وجه آخر، أعمال «فرق الموت» الميليشياوية (الشيعية)، وبعضها، وربما معظمها، من أفراد الشرطة والقوات الأمنية. ويأتمر المنخرطون في الميليشيات بأمر السياسة الإيرانية وحرسها الثوري ومفوضيها، وتمويلها، الى امر قيادات محلية ناشئة، نبتت بعد حملة الائتلاف. وتحظى عصابات القتل هذه برعاية رسمية على مراتب عالية سياسية (والجدل في مسؤولية وزير الداخلية، بيان جبر صولاغ، ومن ورائه رئيس الوزراء السابق والمرشح الى الرئاسة، عن بعض الأعمال الثأرية، حاد، وقد يودي بترشيح ابراهيم الجعفري الى الوزارة) وإدارية.

وأوجه السياسة هذه ربما تؤذن بانعطاف أحوال العراق، وإخراجه من الانقسام السياسي العميق الذي يغذي الانقسام الأهلي ويهدد بإشعاله حرباً أهلية «معلنة»، على قول الجنرال جون أبي زيد وبعض أقطاب الحكومة الأميركية (على خلاف رأي أقطاب آخرين). فالانقسام الأهلي (المذهبي والمحلي والقبلي العشائري)

وحده قد يترجح وقتاً طويلاً في جوار المنازعة الأهلية المعلنة والعامة، وعلى حدودها، من غير ان يدخلها دخولاً صريحاً ومدمراً. والانقسام الأهلي هذا لا يدخل «الحرب»، ولا يستقر فيها، إذا وطئ حواشيها واكتوى بنارها، إلا إذا تعهده الانقسام السياسي، وتولته المنظمات السياسية، العسكرية والأمنية. وهي لا تدرك غايتها إلا اذا شقت صفوف الجماعة الكبيرة الواحدة، وأخرجت منها سياسييها وأعيانها ووجهاءها واستمالتهم الى «خطها» وسياستها، وحرمت الجماعة من يتكلم باسمها، ويغلب مصالحها العامة على مصلحة هوامشها وشراذمها وسواقطها.

ورعاية لحمة الجماعة الأهلية الكبيرة (وهي سنّة العراق في هذا المعرض) والحؤول بين أعيانها وسياسييها وبين مماشاة الجماعات «الجهادية» وقتلتها وانتحارييها، على ما يريد زلماي خليل زاد ويعلن منذ ابتداء سفارته تقريباً، لا يقتضي سيطرة القيادات الشيعية المتوسطة على جمهورها، ولجمها رد الجمهور، «التلقائي» المزعوم، على العدوان «الجهادي»، فقط. فرعاية اللحمة (السنّية) هذه مصلحة عراقية عامة، وشيعية في المرتبة الأولى. وهي تدعو قيادات الشيعة العراقيين الى انتهاج سياسة وطنية، أي سياسة دولة مستقلة (عن الجار الإيراني، وعن الجماعات الأهلية المحلية وقياداتها «الوسيطة») ومشتركة. ولم يكن التمسك بابراهيم الجعفري، وبوزير داخليته، قرينة على النهج الوطني المتوقع. والحق ان الصلاحيات التي أولاها الدستور (الى) رئيس الوزراء، الشيعي حكماً، آذنت بسياسة ثأرية ومائلة. وموازنة هذه الصلاحيات، اليوم، على ما تدعو الكتلة السنّية، بمجلس أمن قومي، تعالج الداء بمثله، وتفاقم تضعضع السلطات. فلا يبقى محكّم في المطاف الأخير يعلو الجماعات، أو يملك من النفوذ ما يؤهله الى التحكيم في خلافاتها الداخلية.

ولعل دعوة عبدالعزيز الحكيم الولايات المتحدة وإيران الى التفاوض على «حال» العراق، قرينة على تفشي الخلافات في صفوف «الائتلاف» الشيعي المتصدع. والدعوة هذه تعلن، من وجه آخر، على الملأ عجز كتل الائتلاف، والحكيم

على رأس كتلة الائتلاف الثانية (بعد كتلة مقتدى الصدر وحليفها الصغير) عن بلورة نهج مشترك. وفي مثل هذه الحال، يجنح التكتل الواحد الى المشي على خطى جناحه المتشدد والمتهور، أو ينشق على نفسه ويقتتل. والأرجح ان يقع «الائتلاف» في الأمرين والحالين جميعاً. فهو يرشح الجعفري الى رئاسة الحكومة، ولا يثنيه عن هذا فوز الجعفري بصوت مرجح واحد من داخل، وإجماع الكتلتين الأخريين على استبعاده.

ويغتنم مقتدى الصدر العدوان على مقام سامراء ليدعو، غداة زيارة طهران ودمشق وضاحية بيروت الجنوبية، الى إجلاء القوات الأميركية، وينسب إليها نسف المقام وما جاء بعده، ويشدد قبضته على مناطق نفوذ يستقل بها (شأن الكتل الأخرى).

وتتيح الخلافات السياسية للصداميين والزرقاويين فرصاً كثيرة، لا شك في مبادرتهم الى انتهازها كلما لاح لهم نفع من انتهازها بواسطة القتل والدمار ومن طريقهما. ويملك «الائتلاف» الشيعي مفتاح الخروج من الدائرة المسحورة. فإعلانه قبول مفاوضة ثانية، قريبة، على مواد الدستور المتنازعة، على رغم خلافات كتله هو عليها، يقوي القيادات السياسية السنية، ويرصّ جمهورها وراءها، ويزكي نهج جلال طالباني، ويستميل الكرد الى الرابطة العراقية، ويحرر كرد تركيا من داعي الانفصال تشبهاً بأهلهم، والحكم التركي من هاجسه. ويمتحن الإعلان «الائتلافي» استقلاله عن الحكم الإيراني وتحكمه في إعمال رابطة المذهب والمعتقد، وتوسلها الى سياسة إقليمية فظة. والحق ان السابقة الإيرانية ـ السورية في لبنان، وحزبه الخميني، تنذر بخلاف هذه السياسة. ولكن العراق، والعراقيين، «أكبر» من الحسابات الفظة والضريبة السابقة. فهذه السياسات إذا أفلحت، عاد فلاحها على إيران خامنئي وأحمدي نجاد بكوارث لا تقارن بـ «كارثة» لبنان على الحكم السوري.

الفصل السادس

«تقسيم» العراق المفترض ومسؤولية السياسات الإقليمية

استدرج قرار مجلس الشيوخ الأميركي غير الملزم (في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧) بإقامة فيديرالية بين ثلاث مناطق في الجنوب (الشيعي) والوسط (السني العربي) والشمال (الكردي)، على أن تتولى حكومة اتحادية ببغداد أمن الحدود العراقية الوطنية، وتوزيع عوائد النفط، وإدارة نفقات الإعمار وخدمة الدين - استدرج شجباً عريضاً من جهات سياسية، خارجية وداخلية، قلما أجمعت على رأي إجماعها على شجب التوصية الأميركية الجزئية. فالكلام على تنظيم سياسي ودستوري يحتسب المنازعات والاختلافات والانقسامات القائمة فعلاً بين الجماعات المحلية أو العصبية أو المذهبية والدينية أو القومية العرقية والثقافية، يستفز «الدول» الإقليمية والمشرقية (العربية) وقياداتها الرسمية. فالمذهب الرسمي والغالب، في معظم الدول، هذه ينكر حقيقة المنازعات والخلافات، وصدورها عن بنية الجماعات ومصالحها ونزعاتها المشروعة، وعن علاقاتها بالجماعات الأخرى، لا سيما تلك الغالبة على النظام السياسي والمسيطرة عليه.

وتصدرت التنديد بالقرار الجزئي أشد الدول، بجوار العراق، ضلوعاً في قضاياه ومشكلاته وحروبه. فخشي رئيس هيئة الأركان العامة في القوات المسلحة التركية

يشار بيوك آنيت «تفتت العراق». وحصر خشيته في بروز «دولة مستقلة، وشيكاً، بشمال العراق»، تنهض مثالاً لأكراد جنوب شرقي الأناضول حيث ينشط نشاطاً عسكرياً دامياً «حزب العمال الكردستاني»، وذريته وانشقاقاته المتكاثرة منذ اعتقال منشئه عبدالله أوجلان قبل نحو عشرة أعوام، وتأوي الى جبل قنديل، وشعابه الصعبة والمنيعة على القوات العراقية الوطنية والكردية، وحدات من مقاتلي «الكردستاني» سبق للقوات التركية ان أغارت عليها، وحاولت حصرها والقضاء عليها من غير جدوى. وفي أثناء هبوب العاصفة على قرار مجلس الشيوخ كان وزيرا الداخلية التركي والعراقي يفاوضان بأنقرة على اتفاق بين الدولتين، وقوات أمنهما. وتريد الدولة التركية إقرار نظيرها العراقي لقواتها بالحق في اجتياز الحدود العراقية، من غير إذن أو إجازة، إذا لجأ المقاتلون الأكراد الى أرض البلد الجار في أثناء تعقبهم ومطاردتهم. وكانت القوات التركية شنت على «الكردستاني»، وأنصاره الكثر في ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته، حملات طويلة. وانتهكت الحملات حرمة الأراضي العراقية. وكان العراق مقيداً بحربه الإيرانية الطويلة والمدمرة على الجبهة الشرقية الطويلة والمختلطة، فلم يسعه الاحتجاج العملي والرادع على الانتهاكات. وتقلصت الغارات التركية في أعقاب اعتقال أوجلان. وتوقفت مع احتلال قوات التحالف (فالائتلاف) العراق، وتولي إدارة كردية ذاتية شؤون كردستان العراق. فأسبغ العراق المحتل و«المفتت»، على قول رئيس الأركان التركي، حصانة على إحدى أشد مناطقه استقلالاً عن «مركزه»، وأكثرها تعرضاً للانتهاك من قبل.

وخرج التنديد السوري عن الاعتبارات السورية الوطنية. فعلى خلاف اقتصار الجيش التركي، من دون وزارة الخارجية أو رئاسة الوزارة، على حيثيات وطنية تركية، نصب حزب البعث العربي الاشتراكي السوري الحاكم نفسه ولياً على القانون الدولي. فدان باسم القانون هذا «الخرق الفاضح» الذي ارتكبه قرار مجلس الشيوخ الأميركي غير الملزم، والمستند الى مبادئ الدستور العراقي الفيديرالي (والقرار يؤولها تأويلاً كيانياً، قومياً ومذهبياً، على خلاف مفهومها ومعناها

«الإداريين»، على ما لاحظ بعض العراقيين). وحمل القرار على قصد مبيت يرمي الى «إلغاء العراق كدولة بكامله وتفتيت شعبه الواحد». وباسم «المنطقة» (العربية) و«الأمن القومي العربي»، هذه المرة، بعد الإدانة باسم القانون الدولي، يدين البيان «استراتيجيات» أميركية، وتالياً صهيونية، تريد «تقسيم العراق كخطوة أولى لتقسيم دول المنطقة». وانتهى البيان الحزبي، وهو يصدر باسم الهيئة الحاكمة والجامعة «الدولة والمجتمع» السوريين، على ما ينص الدستور السوري في توكيله «القيادة» الى حزب البعث، ولم يصدر باسم جزء من الدولة أو الحكم، انتهى الى اختصار «الوضع المتأزم في العراق» في «الاحتلال الأميركي».

والحكم الحزبي المندد، باسم القانون الدولي والأمن القومي العربي، بإجراء يفتقر الى موافقة مجلس النواب (في إطار الكونغرس) وإلى قبول «الإدارة» أو الرئاسة هذا الحكم، تربطه بالعراق، وبالنظام الأمني العربي علاقات، على أضعف تقدير ووصف، ملتبسة. فهو، منذ ٢٠٠٣، فناء الحركات التكفيرية والسلفية المقاتلة، ومخيم «مجاميعها» من اليمن والخليج والمشرق ومصر وليبيا والمغرب، ومحطتها وممرها الى العراق. وهو مصدر شطر راجح من مجاميع المقاتلين هؤلاء وزعمائهم على شاكلة «أبو القعقاع». والأراضي السورية، علناً أو سراً أو الأمرين معاً، هي ملجأ القيادات البعثية والصدامية الناشطة في تنظيم المقاتلين السنة، وتمويلهم، والتنسيق بينهم، والتخطيط الأمني والاستخباري لعملياتهم. والشطران، السلفي التكفيري والصدامي البعثي هما راعيا أعمال القتل والتدمير والاغتيال التي أدت الى قيام بعض الاهل العراقيين على بعضهم الآخر. فتعمدا، من طريق اغتيال القيادات الشيعية العائدة والمقيمة، وإيقاع الخسائر الفادحة في التجمعات والاحتفالات والأسواق الشعبية، وتفجير المقامات والأضرحة والمساجد المذهبية، إضعاف شيعة العراق، وشقهم وحملهم على القيام على السنّة عموماً، واستصراخ المسلمين السنّة العرب، مجتمعات ودولاً، على «الصفويين»، الأعداء المذهبيين، و«الفرس»، الأعداء القوميين، المزعومين.

ولا يتحمل الحكم الحزبي السوري ربما المسؤولية المباشرة عن أعمال الشطرين

هذين. ولا عن أعمال الشطر الثالث الشيعي الصـدري والميليشيوي الذي تربطه به كذلك راوبط وثيقة، مباشرة أو من طريق «حزب الله» بلبنان وجهاز أمنه وتدريبه. لكن سكوته عن أعمال الإرهاب التي تنفذهـا التـيارات الثلاثة هذه وإغضاءه عن قياداتها ومقاتليها، ومقايضته إدانة بعضها بين وقت وآخر بمديح مسؤولين عراقيين سياسته و«تعاونه»، وضلوعه العميق في تسويغ استراتيجيتها المناهضة للغرب الأوروبي والأميركي ـ هذه مجتمعة تشركه إشراكاً قوياً ومباشراً في تمزيق الجماعات العراقية، وتقطيع روابطها، ونكء جروحها. والى اليوم (١٠/٢٠٠٧)، لم توفد الحكومة السورية سفيراً الى بغداد، على رغم تعهد يرقى الى السنتين. ولم ينجم عن استئناف العلاقات الديبلوماسية المقطوعة خطوة ملموسة. وفي المفاوضات السورية ـ الإيرانية، تسعى السياسة السورية الى اقتطاع الحصة «العربية»، وتخليصها من الرغبة الإيرانية في الهيمنة العامة. وينطوي هذا على إقرار بتقاسم النفوذ في العراق الممزق، وعلى إعداد لـ «ملء الفراغ» المأمول والمرجو إذا اضطرت القوات الأميركية الى الانسحاب من العراق على غرار «الانسحاب» من فيتنام أو الهرب منه، على ما يقول الأميركيون.

وعلى خلاف إبداء الخشية التركية، والإدانة الحزبية القانونية والقومية السورية، لم يعلق الساسة الإيرانيون تعليقاً «مركزياً» على القرار الأميركي الجزئي (أو فات هذا التعليق الكاتب، على الأرجح). وأياً كان الرأي الإيراني المعلن، فالسياسة الإيرانية الفعلية تُعمِل تقطيعاً وشرذمة في الدولة والجماعات العراقية على أنحاء ومقادير لا تبارى. فهي راعية المنظمات الأهلية والمحلية المسلحة والمتنافسة، وراعية تنافسها واقتتالها، على مثال «الرعاية» السورية العريقة اقتتال الجماعات اللبنانية المديد والمتجدد. وتشمل رعايتها قيادات سلفية مقاتلة سنية، لا تطرح «القاعدة» منها. وهي مصدر التسلح والتدريب والتمويل والخبرة الأمنية والعسكرية. وهي الملوحة بنيابتها عن الشيعة العراقيين في الدائرتين، الإقليمية والدولية، والمستقوية بهم على السياسة الأميركية، وعلى الدول العربية المتحفظة عن السياسة الإيرانية، والمحور الإيراني ـ السوري.

وبينما تتحفظ السياسة التركية عن تولي حق تعقب «ساخن» للمقاتلين الأكراد، وتطلب مفاوضة وزارة الداخلية العراقية، تقصف المدفعية الإيرانية البعيدة المدى، منذ منتصف أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، مدينة جومان، على ١٧ كلم داخل كردستان العراق، وقرية دربند ومحي خلان. وهجر أهل هذه قريتهم خوفاً من القصف. وترد وحدات النخبة في الحرس الثوري الإيراني على اضطرابات بأذربيجان الغربية الإيرانية، تنسبها الى حزب كردي، «بيجاك»، ينشط على جانبي الحدود الإيرانية ـ العراقية. وترد الوحدات هذه في العراق، سكاناً وأراضي، على اضطرابات تقع بإيران. وفي الأثناء، تعالج السلطات الإيرانية اعتقال القوات الأميركية مواطناً إيرانياً تتهمه بأنشطة استخباراتية وعسكرية (وتنفي طهران التهمة)، بغلق بوابات حدودية بين إيران والعراق، في محافظة السليمانية. فتقتص من الأهالي، وتحملهم المسؤولية المعنوية والمادية عن فعل ارتكبته القوات الأميركية في معرض نزاعها وخلافها مع إيران. ولا يفعل ساسة إيران هذا، أي قصف المدن والقرى المأهولة وغلق الحدود، بجنوب العراق الشيعي. فإجراءاتهم العقابية تقتص من الأكراد، وترمي الى ردع ميولهم الأميركية المفترضة.

واقتصر رد الدول العربية الجارة على اقتراع مجلس الشيوخ، خارج جامعة الدول العربية وبياناتها «القومية»، على تجديد حرصها على وحدة العراق، ودعوة العراقيين الى تحمل مسؤولياتهم عن استقلال بلدهم. وهذا قريب من موقف بعض المسؤولين العراقيين أنفسهم. وهو لا يطرح عن عاتق العراقيين قسطاً من المسؤولية عن تفكك العراق، ولا يلقي بهذه المسؤولية على السياسة الأميركية. وكانت الهيئات العراقية تناقش صيغة جديدة لقانون المساءلة والعدالة الذي ينبغي أن يحل محل قانون «استئصال» البعث، ويرحب معظم المنظمات الحزبية بمشروع «العقد الوطني» الذي أعده نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي. والفرق بين مثالي الردود جلي، وإن كان لا يتستر على اقتتال العراقيين، شيعة وسنّة وكرداً، وعلى تنافسهم الدامي على «الجبنة» العراقية.

وينهض الفرق على معيار راجح هو وجه استعمال الخلافات الداخلية. فالقوى الإقليمية المنخرطة، في الداخل والخارج (وهذا يستثني نسبياً الدولة التركية)، في محاربة السياسة الأميركية، تتوسل بالمنازعات الداخلية، الأهلية والسياسية والاجتماعية، الى التمكين لسيطرتها على داخلها هي، وقمع منازعاته، ثم الى تقوية دورها الإقليمي، أو أطماعها الإقليمية في معظم الأحيان. وهي تتنقل بين الدائرتين من غير عسر. وتسوغ محاولة سيطرتها على دول الجوار، بمنازعات الدول الداخلية والأهلية، وبعجز قوى الداخل عن حل مشكلاتها والتحكم فيها. وهذا نهج السياسة السورية العريق في لبنان وفلسطين والأردن، واليوم في العراق. وهو كان النهج الفلسطيني، وهو النهج الإيراني اليوم. وحمل المنازعات على الصفة الأهلية، وعلى الدائرة الداخلية، يسوغ انتهاء المنازعات، أو إنهاءها، على صورة حاسمة تغلب فريقاً على فريق، وتنتزع من الفريق الخاسر أو المغلوب دعاويه في المشاركة. ويقتضي الحسم التام للمنازعات، من وجه آخر، نفي الصفة الداخلية الأهلية عنها، من غير قبول صفتها الإقليمية أي حملها على خلاف بين الدول نفسه. فالخلاف بين الدول، بين العراق وبين سوريا، أو بين العراق وبين إيران، إذا جر الى حرب لم تنته الحرب الى استئصال واحدة من الدولتين. وعلى هذا يحارب الحكم الحزبي السوري اميركا في العراق (أي الأكراد والشيعة «الإيرانيين») ولبنان (الأغلبية النيابية والحكومة وجمهورهما) وفلسطين (محمود عباس وحكومته)، ويحارب «الصهيونية». وهو شأن الحكم الخميني الإيراني. ويأمن النظامان ارتداد التوسل بالقوى الأهلية الداخلية على الداخل من طريق حمايته حماية متشددة. فيقمع جهاز الأمن السوري التيارات السلفية المقاتلة على أرضه على قدر ما يستعملها في أغراضه في الجوار الإقليمي القريب. ويؤوي الحكم الإيراني عناصر من «القاعدة»، ويموّن منظمات سنية عراقية مقاتلة، على قدر ما يسحق الأهوازيين، من العرب الشيعة والسنّة، والبلوش على حدوده مع أفغانستان.

فالوحدة الوطنية أو القومية والسياسية التي تزعم سياسات الدول الإقليمية هذه

حمايتها ورعايتها بوجه «السياسة» الأميركية، إنما هي على شاكلة الوحدة القسرية التي تصنعها أنظمتها في دولها، أو في الدول التي تسيطر عليها وتخطط للسيطرة عليها. وكأن الوحدة العراقية، على المثال البعثي الصدّامي، لا تتحمل مسؤولية عن انفجار العراق تحت وطأة الحملة الأميركية والدولية، وتفكك العلاقات الإقليمية الناجم عن الحملة. فلا حملة التعريب، ولا حملة «الأنفال»، تسألان عن «الانفصال» الكردي. ولا اغتيالات العلماء الشيعة، ولا قمع الحركة «الشعبانية»، في آذار (مارس) ١٩٩١، اضطلعا بدور في الضغينة الشيعية على «عراق صدام». فإجماع الدول والقوى التي تجمع على حصر المسؤولية على تفكك الجماعات العراقية بالسياسة الأميركية هو، من وجه آخر قريب، إجماع على تزكية الأنظمة الاستبدادية السابقة والقائمة واللاحقة، وعلى تأييد نهجها في بناء «الوحدة» الوطنية، ودوام هذا النهج. والقرار الجزئي والمشكل الأميركي ذريعة إجماعات كاذبة، وإدانات عاجزة. والرد عليه رداً ناجعاً أرضه ومسرحه سياسة عراقية لا تنتهك إرادات العراقيين ولا تتوسل بهم الى قوة تسحقهم.

الخلاف الإيراني - العراقي على القواعد الأميركية والمعاهدة الأمنية

يستعجل الجانبان، العراقي والأميركي، بلوغ مفاوضاتهما على التفويض العسكري الذي يخلف تفويض الأمم المتحدة الحالي لقوات التحالف (ونواتها الأميركية)، بنودا واضحة ونهائية قبل إقرارها في أواخر تموز (يوليو) ٢٠٠٨ الوشيك. وإلى قبل نحو ستة أسابيع من الموعد المقدر، لم ترتسم معالم اتفاق بين القوى السياسية العراقية البارزة على «معاهدة أمنية» بين حكومة العراق القاصر وبين المفاوضين الأميركيين الذين يمثلون فعلا قوة وصاية، وطوق نجاة من انفجار حروب أهلية، قومية ومذهبية، لا تزال تتهدد العراق على رغم ابتعاد طيفها القاتم. والعراق القاصر والمختلف لا يقرر وحده مصير أمنه وسياسته الدفاعية، الحالية والقادمة. فالمسألتان جزء من «نظام» إقليمي ودولي قيد التبلور البطيء والمتعثر. وتتردد أصداء البطء والتعثر هذين في زيارة نوري المالكي الى طهران، علنا وعلى نحو صاخب، وفي تضارب مواقف وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، والمتحدث باسم الحكومة. فذهب الأول الى ان العراق هو المحتاج الى الاتفاق في انتظار بلوغ قوات الأمن الوطنية اكتفاء ذاتياً، وإلى ان المفاوضات أنجزت «تقدماً كبيراً» في الشأنين الأمني والديبلوماسي. وقال الثاني ان المفاوضات لا تزال في طور مبكر، وأن الخلافات بين الجهتين كثيرة.

وما كشفت عنه المصادر العراقية من بنود ومواد متنازعة (**الحياة في** ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨) يتناول أركان السيادة الوطنية على الأرض والفضاء والمياه، وأسس رعاية السلطة حقوق المواطنين وتمثيلها هذه الحقوق ولو في حال الحرب. وإلى المسائل المبدئية والأساسية هذه، يتطاول الخلاف الى مسائل ظرفية قد لا تتفق للوهلة الأولى مع الآراء الأميركية الصارمة في موضوعي السيادة والحقوق. فالمصدر العراقي الرسمي «الرفيع» الذي تنقل عنه «الحياة» يقول أن الدولة الأميركية تريد حرمان الدولة العراقية ضمانات حمايتها من العدوان الخارجي ما لم تقتنع (الأولى) «بنوعية هذا الاعتداء». وهذا قول، في الإطار الفعلي للعراق والعلاقات الإقليمية القائمة، غامض على أضعف تقدير، ويخالف مجرى العمليات السياسية والعسكرية معا. وينكر المصدر على مشروع المعاهدة إحجامه عن ضمان حماية النظام الديموقراطي العراقي من انقلاب عسكري يطيح نتائج الانتخابات. والدعوة العراقية الى ضمان من هذا الصنف لا يتفق تماما مع المطالبة الملحة بالسيادتين الوطنية والإقليمية. وتخالف من وجه آخر، القول ان مشروع المعاهدة يسلب العراقيين حقوقا كثيرة «حصلوا عليها (في أثناء) السنوات الأربع الماضية»، وهي جزء من عمر الاحتلال الأميركي.

والحق ان ترجحاً شديداً يشوب مواقف القوى السياسية العراقية من مصير القوات الأجنبية ووضعها في المستقبل. ويذكر الترجح هذا بسابقه ومثيله في مؤتمر الأحزاب والقوى العراقية بلندن، عشية حملة التحالف على صدام حسين، وعلى الأراضي العراقية. فليس في مستطاع الأحزاب والقوى هذه، يومها شأنها الآن، الإقرار بأنها تدين بخلاص العراق والعراقيين من الكابوس الصدامي البعثي الى قوات أجنبية. فمعظم العراقيين، ومعظم القوى المجاورة وشعوبها وفي صدارتها الحكم الإيراني «الشيعي» والحكم السوري «القومي»، يصمون القوات الأجنبية هذه بالاحتلال والاستعمار والتسلط. ولكن معظم العراقيين، وربما معظم القوى المجاورة، يتبرأون من الكابوس الصدامي. وهم على يقين من ان الخلاص منه بقوى ذاتية، عراقية وإقليمية، كان مستحيلا. فهم يريدون الجمع بين الخلاص من «نظام» صدام حسين، وبين استبعاد تدخل القوات الأجنبية الأميركية ومقاومتها

وطردها من الأراضي العراقية، والمنطقة كلها، بالقوة والمقاومة الوطنيتين والإقليميتين. وتريد قوى إقليمية، إيرانية وسورية، الجمع بين مساندة منظمات عراقية أو «جهادية» تتولى اعتراض التمكين للدولة الناشئة في كنف الاحتلال ورعايته، وتخريب النشأة المتعثرة هذه باسم عصبيتين مذهبيتين (سنية وشيعية) متقاتلتين، وبين الدعوة الى دولة وطنية عراقية ناجزة تضطلع بالاستقرار والسيادة الداخليين وبدور إقليمي مستقل ومتوازن. ويرى أكراد كردستان العراق استحالة اضطلاع قوى سياسية وطنية بضمان استقرار داخلي متوازن، على مدى متوسط، على نحو ما يتوجسون من تنطح الدول الإقليمية، تركيا أو سوريا أو إيران، الى «ضمان» ما يشبه نظاما إقليميا من أي صنف أو مثال. وليست أحوال الكرد في البلدان الثلاثة حجتهم الوحيدة.

وما صدر من آراء وبيانات عن رئيس الوزراء العراقي في زيارته الثانية، في ٢٠٠٨، الى طهران ليس أقل تنازعا من الآراء العراقية في المعاهدة الأمنية المزمعة. وما سربته المراجع الحكومية «الرفيعة»، وعارضت به رأي وزير الخارجية العراقي (الكردي)، يماشي، من بعض الوجوه، الشروط الإيرانية على السياسات العراقية المحتملة. ولكنه يعارض الشروط هذه كذلك معارضة رأسية وحادة. فالعدوان الخارجي الذي قد يتعرض له العراق، وتدعو ملاحظات المرجع الرفيع الى ضمان التصدي له، مصدره بلدان لا ثالث لهما هما الجار الشمالي التركي والجار الشرقي الإيراني. وتقيد الجار الشمالي قيود سياسية وقانونية، أوروبية وأطلسية وبرلمانية وداخلية، لا «يحرره» منها إلا انقلاب تام على الأتاتوركية والدولة الدستورية والديموقراطية التي تحاول قوى سياسية داخلية إرساءها على أركان ثابتة في جوار إقليمي متقلب. وعلى خلاف الجار الشمالي، يشكو الجار الشرقي اضطراباً عاصفاً لعل في رأس أسبابه ضعف مزاولته علاقات الجوار وهشاشة هويته الإقليمية، وعسر رسو الائتلاف الداخلي وكتله الكثيرة والمتناحرة على ميزان واضح ومستقر.

وإلى الأسباب والملابسات الظرفية والراهنة، تحاول السياستان العراقية (على قدر

جواز الكلام على «سياسة» عراقية متماسكة) والإيرانية (وتصح فيها الملاحظة الاعتراضية نفسها وإن على قدر أقل) تجاوز الالتباسات العميقة التي تحف علاقات البلدين واحدهما بالآخر، قبل النظام الإيراني الحالي بكثير، وفي أثناء العقود الثلاثة التي مضت على النظام الخميني «الإمامي». فالبلدان، إيران وبلاد الرافدين، يشاطئان حوضاً مائياً هو الخليج، يبلغ طوله ٨٠٠ كلم، بين أبعد موضعين متقابلين منه. ومن بعد ان كان الحوض هذا طريقا تجارية من أوروبا الى آسيا الوسطى و«الهند» وشرق آسيا، نافست البحر الأحمر، «العربي» في معظمه، امسى أحد ركني خزين الطاقة العالمي (٤٠ في المئة مخزون الموارد) في وقت تتجاذبه حاجات متعاظمة ليس أقلها تموين الأسواق النامية الجديدة. والخليج هذا دائرة إقليمية معتلة منذ القدم. فهو جبهة صراع متجدد الأطوار. فكان خط حروب بين الرومان وبين البارثيين والميديين والفرس، المتحدر بعضهم من بعض بلدانيا وسياسياً إن لم يكن «عرقياً». وكان خط حروب من الصنف نفسه، ثم من أصناف أخرى، بين العرب وبين الفرس، على رغم «وحدة» المعتقد وألوان المعتقد هذا. واستأنف الصراع العثماني الصفوي، فالقاجاري، الحروب القومية والمذهبية الدينية والبلدانية الجغرافية طوال ثلاثة قرون. وناب الصراع الروسي ـ البريطاني، طوال شطر كبير من القرن التاسع عشر وجزء من القرن العشرين، عن سلفه الصفوي ـ العثماني، قبل ان يخلفه صراع روسي (سوفياتي) ـ اميركي.

وفي حلقات الصراعات هذه وأطوارها كلها، عدا الطور العربي والإسلامي الأول، لم تكن عوامل المجابهة متكافئة. فالكتلتان، العربية والفارسية الإيرانية، كانتا، تحت سيطرة القوتين الامبراطوريتين المتنافستين، شديدتي التفاوت. وتمتعت الكتلة الفارسية الإيرانية على الدوام تقريبا بتكاتف وتماسك سياسيين وقوميين ودينيين، وبإدارة عسكرية وامبراطورية «مركزية»، لم تبلغ «الكتلة» العربية شيئا منها، ولو على وجه التقريب. وفي يومنا، وغداة نيف و٣٠ سنة على الجلاء البريطاني، يتصل الساحل الإيراني من قبالة الكويت شمالاً (وغرباً) الى هرمز

جنوبا، من غير انقطاع ولا تخلل، الى حدود باكستان على المحيط الهندي. ونظير الساحل المتصل هذا تقوم ١٠ إمارات (الإمارات المتحدة الى الكويت والبحرين وقطر)، وسلطنة (عمان) والمملكة العربية السعودية والعراق. وهي ١٣ كيانا سياسيا. ويحظى العراق، وهو أرجح البلدان هذه ثقلاً سكانياً، وأرضا معمورة، ومصادر مياه (إلى مصادر اقتصادية غنية)، بمنفذ ساحلي، بين الكويت وإيران، يقتصر طوله على ١٩ كلم خطا مباشرا. وهذا لقاء فوق الـ١٠٠٠ كلم التي تتمتع بها إيران وحدها بين شط العرب والحدود الإيرانية ـ الباكستانية.

فالكفتان الإيرانية والعربية في الميزان البحري والنفطي، مختلتان اختلالا شديدا. ووسع العراق في حربه الطويلة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) على إيران الصمود على طول جبهة برية، معظمها جبلي، طولها ١٣٠٠ كلم. فكانت ثغرته، وهي كادت تودي به وبدفاعاته وجيشه لولا المساندة الغربية والعربية القوية، جنوبه الساحلي والجزري المائي والشيعي. وقد تكافئ مواطن ضعف إيران العسكرية البرية، هي التي تحوطها ٧ دول برية يبلغ طول حدودها المشتركة معها فوق ٨ آلاف كلم، الى الفسيفساء القومية والأهلية التي تتقاسمها، قد تكافئ القوة الساحلية. ولكن المكافأة أو الموازنة تفترض حلفاً عربياً وتركياً وأرمنياً وأذرياً وتركمانياً، الخ.، على ايران. وهذا بعيد، على أضعف التقدير. فيبقى، حقيقة وفعلا، كتلة إيرانية متراصة، من جهة، ونثار عربي يزيده الاستدخال المذهبي، والمنازعات الأهلية القديمة والمستحدثة، والتشرذم السيادي والعسكري، وتعهد القوى الكبيرة والامبراطورية المهمات العسكرية والدفاعية منذ عقود طويلة، تزيد هذه كلها النثار العربي ضعفا على ضعف. ويزيد الطين بلة وتراخيا وانحلالا سعي إيران الخمينية في امتلاك برنامج نووي مشتبه على أضعف تقدير، واختراقها الكتلة السياسية العربية في أكثر مواضعها قابلية للضعضعة والخلل، أي الموضع الفلسطيني، ووراءه سوريا ولبنان، الى اختراقها العراق طبعا، وتهديدها الضفة العربية من خليج نسب طويلا الى عجم ضفته الأخرى المتصلة والمتماسكة.

فليس غريباً، ولا مفاجئاً، انتشار المعسكرات والتسهيلات العسكرية من معسكر ضحى شمالاً وغرباً، الى عريفجان فعلي السالم، فأحمد الجابر، فقيادة الأسطول الخامس، فالعديد، فالسيلية، فجبل علي، فالظرفة، فالسيب، ومصيرة، وثمريت، جنوباً. وفي العراق نفسه نحو ٤٠ معسكراً وقاعدة ينتشر معظمها بين كركوك وبيجي شمالا وبغداد وسطا. ومعظم هذا المعظم يقوم في تكريت وبلد وبعقوبة، غير بعيد من الحدود العراقية ـ الإيرانية. ومعظمه الآخر يولي وجهه الرمادي والأنبار، غربا (الأردن وسوريا). وغداة نحو ثلاثة أعوام على احتلال العراق، في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، ذهبت وزيرة خارجية جورج بوش في ولايته الثانية، الى ان التهديد الأول، اليوم، إنما مصدره «داخل الدول» نفسه وليس علاقاتها الخارجية، على ما كانت عليه الحال في أثناء الحرب الباردة. فطبيعة الأنظمة (على مثالات انظمة كيم جونغ ـ إيل وصدام حسين والتكتل الخميني والتكتل الأسدي. . .) الجوهرية يتقدم تهديدها «توزيع القوة والسلطان العالمي». ويترتب على هذا تدخل في عقر دار الدول. وإذا غلبت على هذا التدخل، في الأعوام الخمسة الأولى التي تلت أواخر ٢٠٠١، صيغة سياسية وإيديولوجية، مالت الصيغة هذه الى الأمن والإعداد العسكري. فأنشأ البنتاغون «قيادة افريقية» تتولى الحرب على الجماعات الإرهابية، وسندها الداخلي الأهلي والرسمي، في شمال افريقيا وبلدان الساحل وجنوب الصحراء. وبعثت القيادة الأسطول الثامن في البحر الكاريبي ومياه المحيط الهادئ.

ولعل الشرق الأوسط الكبير هو ميدان الحروب غير المتكافئة التي تتوقع القيادة السياسية والعسكرية الأميركية تكاثرها، وحلولها محل الحرب التقليدية بين دول، وقوات دول. ففي أفغانستان والصومال والعراق ولبنان وسورية وفلسطين، وعلى الحدود التركية ـ العراقية والإيرانية ـ العراقية، الى أوسيتيا وأبخازيا والشيشان وبؤر بلقانية وصينية محتملة، تدور حروب من النوع هذا، أو قد تندلع مثل هذه الحروب في وقت أو آخر. وفي الحروب هذه، وبعضهم يرى انها تطوي صفحة الحرب المعروفة وتنسخها، تقاتل القوة «العدوة» والأهلية القوة التقليدية المدججة

بالسلاح والمقيدة بقوانين الحرب الدولية والحريصة على أرواح مدنييها وعسكرييها، قتالا لا تكافؤ فيه، ولا مساواة، ولا تشارك في المعايير. فالقوة الأهلية لا تبالي بالخسائر في الأرواح والممتلكات، ولا تراعي قوانين الحرب، ولا تدين بالحساب لا إلى هيئات داخلية ولا إلى هيئات خارجية، وقصارى أمانيها جر القوات النظامية الى ميدان هو الأهالي في قلب المدن، ووقوع خسائر مدنية كبيرة يلوح بها في وجه الجيش النظامي. ومعظم هذا الصنف من «الحروب» المحلية، في فلسطين ولبنان والعراق، ضلعت فيه إيران وحليفها السوري قبلها. وهما طورتا ضلوعهما فيه، مع انقلاب «حماس»، وحرب الحزب الشيعي المسلح (في لبنان) على إسرائيل، وانفجار العنف الطائفي في العراق. ولا تستر دولة مثل سورية على انقلاب عقيدتها القتالية من قتال وحدات نظامية، مركز الثقل فيها القوات المدرعة الثقيلة، الى قتال مجموعات وشلل خليطة وخفيفة، مزودة الصواريخ القصيرة المدى ذات الرؤوس الكيماوية والمحمولة على آليات مدنية أو مموهة.

ولا يزال «مقتل» الدول كونها دولاً تسأل عن مدنييها ومرافقها وتجهيزاتها. وكانت سوريا نفسها ابتكرت «المسارح الاحتياطية»، ومثالها المسرح اللبناني، رداً على ضعفها العسكري التقليدي، وقصورها عن بلوغ «التوازن الاستراتيجي». وابتكرت السياسة المناسبة، وهي «اللبننة»، على معنى الشرذمة، وتحطيم الدولة الوطنية، واستتباع الجماعات المتحاربة، وتضييع المسؤولية عن الأعمال الحربية الداخلية والخارجية وتوكيلها بتركيب «الرسائل» المعقدة الى الأطراف الدولية والإقليمية المتفرقة. وتتولى ايران أحمدي نجاد، وقبله وبعده على الأرجح إيران الحرس الثوري ومكتب حركات التحرر في العالم ومكاتب مدبري ونظار المؤسسات الوقفية والإمامية الكبيرة، تدريب اللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين وبعض الجماعات المذهبية بجوارها القريب، على مثال «الحرب» التي خاضها «حزب الله» في تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ٢٠٠٦.

وجلي ان الصنف هذا من الاشتباكات لا يخاض على مثال حرب حلف منظمة

شمال الأطلسي على صربيا في شتاء ١٩٩٩. واضطر دان حالوتس وعمير بيريتس، وربما يضطر ايهود أولمرت، الى تسديد ثمن خوضها على المثال هذا. وكان دونالد رامسفيلد من ضحايا الخطأ نفسه. ورمت خطة رامسفيلد وتحديثه الجيش الأميركي، الى «إخراج» القوات المقاتلة من ميدان المعركة، والسيطرة على الميدان من فوق وخارج بواسطة تجهيز إلكتروني دقيق ومركب، وإلى تقليص عديد القوات وإلغاء عدد كبير من القواعد العسكرية. وها إن مزيج الانتشار النووي، واللبننة (أو العرقنة)، والحرب غير المتكافئة، يطيح خطة رامسفيلد. وسعى انعطاف بترايوس، اذا صدقت التسمية، الى خلاف ما سعت فيه حملة احتلال العراق وخلع صدام حسين. ومشروع المعاهدة الأمنية تمثيل على الانعطاف في قلب «الصدع» الخليجي. فالحرب غير المتكافئة، ينبغي للقوات النظامية خوضها في قلب الجماعات الأهلية ومدنها. ويقتضي هذا انتشار قوات ميدانية في المسرح نفسه، ومخالطتها جماعاته، وتوسلها بوسائل «كولونيالية»، على قول خبير ماركسي فرنسي. ومحاولة العراقيين، وربما الإيرانيين، الاستنجاد بالمثال التركي، والمعاهدة التركية ـ الأميركية، تخطئ المقارنة. فمن دواعي السياسة الأميركية اليوم في العراق، وطلبها القواعد العسكرية، اضطرارها، في شتاء ٢٠٠٣، الى دخول العراق من محور واحد، جنوبي، هو طريق الكويت ـ البصرة. ومكن هذا للقاعدة الصدامية و«الإسلامية» الجهادية السنية والكردية المتحالفة مع ايران، من الالتجاء الى الشمال الذي منعته الحكومة التركية على التحالف، ولا يزال الشمال معقل «القواعد» هذه. وعملية «أم الربيعين» فصل من فصول القضاء عليها. وهذا ما يبعد أن تكرره القوات الأميركية، ومعها القوات والدولة العراقية، إذا شاءت هذه التمكن من أراضيها الوطنية، والاضطلاع بدورها الإقليمي على الضفة الغربية من «صدع» الخليج غداة رحيل القوات الأميركية آجلاً.

الفصل الثامن

الالتقاء الفرنسي ـ الإيراني في لبنان

شكر وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، طهران على اسهامها في جمع سياسيين لبنانيين من الصف الثاني بضاحية باريس، في الأيام الأولى من تموز (يوليو) ٢٠٠٧. وموضوع الشكر هو ترخيص السياسة الإيرانية للمنظمة الشيعية المحلية بالمشاركة في حوار الضاحية هذا. وفي النصف الثاني من الشهر، ألقى الوزير الفرنسي نفسه، غداة مجيئه الى بيروت ومحاولته استئناف الحوار الوطني وحمل سياسيي الصف الأول على مباشرته في بلدهم وعاصمتهم، ألقى تبعة انفجار العنف و«الحرب الأهلية» اللذين يتهددان لبنان على «سوريا وايران» معاً وجميعاً. وأبدى أحد موظفي الإعلام في وزارة الخارجية الإيرانية دهشته، رداً على كلام الوزير الفرنسي، ووعد بتبديد مخاوف كوشنير، وبتكذيب تكهناته ضمناً، في آتٍ قريب. وأغضى اعلام المنظمة الشيعية السياسية والعسكرية اللبنانية عن تقويم الوزير الفرنسي الدورَ الإيراني (في لبنان)، ومساواته بالدور السوري المعروف، وهو موضوع إجماع سلبي غير مستتر. ولكن الإغضاء هذا يصحبه تقدير «ممثلي المعارضة (في) غداء قصر الصنوبر» ببيروت، وهو مقر السفير الفرنسي الرسمي، بأن فرنسا «بات لديها ادراك عميق بوجوب الشروع الجدي في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية» (قبل التزام الكتلتين النيابيتين الشيعيتين وحليفهما العوني المشاركة في جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، في ٢٥ أيلول/ سبتمبر

التزاماً لا يعطله تعذر الاتفاق على مرشح للرئاسة اذا تعذر الاتفاق هذا)، على ما ذهبت اليه إحدى الصحف المحلية (**السفير**، في ٣١ تموز ٢٠٠٧).

وغداة سفر الوزير عائداً الى بلده، لخص السفير الفرنسي «ملخصاً تنفيذياً»، على قول صحيفة أخرى، ثمرة محاورات الوزير. فقال ان الوزير شدد على «ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري(. . .) ضمن نصاب الثلثين، على أن تعقب ذلك حكومة اتحاد وطني». وأما مواد برنامج الحكومة العتيدة. فهي تطبيق القرار الدولي ١٧٠١، وما انتهت اليه دورات الحوار الوطني (تحديد الحدود الدولية مع سورية، وتبادل التمثيل الديبلوماسي بين بيروت ودمشق. . .) واقرار اصلاحات باريس ـ ٣ (وأولها خصخصة بعض المرافق العامة وتعهد فاعلية الإدارات) والتزام النقاط السبع (والنقطة السابعة فيها تقضي بنقل مزارع شبعا المتنازعة الى رعاية الأمم المتحدة واخراجها من الاحتلال الإسرائيلي قبل الجلاء عن الجولان، ومن غير ربطها بالجلاء هذا).

وتنكر المنظمة الشيعية المسلحة، وينكر حلفاؤها من بعدها، حصول اتفاق على هذه المسائل. وهم جميعاً دأبوا على الطعن فيها، وفيمن يذكّرون بها ويدعون الى احيائها. فهم، المذكرون ودعاة الإحياء، يتسترون على تواطئهم مع «الكيان الصهيوني» على «المقاومة» و«عمقها العربي والإسلامي». وكان سبق زيارة كوشنير صدور بيان مشترك عن محادثات الرئيس الإيراني والرئيس السوري بدمشق، في ١٩ تموز. وزكى البيان «تعزيز الوحدة الوطنية والوفاق الوطني ودعم (الرئيسين) لما يجمع عليه اللبنانيون كافة». ويعلق ابراهيم حميدي، من دمشق السياسية والإعلامية، على معنى «الإجماع» و«كافة»، فيقول ان ربط حل الأزمة بالتوافق «يعني اقتراباً ايرانياً من موقف دمشق» (**الحياة** في ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٧). وأما كلام البيان على «أمن لبنان واستقراره وسلامة أراضيه»، وعلى «حق الشعب اللبناني في مقاومة الاعتداءات الإسرائيلية. . . واستعادة ما تبقى من أراضيه»، فتأويله «الشامي»، بحسب المراسل، هو «ربط أهداف (حزب الله) وسلاح المقاومة بضرورة وقف اسرائيل انتهاكاتها سيادة لبنان

وتحرير مزارع شبعا». وترجمة العبارة الأخيرة هي «ربط دمشق ترسيم الحدود في شبعا بتحرير الجولان». وهذا، في جملته، يخالف «ملخص» السفير الفرنسي «التنفيذي». ويخالف، على الأرجح، الرأي والمخطط الفرنسيين المعلنين والمعروفين.

وتكني الترجمة العامة للبيان، أو لفقرته اللبنانية، عن «رد على كلام وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير ان ايران تريد التهدئة في لبنان (وأن) سورية تعرقل ذلك». وهذا تطمين الى ان الحكمين المتحالفين يريدان في لبنان شيئاً واحداً: «التوافق» (أي حق النقض على المحكمة ذات الطابع الدولي، وعلى تطبيق القرار ١٧٠١، والنقاط السبع وباريس ـ ٣)، و«الاستقرار» (من طريق الجهاز الأمني «السوري» واقرار المنظمات الفلسطينية «الشامية» على سلاحها وانتشارها داخل المخيمات وخارجها)، و«المقاومة» (أو استقلال «المقاومة الإسلامية» بولايتها على «أمتها» و«جهادها» وادارة بلادها).

والحق أن التعويل على الصياغة الديبلوماسية لا طائل كبيراً منه في الاستدلال على نهج السياسة القائمة، أو السياسات القائمة. فهذه الصياغة انما تنفع أولاً في الاستدلال على رغبات السياسة التي تتولى التنبيه والتأويل، وعلى مطامحها أو مطامعها ومقاصدها. ولا تعدم سياسة، أو ديبلوماسية، «مناقضة» نفسها بنفسها في اليوم التالي. فقبول من ندبه أحمدي نجاد الى كتابة البيان السوري ـ الإيراني بعبارة البيان: «استعادة الجولان السوري المحتل الى خط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧»، ينبغي مقارنته أو موازنته، على الأقل، بمؤتمرات أحمدي نجاد السابقة، وتوصياتها بـ «شطب اسرائيل من الخريطة»، ودعوته في ٥ آب الجاري، أي قبل أن يجف حبر البيان، اليهود الى ترك فلسطين، والإقامة بمكان آخر. وعلى هذا، فخط ٤ حزيران ١٩٦٧ هو خط الحدود الفلسطينية (في قيادة «حماس» على الأرجح) ـ السورية، وليس خط الحدود الاسرائيلية (على ما يتوهم التعليل الشامي) ـ السورية. وعبارة البيان، على هذا، تطوق خلافاً فلسطينياً ـ سورياً افتراضياً، تتيح «الحنكة التفاوضية والحرفة السياسية الفائقتان»

(على قول المراسل) استباقه وتطويقه قبل وقوعه بعقود أو قرون. فالتنويه بالعبارة، وتأويلها انتصاراً ديبلوماسياً وسياسياً سورياً على «التعنت» الإيراني، انما يعلنان على الملأ بعض المشكلات التي تعانيها الديبلوماسية السورية في علاقتها بنظيرتها الإيرانية، الأحمدية النجادية على وجه الخصوص.

فسوابق الديبلوماسية الإيرانية القريبة في شأن القضية اللبنانية، والمساعي الفرنسية في معالجتها، ترد كلتاهما الى حوادث معروفة على هذا القدر أو ذاك. فمن هذه الوقائع مفاوضة ايرانية وفرنسية وعربية، على مثال المثلث «الإسلامي» ـ الأوروبي ـ العربي الذي ترى طهران نفسها أحد أركانه وبُناته، على الاتفاق الرباعي الانتخابي الذي انتخب الى المجلس النيابي اللبناني، في ربيع ٢٠٠٥، غالبية من كتل تكتل «١٤ آذار» (مارس).

وكانت الوزارة التي ولدت من هذه الانتخابات، ولا تزال ثابتة وقائمة الى اليوم على رغم استقالة ٦ من وزرائها واغتيال سابع، من ثمرات الرعاية المثلثة نفسها، ومترتبة عليها. وحين اندلاع حرب «المقاومة الإسلامية» واسرائيل، في صيف ٢٠٠٦، أراد وزير خارجية فرنسا يومها، فيليب دوست ـ بلازي، لقاء منوشهر متقي، نظيره الإيراني، ببيروت، على رغم انتقادات فرنسية وأوروبية وأميركية حادة، وسعى في تجديد التنسيق الذي أثمر في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ استقراراً جزئياً هزته، دورياً، اغتيالات، أردت شخصيات أعلنت معارضتها السياسة السورية في لبنان، وتفجيرات تولت استكمال «عمل» اغتيال رفيق الحريري و«وظائفه» المقيمة والمتعاظمة. ولم يفلح الوزير الفرنسي في مسعاه. ولكن دوام العلاقات الفرنسية ـ الإيرانية، أو وجه من وجوهها، على هذا النحو خلف بعض الأثر في صوغ القرار ١٧٠١. وعن هذا القرار نشأت صيغة قوات الفصل الدولية (اليونيفيل) الجديدة والمعززة في جنوب لبنان. واضطلعت القوات الفرنسية، بعد تردد، بدور بارز في إحياء قوات الفصل، وحمل دول أوروبية أخرى على الإسهام فيها والانضمام اليها.

وجزء من الدالة الفرنسية في المسألة هذه يعود الى شبكة العلاقات الفرنسية ـ

الإيرانية المعقدة. ففرنسا، الى دورها في المفاوضات الأوروبية ـ الإيرانية (مع بريطانيا والمانيا)، ثم في المفاوضات الدولية ـ الإيرانية (٥ + ١)، قطب استثماري بارز في ايران. ومواقفها المتحفظة عن السياسات الأميركية في العراق وفلسطين وشرق آسيا، وربما افريقيا، معروفة. ويعول خط أو جناح من خطوط السياسة الخارجية الإيرانية وأجنحتها، يتولاه هاشمي رفسنجاني على الأرجح (وهو حمل على الاتصال بالمملكة العربية السعودية، ودعا اليه، قبل زيارة أحمدي نجاد الرياض، في أواخر كانون الثاني/ يناير من ٢٠٠٧)، على تعاون ايراني ـ فرنسي، من وجه، وعلى تعاون ايراني ـ سعودي، من وجه آخر. وتسعى الأطراف الثلاثة في تنسيق ما يمكن تنسيقه بينها في دائرة الشرق الأوسط. ولا يضير السياسة الإيرانية طبعاً الظهور في مظهر القطب، أولاً، والقطب المعتدل والمسؤول، ثانياً. وتستحسن طهران لبوس هذا اللباس في أمور صورية لا تقدم ولا تؤخر، شأن جمع السياسيين اللبنانيين الذين دعاهم برنار كوشنير الى ضاحية العاصمة الفرنسية، أو عاد فدعا «أقطابهم» الى قصر الصنوبر ببيروت.

وفي وسع طهران الإدلال باعتدال حزبها «الإسلامي»، غداة ابتداء تكتل «٨ آذار» اعتصامه في قلب بيروت، وإناخته على هذا القلب، وذلك قياساً على «تطرف» من يمتون الى السياسة «الشامية» من غير وسيط. فلا ريب في أن الاستيلاء بالقوة المسلحة والارهاب على السرايا الكبير، مقر رئاسة الحكومة، كان في متناول الحزب الشيعي المسلح وأنصاره، لو اقتصر أمر الاستيلاء على حساب عسكري وتقني، على ما دعا اليه أنصار السياسة السورية المباشرون، وتابعهم على دعوتهم ميشال عون وأعوانه، من غير احتساب الثمن السياسي الأهلي، والديبلوماسي، والاقتصادي الداخلي، والاقليمي، والدولي. ولكن الحزب الشيعي نكص عن الخطوة هذه عمداً. ونكص عن المضي على «الإضراب العام» المسلح الذي قسر عليه معظم اللبنانيين في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، وكاد يؤدي الى كارثة وطنية نذيرها الأول شطب الجيش اللبناني من عداد هيئات الدولة وأعمدتها وأركانها، وترك الدولة والمجتمع نهباً لقوى أمر واقع أهلية.

وغداة نذير الكارثة هذا، حط أحمدي نجاد بالرياض ساعياً في تفادي شقاق مذهبي يُخرج فرق «المقاومة الإسلامية» العربية مخرج الوكالات المحلية المسلحة، أو أدوات تسلط طهران و«سيطرتها على عدد من الأوراق (...) جميعها عربية (...) من أجل تحقيق مصالح وأهداف غير عربية»، على قول أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر (**الشرق الأوسط**، في ٣ آب ٢٠٠٧).

وتؤدي فرنسا دوراً آخر مباشراً في السياسة النووية الإيرانية، على ما تأمل طهران، هو غير دور الوساطة الديبلوماسية الذي مر الكلام عليه. فغداة استقبال الديبلوماسية الفرنسية السياسيين اللبنانيين، وحضهم على المناقشة المباشرة، والتوسط في انتخاب المجلس النيابي الرئيس العتيد بحسب الأصول الدستورية، بباريس وبيروت، دعا بعض مفاوضي الملف النووي الإيراني ١٠ صحافيين غربيين الى «رحلة في قلب الجهاز النووي» هذا، على قول صحافية فرنسية، سارة دانيال، شاركت في الرحلة (**لونوفيل أوبسرفاتور**، عدد ٢ ـ ٨ آب ٢٠٠٧). وفي أثناء «الرحلة»، لم يكف الأدلاء المأذونون عن مديح الرئيس الفرنسي الجديد، نيكولا ساركوزي، وتثمين عزمه على بيع طرابلس الغرب، ومعمر القذافي، مفاعلاً نووياً لتحلية مياه البحر. فطرابلس القذافي، شأن طهران خامنئي وأحمدي نجاد، محل تهمة دولية، ويُخشى توسلها برنامجاً مدنياً الى انجاز برنامج نووي عسكري. فإذا رفعت التهمة عن الزعيم الليبي، فقد يؤذن رفعها بعودة الى «تقليد» سابق أباح لها بيع مفاعلات نووية الى زعماء اقليميين غير مأموني الجانب ولا السياسة، على ما لاحظت صحيفة ألمانية قاسية (**الحياة، في الأول من آب ٢٠٠٧**).

وهذه الخيوط، الدقيقة أو الغليظة، قد ينعقد منها تنسيق ظرفي. ولكن من العسير أن ينعقد منها محور، لا سيما في مسائل شائكة وحيوية مثل مسائل الشرق الأوسط الأربع (العراق وفلسطين ولبنان والملف النووي الإيراني)، وبين دول وسياسات بينها ما بين فرنسا وايران وسياساتهما من تعارض عميق وتلاقٍ اضطراري. فالالتزام الفرنسي استقلال لبنان ـ ويتفق هذا وميل فرنسا، في صيف

٢٠٠٤ الذي صيغ فيه القرار ١٥٥٩، الى تقديم اجلاء القوات السورية على كسر شوكة الحزب الشيعي المسلح، على خلاف الترتيب الأميركي للمسألتين، على نحو ما يتفق وترجحها في تصنيفه حركة ارهابية ـ الالتزام هذا يناقض مناقضة حادة المماشاة الفرنسية الطويلة (من ١٩٨٣ غداة الهجوم الانتحاري على «دراكار» ـ الى ٢٠٠٤ تاريخ القرار ١٥٥٩) السياسةَ السورية. فذريعة تخليص الدولة والمجتمع اللبنانيين من القبضة السورية و«تعريبها» الأبنية السياسية والاجتماعية وتحويلها مرافق سيطرة ساحقة تتولاها طغمة أمنية وأهلية، لقاء شراكة متوسطية ـ أوروبية تتبوأ سورية منها مكانة منظورة، باءت بالفشل. وتتحمل الديبلوماسية الفرنسية الشيراكية بعض المسؤولية عن الفشل هذا.

والتحاق بشار الأسد بالسياسة الإيرانية، من طريق أداتها الحزبية والمذهبية المحلية ـ وهذه الأداة رعتها الهيمنة السورية على الدولة اللبنانية، وكان يفترض فيها أن تكون سنداً لسياسة اقليمية هجومية ومستقلة ـ قيد الحكم السوري بمشكلات جديدة (المسألة النووية والعراق) لا تقل تعقيداً عن القضية الفلسطينية. ومقايضة طهران التحاق دمشق في («ساحة») لبنان، وبلبنان «شامي»، تكاد تكون أضعف الإيمان الإيراني و«الإسلامي». فلبنان كان غنيمة سورية. وهو غنيمة الحكم الأسدي الراجحة. ولبنان المستقل والوطن السياسي (غير الإثني والعروبي المذهبي) مصلحة فرنسية وأوروبية وغربية متعاظمة. وعلى هذا فرسو محور إيراني ـ فرنسي، ولو هامشي، عليه، يوشيّه لون أو ظل «ليبي»، أمر عسير. والسعي الفرنسي المحموم في تجنب عثرة انتخابات الرئاسة وكمينها، وهو سعي تحدوه علاقة فرنسية وثيقة بكتلة الحريري ودالة مفترضة على ميشال عون بددت معظمها انتخابات المتن، قد تجزيه السياسة الإيرانية تعليقاً يعود على اللبنانيين بسلم ضعيف يجنبهم انفجار العنف، ولا يحصنهم من تفشي القروح (الاعتصام، مخيم نهر البارد، تهديد القوة الدولية، الاغتيالات، الحلف الشيعي ـ العوني...) في جسمهم المخلع. ومثل هذا لا يقيت محوراً ولا يقوم بأود استراتيجية.

القسم السابع

الجماعة الحوثية المقاتلة في صعدة

ولادة لحمة طائفية وعامية في ثنايا دولة وطنية مترنحة

يذهب بعض مؤرخي (أو إخباريي) الجماعات اليمنية المعاصرين الى ان انقلاب ايلول ١٩٦٢ العسكري و«الناصري» على نظام إمامة آل حميد الدين الزيدية الهادوية امتحن الزيديين اليمنيين كلاً وأفراداً، حكماً وعقيدة، جماعة أهلية على حدة من الجماعات اليمنية الأخرى وجماعة يمنية تشارك الجماعات الأخرى دولة واحدة، عامة ومشايخ، على معنيي المشيخة القبلي والعلمي المذهبي، - امتحنهم امتحاناً عسيراً. فقيام ضباط عاميين، من عامة القبائل، ومختلطين مذهباً، على حكم يستظهر بشروط الإمامة، نسباً وفقهاً ومعتقداً، وخلعهم الحكم المستقر منذ نحو ألف عام متصلة، هز أركان الولاء للسلطة، ورابطة الجماعات الداخلية وأواصر الجماعات بعضها ببعض وكلها بقمة السلطة والأسرة المتربعة بهذه القمة. والحق ان الانقلابيين لم ينقلبوا على «القمة» الحميدية وحدها، وعلى شيخها الإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن حميد الدين وحده. وكان انقلابهم أو قيامهم على أسس الإمامة ومشروعيتها، وعلى الأبنية الاجتماعية التي نهضت عليها ورست الوقت الطويل الذي سبق أواخر ١٩٦٢. ولعل أحد أقوى الأسس والأبنية الأساس أو البناء العلمائي. فهؤلاء «عشرات منهم» قتلوا و«صفوا»، على قول محمد عايش (مأرب، ٤/١١/٢٠٠٧)، واعتقل المئات،

والباقون إما راقبتهم أجهزة الحكم الجديد الأمنية والبوليسية أو قيدتهم بإقامة جبرية وألزمتهم الاقتصار على دائرة جغرافية لا يتعدونها في رواحهم ومجيئهم.

المرتبتان ونشأة الطائفية

وعلماء الزيدية الممتحنون عليهم مبنى علاقة «مجتمع» الزيديين اليمنيين بالسلطة أو الإمامة، وهم عروة الجماعة الداخلية، والوصلة بينها وبين الحكم «المركزي». والزيدية، على نحو ما صاغها علماء معتقدها وآداب اجتماعها معاً، تجمع دوام مجتمعها وعروته الى ولايتها الحكم في البلاد التي ينزلها الزيديون وسيطرتهم على الحكم. ويستدل علماء الزيدية على قوة الجمع والربط هذه بالسابقتين العراقية والإيرانية: فترتب على انهيار الزيدية السياسي، أواخر خلافة بني العباس، اندثارها الملي، بما هي معتقد جماعة من الناس أو ملتهم. وأدى سقوط الزيدية الجيلية والديلمية السياسي بإيران الى انصرام المذهب. وهذا ناجم، على الأرجح، عن «اقتصار» المذهب الزيدي على فقه المعاملات دون اركان الإيمان وميتافيزيقاه، على خلاف الإمامية الإثني عشرية. فلا اعتقاد وجوب الإمامة في المتحدرين حصراً من ولدي فاطمة بنت الرسول وابن عمه، الحسن بن علي والحسين بن علي، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا الخروج على الإمام الظالم، أصول إيمانية «عميقة» أو غيبية. وهي، في الأحوال كلها، لا تسوغ تقية ولا كتماناً يدفع بهما المؤمن المريد غائلة سلطان يخالفه المعتقد والإيمان. وإلى هذا، فاعتقاد هذه الأصول ونظام الاجتماع الأهلي والسياسي الذي يأخذ أو يهتدي بها واحد. فإذا انحل هذا الاجتماع، وهو ينحل إذا خسر أصحابه إمامته أو رئاسته وسلطته، لم يبقَ ما يدفع به أهل الملة تفرقهم أو ما يقيمون به رابطتهم وعروتهم. فهم أهل ظاهر وعلانية، ولا يدعون علماً بباطن يتناقلونه، أو يتناقله علماؤهم، ويرسي إيمانهم وسلطانهم على معان يحفظونها وتحفظ مُسكتهم «على الدهر».

ولم تكن الزيدية، جماعة ومعتقداً، طائفية ما استقرت في رأس الحكم والسلطة،

وما كفل «الأئمة» الحكام تماسك الجماعة، وضموا إليهم سلك العلماء، وقام هذا منهم مقام الرقيب الملاحظ المعنوي ومقام السند والمسوّغ معاً. فالسلك يتولى، مع الإمام وشرطته، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو يتعهد الخروج على الحاكم الظالم، ويسلطه على الإمام سيفاً معنوياً مستقلاً يضارع به، نظرياً، رجحان كفة الأداة الحكومية والإدارية والعصبية (الإمامية) على كفة العلماء في ميزان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسلكه (سلكهما). والموازنة والرجحان نظريان حقيقة. فالسلك العلمي، على رغم استظهاره القوي بسلسلة الفقهاء «المجددين» وهو اللقب الذي يلقب به كبير علماء وقته وعصره ـ، وبمدارسه وأوقافه ومكانة العلماء، وعلمهم المتصل بفقه علي بن زيد من غير عصمة ولا لدنية، ينزل مرتبة ثانية (وليس ثانوية) ومتضافرة من بنية الجماعة الزيدية. فكفة الإمام الحاكم ترجح كفة الشيخ المجدد في حال المنازعة، من غير ان يعني رجحانها إسكات الشيخ. وعلى هذا، وسع مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (١٩١١ ـ ٢٠٠٧)، باسم ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنكار إجازة الإمام أحمد بن يحيى بن حميد الدين بث الأغاني (الوطنية) الملحنة من إذاعة صنعاء. ولم يدعه إنكاره أو معارضته الى إخراج آخر حاكم يمني من آل حميد الدين من أئمة الزيدية أو الطعن عليه.

ولكن انهيار الإمامة السياسية، وانتصاب سلطة أو ولاية للحكم من غير سند يدمج عصب الجماعة وهيئتها ومراتبها في معتقدها المتوارث، نجم عنهما أمران متلازمان: الأول خسارة الجماعة يقينها بدوامها وبقائها، في ضوء التجربتين العراقية والإيرانية والمغربية (على قول بعضهم)، واختبارها جواز «موتها» أو اندثارها. والأمر الثاني هو انقلاب لحمتها طائفية، على معنى تقدِم المعتقد ورجاله وعلمائه عاملَ تماسك ولحمة على الإمامة السياسية والنسبية وتتويجها بنيان الجماعة المتضافر والعضوي. والأمر الأول، أي زعزعة اليقين بالدوام واستدخال احتمال الاندثار وجدانَ الجماعة، أدى في الثلث الأول من القرن العشرين ـ حين أوّلت جماعات من المسلمين، ومثقفون إسلاميون، سيطرة

القوى الغربية («المسيحية») الكبرى على معظم العالم الإسلامي على معنى التدمير والتهديد بالإفناء المعنوي ـ أدت الى نشأة إسلام سياسي وحركي حمل «الغرب» والعالم المعاصر كله، على عدو ديني ووجودي تالياً. وحمل علاقة العالمين واحدهما بالآخر على حرب «عالمية» وخلاصية لا نهاية لها إلا بانتصار عالم على آخر، والتسلط عليه وإبادته، إذا قدر له (و«الغرب» هو محل التهمة أولاً) ذلك. ويترتب على هذا «الرأي» نهج عام يجعل الحرب الشاملة والمعلنة على «الغرب» و«ادواته» المحلية أو الوطنية، أو «مجتمع الحرب» على قول خميني، نظاماً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً أمثل، هو نظام «المقاومة»، على ما تزعم الجماعة الشيعية المسلحة بلبنان. وأداة هذه الحرب هي الجماعة الطائفية. وهي تفترض استقلال الجماعة بنفسها، وقطع روابطها بأبنية الدولة الوطنية، من وجه أول، وتخليص ما تنفرد به الجماعة الأهلية من الجماعات الأخرى، ومما تشترك فيه وإياها في إطار الدولة الوطنية، من وجه ثان. ويفترض قيام الجماعة الطائفية بنفسها انتصاب «دعاة» المذهب الجدد لسيادة أهل المذهب على أركان (قيادية) جديدة. فيتصدى للقيادة سلك مختلف من الدعاة، يجمع اصحابه الفتوة (سناً) والاجتهاد (في الأصول والمقاصد من خارج البنية الفقهية الاعتقادية) والعمل («الجهاد») والقيادة الحزبية المركزية (على خلاف البنية الأهلية المرنة)، معاً.

وفي اثناء العقود الثلاثة التي أعقبت الانقلاب الجمهوري و«العامي» على الإمامة الحميدية، تقلب الزيديون، وجماعاتهم الإقليمية المتفرقة بصعدة والطائف ونجران الى «مهجر» صنعاء، بين مواقف وسياسات ومناهج مختلفة. وبرز تيار علمائي وفقهي، سلكي وفكري، تولى أمرين متضاربين ومتنازعين معاً: الأول هو الحؤول دون تهاوي سلك العلماء الزيديين، ومدارسهم وتعليمهم وتراثهم، وتصدعه تحت وطأة خروج رأس المذهب وبنيانه من قمة السلطة. وتعهد هذا الأمر، وناضل دونه كبير علماء الزيدية مجد الدين المؤيدي، تأليفاً وتدريساً ورعاية للشباب الزيدي المقبل على الدراسة ثم على القضاء والفتوى والتدريس، على مراتبها المتفرقة. وأيد «ثاني» علماء الزيدية، بدر الدين الحوثي، نهج

المؤيدي هذا. فقام النهج، في شُعَبه المتضافرة، مقام لحمة الجماعة المؤتلفة، وهي المقصية من السلطة، والمتشرذمة شراذم وجماعات محلية وإقليمية. ووسع الجماعة الزيدية المنقسمة، والمتعرضة لتشعب الوظائف السياسية والاجتماعية داخلها، رص صفوفها والتحلق حول سلكها الطائفي والمذهبي. وافترض تحلقها هذا تمييز زيدية أهلية أو إقليمية، يسميها محمد عايش «مناطقية»، سياسية (على المعنى الأهلي)، من زيدية جامعة، اعتقادية ومذهبية. واقتصار الشرط أو الشق هذا على «المعارضة»، على معنى اعتزال العمل السياسي اليومي وترك الخوض في الخلافات بين كتل الحكم وأشياعها، أسهم في حفظ اللحمة المذهبية لقاء الإقرار بتفرقها الأهلي والسياسي، وفصل الهوية الجماعية من الجسم المتفرق. وكان هذا صدوعاً بنتائج الحرب الأهلية والقبلية والإقليمية التي عصفت باليمن غداة «الثورة السبتمبرية»، وامتثالاً لمترتبات خروج الجسم المذهبي المتماسك من اتحاده بالدولة الإمامية.

الخيبة الجمهورية

والأمر الثاني الذي تولاه التيار العلمائي الفقهي هو مراجعة اركان الاعتقاد التي دمجت، الى حين وقوع الانقلاب «الناصري»، لحمة الجماعة الزيدية في الإمامة ونظامها. فلم ينكر علماء الزيدية على الجمهورية حقها المبدئي في الحكم والولاية، ولم يبطلوا الحق هذا، على رغم عسر الرأي، ومناقضته اليقين التاريخي والاختباري بكفالة ولاية الحكم دوام المذهب، وبارتهان الدوام للإمامة السياسية والمرتبية. ورجع الزيديون، او معظم علمائهم، عن اعتقاد الإمامة «ضرورة» وأصلاً. واشترطوا على الحاكم، لقاء الإقرار به وبحكمه وإجراءاته، شرط «العدالة». وكان مجد الدين المؤيدي غداة نحو ١٥ عاماً على الانقلاب العسكري والجمهوري، و٨ أعوام على انسحاب القوات المصرية من اليمن، واستقرار الجمهورية رأساً ضعيفاً وثابتاً بصنعاء، كان بادر الى كتابة بيان بعضه في «الإمامة وشروطها». وأفتى بجواز استقامة «حكومة» لا يتولاها أو يتصدرها من

هم من ذرية حسنية أو حسينية. ولعل فك الزيدية من شرط النسب الإمامي «ثورة» اعتقادية باعدت الزيدية والزيديين من الإمامية الإثني عشرية، ومن منزعها الإيراني المهدوي، فوق البعد المذهبي والفقهي والتاريخي المزمن والحاد.

وصادف تقريباً، على معنى اتفاق الوقت من غير قطع في سببية الواقعة، صادف صدورُ البيان افتتاح احد شيوخ السلفية اليمنية، مقبل بن هادي الوادعي مدرسة دمّاج بمديرية وادعة القريبة من صعدة. وناظر الوادعي (منذ ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) في رسائله، وأبرزها «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» و«الطليعة في الرد على غلاة الشيعة»، على قول أحمد محمد الدغشي (**الحوثيون/ دراسة منهجية شاملة**، عن المورد للإعلام بقطر والدار العربية للعلوم ببيروت، ٢٠١٠)، علماء الزيدية في العقيدة. وصادف، مرة أخرى، ابتداء الوادعي مناظرته ومطارحاته وردوده على الزيدية الهادوية انتصار روح الله خميني وتشيعه الإمامي والخلاصي والقومي بإيران.

وحين أعلن علي عبدالله صالح، مع دمج اليمن الجنوبي والاشتراكي في جمهورية يمنية واحدة في ١٩٩٠، إجراءات سياسية وتنظيمية «تعددية»، على ما وصفت، خرج علماء الزيدية، وأولهم المؤيدي، من اعتكافهم وتحفظهم. وأقبلوا على العمل السياسي والحزبي العلني. فعمدوا، أعياناً وشباناً ناشطين في صنعاء أولاً وفي بلاد الزيدية من بعدها، الى إنشاء حزب سياسي جماهيري وانتخابي، سموه حزب الحق. وأسس الحزب أو أعلن غداة التوحيد المستعجل، وجمعه شطرين فقيرين ومتباينين، كلاهما عاجز عن استيعاب الآخر وحكمه بالإقناع. وصادف التوحيد أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، كانت حرب الخليج الثانية السبب فيها، أرجعت الى اليمن عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل. وأيد العلامة المؤيدي المنزع هذا، وتصدر لائحة أوائل الداعين الى إنشاء الحزب. وحين أخرجت الفكرة الى العمل ترأس الشيخ هيئة الحزب العليا. وأرفق العلماء إنشاء الحزب وإعلانه بفتوى مشتركة، بلورت ما كان المؤيدي دعا

إليه في منتصف السبعينات المنصرمة، وذهبت الى طي الإمامة ومثالها واشتراطها في الإمام نسباً الى الحسنين، وارتضت الديموقراطية «مذهباً» سياسياً، ونهج حكم، وسبيلاً الى الحكم.

وخاض الحزب الجديد أول انتخابات عامة، في ١٩٩٣، ونصب عيني قيادته الفوز بمقاعد محافظة صعدة الستة. وزكى العلماء المرشحين. ونافس هؤلاء مرشحي حزب الرئيس اليمني، المؤتمر الشعبي العام. وفاز من مرشحي حزب الحق الستة اثنان، أحدهما حسين مجد الدين المؤيدي، نجل العلامة البارز. و«انتصار» الحزب الرئاسي في معقل الزيدية المتجددة والمنبعثة تحت لواء العلماء عشية حرب انفصال الجنوب اليمني الأولى، وفي غمرة «هجوم» جهادي على اليمن بدأت طلائعه مع عودة «الأفغان» المحليين الى بلادهم وحملة اغتيالات قادة الجنوب نهض (الانتصار) قرينة على تعرج السياسة الجمهورية والتوائها. فحزب الرئيس، المتربع بصنعاء منذ ١٩٧٨ والمستقوي على القبائل وأعيانها بالجنوبيين المدنيين و«العلمانيين» المفترضين، وذلك الى استقوائه الأول بالقوات المسلحة وأجهزة الأمن والإدارة، لم يتجاوز عدد نوابه ١٢١ نائباً من ٣٠١ في انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٩٣. وفاز الحزب الاشتراكي الجنوبي بمقاعد الجنوب كلها (٥٨ مقعداً). وفاز إسلاميو «الإصلاح» بـ ٦٢ مقعداً. فلا عجب إذا «اضطر» صالح الى الفوز في بلاد الأطراف المتنازعة بوسائل تتقنها الأجهزة المستولية منذ وقت طويل على السلطة المركزية. وتمزج الوسائل هذه الاستمالة والترغيب باستعراض القوة والتزوير. واتهم حزب الحق السلطات اليمنية بالتوسل بالأمرين، على ما هو متوقع.

وجاء وقعُ الترغيب والتزوير، جواباً عن انعطاف الجماعة الزيدية الطائفية إلى الإقرار بالجمهورية في سياقة تعبئة وأزمة اجتماعيتين عاميتين عميقتين فاقم عمقهما اشتراك الشباب فيهما اشتراكاً كثيفاً، جاء بالغ الضرر السياسي. فـ «الجمهورية» لم تف بوعدها، ولم تستجب توقع «الطائفة» المتغيرة والمنقلبة تدريجاً من غلبة بنية قبلية ومحلية متقطعة، من غير رأس إمامي جامع وتقليدي،

الى كنف عروة أهلية وحزبية جامعة يتصدرها سلك العلماء، ويصل الشباب والمتعلمون و«العامة» بين أجزائها وأبعاضها المتفرقة. وحين دعا حزب الحق الى إقامة مخيم بصعدة، سماه مخيم الفتح، وناشد الشباب أولاً قصده، لبى ٢٥ ألفاً دعوة الحزب ومناشدته. ولعل المخيم هذا، وتعبئته الشبابية والأهلية والعامية الجامعة، هو فاتحة نهج جماهيري وطائفي سارت عليه الحركة الحوثية من بعد، ومالت به صوب الإعداد العسكري والإيديولوجي الحاد. ولا ينكر المراقب اللبناني وجه شبه وقياس بين «الحركة» الزيدية وبين «الحركة» الصدرية في العشر السابع من القرن العشرين. وقد لا يكون الترغيب والتزوير الجمهوريان، واصطناع حزب الرئيس نيابة عن صعدة غير دقيقة ولا مناسبة، الباعث على بلورة جسم أهلي، عامي وفتي ناشط وطائفي. ولكن الترغيب والتزوير والاصطناع اتفقت مع انقلاب الجماعة الزيدية، سياسة واجتماعاً وبنية سكان وحاجات، من حال الى حال. وحصل هذا في وقت سياسي واجتماعي، يمني وإقليمي دولي، راكم التطلعات والتحولات من غير طاقة على استجابتها ومعالجتها من طرق غير طرق المحاصصة، وتأليب الجماعة بعضها على بعض، وقمع الشطر «المتطرف»، وتحكيم الإدارة المحلية في المسائل المتنازعة. ولاحظ محمد عايش (في مقالته في «مأرب») وجهي المشكلة فكتب في الوجه الأول: لم تقتصر «صحوة» المدرسة الزيدية على صعدة وامتدت الى بلاد الزيدية التاريخية، «وهو ما بدا للنظام الحاكم في صنعاء امراً جد خطير» نجم عنه «تفريغ بطيء للعصبية القبلية التي يستند إليها (الحكم) في شرعيته لمصلحة عصبية أخرى هي العصبية المذهبية». ولاحظ على الحكم، في الوجه الثاني، سعيه في «تفادي هذا الخطر... في شكل تغذية رسمية لخلافات داخلية ما لبثت ان شطرت الحراك الزيدي في صعدة الى نصفين: مجد الدين المؤيدي... وبدر الدين الحوثي وجماعة الشباب المؤمن (و) أبنائه...».

قوة العصبيات الضعيفة

ولا ريب في اضطلاع سياسة الحكم ورأسه بدور راجح في انعطافات الجماعة

(أو الجماعات) الزيدية وتحولاتها. والدور هذا، على وجه منه، دعت الحكم إليه أطوار الحركة الزيدية نفسها، ومنازعاتها ومواردها الداخلية وسعيها في معالجة مشكلاتها الطارئة. فـ «تفريغ» العصبية القبلية، وتبلور عصبية «مذهبية»، أو أهلية مشتركة وجامعة، هما طور جديد من أطوار دينامية مجتمعية عامة. وهي أصابت اليمن وتصيبه على نحو ما أصابت لبنان وتصيبه، على رغم بعد الشقة الاجتماعية والسياسية بين البلدين. ونجمت الدينامية المجتمعية هذه عن استيلاء نخب حديثة، مولودة من اجهزة الدولة وإدارتها ووظائفها، على مراكز الحكم والسلطة. والنخب المستولية هذه ابطلت الموازين العصبية السابقة، وعطلت تحكيمها في الخلافات والعوائد والحصص. وأحلت محل المعايير وقواعد التحكيم الباطلة معايير وقواعد أدت الى استيلاء قمم النخب على حصص كبيرة من «الدولة» وإلى توزيعها توزيعاً مجحفاً وبعيداً من التكافؤ والتناسب. و«حرر» الاستيلاء الجماعات التي كانت الدولة تأتلف منها ومن أحلافها ومنازعاتها، من مكانة طبقاتها الحاكمة أو النافذة، ودالتها الطاغية. وحملت الجماعات على توحيد منازعها و«حركاتها»، وتخطي حواجزها الداخلية، ودمج عامتها وعصبياتها الضعيفة في إطار أهلي مشترك يقوي العامة والعصبيات الضعيفة في وجه العصبيات الغالبة السابقة («الطبقات القديمة»)، وفي وجه الحكام الجدد («الطبقات الجديدة» الإدارية) المستولين على موارد الدولة وأجهزتها، وعلى «حقوق» المركز المعنوية الرمزية والمادية، الوطنية. وورثت الجماعات هذه إرثاً تاريخياً فقهياً أعملته في أبنيتها السياسية والاجتماعية، وفي أحلافها واتصالها كما في عداواتها وحواجزها. وأوَّلت الجماعات إرثها على ضوء حدودها الجغرافية السياسية الجديدة، وتقطيع الحدود أوصالها القديمة، وفي ضوء هجرات شبابها وحركات السكان، ووسائط الاتصال والإعلام، والحوادث السياسية الكبيرة مثل الثورات والحروب التي حفل الشرق الأوسط بها في العقود الأربعة الأخيرة.

فلم يكن مخيم الفتح بصعدة، وهو جمع ٢٥ ألفاً معظمهم من الشبان، واقعة فريدة ومنقطعة، بل كان ابتداء حركة اجتماعية أهلية متعاظمة، عدداً ووظائف،

لم تعتم ان نصبت نواة قيادية مركزية واحدة، ثم منقسمة. وإنشاء منظمة الشباب المؤمن بصعدة هو مرآة هذا الطور. واستجاب «الشباب المؤمن» إباحة الدستور الجمهوري التعدد السياسي والثقافي والتعليمي. فحشد من هم في سن الدراسة في مخيمات صيفية إعدادية أو تثقيفية. وأوكل الى مدرسين تدريس مقررات في مواد دينية، مثل الفقه والحديث والتفسير والكلام، وأخرى في مواد «دنيوية» أو عامة مثل الخطابة والمسرح والأناشيد والحوار. وأقبل الجمهور من صعدة، ثم من المحافظات والمدن. وينقل أحمد محمد الدغشي عن تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (في تموز/يوليو ٢٠٠٨) ان عدد «الطلاب» في المخيمات بلغ ١٥ ألفاً الى ١٨ ألفاً. وانتشرت ٦٧ حلقة تدريس ومدرسة، لم تقتصر على صعدة وتخطتها الى ٩ محافظات يمنية، وتخطت اليمن الى مهاجر الخليج مثل قطر، على قول نبيل الصوفي (مقالة في **الحياة**، ٣/٦/٢٠٠٧). وبلغت حصة صعدة من «المدارس» ٢٤، وحصة عمران ٦، وحجة ١٢، وصنعاء وذمار والمحوية ١٥، للمحافظة الواحدة ٥ مدارس، الى مدرسة واحدة في كل من إب وتعز (بحسب إحصاء أحمد عايض، في إيجاز الدغشي).

وتولى منتدى الشباب المؤمن، وهو غير حزب الحق أو البنية السياسية الانتخابية التي خاضت الجماعة الزيدية الانتخابات النيابية في إطارها، في ١٩٩٣، تدريس الشباب «العلم الشريف» وفنونه، و«إعداد الداعية الى الله ثقافياً وأخلاقياً وروحياً وسلوكياً بما يمكنه من نشر الوعي والفضيلة» (محمد يحيى سالم عزان، أمين عام «الشباب» الأسبق)، و«تعريف الطالب بإخوانه من الشباب وتمتين أواصر الأخوة الإيمانية». ويوازن الشق الدعوي المذهبي، ومعينه العلم الزيدي الهادوي، شق توحيدي يفترض مشتركاً يدعو الى «ترسيخ الوحدة بين المسلمين» وترك ما "يثير الخلاف ويمزق الأمة»، على قول عزان نفسه. ويبدو المنتدى حركة جماهيرية عريضة راعت، على نحو جلي، بروز كتلة الشباب ورجحان كفتها عدداً ودوراً، واحتسبت انتشارها الجغرافي في الوطن اليمني، وفي المهاجر القريبة، وتولت تجديد مثاقفتها المذهبية الطائفية، عماد هويتها المشتركة. وتنزع الأبواب الثلاثة،

السن والانتشار والهوية، الى إحياء نضالي وسجالي قوي ومتماسك. فـ«الشباب المؤمن»، على بعض وجوهه، إنما يثبت لحمة «أهل» و«طائفة» يتهددها، من داخل، أفول دور الأهل الوالدين والأصلاب في تعليم أولادهم وتأهيلهم ونقل مقومات الهوية إليهم اولاً، وانتشار «الأولاد» في المحافظات والمهاجر ثانياً. وتَهدُّدَها، من خارج، إحياءٌ آخر هو الإحياء السلفي القريب، والمستقر بصعدة منذ نيف وعقد من السنين.

ورفدت السلفية المقاتلة، ذات المنشأ الأفغاني، مع عودة المقاتلين العرب، وفيهم شطر يمني وحضرموتي راجح، الى ديارهم سلفية الدعاة والمدرسين المحليين. وتولى «الشبابُ المؤمن» إعداد دعاة من الشبان في مخيمات دراسية ورياضية مشتركة وطويلة (صيفية) رداً على ضعف اللحمة الداخلية، وتداركاً للضعف و«ذباً عن البيضة» الزيدية، على ما كان يقال في شرائط الخلافة، و«الجهاد» دونها. والتنويه بـ «ترسيخ الوحدة بين المسلمين»، على نقيض إثارة الخلاف وتمزيق الأمة، تنديد يكاد لا يكون مضمراً بالنواة الوادعية في قلب «كرسي» الزيدية الهادوية.

والمسألة هذه كانت بمنزلة القلب والركن من الخلاف الذي لم يلبث ان دب في «الشباب المؤمن»، وفرقه، ومكّن لجناحه الحوثي على أجنحة أخرى أضعف تماسكاً وتعصباً. وظهر الخلاف الى العلن حين تحفظ مجد الدين المؤيدي عن بعض مقرر التدريس في دورات المنتدى، وأنكر «مسخ» المقرر، بذريعة «الانفتاح والتجديد»، اصولاً زيدية عامة، وخروجه عنها. وكان تحفظ المرجع، أو أحد المرجعين (والثاني هو بدر الدين الحوثي)، سبباً في تعليق المنتدى إحدى دوراته الصيفية. والأرجح أن أول الخلاف وقع حين ألف احد مؤسسي منتدى الشباب المؤمن، علي احمد الرازحي وهو تتلمذ على الشيخين، رسالة مختصرة في العقيدة الزيدية كانت جزءاً من المقرر الإعدادي. ورأى العلماء، وهم المراجع، في الرسالة تراخياً ورجوعاً عن إثبات حقوق «أهل البيت». وتكني العبارة عن مسألة النسب واشتراطه في الإمامة. والمسألة مدار المناقشات الفقهية

والسياسية العريضة والقديمة، والمتجددة مع انهيار الحكم الحميدي، ثم مع استقرار الجمهورية، واخيراً مع «ولاية الفقيه» الخمينية. وحقق تلميذان آخران، محمد عزان وعبدالكريم جدبان، والاثنان من دعاة «الشباب» الأوائل ونواة قيادة المنتدى، كتباً في العقيدة والتاريخ الزيدي. وعمد المحققان، شأن الرازحي قبلهما في رسالته، الى حذف بعض عبارات التنديد والجرح في حق المخالفين القدماء والمحدثين، وفيهم بعض أئمة الفقه الزيدي من غير الهادويين. ومسألة «سب الصحابة»، بحسب العبارة المتعارفة، باب خلاف على طريق «التأليف بين المذاهب» وتوحيد المسلمين، لم ينفك موصداً على رغم محاولات فتحه الحثيثة.

التباس «الانفتاح» و«الانكفاء»

وأراد اصحاب المنتدى الأوائل، يتقدمهم محمد عزان، توسيع دائرة المواد الإعدادية والتثقيفية، وتحديث بعضها وتنويعه، وتحريض الشباب على المناقشة والتطرق الى المسائل الخلافية من غير كبت، ولو اقتضى هذا تجديد النظر في مسائل تقليدية وأصولية مثل مسألة علم الأئمة وعصمتهم من الغلط، أو مسألة تأويل بعض آيات التنزيل في الصفات، أو مسألة التفسير والحاجة (أو انتفاء الحاجة) الى علم الكلام أو علم أصول الفقه فيه. وحمل هذا دعاة «الانفتاح» المفترضين الى السعي في تهذيب عبارات الخلاف المذهبي والسياسي، وتقليل شأن النسب في مسألة الولاية والإمامة. والحق ان الأمور والمواقف تختلط في المسائل هذه على نحو يعصى معه على المراقب تخليص الخيوط المتشابكة بعضها من بعض. ومن أحوال الاختلاط، على سبيل التمثيل، ان الشيخ المؤيدي وهو صاحب الدعوة «التاريخية» الى ترك شرط النسب الفاطمي على القائم بالإمامة، وإلى ضرب من الصلح مع الجمهورية، كان من طعن في رخاوة مقرر التدريس في مخيمات «الشباب المؤمن»، وطلب تعليق المخيمات الى حين استيفاء شرط الوضوح المذهبي والتشدد. وينتسب أنصار «الانفتاح» الى تدريس المؤيدي، وإلى «إمامته» العلمية وآرائه في المسألة. وينكر الأنصار هؤلاء على

«خصومهم»، ولم يكن هؤلاء وهم ابناء الشيخ الآخر بدر الدين الحوثي خصوماً في النصف الأول من العقد العاشر، ينكرون عليهم انكفاءهم على هوية زيدية صلبة ومتشددة، وتمسكهم بالركن النسبي. ولاحظ، من ناحية أخرى، باحثون ومراقبون ان بيان علماء الزيدية غداة التوحيد اليمني، في ١٩٩١، وهو ثبّت مذهب المؤيدي، في منتصف السبعينات، صفة الإمامة الاستدلالية وغير الضرورية ـ هذا البيان خلا من تواقيع كبار علماء صعدة، وفي مقدمهم المؤيدي والحوثي. وعد هذا قرينة على التباس وترجح لم يُخرج منهما إلا بعد وقت. ويزيد الالتباس إبهاماً وغموضاً أن على رأس من صاغوا البيان العتيد ووقعوه أحمد بن محمد الشامي، أمين عام حزب الحق، الحزب السياسي والانتخابي الزيدي، وراعيه ليس غير مجد الدين المؤيدي، وهو رئيس هيئته العليا، على ما مر، ومن زكى ترشح الستة الى الانتخابات في ١٩٩٣. ويخلص أحمد محمد الدغشي في المسألة الى ان «إشكال غياب أي من رموز الزيدية في صعدة من البيان التاريخي للزيدية مثال تساؤل واستغراب، ومبعث فرضيات يصعب القطع بواحدة منها!» (ص ٣٩ ـ ٤٠ من كتابه **الحوثيون**...).

ولم تخل مناقشة الأصول والأركان هذه من ملابسات ظرفية وجزئية، ووقائع أرخت بظلها على المواقف المتباينة فالمتنازعة. فيُظن في رأي محمد عزان، أحد أوائل «الشباب المؤمن»، في الإمامة عموماً وفي موقعها من التعليل التاريخي والدور الذي اضطلعت به وقد تضطلع به، تقليلاً خفياً ومواربا بعض الشيء من شأنها. ويحمل بعض المراقبين هذا الرأي على قصد يبيته محمد عزان وأصحابه «الشباب المؤمنون»، هو إضعاف «إمامة» مجد الدين المؤيدي نفسه، بحسب استدلال محمد عايش (في مقالته بـ **مأرب**). ولا يبدد الالتباس لا إجماع «الشباب المؤمن»، وفي قيادته الأولى محمد ابن بدرالدين الحوثي، على تأييد بيان ١٩٩١، ولا مشاركتهم في الانتخابات الأولى بعد التوحيد، ولا قولهم جميعاً، شباباً وعلماء، أن «الأمة غدت هي صاحبة الاختيار لحكامها اليوم، من غير تقيد بنسب ولا عرق» على ما جاء في البيان العتيد (ويماشي هذا قاعدة

«ولاية الأمة على نفسها» من غير ولي فقيه، على قول الفقيه الإمامي الإثني عشري اللبناني الراحل محمد مهدي شمس الدين). ويتصل الأمر، على وجه مشتبه، بأنساب من يتصدون للكلام في المسائل المتنازعة. ففي مرحلة متأخرة من الخلاف احتج عزان والرازحي وجدبان على المؤيدي، وعزوا رأيه فيهم الى انهم الثلاثة ليسوا هاشميين، وإلى ان رأيهم في النسب مرده الى عامية نسبهم. ونزع الرأي هذا الى التقليل من شأن الإمامة و«الأئمة» على أنواعهم أم لَزِمَ دائرة المسألة الفقهية وعناصرها واستتباعها القول بعصمة الأئمة جماعة وليس أفراداً، فلا ريب في ان هذا الرأي رتب على صاحبه موقفاً من السياسة الجمهورية، ومن دولتها ورئاستها، يميل الى التأليف والمهادنة. فيروي محمد عزان ان رئيس الجمهورية («رعاه الله» على قوله في صحيفة **٢٦ سبتمبر** الحكومية) خصص للمنتدى «أربع مئة ألف ريال شهرياً». ويقر عزان بأن المخصص هذا ذهب الى جناحه، صاحب «النظرة الجديدة» والدعوة الى «(فتح) آفاق المنطقة، و(تجديد) فكرها». فهو رد على مجد الدين المؤيدي، وما قاله الشيخ الكبير والمسن فيه وفي أصحابه، ونعيه عليهم «طيشهم»، فقال: «إننا نريد ان نخرج صعدة من حالة العزلة القاتلة التي هي فيها، ونريد ان ننفتح على الآخرين، ونريد ان يعرف الناس ان في الدنيا غيرهم، وأنه يوجد مذاهب أخرى، وأنه يوجد ناس آخرون...».

وهذا الرأي متأخر زمناً، وهو يصح ربما في أحوال الثمانينات، وكان فائتاً في الوقت الذي قيل فيه (آذار ٢٠٠٧، في **٢٦ سبتمبر**، عن أحمد محمد الدغشي) منذ أعوام طويلة، ويتناول بعض العلماء المسنين المحليين. فالحق ان ما كان تجديداً سياسياً واجتماعياً في أوائل العقد العاشر، مثل إنشاء حزب الحق وبيان العلماء الزيدية في الحكم والولاية ونشاط منتدى الشباب المؤمن والترشح الى الانتخابات، عصفت به حوادث العقد المتزاحمة والمتسارعة ومنازعاته، اليمنية والإقليمية الدولية. وتولى جيل خالف من الناشطين والمنظرين معاً التفكير فيه وصوغه في ضوء جلاء القوات السوفياتية عن أفغانستان، والحرب العراقية - الإيرانية، وإذكاء «حماس» الانتفاضة الأول بفلسطين، واندلاع العنف الإسلامي

في الجزائر، وأطوار ولاية الفقيه الخمينية بإيران، وظهور أعراض التيار «الجهادي» والإرهاب الأولى، وجلاء القوات الإسرائيلية عن لبنان. وتوجت السياقة هذه، غداة ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ الحملتان الأميركيتان والأوروبيتان على أفغانستان في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ والعراق في آذار (مارس) ٢٠٠٣. وزعزعت حربُ الجنوب والشمال، والمفاوضة الإقليمية على الحدود اليمنية، وجنوح جناح من التيار الإسلامي المحلي الى العنف والتشدد، وتضعضع التحالف الحاكم... زعزعت هذه أركان الدولة اليمنية الجديدة وروابط الجماعات الأهلية بالحكم.

الفرقة الطائفية والاهلية (الحداثية) حركة حديثة خارجة على الابنية التقليدية

لعل حسين بدر الدين الحوثي ـ أحد الأخوة الأربعة، ومتصدر اخوته، وقائد الانعطاف بالشباب المؤمن الى حركة جهادية على صنعاء ودولتها، وفقيه هذا الانعطاف وقتيل «حرب صعدة» الأولى في ٢٠٠٤ ـ لعله مرآة انقلاب الجماعة الزيدية بصعدة من حال يعاصر معظمها الانقلاب الجمهوري وذيوله وتلابيبه المتأخرة، الى حال تعاصر ما دخل فيه اليمن، ومن ورائه جزيرة العرب وحوض الخليج شرقاً والقرن الإفريقي غرباً، وما صار إليه. فحسين الحوثي هو مبتدئ «الفرقة» الحوثية وصاحب استوائها فرقة وداعيتها الأول، وعبدالملك بدر الدين الحوثي، قائد الحروب الخمس التالية، الى آذار (مارس) ٢٠١٠، هو خالف أخيه على الفرقة و«السائر على خط (إمامه)». وقد يكون ابتداء الفرقة الحوثية وانشقاقها أو انعطافها خلاف فريقي «الشباب المؤمن» على سياسة المنتدى «التثقيفية»، أي على العقائد والإمامة. ومدار الخلاف، على ما مر، وهو على الترجح بين «الانفتاح» الجمهوري، والانخراط في حياة سياسية يمنية عامة ومشتركة، وبين «استهلاك الموضوع الثقافي والفكري والتركيز على القضايا التقليدية القديمة»، على قول محمد عزان. وفي القلب من القضايا مسألة الإمامة

الزيدية واشتراط النسب، من غير إغفال ركن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الحاكم الفاسد أو الظالم.

التأويل والصرخة

وبدا حسين الحوثي، في عين عزان، «تقليدياً»، على معنى محمول على مسألة النسب الإمامي ومشتق من المسألة. وقد يسوغ النعت توسل الحوثي الابن، شأن أبيه العلامة والمرجع، بالمصطلح الفقهي المتعارف والمألوف. ولكن النعت يغفل عن دور المصطلح الفقهي الجديد. فـ «التقليديون» المفترضون أو المزعومون جزء من قيادة شبابية وجماهيرية أهلية بعيدة من أطر التقليد السابقة ومراتبه ودوائره. وليس معنى التقليد الزيدي «الصعدوي»، في التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هو معناه في مطارحات الشيخ أو السيد المؤيدي وأحمد بن محمد الشامي وبدر الدين الحوثي وغيرهم مثلهم. والانكفاء على «التقليد» في الظرف الجديد هو ثمرة نازع الى بناء قاعدة سياسية واجتماعية وجغرافية بصعدة تقوم مقام «قاعدة» حرب الشعب في المصطلح الماوي الصيني، و«البؤرة» في مصطلح الحرب غير النظامية الكاستروية الغيفارية، ومقام «المهجر» وملجأ المكفّرين والمفاصِلين المجاهدين في مصطلح الجهادية القطبية الجديدة. وليست المقارنة توحيداً ولا إنكاراً لما بين المصطلحات من فروق عميقة. فهي تنبه الى روابط الانكفاء الأهلي الظاهر، المحلي والمذهبي، بعوامل جديدة ومختلفة، وإلى «حداثة» الشكل السياسي والاجتماعي الناجم عن هذه الروابط. وتأريخ مراحل الاختلاف في صف «الشباب المؤمن»، ثم انفصال أفرقائه واستقلال بعضهم عن بعضهم الآخر، قرينة على ملابسة «التقليد» المزعوم معاني جديدة بعيدة من معانيه التقليدية.

فاقتصرت المرحلة الأولى (الى ١٩٩٩ على وجه التقريب) على خلاف على التمثيل القيادي، وعلى بعض مضمون التدريس في الدورات التثقيفية الصيفية.

واقتُرح «توسع في المراكز» (محمد عزان) علاجاً للخلاف. واتسعت شقة الخلاف في العام ٢٠٠٠ غداة عودة حسين الحوثي من السودان حيث حصل شهادة جامعية في «علوم الدين» (والسودان يومها، معقل حركة حسن الترابي واختباره وحزبه، «دولة إسلامية» يتولى ركن القوة فيها الجيش وكبار ضباطه الانقلابيون ـ وهو ملجأ أسامة بن لادن الغني عن التعريف وكارلوس الفينزويلي المقاتل تحت لواء أو ألوية معمّر القذافي وصدام حسين ووديع حداد... والحق ان الكلام على دراسة حسين الحوثي في السودان عار من أضعف إشارة الى مشاربه ومنازعه في ذلك الوقت). فالتوجه على «المذهب السني»، والأصح على مجتمعات المسلمين السنة، بالنقد لم ينتهج النهج «التاريخي» المعروف، جامع «المثالب» من وجه والفضائل والمكارم من وجه آخر، ومعارض هذه بتلك ومقدم الفاضل على المفضول في أحسن الأحوال. وهذا ما كان علماء الزيدية لا يغالون فيه ولا يبالغون، على خلاف بعض الفرق الإمامية.

فنحا حسين الحوثي نحواً عملياً سياسياً وحربياً ومعاصراً، ونعى على «أهل السنة عامة» انهم «لا يخيفون اليهود»، على قوله في «**دروس من هدي القرآن الكريم**». وهو حمل الكتاب على «صرخة في وجه المستكبرين»، ونصب حرب المستضعفين والمستكبرين مرجع الدين والاعتقاد والتأويل العام والأول، وحمل التدين او الإسلام على الحرب هذه. وعلى هذا، أخرج من إدانته «أهل السنة عامة» بعض أعلامهم، مثل محمد بن عبدالوهاب وابن تيمية والشيخ الزنداني من المعاصرين، ومن كان بينهم وبين الشيعة الإثني عشرية، بالعراق وجزيرة العرب، حروب وقتال وخلاف. وذريعته الى هذا أن هؤلاء «يخيفون اليهود». و«الخوف» الذي ينوه به المدرّس المتصدي للفتوى والتعليم والمحاضرة ـ وهو لم يدرس على علماء المذهب ولم يجزه هؤلاء ـ يوْقعه من يمدحهم به اليوم، وليس في القرن السابع للهجرة (والثالث عشر الميلادي) والحادي عشر (الثامن عشر الميلادي). وهم يتشاركون إيقاع الخوف في «اليهود»، وهؤلاء يكنون عن «المستكبرين» عموماً، مع إيران الخمينية. ويخلّص الحوثي الابن ايران الخمينية

المقاتلة من التشيع الإثني عشري، ويفك التشيع الإثني عشري منها. ويستبقي من رابطة إيران بالتشيع نهوضها الى قتال «الاستكبار» باسم الإسلام وكتابه.

ويحمل حسين الحوثي مقالته («صرخته») في التأويل والقتال، وهما واحد على ما يرى ويقول، على مذهب في قراءة الكتاب، وفي الدين كله من بعد. فيجرد قراءته الكتاب من غير شرط الإلمام باللغة العربية، لغة التنزيل، ويطّرح ما حرص العلماء الزيديون، منذ أولهم ومبتدئ الدعوة صاحب «الرسالة في الصفوة»، على الاعتناء به، وطلب ما يشبه الاختصاص به، وهو الفقه. ونسبوا الى إمامهم علماً بالفقه قدمه على أبي حنيفة، ابي الفقه الحنفي. ونسبوا إليه «كلاماً» في الصفات سبق إليه، على قولهم، المعتزلة. ومقالتهم في العدل قرينة على دعواهم. وعلى الضد من هذا الوجه من تراث الزيدية ذهب صاحب الفرقة الجديدة، وقارئ الكتاب ومؤوله من غير واسطة غير الإلمام بالعربية، الى ان علم أصول الفقه «فن يضرب القرآن ضربة قاضية، يضرب القرآن ضربة شديدة، يضرب فطرتك، يضرب توجهك نحو القرآن...». فيستعيد مباشر القراءة والفهم بنفسه و«فطرته» تقليداً عامياً وثورياً خارجياً تعود تظاهراته الأولى الى صدر تاريخ الإسلام، ثم الى بعض انتفاضات الحواضر العراقية في صدر الحكم العباسي. فحسين بدر الدين الحوثي درّس، في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. و«من هدي القرآن» (على مثال سيد قطب وتفسيره **من وحي القرآن**)، أن «القرآن... هو أعظم نعمة من الله علينا». ويقتضي الإقرار بهذا التخلية بينه وبين «عمله فينا» من غير وسيط أو «عوائق». فكل ما يحجز بين «النعمة» وبين «الفطرة» يحول دون «الاهتداء» و«الفهم». وهذان ليسا في الذهن اولاً، وطريقهما ليست طريق العلم أو العلوم، وإنما هما «فعل»، أو هما الفعل «الحي» الوحيد. فتوسيط علوم العلماء وحروفهم، ومناقشاتهم «التاريخية»، وهيئاتهم، يؤدي الى «قتل (القرآن)»، على قول الشارح الجديد والجسور والمحرض بكلمات وعبارات يعلم حق العلم وقعها العميق والثخين في نفوس من يحاضر فيهم. وقتل النعمة العظيمة، أو الأعظم، أدى لا محالة الى قتل النفس، «وأصبحنا أمة ميتة».

السلطان الظالم القريب

وإحياء الأمة امة واحدة لا يكون إلا من طريق إحياء فهمها القرآن فهماً فطرياً، واطراح ما يحول بين الفطرة المطبوعة وبين قبول النعمة الإلهية من غير وساطة. وهذه المقالة في الطريقة، أو في النهج، تفترض مضمونها ومعناها أو معانيها افتراضاً ملزماً. فيترتب عليها «تحكيم (القرآن) فيما اختلفت الأمة فيه»، على قول محمد بدر الدين الحوثي، أخي حسين وشارحه، وتوحيدها تالياً. والمحكّمون أو المحكّمة الجدد يستبقون تداول الرأي وما قد يخلص إليه التداول. فيقولون ان «توحد الأمة لا يكون إلا على منهج علمي وهو الجهاد في سبيل الله ضد المستكبرين في الأرض...» (محمد الحوثي)، وهم اليهود و«امريكا» معهم. وبعث الدعوة، أو استئنافها على حقيقتها العملية الجهادية و«السياسية» الصادقة والراهنة، يبعث على قتال «المستكبرين» والمشركين، استكباراً واعتداداً، بالله. ودمج الحوثي الدعوة القرآنية والجهادية في «أصل» الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الزيدي)، وأوّله أمراً بالخروج على «السلطان» الظالم ونهياً عن طاعته وإجراء أحكامه. والسلطان القريب، على التأويل القطعي والإجمالي هذا، هو «الأخوة» في «الشباب المؤمن»، والشركاء في المنتدى. وهم أنصار عزان وأصحابه. فغداة عودة حسين الحوثي من رحلته السودانية بنحو السنتين، أي في ٢٠٠١، انفجر الخلاف، وطوى حسين صفحة المنتدى السابق، وأعلن استعادته، وحاصر المتمسكين به، وهاجم أنصاره، أنصار المنتدى «القديم». واستولى أنصار الحوثي على مراكز في خولان (٧ من ٩) وهمدان والحجة ومدان، وغيرها ربما. وكان سلاح الفتوى جزءاً من الشقاق والحصار. فذهب أهل الفرقة الحوثية الى إهدار دم بعض مخالفيهم، وطعنوا في اعتقادهم. و«الأخوة» السابقون حققوا انحيازهم الى السلطان الظالم، ومخالفتهم المؤمنين المجاهدين، فقبلوا مال صنعاء القليل الذي جزى «انتماءهم للداخل» و«لليمن» (على قول محمد غزان).

فالحرب الأهلية «العامة» بين الفرقة الحوثية، وهي انفصلت تدريجاً عن جسم

الزيديين المشترك وجماعاتهم (على قدر ما بقي للزيديين جسم مشترك)، وبين «الجمهورية» الصنعانية والعسكرية القبلية، بدأت في صفوف اهل صعدة الزيديين، وفي صفوف شبانهم ونخبهم المنخرطين سابقاً في حزب الحق، ثم في منتدى الشباب المؤمن، والمتحلقين في مدارس علمائهم وحلقاتهم. ودعوة حسين الحوثي، ومشايعيه، الى «الجهاد» والخروج على «المستكبرين» القريبين الأهليين والبعيدين الإقليميين والدوليين وقتالهم، وتأويله الكتاب في ضوء الخروج الجهادي العام هذا، وتصديه للتدريس والاجتهاد والفتوى من غير إجازة إلا من نفسه ـ هذه كلها خطوات على طريق كبكبة الجماعة الحوثية وجمعها ورصها، والخروج بها الى قتال الأقربين، وهم «جمهوريو» صعدة وصنعاء الزيديون. فنازع هؤلاء الى كسر الطوق الإمامي التقليدي، على خطي سابقين «كبار» علماءً وأعياناً وعامة متعلمين، أنكره المعارضون الحوثيون باسم التقليد، في مرحلة أولى أو فصل أول. ولكن «تقليدهم» بعيد من التقليد التقليدي او الرجعي، على المعنى الحرفي، و«التاريخي».

فذريعة بعث الأصول الأولى هي خروج ـ على المعنى الأول، أي ابتداء جديد وانقطاع من نسب متصل وإيجاب نسب مستأنف «يتحدر» من الأصل على معنى قاطع: القرآن أو النعمة الإلهية الأعظم ـ. وهذا ما تردد روح الله خميني، سليل هيئة علمائية راسخة وتقليد إمامي وفارسي عريق، في القول به، وترجح بعض مريديه بين جهره وبين الكناية عنه. وحملُ هذه المنازع، في مرحلتها الأولى، على «تقديس الموروث، والكف عن التحديث والانفتاح، وعد ذلك خطراً مفسداً لأتباع المذهب»، على ما يقول فيها احمد محمد الدغشي (ص ٥٤ من كتابه)، يقف عند ظاهرها وحرفها، وهما ليسا من غير معنى. ولكن معنى التقديس والكف والعد هذه لا يدرك إلا من طريق تعيين من يتوجه عليهم النقد والسجال، وهم جناح «الشباب المؤمن» القريب من رئيس الجمهورية، والمستأنف تجديد العلامة مجد الدين المؤيدي وعلماء بيان ١٩٩١، الخ. الى تجديد ثوري أعمق وأبعد غوراً بكثير من المساومة الجمهورية والإمامية المضطربة

والمقيدة بالتقاليد السياسية (شكل الحكم) والاجتماعية (المراتب القبلية) والثقافية (العقائد وتناقلها) المحلية.

وقاد التجديدُ الثوري حسين الحوثي، ومن بعده أخاه عبدالملك، الى إنشاء حركة جهادية وخلاصية، أهلية وانفصالية، ضعيفة الشبه بإرهاصات التجديد الزيدي على خطى المؤيدي وبدرالدين الحوثي (الأول). وهي أشبه بالجماعات التي خرجت من الجمعيات الإخوانية، وأنكرت على حركاتها الأم مهادنة «العدوين» القريب والبعيد، و(أشبه) بالحركات المحلية والوطنية المتفرعة عن الخمينية وبعض أجهزة دولتها مثل الحرس الثوري والكتل الوقفية الكبيرة ومراجع التقليد، على فرق ما بين هذه وتلك. ودار الإنشاء العملي على ثلاث مسائل هي «حركة الشعار»، والأحكام في حق يهود صعدة، وإحياء بعض الشعائر الإمامية (عيد الغدير) بصعدة.

«حركة الشعار»

وما يسميه عبدالملك الحوثي، اليوم أي غداة الحرب السادسة التي لم تضع أوزارها في شتاء ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، «حركة الشعار»، محل الحركة الحوثية، هو صيغة مباشرة وأسبوعية، وقد تكون يومية، لبعض مشاعر الحج الى الأرض الحرام. وكان روح الله خميني دعا في ذروة الحرب العراقية والإيرانية ـ حين بدا ان قوات طهران توشك أن تمنى بهزيمة قاسية وباهظة بين يدي تحالف غربي وعربي إسلامي سني وأن الاستنهاض على الاستكبار لم يصدع التحالف هذا ولم يستمل العرب السنة الى ترجمة البراءة من الشيطان في الحج لعناً على اليهود وأميركا ـ ألحق خميني والحرس الثوري اللعان، والدعوة بالموت، بالصلاة. فلا يفصل اللعان من الحمد إلا الخروج من المسجد الى الطريق. فيهتف المتظاهرون بـ: «الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام». والهتاف بـ «الشعار»، وهذا على نحو البراءة في صيغتها الخمينية التي لم تعمر وانتهت الى كارثة مقتل مئات الحجيج الإيرانيين في موسم ١٩٨٤، هو

مرآة إرادة استيلاء على «الإسلام» والمسلمين من طريق نصب طهران وطبقتها المعممة والحرسية الحاكمة محل الإسلام كله، وتوحيد المصالح المختلفة والمتنافرة في مصلحة واحدة يتولى الفصل فيها مدرس قم. وجمع خميني، في ٣ سنوات، صيغة البراءة وإعلان يوم القدس وفتوى إهدار دم سلمان رشدي، معاً. وأدخل في ولايته ووصايته توحيد المسلمين على محاربة الغرب، ومشايعته هو على قيادته السياسة الفلسطينية. ويصم الجهاز الخميني المتحفظين عن الاستيلاء والتوحيد القسريين بالخروج من «حزب الله» إلى «حزب الشيطان» الأميركي (الصليبي) واليهودي.

ويروي محمد أحمد الدغشي (ص١٠٩ ـ ١١١) أن حسين الحوثي هتف بشعاره في ١٧/١/٢٠٠٢ بقاعة مدرسة الإمام الهادي بمران ـ صعدة، في حشد من الأنصار والمريدين. وقدم لهتافه، أو «صرختـ(ـه) في وجه المستكبرين»، بالسؤال: «إذا قلنا نحن مستعدون ان نعمل شيئاً فما هي الإجابة عن من يقول: ماذا نعمل؟». وأجاب: «أقول لكم أيها الأخوة: اصرخوا... شرف عظيم لو نطلقها نحن الآن في هذه القاعة، فتكون هذه المدرسة، وتكونون أنتم أول من صرخ هذه الصرخة... ليس في هذا المكان وحده... وستجدون من يصرخ معكم... وهو أضعف الإيمان أن نعمل هكذا في اجتماعاتنا، بعد صلاة الجمعة، وستعرفون انها صرخة مؤثرة، كيف سينطلق المنافقون هنا وهناك والمرجفون هناك وهناك، ليخوفونكم...». ويرفق الخطيب بادرته بشرح سرعان ما ينتبه قارئه الى محاكاته محاكاة دقيقة مزيجاً من خطابتي المعممين الإماميين الإثني عشريين، والخمينيين على نحوين مختلفين، محمد حسين فضل الله وحسن نصر الله. والشرح التعليمي يشبه درساً في الخطابة السياسية. فهو يقرب الى أفهام جمهوره، غداة بلوغ انتفاضة الأقصى ذروتها وشهرين على ابتداء الحملة الأميركية على طالبان كابول بأفغانستان، رداً على ١١ أيلول ٢٠٠١ و«غزوتي نيويورك وواشنطن»، كيف يسع الأنصار والمريدين الحوثيين، و«الحلفاء» المحليين مثل الشيخ الزنداني، تحويل الجهر بكلام مثل هذا، في

أعقاب الصلاة، وبأماكن مثل المساجد الجامعة، في المدن الكبيرة وعلى مرأى من الإعلام الإقليمي والدولي ومسمع منه ـ فعلاً سياسياً مباشراً، وانخراطاً في جبهة عالمية عريضة وواحدة. ولا يتستر الخطيب على سياسة الاستدراج والاستعداء التي تضمرها «الصرخة». وهو يعوّل على استدراجها في سبيل تحويلها من كلام، والكلام «أضعف الإيمان»، الى فعل «مؤثر».

وواسطة التحويل الكيميائي المحتسَب أمران متصلان: الأول هو شيوع الشعار وفشوه في أماكن أخرى وفي من يتلقفونه ويرددونه ويحتذون على أصحابه الأوائل، وهم الحشد المنفعل بمدرسة الإمام الهادي بمران، والثاني هو استثارة شيوعه وترديده في الاجتماعات، وبعد صلاة الجمعة في المساجد الكبيرة، تخويف «المنافقين» و«المرجفين» أصحابَ الشعار. ومآل الأمرين، إذا وقعا وحصلا، إثارة نزاع أهلي يشق اليمنيين أو أهل صعدة على أضعف تقدير، ويقسمهم حزبين وعصبيتين: حزب الشعار وحزب «المنافقين» (على ما يرجو صاحبه الحوثي). ويزج الخطيب في الحزب هذا الحكم وأحلافه الوطنية والإقليمية والدولية من غير تمييز، ويصح زعمه ان القول (الشعار أو الصرخة) فعل (سياسي). ويغفل حسين بدر الدين الحوثي التنبيه على مترتبات انقلاب القول فعلاً وهي النزاع الأهلي، واحتمال إفضائه الى حرب أهلية بالسلاح. فهو يقصر تحريضه على التلويح بانتشار الشعار، وتوقع ارتفاعه علماً على حركة سياسية جماهيرية. ولكنه، من وجه آخر، يطمئن الجمهور الى ان الشعار لن يجر عليه «(الضرب) بالصاروخ». ويحتج لرأيه المطمئن بحجج تشبِّه على الجمهور وتدلس عليه: «هم لا يضربونك (بصاروخ)، كم يكلف الصاروخ؟... هم حكماء وليسوا بلداء...». ويشبه ضرب أهل صعدة، أو غيرهم من اهل اليمن المناوئين الولايات المتحدة (كناية عن ميلهم الى صدام حسين أو الى بن لادن أو الى سياسة طهران الإقليمية...)، بالصاروخ بضرب إيران بأسلحة نووية، مغضياً عن الفرق العظيم، وساعياً في الإقناع والتطمين الرخيصين و«التعليميين»، على خطى «أستاذيه» اللبنانيين.

ويخلص الخطيب المدرِّس من المقارنة الخطابية الى نصب مخاطبيه وجمهوره حاكماً في رد العدو الأميركي، وربما الإقليمي والوطني، على حركات المعارضة و«المقاومة» المتفرقة، وفيها أو منها «حركة الشعار» الحوثية نفسها. فالعدو، على ما يرى الخطيب الحوثي (الخميني في هذا المعرض)، لا يضرب من يقاومونه ويقومون عليه «إلا بعد ان (يرى) الناسَ من حول (نصير الشعار) قد أصبحوا مشتاقين ان يرو(ه) يُضرب». وعليه، فقوة أنصار الشعار مصدرها الأول هو تحلق «الناس» حولهم، وتألبهم إليهم. فما على «الناس» إلا الانضواء تحت لواء أصحاب الشعار، وترديده وراءهم، وجهر عزمهم على حمايتهم من «الضرب»، وترك الخوف منه. ومن الطريق اليسيرة هذه، وعلى شرط التمسك والاعتصام بها، يؤدي الجمهور المسلم ما عليه من دَيْن الى دِينه وأهله وإخوة إيمانه، ويعطِّل ولاء السلطات والدول وجماعات «النفاق» و«الإرجاف» للعدو ويرد كيدهم، ويحمي الجمهورُ الأمة ونفسه من «الضرب» المخوف.

وتقصد الحجة، وهي خط احتجاج، الى إبقاء مراحل «العمل» السياسي كلها، من ترديد الشعار الى توحيد الأمة حوله وردعها عدوها «الحكيم» وانتصارها عليه، في دائرة القول ـ الفعل الأول. وهي دائرة ذاتية وإرادية، أو هي دائرة العزائم، على قول فقهاء الشافعية (على الخصوص). وقصر السياسة الإحيائية على دائرة العزيمة والإرادة، في مرحلة الدعوة او التحريض الأولى، يتوسل به خطباء الخمينية الى غايات متماسكة. فهم يردون على الذين يتذرعون بالفرق الكبير بين كفتي القوة ووسائلها الى النصح بالتخلي عن «الصراع» ومقاومة «الغرب» المدجج بالسلاح. وهم يلقون بالتبعة عن الضعف والقعود على المخالفين من أنصار السلطات، ويقفون السياسة والعمل السياسي على لحمة «الأمة» وإجماعها وراءهم، وينكرون جواز الخلاف على المسائل الأخرى كلها. ويفتون بفقه حرب عام يعود إليهم وحدهم العلم به، والفتوى تالياً. فجواب «ضرب» العدو ـ إذا حصل وحين يحصل على رغم «الحكمة» المفترضة (وهي تنقلب حمقاً وذهولاً وغباء وارتباكاً، على قول الإيرانيين وراء محمود أحمدي نجاد والقيادات الحرسية) ـ هو الالتحام

والإجماع المتعاظمان، ونفي الخلاف وتحريمه، والتسليم بفقه الحرب وبعلمه لـ «علمائه» المعصومين. فوراء هذا السور العظيم حقاً يسع الجماعة المتكبكبة وكردوسها المرصوص الاستدراج الى حروب لا تحصى فصولها ولا قتلاها، من غير ترتب تبعة على المستدرجين إليها.

وقد يكون هذا تعليل مديح عبدالملك الحوثي، خالف أخيه حسين على قيادة الحركة الحوثية المسلحة، «الشعار»، والتزامه فرضاً أو فريضة، والكلام المطنب في «فلسفة الشعار». وأدى التزام الشعار، ورفعه علماً على الحركة الحوثية في مساجد المدن اليمنية، الى سيرورة «تحقيق ذاتي» وآلي متوقعة، توقعها صاحب الشعار، وعوَّل عليها. فترديد «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود»، بين مطلع «الله أكبر» وختام «النصر للإسلام»، أي حمل «قتل» أميركا واليهود على إله الإسلام وحربه، غداة ١١ أيلول ٢٠٠١، أثار قلق سفير الولايات المتحدة بصنعاء. وهو لا يزال يذكر بديهة مآل «الموت لأمريكا» في إيران الخمينية، البلد الذي يأتم حسين الحوثي بسياسة قيادته، على معنى روح نهج السياسة هذه، فوق ما يأتم بإماميته الإثني عشرية أو بجعفريته (وللإمامية هذه أنصار ومريدون في اليمن، وصعدة على التخصيص). وأثار الشعار الذي عمد أنصار حسين بدر الدين الحوثي إلى كتابته على جدران العاصمة اليمنية، قلق السلطات الوطنية وتحفظها. فهو ينيط «الإسلام»، والتوحيد، بـ «الجهاد» وبالحرب على «الغرب» الأميركي واليهودي. وهو يدين إدانة جادة، من غير تستر ولا تورية، روابط اليمن (أو أي بلد إسلامي آخر) الخارجية عموماً. فالشطر الأعظم من الروابط والعلاقات الخارجية على أنواعها، وجهه الى اميركا، على رغم استواء العالم «عالم ما بعد أميركا»، على قول نيال فِرْغسون وفريد زكريا في الفصل الديبلوماسي والعسكري والاقتصادي الدولي الذي كانت حرب العراق فاتحته. واليمن، شأن بلدان عربية خليجية أو افريقية قريبة، في قلب دائرة إقليمية متشابكة ومضطربة ومتنازعة، على باب طرق نفطية وبحرية قارية وحيوية. وبين «الدعاء» بالموت على اميركا والهتاف به وبين الإعداد لعمل عسكري قاتل (على

ما حصل فعلاً في ميناء عدن حيث كانت البارجة «كول» راسية، قبل سنة وبعض السنة من إعلان الشعار وحركته) الفرق طفيف، والخطوة يسيرة وفي متناول متربصين كثر.

وحين ردت السفارة الأميركية المتوجسة على كتابات الجدران، وهتاف المساجد والاجتماعات، بإظهار الخشية، وطلبت معالجة التحريض العملي والمتفجر والقريب من النفاذ في المادة المشتعلة، أعلن حسين الحوثي، وأنصاره معه، ابتهاجهم بصدق توقعهم. وعلى مثال تحريضي ودعوي خميني مجرَّب، قارنوا بين خفة الاستفزاز الظاهرة (يُردد الشعار في نصف دقيقة بعد صلاة الجمعة أو ثلاث مرات في الأسبوع، ومن غير حشد تظاهرة، على قول «صاحب» الشعار متفاخراً)، وبين ثقل الرد الأميركي واليمني (الخشية من تحول الصراع بين اميركا والعالم دينياً، على قول السفير الأميركي، والكشف عن «حقيقة شعارات الأمريكان حول الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان»، بحسب الحوثي، واقتصاص صنعاء من بعض مرددي الشعار بالسجن ثلاث أعوام، على قوله كذلك).

ويترجح رأي الرجل بين التهوين الظاهر ومتصنع السذاجة من شأن كلمات قليلة تقال على عجل وبين تعظيم وقع الكلمات هذه، وانتظار ثمرات القمع المفرط والمحتسب الذي تستفز إليه، وينفخ بدوره في أشرعة «حركة الشعار» ويضوي إليها المتظلمين والخارجين على القمع «اليهودي».

التشيع السلطاني والمسلح

وفي فصول الحوادث اللاحقة والبارزة، مثل التمهيد لجولة الحرب الأولى بصعدة وحولها في ٢٠٠٤، روى صاحب الحركة الحوثية المسلحة أن الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، طلب إليه قبل انفجار الحرب بشهرين الإقلاع عن ترديد الشعار وتركه. وتباهى، على أثير إذاعة لندن العربية، بأنه لم يستجب، وأنكر على الرسالة الرئاسية «الوعد والوعيد». واحتج على صاحب الطلب بأن الشعار ليس ابن اليوم، ويعود (في منتصف ٢٠٠٤) الى أوائل ٢٠٠٢. ويتفق التأريخ مع

بلوغ الانتفاضة الفلسطينية الثانية ذروتها الدامية، وتواتر عملياتها الانتحارية عشية مهاجمة أرييل شارون، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، واحتلالها من جديد، ثم غداة الاحتلال. والاحتجاج بالقِدَم يريد إبطال تذرع الدولة بنتائج متراكمة ترتبت على القِدَم. فما لم تقمعه الدولة حال تظاهره، وخروجه الى العلن (وقمع «الله أكبر، الموت لليهود...» بينما العمليات الفلسطينية والاغتيالات الإسرائيلية تدمي مواضع لا تحصى من فلسطين وإسرائيل، لكان استقبل بإنكار يفوق الإنكار اللاحق بذريعة القِدَم)، يحمله حسين الحوثي، وقبله حمله دعاة آخرون مثله، على حق ثابت لا رجوع فيه. وقال عبدالملك الحوثي، أن «الشعار هو السبب المباشر في التداعيات اللاحقة»، ويعني الحرب الثانية. وسوغ الشعار بما كان أخوه سوغه به من نصرة المظلومين المسلمين، ورد الحرب عليهم، وقتال عدوهم، وجمع صفهم وتوحيده، والحؤول دون تسلل العدو «الصليبي» الى جماعتهم وآحادهم. ونسبه الى فرض إلهي وقرآني مباشر لا تسوغ معه طاعة الدولة. وأفتى والد الحوثيين، المرجع بدر الدين، بوجوب الشعار، وبمساواته الجهاد في الفرض. وخلص الى بسط ما أضمره ابنه: «فما خالف ذلك (أي من تعلل بشق الشعار صف المصلين) فهو المشاق، وصلاته فيها شك (و) عليه ان يترك الشقاق، ويرفع الشعار».

ومن طريق الشعار، و«حركته»، خرجت الفرقة الحوثية المسلحة، والجماعة الزيدية بصعدة، من الجمهورية اليمنية «الواحدة»، وانتحت ناحية جغرافية وسياسية أهلية وتعبوية اجتماعية على حدة منها، وزادت عاملاً جديداً ومبتكراً على عوامل تصدعها وتشرذمها. فحركة الشعار جمعت عامة الجماعة، على معنى عوامها وأهل الضعف منها، في كتلة مرصوصة، نواتها «طبقة» الشباب ومقدموها بعض شبان الأسر الشريفة. وهؤلاء تصدوا، من خارج المراتب، للفتوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على «الإمام» الظالم، المحلي والوطني والإقليمي والدولي معاً وجميعاً، بواسطة الشعار وتأويله الأصولي المذهبي، وبالسيف والبندقية والعبوة الناسفة والإعلام وشق صف

الجيش الحكومي، وتعبئة الجوار المذهبي بالاستمالة والإكراه، وبالحرب نفسها. واضطلعت إرادة اصطناع الحركة، وولادة نفسها بنفسها ومن نفسها (من قيادتها وإرادة قيادتها ورغبتها)، بدور راجح في صناعتها. وليس معنى الاصطناع، أو الصناعة، الضرب صفحاً عن الوقائع وموجباتها، وغشيانها من غير سابق أواصر ووشائج بها، بل (معناه) التعويل الإرادي والمتعمد والمغامر على «إضمارات» الوقائع غير الظاهرة. ولعل هذا ما اكتسبه حسين الحوثي في رحلاته «الدراسية» التي حملته من اليمن الى السودان ولبنان وإيران (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩)، وربما إلى أوروبا حيث يقيم على الأرجح احد إخوته، يحيى، ويتولى شطراً من الإعلام الحوثي. فهو استخرج من الخمينية نواة عملية سياسية حاسمة لا شك في ان «حركة الشعار» تمثيل مدرسي أو تعليمي عليها. فجَمَع الاعتقاد المحافظ والحرفي، أو «إيمان عجائز نيسابور» على قول الماتريدي، وعبأ الجماعة على الاعتقاد المتزمت (الزيدي) هذا، الى تأويل محدث، عملي وتحريضي، لا ضابط له من أصل أو قياس. ويكتب أحمد محمد الدغشي في هذا فيقول: «وسوغ (حسين الحوثي) إعجابه بإيران والخميني ونصر الله أو حزب الله بأنه متعلق بجانب الإرادة والحركة والقدرة على التغيير، وليس بمذهبهم العقدي والفقهي...» (ص٨٠ من المصدر نفسه).

وبعد إنشاء حركة الشعار، أو في أثناء الفصول العملية الأخيرة من إنشائها، عشية انفجار الجولة الأولى من جولاتها المتسلسلة (في ٢٠٠٤)، عمد الحوثيون، وهم صاروا أهل الحل والربط بصعدة واستولوا على مقاليد الأمر هناك، الى طرد سبع أسر يهودية، تعد ٤٥ شخصاً، من بيوتها بالحيد وغرير، بآل سالم من مديرية كتاف في المحافظة. والتهمة التي ألصقتها الفرقة الحوثية المسلحة والمتسلطة على الديرة الزيدية باليهود، وهم يهود الشعار «... الموت لليهود...»، هي «قيامهم بأعمال تخدم الصهيونية التي تسعى جاهدة لإفساد الناس وتجريدهم من مبادئهم وقيمهم وأخلاقهم وبث الرذيلة»، على ما كُتب في رسالة الطرد والترحيل التي أبلغها «أمراء» المحافظة الى رعاياهم المغضوب عليهم. وعلل أحد مساعدي

عبدالملك الحوثي الإجراء بانتهاك يهوديين بلديين السنن القبلية والدينية، وبيعهما أفلاماً جنسية وإباحية من الأهالي، واتجارهما بالخمور. وزعم ان «الشباب المؤمن»، أي قيادة الفرقة المنظمة، اقتصروا على إنفاذ رأي اجمع عليه «مشايخ آل سالم وعقالها ووجهاؤها»، وإجماعهم هو «عين الصواب». والحزب المسلح، على هذا، ليس إلا ذراع الجماعة الأهلية «العائلية»، على قول لبناني. وغداة ٢٠٠٦، عمد الحزب الحوثي، متذرعاً بإقامة يهود آل سالم مجلس عزاء على نفس واحد منهم كان ترك اليمن الى إسرائيل، وانخرط في جيشها، وقاتل في صيف ٢٠٠٦ بلبنان وقتل هناك، الى القضاء في عموم اليهود، جماعة ومعتقداً، بـ «الفساد»: «الإفساد هو دين اليهود». وعلى نحو ينحوه «نهج» حسين الحوثي الأصولي والمذهبي في التأويل والفهم، ينكر المتصدي للفتوى والفقه إحجام أهل السنة عن تصنيف اليهود والنصارى «درجة ثانية (وليس) كمشركين كما نصنفهم، يعتبرون أنهم فوق الكافرين». ويرى الشارح المفسّر ان إنزال «اهل الكتاب وضعية أحسن» يسوغ «أن أعيش في ظل الكفر الصريح». ويلوم «العَرَب» على شركتهم في «كل فساد جار من قبل اليهود في الدنيا كلها... حتى تمكن اليهود من أن يسيطروا في العالم ويفسدوا العالم، ثم يهيمنوا على المسلمين...» (**ملزمة لا عذر للجميع امام الله**، نقلاً عن الدغشي، ص ٦٧). فيؤلف المفسّر بين «أصل» الحكم القرآني الإلهي في اليهود منذ الأزل وبين حكم الانتصار لإخوته المجاهدين في آخر حروبهم، في حكم واحد، أزلي وظرفي معاً، ويحمل التأليف هذا على الجماعة المقاتلة، الآن وهنا، وعلى كتلتها.

والاحتفال بعيد الغدير مدماك آخر رصّته الجماعة الحوثية المقاتلة في جدارها، وعولت عليه وتعول في إخراج زيود صعدة من الجماعة اليمنية الوطنية المترنحة، ومحاربتها بهم وبعصبيتهم. وجعل آل الحوثي، بدر الدين وأولاده، الاحتفال التقليدي والقديم، وكانت آيته «البَرَع» أو الرقص الشعبي والأهازيج والزغاريد والقصائد والرماية» (الدغشي، ص ١٠٢)، استعراضاً عسكرياً وسلطانياً حاشداً «مليونياً»، ومشهداً (على قول الإماميين الإثني عشريين في «إحياء» عاشوراء

ومسيراتها) يمثّل على مهاجمة الجماعة المتكتلة «عدوها»، وانتصارها عليه. فتتقاطر الجموع العائلية والمسلحة من انحاء البلاد الزيدية الى جبل المخروق بالجمرات، الى الشمال الشرقي من صعدة، وتصوِّب على «صدر الجبل»، وترميه بالرصاص، وترديه. فيكني الجبل عن معاوية بن ابي سفيان الأموي، وعن سلطانه وملكه «العضود» (وبعض متكلمي فرق الشيعة، قبل استقرار الغلبة المتأخرة للتشيع الإيراني، شأن هشام بن الحكم، مثل على «عظمة» الخالق بالجبل). ورميه بالنار في احتفال عائلي، يحضره الأولاد ويشاركون فيه، يكني عن قتل صاحب السلطان، ويثأر لـ «موكب السبي» غداة العاشر من المحرم ومقتل حسين بن علي بن ابي طالب وبعض ولده. ويشترط عبدالملك في عهود الهدنة بينه وبين صنعاء النص الصريح على بند يقر لجماعته أو فرقته «حقاً مكفولاً»، على قوله، في «إقامة وممارسة شعائرنا ومناسباتنا الدينية التي يطلق عليها عيد الغدير أو يوم الغدير». ويقول في المشهد أنه «يقدم رؤية تحتاج إليها الأمة لمواجهة ولاية الغرب على ابناء العالم الإسلامي». وهذا على شاكلة ما ذهب إليه خميني في عاشوراء والحج، وعمل به اللبنانيون والعراقيون (الشيعة) غداة ١٩٨٢ بلبنان و٢٠٠٣ بالعراق. وسبقهم إليه فدائيو خميني في شوارع طهران وخورمشهر وجزر مجنون بالأهوار. وتبعث إقامة الشعائر وإحياؤها على هذا النحو مسألة نسب الإمام، رأس النظام السياسي «الشرعي» بحسب الزيدية. فيرجع الحوثي الأصغر من الطعن في فكرة المهدي وأداء سهم الخمس الى «ابناء فاطمة» (وسلكهم العلمائي) و«جعفرة» الأخوات (على ما سمى حسين الحوثي نكاح المتعة متهكماً ومنكراً) ومن الاستخفاف بولاية الفقيه، يرجع من هذا الى مقالة نسبية و«تاريخية» تقليدية حادة. ويستأنف إرساء العصبية الزيدية على نواة صلبة هي صنو فكرة الميراث والاصطفاء المباشر وتعالي السلطان عن الرأي والمداولة والاقتسام والاقتراع. فتنطوي الفرقة الزيدية المقاتلة، و«المهاجرة» الى بلادها، على كتلتها ومجتمع حربها و«مقاومتها»، وتلد نفسها من نفسها بإزاء عدوها المميت، وبإزاء موتها هي في لجة انقلاب العالم على أركانه المتحدرة من الخلق ومن الواحد نفسه، وفي أرحام حروب متناسلة لا إلى غاية.

المؤلف

— كاتب ومدرّس جامعي لبناني.

من كتبه:

— في أصول لبنان الطائفي (١٩٧٤، ٢٠١٢).

— حركة الاستتباع (١٩٧٧).

— السلم الأهلي البارد (١٩٨٠).

— الأهل والغنيمة (١٩٨١).

— أخبار الخَبر (١٩٩١).

— دولة حزب الله (١٩٩٦، ٢٠٠٦).

— أهواء بيروت ومسارحها (٢٠٠٨).

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي



وضّاح شرارة

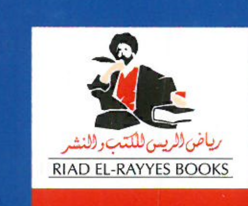
طوق العمامة

الدولة الايرانية الخمينية في معترك المذاهب والطوائف

ربط الطاقم الحاكم الخميني في إيران، منذ بداياته المضطربة وإرادته «تصدير ثورته»، بسطَ سلطانه الداخلي الساحق والتام على المحافظات والجماعات والموارد والحدود، وعلى الافراد و«المواطنين»، بمكانة اقليمية ودولية عالية ونافذة. وعلى نحو ما ناط تمام سلطانه الداخلي بتشيّعه الاثني عشري، وفقهه الجعفري وسلك فقهائه، وبولاية فقيهه الأول ورأس دولته الملّية المذهبية، حمل مكانته ونفوذه الاقليميين والدوليين المرجوين على دالّته الاسلامية والإمامية، الواحدة والمزدوجة معاً.

وتصدى طاقم الحكم الخميني، في أطواره المختلفة، لمعالجة مسألة الفروق الدخلية الكثيرة- وهي قومية ومذهبية وبلدية محلية وثقافية ودينية واجتماعية وسياسية طبعاً- على مثال إداري وبوليسي كولونيالي. فغلَّب الدمج القسري ونفيَ الخصوصيات والاحتياجات «القومية» (نسبة الى القوم وليس الى الدولة القومية)، على التأليف والتمثيل المركب والنسبي في الهيئات المشتركة. ولم يقتصر على انتهاج سياسة امبراطورية اتحادية، توالت السلطنات الايرانية على انتهاجها في العهود المتعاقبة، الصفوي والقاجاري والمشروطي والبهلوي، فتعدى النهج المتعرج والمعقّد الى آخَر، ملّي وقومي ايديولوجي وإداري صارم و«حديث».

(المؤلف)




ISBN 978-9953-21-554-9